

التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
ألفه
أبو حيان الأندلسي
حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت
كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

[١٩]

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء١٩/حسن محمود هنداوي – الرياض، ١٤٣٩هـ

٣٩٨ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦
ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

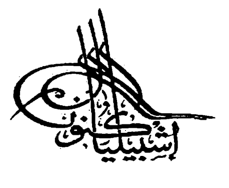
المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١ +

٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١ +

فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١ +



Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203

E-mail eshbelia@hotmail.com

التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

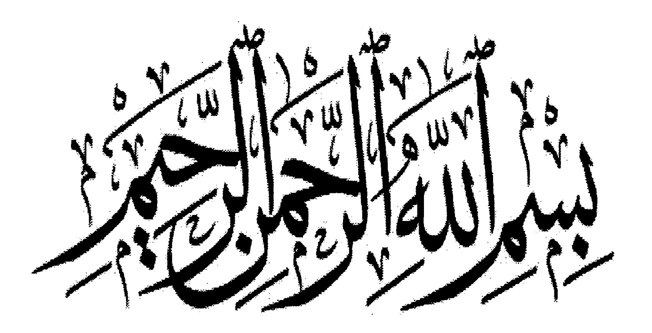
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

الجزء التاسع عشر




بسم الله الرحمن الرحيم

ص: فصل

لأصالةِ الفعل في التصريف زيدَ قبلَ فاءِ ثُلاثيِّه إلى ثلاثة، وقبلَ فاءِ رُباعيِّه إلى اثنين، ومُنع الاسمُ من ذلك ما لم يشاركه لمناسبة، أو يكن ثلاثيًّا والمزيد واحد. وشذَّ إنْقَحْلٌ وإنْزَهْوٌ ويَنْجَلِبٌ وإسْتَبْرَقٌ.

ومُنتهى الزيادة في الثلاثيّ من الأفعال ثلاثة، ومن الأسماء أربعة، وفي الرباعيِّ من الأفعال اثنان، ومن الأسماء ثلاثة. وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثيِّ ثلاثةٌ وأربعة، وفي آخر الرباعيِّ ثلاثة. ولم يُزَد في الخماسيِّ غيرُ حرف مدّ قبل الآخِر أو **بعدَه، مجردًا، أو مشفوعًا بهاء تأنيث. وندرَ قَرَعْبَلانة وإصْطَفْلِينة وإصْفَعِنْد**[1].

ش: أصالة الفعل في التصريف لكونه مشتقًّا، فتتضح فيه الزيادة والبدل والإدغام والحذف بأول نظر، ولا يحتاج ذلك إلى تأمُّلٍ وفِكْر، وليست الأسماء كذلك؛ إذ فيها الجامد والمشتق، ومشتقُّها تارة يكون واضح الدلالة على الاشتقاق، وتارة يكون خفيَّها، والاشتقاقُ أقوى دلائل ما ذكرناه. والتصريفُ الذي أشار إليه هو إنشاؤك من الأصل تراكيب، كما تُنشئ من ضَرْبٍ مثل ضَرَبَ ويَضْرِب واضربْ.

وقولُه **زيدَ قبل فاء ثلاثيِّه إلى ثلاثة** مثالُ ذلك فيما زيدَ فيه ثلاثةٌ استَخرجَ يَستخرجُ استَخرجْ، فأصولُ هذه إنما هي الخاء والراء والجيم، وقد زيدَ قبل الخاء التي هي فاء الكلمة ثلاثةُ أحرف، وهي همزة الوصل والسين والتاء. ومثالُ ما زيدَ فيه اثنان قبل فاء ثلاثيّه انطلقَ يَنطلقُ انطَلقْ. ومثالُ ما زيدَ قبله واحدٌ أَكرمَ. ومثالُ ما زيد قبل فاءِ رباعيِّه اثنان يَتدحرجُ. ومثالُ ما زيدَ قبله واحدٌ تَدحرجَ.

[٨: ١٠٣/ب]

---

(١) ل: وإصبعند.

وقولُه **ومُنعَ الاسمُ من ذلك** أي: من هذه الزيادة على هذا الترتيب الذي ذكره بأن يزاد قبل[1] فاء ثلاثيّه إلى ثلاثة، وقبل فاء رباعيه إلى اثنين.

ثم قال: **ما لم يُشاركه[2] لمناسبة** أي: ما لم يَشْرَك الاسمُ الفعلَ لمناسبة، فإنه يوافقه في تلك الزيادة، نحو مُستخرج ومُنطلق ومُتَدَحْرج. والمناسبةُ التي أشار إليها هي كونهما يرجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق.

وقولُه **أو يكن ثلاثيًّا والمزيدُ واحدٌ** أي: أو يكن الاسم ثلاثيًّا، والمزيدُ حرف واحد، فإنه لم يمنع الاسم من ذلك نحو يَرْمَع[3] وأَفْكَل[4] وغير ذلك مما زيد قبل فاء ثلاثيه حرف، وهو كثير الأبنية، وقد ذكرنا[5] ذلك على الاستيفاء عند ذكر الأبنية فيما مضى.

وقولُه **وشَذَّ إنْقَحْلٌ وإنْزَهْوٌ** يعني أنه قد قرّر أنَّ الاسم الثلاثيَّ لا يزاد قبل فائه زيادتان ولا ثلاث؛ وهذان من الاسم الثلاثيِّ[6]، وقد زيدت الهمزة والنون؛ لأنَّ إنْقَحْل[7] مشتقٌّ من قَحِلَ، وإنْزَهْو[8] من الزَّهْو[9]، وليسا مشاركَين للفعل في المناسبة التي أشار إليها بمجيئهما[10] على خلاف ما قرّر، فلذلك كانا شاذَّين.

---

(١) قبل ... ما لم يشرك: سقط من ك.

(٢) ل: يشركه.

(٣) اليرمع: حجر رخو أبيض بين الطين والحجر.

(٤) الأفكل: الرِّعدة.

(٥) تقدم في ١٨: ١١٣ - ١١٤، ١٤٠ - ١٥٣.

(٦) الثلاثي: سقط من ح.

(٧) ح: لأن نحو إنقحل.

(٨) الإنزهو: المتكبر.

(٩) الزهو: الكبر والعظمة.

(١٠) ح: فمجيئها. ل، ك: بمجيئها.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف مِن أنَّ إنْقَحْلاً الهمزةُ والنون فيه زائدتان؛ ووزنه إنْفَعْلٌ، خالفَه فيه بعض النحويين، فزعم[1] أنَّ وزنه فِعْلَلٌ كجِرْدَحْل[2]، فجعلَهما أصلًا. والظاهرُ ما قاله المصنف؛ لأنَّ الإنْقَحْل هو الشيخ الهرِم، فالاشتقاقُ يدلُّ على أنه من قَحِلَ النبتُ: إذا يَبِس، فإنه ذهبتْ رطوبته، وجفَّت عظامه لكِبَره، فالهمزةُ والنون زائدتان.

وفي قوله **وشَذَّ إنْقَحْلٌ وإنْزَهْوٌ** إشعارٌ بأنه لم يجئ مما زيدَ قبل فائه من الثلاثي إلا هذان اللفظان إن كان قصدهما بأعيانهما؛ أو هذا الوزن[3] إن كان قصدَ التمثيل بهما. وليس بجيد لأنه إن قصدَهما بأعيانهما، أو قصد الوزن بالتمثيل بهما، فقد وُجد غيرهما، نحو ما جاء على وزن أنْفَعَلٍ وإنْفِعِل، وهو أَنْقَلَسٌ وإِنْقِلِس لضرب من السمك يشبه الحيَّات.

وقولُه **ويَنْجَلِبٌ** يعني أنه شذَّ أيضًا من حيث هو اسم، وقد زيدَ قبل فائه حرفان، ويَنْجَلِب خَرَزة تؤخِّذ بها نساءُ الأعراب أزواجَهن. وهذا الذي ذكره المصنف في يَنْجَلِب مِن أنه شاذٌّ نحو شذوذ إنْقَحْل وإنْزَهْو ليس بشيء؛ لأنَّ النحويين ذكروا أن يَنْجَلِبًا منقول من الفعل، وإذا كان كذلك فلا يُورَد فيما شذَّ من الاسم الثلاثي الأصل مما زيدَ قبل فائه حرفان، وإلا فليذكر يَنطلق وانْطَلَق مسمًّى بهما، لكن غرَّه في ذلك كونُه من أسماء الأجناس لا من الأعلام، فاعتَقد بذلك أنه ليس بمنقول من الفعل، وأنه أصل بناء. وليس كذلك لأنَّ النقل ذكر النحويون أنه يكون في أسماء الأجناس وفي الأعلام، ونَصُّوا على أنَّ يَنْجَلِبًا منقول من الفعل وإن كان اسم جنس، ولذلك قالوا في تُنُوِّط - اسم طائر - إنه منقول من الفعل وهو اسم جنس.

---

(١) حكاه العكبري في اللباب ٢: ٢٥٥ ولم ينسبه.

(٢) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٣) ح: أو هذان الوزنان إن كانا قصدا.

فإن قلتَ: لو كان يَنْجَلِبٌ منقولًا من الفعل المضارع لَما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأنَّ تاء التأنيث لا تدخل على المضارع.

قلتُ: لَمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغَ دخولُ التاء عليه، فقالوا: اليَنْجَلِبة.

[٨: ١٠٤/أ] وقولُه **وإسْتَبْرَقٌ** يعني أنَّ هذا شَذَّ أيضًا لأنه مأخوذ من البَريق، وقد زيدَ قبل فائه ثلاثة حروف، وليس من الأسماء التي شاركت الفعل في المناسبة التي أشار إليها، والإسْتَبْرَق: غليظ الديباج.

وقولُه **ومنتهى الزيادة في الثلاثيِّ من الأفعال ثلاثةٌ** لأنه أقصى منتهى الفعل في الزيادة كما أنَّ منتهى الاسم سبعة، فمزيدُ الفعل مُنحطّ عن مزيد الاسم، كما أنَّ مجرده مُنحَطّ عن مجرده؛ ألا ترى أنَّ أقصى الفعل المجرد أربعة، وأقصى الاسم خمسة.

وقولُه **وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثيِّ ثلاثةٌ** مثالُ ذلك عُنْفُوان وأُرْبُعاوَى[1]، فعُنْفُوان قد زيدَ في آخره الواو والألف والنون، وأُرْبُعاوَى ثلاثيٌّ مزيد، زيدَ فيه أربعة: الهمزة قبل فائه، والألف والواو والألف بعدها بعد لامه.

وقولُه **وأربعةٌ** مثالُ ذلك سُلْمانِين: اسم موضع، وقد تكلَّمنا[2] عليه في الأبنية.

وقولُه **وفي آخر الرباعيِّ ثلاثةٌ** مثالُ ذلك قُرْدُمانَى لدواء معروف، فهذا رباعيٌّ زيدَ في آخره الألف والنون والألف. وكذلك عُقْرُبّان لدَخّال الأُذن إذا قلنا بأنَّ الحرف الأخير من المضعف هو الزائد، وقد تكلَّمنا[3] على هذه اللفظة في الأبنية.

وقولُه **ولم يُزَد في الخماسيِّ غيرُ حرفِ مدٍّ قبل الآخر** مثالُه عَضْرَفُوط[4].

---

(١) يقال جلس الأُربعاوَى: إذا جلس متربّعًا.

(٢) ذكره في ١٨: ٢٦٩.

(٣) تقدم في ١٨: ٣١١.

(٤) العضرفوط: دويبّة بيضاء ناعمة. وقيل: ذكر العَظاء.

وقولُه **أو بعده** مثالُه قَبَعْثَرَى[1].

وقولُه **مجردًا** يعني من هاء التأنيث، وذلك كما مثَّلناه.

وقولُه **أو مشفوعًا بهاء** مثالُه عَنْدَلِيبة وقَبَعْثَرَاة[2].

ويَرِد على قول المصنف نقدان:

أحدهما: أنه قال **لم يُزَد في الخماسيِّ غيرُ حرف مدّ** وقد زِيدَ حرفا مدّ، مثالُ ذلك مَغْناطيس[3]، فهذا زيدت فيه الألف والياء، وهما حرفا مدّ. وكذلك قال ابن عصفور[4]: «إنّ الخماسيَّ لا تلحقه إلا زيادة واحدة»، وهذا ليس بشيء لِما ذكرناه من وجود مَغْناطيس في كلامهم، إلا أنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأنه لم يقصد بقوله **حرف مدّ** قيد الوحدة، إنما أراد به الجنس الذي يصلح للواحد والأكثر.

النقد الثاني: قولُه **قبل الآخر**، وقد وجدناه قبل الحرف الذي يلي[5] الآخر، نحو قولهم مَغْنِيطَس. والجواب عنه أنه يَصدق على الياء أنها قبل الآخر، وإن لم تَلِ الآخر.

وقولُه **وندرَ قَرَعْبَلانة**[6] ندورُ هذا أنه زيدَ بعد لام الكلمة زيادتان: إحداهما الألف، والأخرى النون، وقد ذَكر أنه لا يزاد إلا حرف مد، فإن كان قصدَ الجنس فندورُ هذا إنما هو لأجل النون لأنها ليست من حروف المدّ، وإن كان قصدَ الوحدة فندورُه لأنه زيدَ بعد اللام حرفان، وقد تكلَّمنا[7] على هذه اللفظة في الأبنية.

---

(١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٢) القبعثراة: الناقة الشديدة.

(٣) المغناطيس: حجر يجذب الحديد.

(٤) الممتع الكبير ص ١١٤.

(٥) يلي الآخر ... لم تل الآخر: سقط من ك.

(٦) القرعبلانة: دويبّة عريضة.

(٧) تقدم في ١٨: ٣١٨.

وقولُه **وإصْطَفْلِينةٌ**[1] قد سبق ذكرُ[2] وزن هذه الكلمة في آخر مزيد الرباعي، وظاهرُ كلام المصنف أنها من الخماسيِّ المزيد، وذكرنا هناك أنَّ وزنها إفْعَلِّينة، فتكون من الرباعيِّ الذي زيدَ فيه ثلاثة حروف: الهمزة والياء والنون، وإذا كانت خماسية فالهمزة تكون أصلًا، ويكون وزنها فِعْلَلِّينة، وأصلُه فِعْلَلّ نحو جِرْدَحْل[3]، ثم زيدَ في آخره ياء ونون.

[٨: ١٠٤/ب] ووجهُ ندوره عند المصنف أنه جاء بعد آخر الكلمة حرفان: إحداهما الياء، والأخرى النون، فإن كان قصدَ بقوله **حرف مدّ** الجنس فندورُه من حيث كان أحد الحرفين نونًا، وإن كان قصدَ الوحدة فندورُه من حيث أن زيدَ بعد آخره حرفان.

وقولُه **وإصْفَعِنْدٌ**[4] ندورُ هذا أنه زيد قبل آخره غير حرف مدّ، وهو النون، والهمزةُ فيه أصلية.

* * *

---

(١) الإصطفلينة: واحدة الإصطفلين، وهو الجزر الذي يؤكل.

(٢) سبق ذكره في ١٨: ٣١٢.

(٣) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٤) الإصفعند: من أسماء الخمر.

أُهملَ من المزيد فِعْوِيلٌ، وفَعَوْلَى إلا عَدَوْلَى وقَهَوْباة، وفَعْلالٌ غير مضعَّف إلا الخَزْعال، وفِيعال غير مصدر إلا ناقةً مِيلاعًا، وفِعْلالٌ مضعّف الأول والثاني غير مصدر إلا الدِّئْداء، وفَوْعالٌ وإفْعَلةٌ وفِعْلَى أوصافًا، إلا ما نَدر كضِئْزَى وعِزْهَى، وفَيْعَلٌ في المعتلِّ دون ألف ونون، وفَيْعِلٌ في الصحيح، أو بألف ونون، ودونهما مطلقًا، إلا ما نَدر كعَيَّن وبَيْئِس، وطَيْلِسان، ونَدرَ فَعْيَلٌ وفُعْيَل، وكثُر فِعْيَل.

ش: ذكرَ المصنف أنَّ فِعْوِيلاً مُهمَل لم يأت شيء منه في لسانهم. وليس بشيء لأنَّ ذلك موجود في الأبنية، وقد ذكرناه[1] فيها، ومن ذلك[2] سِرْوِيل[3]، ولا حاجة لذكر ما أُهمل، فإنه كثير جدًّا؛ إذ يتركب من حروف المعجم تراكيب لا تنتهي، فإنما يُضبط من تلك التراكيب في كل لسان ما تكلَّم به أهل ذلك اللسان مما هو غير منقول؛ أو من المنقول الذي أَجرَوه مُجرى كلامهم.

وقولُه **وفَعَوْلَى إلا عَدَوْلَى وقَهَوْباة** هذا البناءُ مختلَف فيه: فبعضُهم أَثبتَه، وبعضَهم نَفاه:

فمَن نَفاه قال[4]: إنَّ وزنهما فَعَوْلَلٌ كفَدَوْكَسٍ[5]، فتكون الألف منقلبة عن واو، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة.

---

(١) تقدم في ١٨: ١٨٧.

(٢) ح: سمويل لطائر، وغسويل لشجر، ولا حاجة.

(٣) السرويل: السروال.

(٤) الممتع الكبير ص ٧٧.

(٥) الفدوكس: الأسد.

ومَن[1] أثبَته وقفَ مع ظاهر اللفظ.

وعَدَوْلَى: اسم وادٍ بالبحرين، وتُنسب إليه السُّفن، قال طرفة بن العبد[2]:

عَدَوْلِيّةٌ أو مِن سَفينِ ابنِ يامِنٍ   يَجورُ بها الْمَلّاحُ طَورًا ، ويَهتَدي

وقال س[3]: ((ليس في الكلام فَعَوْلَى)). انتهى.

فأمّا قَهَوْباة فقال الفارسي[4]: ((لم[5] يُعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثَبَتًا لجاز أن لا يُعتدّ بها كما لم يُعتدّ بإنْقَحْل[6] ونحوه لقلّته.

وأما حَبَوْنَى[7] فيحتمل أن يكون المكان سُمي بجملة، كما جاء[8]:

علــــى أَطْرِقـــا باليـــاتُ الخِيـــا   مِ ....

وأن يكون حَبَوْنَى من حَبَوْتُ مثل عَفَرْنَى من العِفْر[9]، يعني فيكون وزنه فَعَلْنَى.

ويحتمل أنهم قالوا حَبَوْنَنٌ[10]، فأبدلَ الشاعر من إحدى النونين ألفًا كراهة التضعيف لانفتاح ما قبلها، أو يكون حرف العلة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربة[11] النون.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٤.

(٢) الديوان ص ٢٥. ابن يامن: ملّاح من أهل هَجَر. ويجور: يعدل. ويهتدي: يمضي للقصد.

(٣) الكتاب ٤: ٣١١.

(٤) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٣ - ٧٥.

(٥) ك، ل: به. صوابه في المقاييس.

(٦) الإنقحل: المخلق من الكبر والهرم.

(٧) حبونى: اسم موضع من أرض مراد.

(٨) تتمة البيت: إلا الثُّمامُ وإلا العِصِيُّ. وقد تقدم في ٢: ٣٠٩.

(٩) العفرنى، والعِفْر: الخبيث المنكر. ل: من العبر.

(١٠) حبونن: جبل. وقيل: موضع من ديار مَذْحِج. وقيل: وادٍ قريب من اليمامة.

(١١) ك، ل: ليقاربه. والتصويب من المقاييس، أي: لمقاربة النون حرف العلة.

وأمّا عَدَوْلَى فواوه لام، واللامُ زائدة كزيادتها في عَبْدَلٍ ونحوه، ولحقت اللامَ الزائدةَ الألفُ كما لحقت النونَ في عَفَرْنًى، فوزنه فَعَلَّى لا فَعْوَلَى». انتهى ملخصًا.

وقال الشاعر في حَبَوْنَى، أنشده أحمد بن يحيى[1]:

ولا تَيْأَسا من رحمة الله ، واسْألا، /بوادي حَبَوْنَى ، أن تَهُبَّ شمالُ

[٨: ١٠٥/أ]

والقَهَوْباة[2] حكاها أبو عبيدة[3]، وهو ثقة، وقد ذكرنا ذلك في الأبنية[4].

وقولُه **وفَعْلال غير مضعَّف** هو في المضعَّف كثير نحو الزَّلْزال والقَلْقال والوَسْواس والصَّلْصال[5].

وقولُه **إلا الخَزْعال** قالت العرب: ناقةٌ بها خَزْعال، أي: ظَلْع[6]، حكاه الفراء[7]، وأكثرُ النحويين لا يُثبتونه. قال ابن هشام: «ولا يَبعد أن يكون بكسر الفاء، وغُلط في فتحها، أو أَبدَلها بعض العرب فتحة كما قالوا: أبيضُ لِياحٌ ولَياح[8]، وقلبُ الواو دليلٌ على اعتراض الفتحة» انتهى.

وزاد بعضهم[9] قَسْطالاً للغبار، وقَشْعامًا للعنكبوت، وبَغْداد.

---

(١) البيت في مقاييس الفارسي ص ٧٤ والمخصص ١٥: ٢٠٨ ومعجم البلدان (حبونى).

(٢) القهوباة: النصل العريض القصير. ح: وأما القهوباة فحكاها.

(٣) الخصائص ٣: ٢١٧.

(٤) تقدم ذكره في ١٨: ٢٢٣.

(٥) الصلصال: الطين اليابس.

(٦) الظلع: العرج.

(٧) الخصائص ٣: ٢١٣.

(٨) أبيض لياح: شديد البياض.

(٩) أبنية ابن القطاع ص ٣٠١. وانظر جمهرة اللغة ٢: ١١٥٥ والصحاح (قسطل). وفي حاشية ح: هو أبو مالك. شرح المفصل ٥: ١٩٨. وهو أبو مالك عمرو بن بكر الأعرابي، عدّه الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين، له كتاب في خلق الإنسان. طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٧.

أمّا قَسْطال فقد زعم بعضُ أصحابنا[١] أنَّ الألف فيه إشباع، وقد تكلَّمنا[٢] على هذا في الأوزان.

وقولُه **وفِيْعال غير مصدر** احترازٌ من نحو قِيتال.

وقولُه **إلا ناقةً مِيلاعًا** الميلاع: هي السريعة، وأصولُ الكلمة هي الميم واللام والعين.

وقولُه **وفِعْلال مضاعف الأول والثاني غير مصدر** لأنه إذا كان مصدرًا فهو كثير، نحو الزِّلْزال.

وقولُه **إلا الدِّئداءَ** قالوا: الدَّأْداء والدِّئْداء لآخر الشهر، ولا يجوز أن تكون الهمزة التي بعد الألف منقلبة؛ لأنك تقول دَأْداء، فلو كانت منقلبة عن ياء أو واو جاء فَعْفالٌ من غير المضعف، وهذا لا يجوز البتة.

وقولُه **وفَوْعال وإفْعَلة وفِعْلَى أوصافًا** يعني أنَّ هذه الأوزان الثلاثة جاءت أسماء، ولم يجئ شيء منها صفة، مثالُ فَوْعال تَوْراب[٣]، ومثالُ إفْعَلة إنْفَحة[٤] في لغة مَن لا يشدِّد الحاء، ومثالُ فِعْلى ذِكْرى وسِيْمى[٥].

وفي كلام المصنف تعقُّبات:

الأول: جعلُه فَوْعالاً لا يكون صفة، وقد حكى بعضُهم مجيئه صفة، قالوا: رجلٌ هَوْهاءة للأحمق، نقلَه ابن القَطّاع[٦]. ويحتمل عندي أن لا يكون فَوْعالاً، بل

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع الكبير ص ١٠٦، وسبقه ابن جني في الخصائص ٣: ٢١٣.

(٢) تقدم في ١٨: ٢٩٢.

(٣) التوراب: التراب. ل: تورات. توراب: سقط من ك.

(٤) الإنفحة: كَرِشُ الحَمَل أو الجَدْي ما لم يأكل.

(٥) السيمى: العلامة التي يعرف بها الخير والشر.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٤٢.

يكون فَعْلالاً من المضاعف، نحو الوَسْواس والصَّلْصال، وتكون الهمزة فيه مبدلة من واو كهي في نحو ضَوْضاء وغَوْغاء، فيكون كلام المصنف صحيحًا.

والتعقب الثاني: نفيُ الوصفيَّة عن إفْعَلة، فظاهرُه التخصيص بما فيه تاء التأنيث، وليس الحكم كذلك، بل إفْعَل وإفْعَلة فيه سواء، نحو إصْبَع وإبْرَم[١] وإنْفَحة، وقد تكلَّمنا[٢] على ذلك في الأبنية، وذكرنا[٣] إمَّعة[٤] وكونَه وصفًا، وسنتكلَّم عليه عند زيادة الهمزة.

التعقب الثالث: قولُه **وفِعْلَى**، فلا يخلو أن يريد خصوصيةَ هذا الوزن - أعني كونه بغير تاء التأنيث - أو مطلقَ هذا الوزن، أعني اعتبار كونه بتاء التأنيث أو غيرها، فإن كان أراد الأول فهو معترَض بما نقلَه أحمد بن يحيى من أنه يقال: رجلٌ كِيْصًى[٥] - منوَّن - للذي يَنْزل وحده. وإن كان أراد الثاني فهو معترَض بقولهم: امرأةٌ سِعْلاة[٦]، ورجلٌ عِزْهاة، وهو الذي لا يلهو، وقد تكلَّمنا[٧] على ذلك في الأبنية بأَشبَع من هذا الكلام، فيُنظر هناك.

وزعم بعض النحويين[٨] أنَّ كِيصًى فِعْلَى. وهذا خَلْف لأنَّ فِعْلَى - وألفُها لغير التأنيث - لم تجئ في اسم ولا صفة إلا ما جاء من بُهْماة[٩].

[٨: ١٠٥/ب]

---

(١) إبرم: اسم موضع. وفي المخطوطات: وإبرة.

(٢) تقدم ذلك في ١٨: ١٤٣.

(٣) لم يذكر إمَّعَة في الأبنية، وإمَّعة على وزن فِعَّلة لا على إفْعَلة، فلا يصح التمثيل به هنا.

(٤) الإمعة: الرجل يتابع كل أحد على رأيه لا يثبت على شيء.

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٦٨.

(٦) امرأة سعلاة: قبيحة الوجه سيئة الخلق.

(٧) تقدم الكلام عليه في ١٨: ١٧١ - ١٧٢.

(٨) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٩ - ٨٠.

(٩) البهماة: واحدة البهمى، والبهمى: ضرب من النبات.

وقولُه **إلا ما نَدر كضِئْزَى وعِزْهَى** يعني إلا ما نَدر من الوصف بفِعْلَى كضِئْزَى وعِزْهَى، قال تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِئْزَى﴾[١]، وقالت العرب: رجلٌ عِزْهَى[٢]، وقد يندفع.

التعقب الثالث بهذا الاستثناء: فإنه إن لم يكن قصدَ حصْر النادر في ضِئْزى وعِزْهى اندرجَ كِيْصى[٣] وسِعْلاة[٤] وعِزْهاة[٥] تحت ما ندر، وإن كان قصدَ الحصر في تَينك اللفظتين ورد التعقب.

وجعلُ المصنف ضِئْزَى من باب فِعْلَى صحيح لأنَّ عينه همزة.

فأمّا ضِيْزَى بالياء فقد اختلفوا فيه: فمنهم من جعله فِعْلى، ومنهم من جعله فُعْلى. قال بعض أصحابنا[٦]: ((فُعْلَى مما عينه ياء لا يخلو أن يكون اسمًا أو صفة:

فإن كان اسمًا قلبت الياء واوًا نحو طُوْبَى على القياس؛ لأنها[٧] بعيدة من الطرف.

وإن[٨] كانت صفة قُلبت الضمة كسرة لتصح الياءُ، قالوا: قِسْمة ضِيْزَى، وأصلُه ضُيْزَى على وزن فُعْلَى بضم الفاء)).

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النجم. وهي قراءة ابن كثير، وقرأ بقية السبعة: ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ بالياء. السبعة ص ٦١٥. ضيزى: جائرة. وقيل: ناقصة.

(٢) العزهى: الذي لا يلهو.

(٣) رجل كيصى: ينزل وحده، ويأكل وحده.

(٤) السعلاة: أنثى الغيلان.

(٥) العزهاة: العازف عن اللهو والنساء.

(٦) هو ابن عصفور. الممتع الكبير ص ٣١٨.

(٧) لأنها: سقط من ك.

(٨) وإن ... بضم الفاء: موضعه في المخطوطات بعد قول الفارسي، وهو من كلام ابن عصفور.

ويعني بالقياس أنه إذا جاءت ياء ساكنة بعد ضمة قلبت تلك الياء واوًا، وذلك نحو مُوْقِن، أصله مُيْقِن لأنه اسمُ فاعِل من أَيْقَنَ.

وقال أبو علي في (الشِّيرازيات)[1]: «طُوبَى كشُوْرَى مصدر، وليس بصفة كالكُوسَى[2]، ولو كانت مِثلها لزمَها لام المعرفة، وانقلبت الياء فيها واوًا لأنها اسمٌ ليس بصفة كضِيْزى وحِيْكى[3]».

قال[4]: «والدليلُ على ذلك أنه لا يُحفظ في الصفات فِعْلَى بكسر الفاء، بل بضمِّها نحو حُبْلَى، وإنما قُلبت الضمة كسرة لأنهم لم يَعتدُّوا بألف التأنيث، فجَرَتْ لذلك مَجرى القريبة من الطرف، واعتدُّوا بها في الاسم كما اعتدُّوا بها في صَوَرَى[5] وحَيَدَى[6]، فلم ينقلب حرف العلة ألفًا، وكأنَّ الذي سنَّى[7] ذلك فيهما كون الصفة أثقل من الاسم؛ إذ الصفة من العلل الموانع للصرف، فهي أَدعَى للتخفيف، والياء أخفُّ من الواو، فقُلبت الضمة كسرة لتصح الياء» انتهى كلامه. كما قلبوها في بِيض؛ إذ الأصل فيه بُيْض، بضمِّ الباء على وزن فُعْل؛ لأنه جمع أَبْيَض كأَحْمَر وحُمْر، فكُسرت الباء لتصِحَّ الياء؛ لأنهم لو أَبْقَوُا الباءَ مضمومةً لزمَ قلب الياء واوًا، وتغييرُ حركة أسهلُ عليهم من تغيير حرف.

---

(١) النص في آخر كتابه مقاييس المقصور والممدود ص ٨٧، والسبب في نسبته للشيرازيات أنَّ كتاب المقصور قد ورد ضمن الشيرازيات كما ذكرنا في تحقيقنا لكتاب المقصور ص ٩.

(٢) الكوسى: تأنيث الأَكيَس.

(٣) مشية حيكى: مشية يهتز فيها المنكبان.

(٤) يعني بعض أصحابه، وهو ابن عصفور. وهذا القول باللفظ نفسه في الممتع ص ٤٩٣ بعد قوله المتقدم، وليس في الشيرازيات.

(٥) صورى: اسم موضع.

(٦) الحيدى: مشية المختال. وحمار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٧) سَنَّى ذلك: يسَّره ووطَّأه. وفي الممتع: سنَّ. وهو تحريف.

ومذهب س[1] أنَّ فِعْلى لا يكون صفة إذا كانت الألف للتأنيث ولا إذا كانت للإلحاق إلا بشرط تاء التأنيث كرجل عِزْهاة وامرأة سِعْلاة؛ وهذا مذهب الفراء[2]، وذكرَ[3] أنَّ قراءة ﴿ضِئْزَى﴾ بالهمز شاذة في القياس لقلَّته. وما حَكى أحمد بن يحيى من: رجُل كِيْصًى[4] ملحق بضِيْزَى على مذهب الفراء في شذوذه وقلَّته وندوره، وهو معدود من الفوائت.

وأمّا ضِيْزَى بغير همز فمن ضازَ يَضيز، وقِسْمة ضِيْزَى: ناقصة.

ويقال: حاكَ في مشيه يَحيك حَيَكانًا، ومِشْية حِيْكَى بالياء فقط، بخلاف حاكَ الثوبَ، فإنه يقال يَحوك حَوْكًا ويَحيك /حَيْكًا، والحَيَكان: تحريك الماشي أَلْيَتَيْه.

[٨: ١٠٦/أ] وقال أبو عمر في (الفَرْخ): ((امرأة حِيْكَى، وهي التي تتمايل في مشيتها، هي مشية القصير إذا حَرَّك مَنْكِبَيه وفَحَجَ في رِجلَيه))[5].

وفي ((الإفصاح)) ما ملخَّصه: ((قِسْمةٌ ضِيْزَى عند س[6] فُعْلَى، قُلبت الضمة كسرة لتصح الياء، من ضازَه يَضيزُه: نَقَصَه حَقَّه. وقيل: مَنَعَه. وقرأ ابنُ كثير ﴿ضِئْزَى﴾[7] بالهمز، من ضَأَزَه يَضْأَزُه بفتح الهمزة، وقال الشاعر[8]:

---

(١) الكتاب ٤: ٣٦٤، ٢٥٥ والشيرازيات ص ٥٤٠.

(٢) معاني القرآن ٣: ٩٨ - ٩٩.

(٣) كذا! وفي معاني القرآن ٣: ٩٨ ما نصه: ((ولم يقرأ بها أحد نعلمه)).

(٤) مجالس ثعلب ص ٢٦٨ والشيرازيات ص ٥٤٠.

(٥) ك: وفحج رجليه. والفَحَج: تباعد ما بين أوساط الساقين.

(٦) الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٧) تقدم تخريجها في ص ١٦. وضئزى: حكاها الكسائي عن عبس كما في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٧٥.

(٨) البيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٥ والمقصور والممدود للقالي ص ١٩٣ وتهذيب اللغة ١٢: ٥٣. وعجزه في كتاب العين ٧: ٥٣.

إنْ تَنْأَ عنّا نَنْتَقِصْك ، وإن تَؤُبْ   فحقُّك مَضْؤُوزٌ ، وأَنْفُكَ راغِمُ

فعلى الهمزة تكون ضِئْزَى صفة، ويحتمل أن تكون ضِيْزَى مخففة على حدّ ذِيْب وبِيْر)).

وفي (كتاب العين)[1]: ((ضازَه يَضيزه، وقِسْمةٌ ضِيْزَى وضُوْزَى)). فضُوْزَى: فُعْلَى، قُلبت فيه الياء للضمة. وهذا خلاف قول س[2]؛ لأنه زعمَ أنَّ فُعْلَى مؤنثة أَفْعَلَ التي تلازمها اللام تُقلَب فيه الياء إلى الواو نحو الطُّوْبَى والكُوْسَى، فإن لم يكن كذلك قُلبت فيه الضمة كسرة لتصح الياء، نحو قِسْمة ضِيْزَى، ومِشْية حِيْكَى مِن حاكَ يَحيك: تَبَخْتَرَ. ولا ينبغي أن تكون ضُوْزَى إلا مِن ضَأَزَ بالهمز، وأُبدلت واوًا على حدِّ مُوْمِن[3]، أو مِن ضَازَه يَضُوزُه، حكاه أبو عُبيدة[4].

وكونُ فِعْلَى لا يكون صفةً هو مذهب س والفراء والجماعة.

وقيل: يكون صفةً، ورُوي ذلك عن أبي الحسن. والصحيحُ قول س لإمكان التأويل في هذا الحرف.

ووَجَّه أبو علي[5] قراءة ابن كثير على أنها مصدر وُصف به، وهذا بناء على مذهب س.

وقال بعض النحويين: ((كِيْصَى مصدرٌ أو اسمٌ وُصف به بدليل قولهم: امرأةٌ كِيْصَى[6]. وعن ثعلب[7]: كاصَ طعامَه: أَكَلَه وحدَه. وعن أبي حاتم[8]: كِصْنا عند

---

(١) العين ٧: ٥٣.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٣) في المخطوطات: موقن.

(٤) مجاز القرآن ٢: ٢٣٧ والحجة ٦: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٥) الحجة ٦: ٢٣٤.

(٦) الممتع الكبير ص ٦٧.

(٧) الشيرازيات ٢: ٥٤٠.

(٨) جمهرة اللغة ٢: ٨٩٦، وفيه أنَّ أبا حاتم نسب حكايته عن العرب لأبي زيد.

فلان: أَكَلْنا. وعن ابن دُرَيد[1]: كاصَ عن الشيء: رجعَ عنه، كَيْصًا وكُيُوصًا)).

وقال الأستاذ أبو علي: ((قرئ ﴿قِسْمَةٌ ضِئْزَى﴾ بالهمز، وذلك شاذٌّ جدًّا، ولهمزها - وإن كان شاذًّا - وجهٌ ما، وذلك أنَّ مِن العرب مَن يهمز الواو الساكنة المضموم ما قبلها، فيقول: مُؤْسر ومُؤْقن، فشُبِّهت الياء الساكنة المكسور ما قبلها بالواو الساكنة المضموم ما قبلها، وشاذٌّ بشاذٍّ، فالذي له وجه من القياس أَولى، فهذا أَولى من أن يقال إنها فِعْلَى صفة)) انتهى.

ومنعَ س[2] أن تكون ألف فِعْلَى للإلحاق إلا أن تدخلها هاء التأنيث كعِزْهاة وسِعْلاة، وهو قول الفراء أيضًا، فـ(ضِئْزَى) بالهمز دليل فِعْلَى في الصفات، وكِيْصًى دليل فِعْلًى في الإلحاق، وهو مِن كاصَ الرجلُ طعامَه: إذا خلَطه. ولأبي الحسن أن يقول: قُلبت في الصفة كما قُلبت في الجمع، فإذا بُني اسم منها فهو صحيح كتصحيح مَضُوفة[3].

وفي كتاب الصَّفَّار: الأخفش يجعل ضِيْزَى فِعْلَى مكسورة الفاء؛ لأنَّ الضمة لا تُقلب عنده كسرة إلا في الجمع، نحو بِيْض، بشرط أن تكون الياء تلي الطرف. وأمَّا س فلا يَشترط إلا أن تكون الياء تلي الطرف، فكان ينبغي أن يجعل هذا النوع فِعْلَى كمذهب الأخفش لولا ما صَدَّه عن ذلك أنَّ فِعْلَى لا تكون صفة /إلا بالتاء، نحو: رجُل عِزْهاة.

[٨: ١٠٦/ب] وللأخفش أن يقول: إنما ذلك في الصحيح، وهذا معتلّ[4]، ولا يبعد أن يكون للمعتلّ بناء لا يَشرَكه[5] فيه غيره كقُضاة ومَيِّت.

---

(١) جمهرة اللغة ٢: ٨٩٦.

(٢) تقدم في ص ١٨.

(٣) المضوفة: الأمر يُشفَق منه.

(٤) ل: وهذا في المعتلّ.

(٥) لا يشركه ... على بناء: سقط من ل.

إلا أنَّ الأَولى قول س لأنه متى أمكن أن يكون المعتلُّ على بناء الصحيح، وأن لا يُفرق بينهما، كان أَولَى، وقد قدَرنا هنا على ذلك بأن نقول: إنهم[1] لا يعتدُّون بالألف هنا؛ لأنَّ عدم الاعتداد قائدهم إلى الخفّة، وهو أن تكون الواو تلي الطرف، فتُقلب الضمة التي قبلها كسرة، فتُحول الواو ياء. و(س) لم يعتلّ إلا بمجرد الفرق بين الاسم والصفة.

وقولُه **وفَيْعَلٌ في المعتلّ دون ألفٍ ونون** يعني أنه لا يوجد فَيْعَلٌ في المعتلّ إلا ما يَستثنيه، وهو في الصحيح العين كثير، نحو ضَيْغَم[2] وصَيْرَف. ويعني بالمعتلّ أي معتلّ العين بواو أو بياء، فلو قيل لنا: ابْنِ من القَول ومن البَيع اسمًا على وزن فَيْعَلٍ لتنكَّبناه إلى وزن فَيْعِلٍ، فكنَّا نقول: قَيِّلٌ كما قالوا سَيِّد، وبَيِّعٌ كما قالوا لَيِّن، فلو كان صحيح العين جاز أن يُبنى على فَيْعَلٍ، سواء أكان معتلَّ الفاء، نحو وَيْعَدٍ ويَيْسَرٍ، أو معتلَّ اللام، نحو غَيْزَى ورَيْمَى، أصلها: غَيْزَوٌ ورَيْمَيٌ، تحركت الواو والياء، وما قبلهما مفتوح، فانقلبتا[3] ألفًا.

وإنما جعل فيه قيدًا كونه دون ألف ونون لأنه إذا كانتا فيه لم يتنكَّبوه، وذلك نحو تَيَّحان، وهو الكثير الكلام العجول، وهَيَّبان، وهو الجَبَان، وهو أيضًا التراب، وهو أيضًا يابس البَقْل.

وقولُه **وفَيْعِلٌ في الصحيح** يعني أنه أُهمل فَيْعِلٌ في الصحيح إلا ما يَستثنيه، وهو في المعتلِّ كثير، نحو سَيِّد ولَيِّن، وهذا مذهب البصريين في نحو هذين أنَّ وزنهما فَيْعِلٌ.

---

(١) ك: أنتم لا تعتدون.

(٢) الضيغم: الأسد.

(٣) ل، ك: فانقلبت.

وذهب البغداديون[١] إلى أنَّ وزنهما فَيْعَل - بفتح العين - كضَيْغَمٍ، وذكروا عِلَّةً لكسر العين.

وذهب الفراء[٢] إلى أنَّ وزنهما فَعِيل على وزن طوِيل، وسنتكلم على ذلك إن شاء الله. فمفهومُ كلام المصنف من أنَّ فَيْعِلًا موجود في المعتلِّ ليس مجمعًا عليه.

وقولُه **مطلقًا** يعني أنه كان بألف ونون في آخره أو بدونهما فإنه مُهْمَل، فلا يوجد في كلامهم مثلُ ضَيْغِمٍ ولا مثلُ ضَيْغِمان بكسر العين، بخلاف المعتلّ، فإنه يوجد دون ألف ونون نحو سَيِّدٍ ولَيِّن، وبهما نحو تَيِّحان وهَيِّبان. وذهبَ بعضهم[٣] إلى أنَّ وزنهما فَعِّلان.

وقولُه **إلا ما نَدر كعَيِّنٍ وبَيْئِسٍ وطَيْلِسان** أمّا **عَيِّنٌ**[٤] فراجعٌ إلى قوله: **وفَيْعَلٌ في المعتلِّ دون ألف ونون**، وقد تكلَّمنا عليه في الأبنية[٥]، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله، ولا يُحفظ غيره، فانحصرَ فيه النادر من هذا الوزن. وإنما دخلت عليه الكاف - وإن كان لا يوجد غيره - باعتبار ما عُطف عليه، وكأنه قال: إلا ما نَدر ككذا وكذا وكذا، فالتشبيهُ دخلَ باعتبار المجموع لا باعتبار عَيِّنٍ وحدَه؛ إذ لو كان باعتباره لقال: ((إلا ما ندر، وهو عَيِّن فقط)). وإنما أراد أن يستثني ما نَدر من المجموع.

[٨: ١٠٧/أ] وأمَّا **وبَيْئِس** فراجعٌ إلى قوله **وفَيْعِلٌ في الصحيح**، وهي إحدى القراءات في قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بَيْئِسٍ﴾[٦]، /قرأ[٧] بها عيسى بن عمر الثَّقفي، والأعمش

---

(١) المنصف ٢: ١٦ والممتع ٢: ٤٩٩.

(٢) المنصف ٢: ٩٦ - ٩٧ والممتع ٢: ٥٠١.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٥.

(٤) العَيِّن: المتعيِّن، وهو الذي فيه عين، وهو دوائر، وهي عيب، يقال منه: تَعَيَّنَ الجلد.

(٥) تقدم في ١٨: ١٥٤ - ١٥٥.

(٦) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف.

(٧) شواذ القراءات للكرماني ص ١٩٧ والبحر المحيط ١٣: ٢٣٠ - ٢٣١.

بخلاف عنه، وفيها اثنتان وعشرون قراءة، ذكرناها مَعزوَّة لقارئيها في كتابنا المسمى بـ(البحر المحيط في تفسير القرآن)[1]، ولا ينحصر التمثيل فيه؛ إذ قد قالت العرب: صَيْقِل في اسم امرأة علم لها.

وأمّا **طَيْلِسان** فراجعٌ إلى مفهوم قوله **مطلقًا؛** لأنه يريد سواء أكانت فيه ألف ونون أم لم تكونا فيه. والروايةُ في نقل طَيْلِسان بكسر اللام قيل: إنها ضعيفة، وإنَّ الأصمعيَّ[2] أنكر ذلك، وقد عمل أبو الحسن وأبو عثمان عليه المسائل.

وقولُه **ونَدَرَ فَعْيَلٌ وفُعْيَلٌ، وكَثُر فِعْيَلٌ** مثالُ فَعْيَلٍ ضَهْيَد: اسم موضع، وضَهْيَأ[3] على قول الزجاج[4]. ومثالُ فُعْيَلٍ قولهم عُلْيَبٌ لاسمِ وادٍ باليمن. ومثالُ فِعْيَلٍ عِثْيَرٌ[5] وحِمْيَر وحِثْيَل[6] وطِرْيَم[7] وحِذْيَم[8] وغِرْيَف[9].

وثبتَ في بعض النسخ المقروءة على المصنف، وعليها خطُّه، عِوض قوله **وندرَ فَعْيَلٌ وفُعْيَلٌ، وكثُر فِعْيَلٌ** قولُه: **وأُهملَ فَعْيَلٌ دون فِعْيَلٍ وفُعْيَلٍ**، فقوله **وأُهمل** يدلُّ على أنه لم يوجد في كلامهم، قال أبو الفتح بن جني[10]: «أمَّا ضَهْيَد وعَتْيَد فمصنوعان»، فلا يُجعلان دليلًا على إثبات فَعْيَلٍ.

---

(١) البحر المحيط ١٣: ٣٢٧ - ٣٣٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٨: ٢٥١ والخصائص ٣: ٢١٥ والممتع ١: ١٤٠.

(٣) الضهيأ: المرأة التي لا تحيض.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٤٣ - ٤٤٤ وسر الصناعة ١: ١٠٨ وأبنية ابن القطاع ص ٢١٣.

(٥) العثير: التراب.

(٦) حثيل: نبت. وقيل: شجر جبلي.

(٧) الطِّرْيَم: العسل، والزُّبْد، والسَّحاب المتراكب، والزَّبَد الذي يعلو الخمر.

(٨) الحذيم: الحاذق. وحذيم: سقط من ل.

(٩) الغريف: البَرديّ.

(١٠) الخصائص ٣: ٢١٦

وقولُه **دون فِعْيَل وفُعْيَل** يعني أنَّ هذين الوزنين ليسا مُهمَلَين، بل هما موجودان، وإن اختلفا بالكثرة والقلة، فـ(فِعْيَلٌ) كثير[1]، وفُعْيَلٌ قليلٌ جدًّا.

* * *

---

(١) ك: كثر.

ص: فصل

يُحْكَم بزيادة ما صَحِبَ أكثرَ من أَصلَينِ من ألفٍ أو ياءٍ، أو واوٍ غيرِ مُصَدَّرة، أو همزةٍ مصدَّرةٍ أو مؤخرةٍ[1]، أو نونٍ بعد ألفٍ زائدةٍ، أو ميمٍ مُصَدَّرةٍ، إن لم يُعارض دليلُ الأصالة، كملازمة ميم مَعَدّ في الاشتقاق، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يُشبهه، فإن لم تَثْبُتْ زيادةُ الألف فهي بَدَلٌ لا أصل إلا في حرف أو شبهه.

ش: حروف الزيادة عشرة، وتقدَّم ذكرها[2]، وقد أسقطَ النحويون من الزوائد الشين، وجاءت زائدة بعد كاف المؤنث، والسينُ كذلك. وألحقَ أحمد بن يحيى[3] الباءَ، فقال في قول العَجّاج[4]:

يَــــمُدُّ زَأْرًا وهَـــــديرًا زَغْــــدَبَا

الباء زائدة لأنهم يقولون: هَديرٌ زَغْد أي: شديد. وهذا عند النحويين[5] من تقارب الأصلين كسَبِط وسِبَطْر، ودَمِث ودِمَثْر، وليس معنى الزائد أنه متى وجد كان زائدًا، بل المعنى أنه إن وُجد زائدًا فهو واحد من هذه التي ذكرنا.

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٢٩٥: هي.

(٢) تقدم في ١٨: ٣٩٠ - ٣٩١.

(٣) الخصائص ٢: ٤٩ وسر صناعة الإعراب ١: ١٢٢ والمبهج ص ١٥٤.

(٤) البيت له في تهذيب اللغة ٨: ٢٣٥ وسر صناعة الإعراب ١: ١٢٢ والمحكم ٥: ٤٤٠. وليس في أرجوزته المثبتة في ديوانه ١: ١٤٣ - ١٥٤ بتحقيق الدكتور السطلي، ولا في الذي حققه الدكتور عزة حسن، وهو في ملحقاته في نشرة وليم بن الورد ص ٧٤. ونسب في اللسان (ددن) لرؤبة، وعنه نقله د. السطلي وأثبته في ملحقات ديوان العجاج ٢: ٢٧٠. وهو بلا نسبة في الخصائص ٢: ٤٩ والمبهج ص ١٥٤. في المخطوطات: وهزبرًا زغدبا.

(٥) الخصائص ٢: ٤٩ والمبهج ص ١٥٤.

وقولُه **أكثرَ من أصلين** احترازٌ مِن أن يصحب أصلين، فإنه إذ ذاك لا يكون زائدًا؛ لأنَّ أقلَّ ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف.

وقولُه **مِن ألفٍ أو ياءٍ أو واوٍ** مثالُه كِتابٌ وكَثيب وعَجوز. وإنما بدأَ أوَّلًا بذكر زيادة حروف العلة لأنها أكثر الحروف زيادة.

وقولُه **غيرِ مُصَدَّرة** راجع للواو لا للألف والياء؛ لأنَّ الألف لا تتصدر لسكونها، ولأنَّ الياء تتصدر وتكون زائدة. ومثالُ تصدر الواو: وَرَنْتَلٌ[1]، الواو فيها أصل لا زائدة، وقد ذهب بعضهم[2] إلى زيادة الواو في وَرَنْتَلٍ، لكنَّ الجمهور على الأصالة فيها. واللامُ في وَرَنْتَلٍ أصلية، /مثلها في جَحَنْفَلٍ.

[٨: ١٠٧/ب] وذهب أبو علي إلى أنها زائدة. فلو بَنيتَ مثلَ وَرَنْتَلٍ من آءة[3] قلتَ: أَوَنْأَلٌ، فتأتي بواو؛ لأنَّ الألف في آءة منقلبة عن واو؛ لأنَّ أكثر ما تنقلب الألف عن الواو. فإن خفَّفتَ الهمزة نقلتَ حركتها إلى الساكن قبلها وحذفتَها، فقلتَ: أَوَنَلٌ، ولا تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ هذه الحركة عارضة، مثلها في سَمَوَل المخفَّف من سَمَوْءَل.

والكلام على هذه الحروف الثلاثة - أعني الألف والواو والياء - يقتضي أن يكون أشبعَ من هذا الذي ذكره المصنف، فنقول:

الألفُ لا تلحق أولًا لسكونها كما ذكرنا، وتُزاد في الاسم ثانيةً نحو ضارب، وثالثةً نحو عُذافِر[4] ومُسافر، ورابعةً نحو حُبْلَى وسَكْرى، وخامسةً نحو انْطِلاق

---

(١) الورنتل: الداهية.

(٢) نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٣٨ لقوم، ولم يسمهم.

(٣) الآء: شجر له ثمر تأكله النعام. وقيل: هو ثمر السَّرْح.

(٤) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

وارْتِحال، وسادسةً نحو قَبَعْثَرَى[1] واشْهِيباب، وسابعةً نحو أُرْبُعاوَى[2] وبَرْدَرايا[3] ومُعْلُوجاء[4]، فالهمزة فيها بدلٌ من الألف التي التأنيث، فهي زائدة سابعة.

وفي الفعل ثانيةً نحو قاتَلت، وثالثةً نحو تَغافَلت، ورابعةً لإلحاق نحو سَلْقَيْتُ[5]، وخامسةً نحو اجْأَوَى[6]، وسادسةً نحو اغْرَنْدَى[7].

والألفُ لا تكون أصلًا في فعل ولا اسم متمكن، بل تكون زائدة أو منقلبة عن ياء أو واو وهما[8] أصل. واختصَّت بهذا الحكم زيادة على الواو والياء لأنها لا تكون إلا ناشئة عن فتحة، فلو[9] جاء لنا مثل اللِّهابة والزامَج قضينا فيهما بزيادة الألف، وإن لم يُشتَقّ منهما ما يدلُّ على زيادتها، ولو لم يُفعل ذلك لَلَزِمَ أن تكون اللِّهابة مثل هِدَمْلة[10]،/[٧ ب] والزامَج مثل جَعْفَر، وهذا لا يقوله أحد لأنَّ الألف لا تكون أصلًا[11] في نحو هذا.

وكذلك لو سمَّينا بـ(حَبَنْطًى)[12] منعناه الصرف للعَلَمية وزيادة الألف الْمُشْبِهة لألف التأنيث ولو لم يُشتَقّ منها ما يُزيل الألف؛ لأنها عندهم بمنزلة الهمزة أولًا، يُقضى

---

(١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(٢) جلس الأربعاوى: جلس متربعًا.

(٣) بردرايا: اسم موضع.

(٤) المعلوجاء: اسم جمع للعلج، والعلج: الرجل من كفار العجم.

(٥) سلقيته: ألقيته على ظهره.

(٦) اجأوى البعيرُ: ضربت حمرته إلى السواد.

(٧) اغرنداه: اعتلاه. وموضع ((اغرندى)) بياض في ك.

(٨) ل، ك: هما.

(٩) ح: فإذا.

(١٠) الهدملة: الرملة الكثيرة الشجر، والدهر الذي لا يوقف عليه لطول التقادم.

(١١) ح: لا تكون إلا أصلًا.

(١٢) بحبنطى: موضعه بياض في ك. الحبنطى: القصير الغليظ، والممتلئ غيظًا.

عليها بالزيادة، فأَشبهت ألف التأنيث، فمنعت الصرف في المعرفة.

وأَفهمَ كلامُ المصنف أنَّ الألف إذا كان معها أصلان حُكم بأنها منقلبة عن أصل؛ وأنها إذا كان معها أكثر من حرفين كانت زائدة، وهذا فيه تفصيل، وذلك أنه إذا كانت الألف معها أكثر من أصلين إما أن يكون ذلك الأكثر ثلاثة فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها؛ أو اثنين مقطوعًا بأصالتهما وما عداهما مقطوع[١] بزيادته، أو محتمِل أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا، فهذا تحته هذه الثلاثة الأقسام:

فإن كان الأول - وهو أن يكون الأكثر ثلاثة فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها - قضينا على الألف بالزيادة إلا في مضاعف بنات الأربعة؛ فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة، وتكون منقلبة عن ياء أو واو، نحو حاحَى وعاعَى وهاهَى، قال السيرافي[٢]: ((هي متقاربة المعنى، وهي أصوات البهائم)). قال: ولم يأت من هذا النوع إلا هذه الثلاثة.

[٨: ١٠٨/أ] وإن كان الثاني - وهو /أن يكون الأكثر اثنين[٣] مقطوعًا بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته - كانت الألف منقلبة عن أصل؛ إذ لا بُدَّ من ثلاثة أصول، وذلك نحو أَرْطًى في لغة من يقول: أَديم مَرْطِيّ: إذا كان مدبوغًا بالأَرْطى، وهو شجر له عُروق يُدبغ بها.

وإن كان الثالث - وهو أن يكون الأكثر اثنين مقطوعًا بأصالتهما، وما عداهما محتمِل أن يكون أصلًا أو زائدًا - فهذا المحتمِل إما أن يكون همزة أو ميمًا أول الكلمة، أو نونًا ثالثة ساكنة في خماسي، أو غيرَ ذلك من الزوائد:

---

(١) ح: مقطوعًا.

(٢) شرح الكتاب ٥: ٢١٥ [ط. العلمية].

(٣) ح: أن يكون الاثنين.

فإن كان شيئًا من الثلاثة قضينا على الألف بأنها منقلبة عن أصل، وقضينا على الهمزة والميم والنون بالزيادة، وذلك نحو أَفْعًى، ومُوسًى، وعَقَنْقًى إن وُجد في كلامهم، إلا إن قام دليل على أصالة هذه الحروف وزيادة الألف، وذلك قليل.

قال بعض أصحابنا[1]: ((ولا يُحفظ من ذلك إلا أَرْطًى في لغة من يقول: أَديمٌ مَأْروط، فجعل الهمزة أصلاً والألفَ زائدة، ولذلك أثبت الهمزة في الاشتقاق، وحذف الألف.

وإنما حكمنا بزيادة الميم والهمزة والنون في مثل هذا لأنَّ ما عُرف له اشتقاق من ذلك كُنَّ فيه زوائد؛ نحو أَعْشَى ومَلْهًى وجَحَنْفَل، ولِسَبْقها إلى مواضع الزيادة، ولمساواتها للألف في كثرة الزيادة، ولاختصاصها بالزيادة على الألف، فاختصَّت الميم والهمزة بالزيادة أولًا، واختصّت النون بكثرة الزيادة ثالثة ساكنة في خماسيّ، وبعد ألفٍ زائدة قبل آخر كلمة - على ما سيأتي في (فصل النون) - وليست الألف كذلك)).

وإن كان المحتمِل غيرَ الهمزة والميم والنون المذكورات قضينا على الألف بالزيادة؛ وعلى ذلك بالأصالة، وذلك نحو مِعْزًى، هكذا مَثَّلوا، وقد اندرَج هذا المثال في القسم قبل هذا، وينبغي أن يُتطلَّب مثالٌ غيره، فيُحكم إذ ذاك على الألف بالزيادة، وعلى ذلك الحرف بالأصالة، إلا إن قام دليل على أنَّ الألف منقلبة عن أصل، فيُحكم بذلك وزيادة ما عداها، وذلك نحو شَجَوْجًى[2] وذَلَوْلًى[3] وقَطَوْطًى[4]، الألفُ في جميع ذلك أصل، قال س[5]: ((فأمَّا الألف في قَطَوْطًى وشَجَوْجًى وذَلَوْلًى فمنقلبةٌ عن

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع الكبير ص ١٨٧ بتصرف.

(٢) الشجوجى: المفرط الطول.

(٣) الذلولى: المسرع المستخفي.

(٤) القطوطى: الذي يقارب المشي.

(٥) الكتاب ٤: ٣١١ باختصار.

أصل لقولهم قَطْوانُ في معنى قَطَوْطًى. وقالوا اذْلَوْلَيْتُ[1]، وكذلك شَجَوْجًى وإن لم يُشتقّ منه؛ لأنه ليس في الكلام فَعَوْلًى، وفيه فَعَوْعَلٌ)).

وقال س في (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة)[2]: ((وتقول: في قَطَوْطًى: قُطَيْطٍ وقُطَيْطيٌّ؛ لأنه بمنزلة غَدَوْدَنٍ[3] وعَثَوْثَلٍ[4])).

وكذلك قال في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل) في فصل الواو[5]: ((ويكون على فَعَوْعَلٍ في الصفة نحو عَثَوْثَلٍ - ولا نعلمه جاء اسمًا - وقَطَوْطًى وغَدَوْدَنٍ)).

[٨: ١٠٨/ب] وكذلك قال في (باب علل ما تجعله زوائد)[6]: ((وأما قَطَوْطًى فبيِّنةٌ أنها فَعَوْعَلٌ؛ لأنك تقول: قَطْوانُ، /فتَشتقُّ منه ما يُذْهِب منه الواو، ويُثبت ما الألفُ بدل منه.

وكذلك اذْلَوْلَى؛ لأنك تقول: اذْلَوْلَيْتُ، وإنما هي افْعَوْعَلْتُ.

وكذلك شَجَوْجًى وإن لم يُشتقّ منه؛ لأنه ليس في الكلام فَعَوْلًى)).

وقال في آخر التصريف في (باب ما تلزم الواو فيه بدل الياء)[7]: ((وأمّا الْمَرَوْراةُ[8] فبِمنزلة الشَّجَوْجاة[9]، وهما بمنزلة صَمَحْمَحٍ، ولا تجعلهما على عَثَوْثَلٍ لأنَّ مِثل صَمَحْمَحٍ أكثرُ. وكذلك قَطَوْطًى)). انتهى كلام س في قَطَوْطًى، وهو رجوع عمّا قاله في البابين المتقدمين.

---

(١) اذلوليت: انطلقت في استخفاء.

(٢) الكتاب ٣: ٤٢٩.

(٣) الغدودن: الناعم.

(٤) العثوثل: الضخم المسترخي.

(٥) الكتاب ٤: ٢٧٥.

(٦) الكتاب ٤: ٣١١.

(٧) الكتاب ٤: ٣٩٤.

(٨) المروراة: الفلاة الواسعة.

(٩) ريح شجوجاة: دائمة الهبوب.

ولا تخلو هذه الألفاظ من أن يكون وزنها فَعَلَّلًا نحو سَفَرْجَل، أو فَعَوْلَلًا نحو سَرَوْمَط[1]، أو فَعَوْلَى[2]، أو فَعَلْعًى، أو[3] فَعَلْعَلًا أو فَعَوْعَلًا، هذا ما تحتمله من التقادير:

لا جائز أن تكون فَعَلَّلًا ولا فَعَولَلًا لِما تقرَّر في علم التصريف من أنَّ حروف اللِّين لا تكون أصولًا[4] في بنات الأربعة.

ولا جائز أن تكون فَعَوْلَى[5]؛ لأنَّ هذا البناء مفقود في كلامهم.

ولا جائز أن تكون فَعَلْعًى، فيكون ثلاثيًّا والعين مكررة؛ لأنَّ الحرف إذا تكرَّر زيادة فلا يفصل بينهما إلا زائد أو مضعَّف كذلك كصَمَحْمَح، ولأنه[6] أيضًا بناء مفقود في كلامهم.

فبقي أن يكون وزنها فَعَلْعَلًا كصَمَحْمَحٍ[7] أو فَعَوْعَلاً كغَدَوْدَنٍ:

فمِنهم من اختار أن يكون وزنها فَعَلْعَلاً، وهو قول أبي العباس[8]، واختيارُ الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وأبي الحسين بن أبي الربيع، قال الأستاذ أبو الحسن[9]: «ثبَت أنَّ الألف بدل من أصل، فاحتملت أن تكون الواو فيها زائدة من

---

(١) السرومط: الطويل.

(٢) ك، ل، ت: فعلّ. ح: فعلى.

(٣) أو فَعَلْعَلًا: سقط من ل.

(٤) ح: لا تكون إلا أصولًا.

(٥) فعلَّى لأنَّ هذا البناء مفقود في كلامهم ولا جائز أن تكون: سقط من ك.

(٦) ولأنه أيضًا بناء مفقود في كلامهم: سقط من ل.

(٧) كصمحمح ... وزنها فعلعلًا: سقط من ت، د.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ١٣١.

(٩) الممتع الكبير ص ١٨٨.

غير لفظ اللام أو من لفظ اللام، فمن غير لفظ اللام تكون فَعَوْعَلاً نحو عَثَوْثَلٍ وغَدَوْدَنٍ، ومن لفظها يكون فَعَلْعَلاً كصَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ، وحملها على أن تكون من باب صَمَحْمَح أَولَى بها)).

وقال أبو الحسين: ((الألفُ يُحكم عليها بالزيادة حتى يقوم دليل على أنها بدل من أصل نحو قَطَوْطًى؛ لأنه مثل صَمَحْمَحٍ، وما ضُوعِفَت عينه ولامه أكثر من فَعَوْعَلٍ)).

ومنهم من اختار أن تكون فَعَوْعَلاً، وهو ظاهر كلام س المتقدم[1]؛ لأنه قال: ((لأنه ليس في الكلام فَعَوْلى، وفيه فَعَوْعَل)). ثم زعم أخيرًا س أنَّ الْمَرَوْراة والشَّجَوْجَى الأَولى فيهما أن يكونا فَعَلْعَلاً لأنه أكثر من فَعَوْعَل، قال[1]: ((وكذلك قَطَوْطًى)). ولم يذكر أخيرًا ذَلَوْلًى. وحكى س اذْلَوْلَيْتُ[1]، ولا يجوز أن يكون إلا افْعَوْعَلْت كاغْدَوْدَنْتُ؛ إذ ليس في الكلام افْعَلْعَلْتُ.

وزعم السيرافيُّ[2] أنَّ اذْلَوْلَى دليل على أنَّ ذَلَوْلًى فَعَوْعَلٌ. وكذلك قَطَوْطًى[3]؛ لأنهم قالوا: اقْطَوْطَى. وفهم مِن كلام س أولًا وآخرًا إجازة الوجهين في هذه الأسماء، وهو أن يكون وزنها فَعَوْعَلاً أو فَعَلْعَلاً. وكذلك قال أبو علي في (الإيضاح)[4]. ونَسب السيرافيُّ[5] لأبي عمر جوازَ الوجهين في قَطَوْطًى وشَجَوْجًى.

ومنهم مَن زعم أنه لا يكون إلا فَعَوْعَلاً، وهو قول السيرافيّ[3] والأَعْلَم[6]، وإليه

---

(١) تقدم في ص ٣٠.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع: النصف الثاني ص ٨١٥ [رسالة].

(٣) شرح الكتاب ١٣: ١٣٢.

(٤) التكملة ص ٢٣٤ وهو الجزء الثاني من الإيضاح .

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥: ٢١٤ [ط. العلمية]. وكذا فعل الفارسي في مقاييس المقصور والممدود ص ٧٥، وفي التعليقة على كتاب سيبويه ٥: ١٠٣: أبو عمرو.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢: ٩٢١.

ذهب الأستاذ أبو علي[1]، ورَدَّ على أبي عليٍّ حيث حكى[2] عن س إجازة الوجهين، وزعم أنه مذهب س.

وقد أبى الفارسيُّ في (الشيرازيات)[3] وشيخُنا أبو الحسن بن الضائع هذا /المذهب. [٨: ١٠٩/أ]

وكان الأستاذ أبو علي يقول[4] في قول س ((وكذلك قَطَوْطًى)): إنَّ معناه: وكذلك هو لولا قيام الدليل من قولهم اقْطَوْطَى، ولو أجاز الوجهين لكان تناقضًا.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: ((لو كان عند[6] س أنهم قالوا اقْطَوْطى، وأنه دليل على أنَّ قَطَوْطًى فَعَوْعَلٌ، ولم يَحكه - لكان إلغازًا حيث قضى بشيء لا بدَّ[7] عليه من دليل، ولم يبين الدليل، وهو نقل محض. ثم كيف يقول (وكذلك قَطَوْطًى) يشير إلى أنه فَعَلْعَلٌ، ويحذف لولا قيام الدليل، هذا خَلْف، بل هو نص على أنَّ قَطَوْطًى عنده فَعَلْعَل.

فإن قيل: فَلِمَ قَضى عليه في التصغير وفي أول التصريف بأنه فَعَوْعَل؟

قلت[8]: تصغيره على أنه فَعَوْعَلٌ وفَعَلْعَلٌ واحد لا يختلف، وكذلك الحكم الذي حكم عليه في أول التصريف لا يختلف في الوجهين؛ لأنَّ مقصوده أنَّ ألفه ليست زائدة بل منقلبة، ولذلك جاء به في فصل الألف ليبين أنه ليس فَعَوْلى، وهذا

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: النصف الثاني ص ٨١٥ [رسالة].

(٢) التكملة ص ٢٣٤ والتعليقة على كتاب سيبويه ٥: ١٠٣.

(٣) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٣ - ٧٥.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع: النصف الثاني ص ٨١٦ [رسالة].

(٥) شرح الجمل له: النصف الثاني ص ٨١٥ - ٨١٦[رسالة].

(٦) عند: سقط من ل.

(٧) ح: لا يدل.

(٨) قلت ... في أول التصريف: سقط من ل.

وجه استدلاله بقَطْوان؛ لأنَّ جعله فَعَوْلى يقضي بتركيب (قطّ)، فنفى ذلك بحذف الطاء في قَطْوان، وإلا فقَطْوان لا يقتضي أنه فَعَوْعَلٌ، وهو ظاهر استدلاله، فإنما يريد أنَّ الأقرب فيه أن يكون فَعَوْلى لكثرة زيادة الواو والألف، وقَطْوان يدلُّ على خلاف هذا. وكذلك اذْلَوْلَيْتُ، إنما استدلَّ به على أنَّ الألف منقلبة كما استدلَّ بقَطْوان)) انتهى كلامه.

واستدلَّ الأستاذ أبو علي على أنَّ قَطَوْطًى وزنه فَعَوْعَلٌ بقولهم اقْطَوْطَى؛ إذ لا يجوز فيه كما تقدَّم إلا افْعَوْعَلَ لفقد افْعَلْعَلَ، ولو حَفظ (س) اقْطَوْطَى لاسْتَدَلَّ به، قال الجوهري[1]: ((يقال: قَطا في مَشْيه، واقْطَوْطَى مثله)). قال: ((وهو مُقاربة الخطو في مشيه))[2]، كما قال س في اذْلَوْلَى؛ لأنك تقول: اذْلَوْلَيْتُ، وإنما هي افْعَوْعَلْتُ، وبابُ اغْدَوْدَنْتُ، واعْشَوْشَبْتِ الأرضُ، واحْلَوْلَيْتُ - كثير، وليس في كلامهم افْعَلْعَلَ بوجه كاصْمَحْمَحَ.

ورُدَّ بأنه لا يَلزم من وجود اقْطَوْطَى كونُ قَطَوْطًى فَعَوْعَلًا لأنَّ قَطَوْطًى ليس باسمٍ جارٍ على اقْطَوْطَى فيَلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام كما هي في اقْطَوْطَى؛ بل لا يَلزم مِن كونهم قد اشتقُّوا اقْطَوْطَى من لفظ قَطَوْطًى أكثرُ مِن أن تكون أصولهما واحدة؛ وذلك موجود فيهما؛ لأنَّ قَطَوْطًى إذا جعلناه فَعَلْعَلاً كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، وحروفُه[3] الأصول القاف والطاء والواو، وكذلك اقْطَوْطَى، الواو وإحدى الطاءين زائدتان، وحروفُه الأصول القاف[4] والطاء والواو التي انقلبت ألفًا. والدليلُ على أنَّ حروفه الأصول ما ذكرناه قولُهم قَطْوان في

---

(١) الصحاح (قطا).

(٢) الصحاح (قطا): مقاربة الخطو مع النشاط.

(٣) ل: محذوفة. ح: فحروفه.

(٤) القاف ... على أن حروفه الأصول: سقط من ك.

معناه. انتهى ما رُدَّ به.

فإن قلتَ: تقديرُ الوزنين في قَطَوْطًى ونحوه بناءٌ منكم على أنه ليس في الكلام فَعَوْلَى كما زعم س؛ وليس كذلك، بل فيه فَعَوْلَى نحو عَدَوْلَى[1] وقَهَوْباة[2]، وقد أثبتَ فَعَوْلَى أبو بكر الزُّبَيدي[3] وأبو بكر بن القُوطيّة وغيرُهما[4].

قلتُ: الكلامُ على ما حفظ س، ولو أنّا سلَّمنا وجود فَعَوْلَى لكانَ من القِلّة بحيث لا يُحمل عليه، على أنَّ بعض التصريفيين قد زعمَ في عَدَوْلَى أنه فَعَوْلَل[5]، وكذلك يمكن في قَهَوْباة، ثم أبدل من أحد المضعفين /ياء، ثم تحركت، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا. وهذا مُستبعَد لأنَّ مِثل هذا لا يجب فيه البدل. [٨: ١٠٩/ب]

وفي الإفصاح: ((وقد رامَ مَن لا يُحسن أن يجعلهما فَعَوْلَلاً كفَدَوْكَس[6]، وتكون الألف منقلبة عن ياء أصلية لأنه لم يوجد فَعَوْلى. وهذا فساد قاعدة من قواعد التصريف، بل كونُ المثال فائتًا أَولى. ومَنْ رام أن ينصر س بهدم قاعدة أَسَّسها فقد جنى عليه، وأَساء من حيث رأى أنه أَحسن إليه)).

وقال أبو علي في (الشيرازيات)[7]: ((فأمّا ما حُكي من قولهم في اسم مكانٍ بالبحرين عَدَوْلَى، ونسبتهم إليه عَدَوْليّة، فالقول فيه إنَّ الواو لام، واللامُ زائدة كزيادتها

---

(١) عدولى: قرية في البحرين تنسب إليها السفن.

(٢) القهوباة: نصل ذو ثلاث شعب

(٣) أبنية سيبويه له ص ١٥٣.

(٤) المقصور والممدود للقالي ص ٨، ١٥٩ وأبنية ابن القطاع ص ١٩٤.

(٥) الممتع الكبير ص ٧٧ وشرح الجمل لابن الضائع: النصف الثاني ص ٨١٥ [رسالة].

(٦) الفدوكس: الأسد.

(٧) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٥، وتقدمت أقوال الفارسي هذه في ص ١٢ - ١٣.

في عَبْدَلٍ، ولَحِقتِ اللامَ الزائدة الألفُ كما لَحِقَتِ النونَ في عَفَرْنىً[1]، فلا يكون فَعَوْلَى كما كان عِزْوِيتٌ فِعْلِيتًا، ولم يكن فِعْوِيلًا لأنه بناء ليس في كلامهم، والألفُ للإلحاق، ولا ينصرف كما لا ينصرف أَرْطَى اسم رجل)).

وقال في قَهَوْباة[2]: ((لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن[3] إليه، ولو كان ثَبَتًا لجاز أن لا يُعتَدّ بها كما لم يُعتَدّ بإنْقَحْلٍ[4])).

قال[5]: ((وأمّا ما أنشده أحمد بن يحيى[6]:

فلا تَيْأَسا مِن رحمة الله ، واسْأَلا ... بِوادي حَبَوْنَى أنْ تَهُبَّ شَمالُ

فلا يكون فَعَوْلى، ولكن يحتمل ضربين من التقدير:

أحدهما :أن يكون المكان سُمِّي بجملة، كما قال[7]:

على أَطْرِقا بالياتُ الخِيا ... م ....

والآخر: أن يكون حَبَوْنَى من حَبَوْتُ كعَفَرْنَى من العِفر[8].

ويحتمل شيئًا ثالثًا، وهو أنهم قالوا: حَبَوْنَنٌ[9]، فيمكن أن يكون الشاعر أراد ذلك المكان، ثم أَبدل من إحدى النونين الألف)).

---

(١) العفرنى: الخبيث المنكر.

(٢) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٣.

(٣) ل، ك: سكن.

(٤) الإنقحل: الشيخ الكبير.

(٥) مقاييس المقصور والممدود ص ٧٣ - ٧٤.

(٦) تقدم البيت في ص ١٣.

(٧) تتمة البيت: إلا الثُّمامُ وإلا العِصِيُّ. وقد تقدم في ٢: ٣٠٩، وفي ص ١٢ من هذا الجزء.

(٨) العفر: الخبيث المنكر.

(٩) حبونن: جبل. وقيل: موضع من ديار مَذْحِج. وقيل: وادٍ قريب من اليمامة.

انتهى الكلام في الألف، ويتلوه الكلام في الياء، فنقول:

الياء في الاسم: تُزاد أوَّلًا نحو يَرْمَعٍ[١] ويَعْمَلٍ[٢] ويَعْسُوبٍ[٣]، وثانيةً نحو ضَيْغَمٍ[٤] وجَيْئَل[٥]، وثالثةً نحو عِثْيَرٍ[٦] وحِثْيَلٍ[٧]، ورابعةً نحو حِذْرِيَةٍ[٨] وقِطْمِيرٍ[٩]، وخامسةً نحو سُلَحْفِيَةٍ[١٠] وبُلَهْنِيَةٍ[١١]. وقال بعضُهم[١٢]: تُزاد سادسةً في غَشَمْشَمِيَّةٍ[١٣] وأُلْهانِيَّةٍ،[١٤] وسابعةً في خُنْزُوانيَّة[١٥].

وفي الفعل: تُزاد أوَّلًا نحو يَضرب، وثانيةً نحو بَيْطَرَ، ورابعةً نحو جَعْبَيْتُ[١٦]، وخامسةً نحو تَقَلْسَيْتُ[١٧]، وسادسةً نحو اسْلَنْقَيْتُ[١٨]. وزادَ بعضُهم أنها تزاد ثالثةً،

---

(١) اليرمع: الخذروف، وحصى بيض تلمع.

(٢) جمل يعمل: نجيب مطبوع على العمل.

(٣) اليعسوب: ذكر النحل.

(٤) الضيغم: الأسد.

(٥) جيئل: الضبع.

(٦) العثير: الغبار.

(٧) حثيل: نبات.

(٨) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٩) القطمير: القشرة الرقيقة التي في النواة.

(١٠) السلحفية: واحدة السَّلاحف.

(١١) البلهنية: الرخاء وسعة العيش.

(١٢) أبنية ابن القطاع ص ١٠٠.

(١٣) الغشمشمية: الجرأة والمضاء.

(١٤) الألهانية: عظمة الرب وجلاله.

(١٥) الخنزوانية: الكِبْر.

(١٦) جعبيت الرجل:صرعته.

(١٧) تقلسيت: لبست القلنسوة.

(١٨) اسلنقيت: استلقيت.

وذلك فيمن أثبت فَعْيَلَ[1] في أبنية الأفعال، نحو رَهْيَأَ[2] وطَشْيَأَ[3].

والتقاسيم التي ذكرناها في الألف إذا كان معها أكثر من أصلين كذلك هي في الياء؛ فنقول: إن كان الأكثر ثلاثة فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة؛ لأنَّ الياء لا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا في المضاعف نحو حَيْحَى[4]، وصِيْصِيَة[5] كسِمْسِمَة، ولا في غير المضاعف من بنات الأربعة ولا في بنات الخمسة إلا أن يشذ[6] من ذلك شيء نحو يَسْتَعُور[7] على خلاف في وزنه، وقد ذكرناه في الأبنية[8].

وزعم أبو الحسن[9] أنَّ الياء في شِيراز[10] أصل، وأنها بدلٌ من واو لقولهم في الجمع شَوارِيز، ولأنَّ الواو لم تَثبتِ زيادتها ساكنة بعد كسرة، ولأنه يكون وزنها إذ ذاك فِعْلالاً كسِرْداح[11] لا فِوْعالًا لفقد ذلك في كلامهم.

وعندنا أنَّ شِيرازًا وزنه فِعّال، وأصلُه شِرّاز كما /قالوا في قِرّاط: قِيراط، بدليل جمعهم قَراريط وشَراريز. [8: 110/أ]

---

(1) المنصف 1: 107، 110، 111.

(2) رهيأ أمره: لم يُحْكِمه.

(3) طشيأ رأيُه: خلَّط.

(4) حيحيت بالغنم: صَوَّتُّ. وهو أصل حاحيت.

(5) الصيصية: الشيء يُحتمى به كالحصن وغيره. ل، ك: وصيصيتي. ت: وصيصى. ح: وصيصية هي كسمسمة.

(6) ل، ك: يسند.

(7) اليستعور: شجر. وقيل: هو اسم للداهية. وقيل: هو الأرض البعيدة. وقيل: هو الباطل.

(8) تقدم في 18: 242.

(9) سر صناعة الإعراب 2: 750 - 752 والممتع الكبير ص 193.

(10) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.

(11) السرداح: الناقة الطويلة.

وأمّا مَن قال شَواريز فيحتمل[1] أن يكون فِيعالًا، وقلبت الياء واوًا في الجمع توسعًا لأنَّ الواو في مثل هذا البناء في الجمع أكثر من الياء؛ ألا ترى أنَّ الألف تُبدل أبدًا واوًا هنا، وقد أبدلوها ياء، قالوا في الناطل - وهو المكيال الصغير الذي يُري[2] فيه الخَمَّارُ شرابه - نَياطِل، ولم يقولوا نَواطِل، قال لبيد[3]:

تَكُرُّ عليهم بالمزاج النَّياطِلُ

ويجوز[4] أيضًا أن تكون الواو بدلًا من الياء المبدَلة من الراء.

ويحتمل أن يكون وزنه فِوْعالًا أيضًا، وإن كان س لم يذكره لكونه لم يأتِ مُصَحَّحًا، إنما جاء مُبدَلًا من واوه ياء، قاله ابن جني، قال[5]: ((وما ذُكر عن أبي الحسن من أنه جعل وزنه فِعْلالاً من بنات الأربعة كسِرْداح عجبٌ منه؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى جعل الواو أصلًا في بنات الأربعة، يعني غير المضعّف)). ثم تأوّلَ[6] كلام أبي الحسن على أنه تجوَّز في ذلك، وإنما أراد أنه مُلحَق ببنات الأربعة، فتكون فيه الواو زائدة للإلحاق، فجعل وزنه على[7] وزن ما أُلحق به على جهة المجاز.

وإن كان الأكثرُ اثنين مقطوعًا بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الياء أصلًا، نحو ياسِر ويافِع من اليُسْر واليَفَعَة[8].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩ - ٧٥٠.

(٢) ح: يري الخمار فيه.

(٣) صدر البيت: عتيق سلافات سَبَتْها سَفينةٌ. وهو في رثاء النعمان. ديوانه ص ٧٥٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٠. سباها: حملها من بلد إلى بلد. ح: النواطل.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٠.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٠ - ٧٥١ بتصرف.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٢.

(٧) على: سقط من ل، ك.

(٨) غلام يفعة: شابٌ.

وإن كان الأكثرُ اثنين مقطوعًا بأصالتهما وما عداهما مُحتمِلٌ أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا فذلك إما أن يكون همزةً أو ميمًا أولَ الكلمة أو غير ذلك:

فإن كان واحدًا منهما حُكم عليه بالزيادة، وعلى الياء بالأصالة، وذلك نحو أَيْدَعٍ[١] وأَيْقَق ومِيسار[٢]. ولا يُحكم على الياء بالزيادة وعلى الهمزة والميم بالأصالة إلا بدليل، نحو أَيْصَر[٣]؛ لجمعهم إياه على إصار، ونحو مَيْرَد بناء فَيْعَل نحو ضَيْغَم من مَرَدَ[٤].

وإن كان غيرَ الهمزة والميم قَضيت على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، نحو يَرْمَع[٥]، إلا إن قام دليل على أصالة الياء، فيُذهب إليه، وذلك نحو يَأْجَج[٦] وضَهْياء[٧]، بفكِّ يَأْجَج ومدِّ ضَهْياء في اللغة الأخرى، ويَأْجَج يروى بفتح الجيم، فيكون إذ ذاك الفكُّ فيه للإلحاق بجَعْفَر، وتكون الياء أصليَّة. وإن جعلت الياء زائدة كان فكُّ التضعيف شذوذًا كشذوذه في مَحْبَب[٨].

وإذا دارَ الأمر بين أن يُحمل على الكثير الشائع وبين أن يُحمل على الشاذِّ، كان حمله على الشائع الكثير أَولى، هكذا قرَّروا هذا في يَأْجَج، قال أبو علي: «إظهارُ التضعيف دليلٌ على الإلحاق، فإمّا أن يكون الزائد الياء أو أحد الجيمين، لا جائز أن يكون الياء لِمَا تقرَّر أنه ليس من كلامهم أن يكون الإلحاق بأوَّل إلا مع غيره

---

(١) الأيدع: الزعفران. وقيل: هو صبغ أحمر. وقيل: هو الشَّيّان، وهو الذي يقال له دم الأخوين.

(٢) ميسار: مِفعال من اليُسر. واسم مدينة.

(٣) الأيصر: الحشيش.

(٤) مرد على الأمر: أقدم وعتا.

(٥) اليرمع: الخذروف، وحصى بيض تلمع.

(٦) يأجج: اسم موضع.

(٧) الضهياء: المرأة التي لا تحيض.

(٨) محبب: اسم رجل.

كألَنْدَدٍ[1] وألَنْجَجٍ[2]؛ فثبت أنَّ الإلحاق بأحد الجيمين، والياء أصل)) انتهى ملخصًا.

ويروى يَأْجِج[3] بكسر الجيم، فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الإلحاق بأحد الجيمين[4]، ويكون وزنه فَعْلِلًا، وهو بناءٌ شاذٌّ لم يُحفظ منه إلا قولهم طَحْرِبة[5].

والثاني: أن يكون وزنه يَفْعِلاً، وكان قياسه أن يُدغَم، لكنَّهم فَكُّوه شذوذًا. وبهذا يُستَدَلُّ على أنَّ الياء زائدة في يَأْجَج بفتح الجيم، كما استدلَلْنا على زيادة الياء في تُتْفُل بضم التاء بتَتْفُل بفتحها، وبأنه ليس في تركيبهم (ي أ ج)، /وفيه (أ ج ج)، وبأنه لا ينصرف، وهو اسم موضع. [٨: ١١٠/ب]

مسألة: إن قلتَ: ما الزائد من الياءين في يَهْيَرّ[6]، وهو لا يخلو إما[7] أن تكون الأُولى زائدة، فيكون وزن الكلمة يَفْعَلّا، وهو بناء مفقود أو فَعْيَلًّا[8] وهو بناء مفقود، أو تكون الياءان أصليين فيكون وزنه فَعْلَلًّا وهو بناء مفقود أيضًا على قول الجمهور، وإن كان الزُّبيدي وغيره[9] قد استدركاه، قال[10]: ((يقال حَجَرٌ يَهْيَرٌّ، أي: صُلْب)). واليَهْيَرّ أيضًا: صَمْغة.

---

(١) الألندد: الشديد الخصومة.

(٢) الألنجج: عود من الطيب يتبخر به.

(٣) حكاه أصحاب الحديث والجرمي. شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٢٠٧، ٢٠٤ [ط. العلمية].

(٤) الإلحاق بأحد الجيمين ويكون: سقط من ك.

(٥) الطحربة: القطعة من الثوب.

(٦) تقدم في ١٨: ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٧) ح: من.

(٨) أو فعيلًا ... فعلَلًا وهو بناء مفقود: سقط من ل.

(٩) أبنية ابن القطاع ص ١٥٥.

(١٠) شرح أبنية سيبويه ص ١٩٩.

فالجواب أنَّ س قال: وزنه يَفْعَلٌ، قال[1]: ((لأنَّ فَعْيَلًا ليس في الكلام)). ولا ينتهض هذا أن يكون دليلًا لأن يَفْعَلًا أيضًا ليس في الكلام. لكنه قال بعد ذلك[2]: ((وقد ثُقِّلَ ما أوَّلُه زيادة))، يعني أن يَفْعَلًا - وإن كان بناء مفقودًا - فقد ثُقِّلَ ما أوَّلُه زيادة نحو مَكْوَرّ[3]، فجعلُ الأولى زائدة نظيرُ ما لـ(مَكْوَرّ)، ولم يُثَقَّل آخرُ ثلاثيٍّ وسطُه زيادة كفَوْعَلٍ وفَيْعَلٍ ونحوهما.

ويحتمل[4] أن يكون قول س لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ مثقل ولا مخفف، وفيه يَفْعَلٌ مخفف كيَرْمَعٍ، فهو أَولى. ثم إنَّ الياء أوَّلًا كالهمزة، فإذا تَعارض جعلها أوَّلًا زائدة ووسطًا كان جعلها أوَّلًا أَوْلى.

وقد استدلَّ س[1] بزيادة الياء أوَّلًا أكثر من زيادتها وسطًا؛ ألا ترى أنها تزاد أولًا في الاسم والفعل، ولا تزاد ثالثةً في الفعل إلا عند من أثبت فَعْيَلَ، وهو محجوج أو مرجوح، مع أنهم قد قالوه مخفف الراء.

واختلف تفسير الزُّبيدي له، فقال في (الأبنية) [5]: ((حَجَرٌ يَهْيَرٌّ: صُلْب))، فأتى به صفة. وقال في (مختصر العين)[6]: ((اليَهْيَرّ: حجارةٌ أَمثال الكفّ، الواحدة يَهْيَرَّة، وقيل: هو دُوَيْبَّة تكون في الصحراء أعظم من الجُرَذ)). وأتى به الزُّبيدي في (الأبنية) مُستدركًا على س، و(س) قد ذكره في العلل[7]، وإن كان أَغفَلَه في الأبنية.

انتهى الكلام في الياء، ويتلوه الكلام في الواو، فنقول:

---

(١) الكتاب ٤: ٣١٣.

(٢) الكتاب ٤: ٣١٣، وفيه: ((وقد ثقُل ...)).

(٣) المكورّ: العظيم الأنف.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٢٤ [رسالة].

(٥) شرح أبنية سيبويه ص ١٩٩.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٢٥ [رسالة]. والنص في العين ٤: ٨٤ - ٨٥.

(٧) يعني: باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف.

الواوُ تزاد في الاسم ثانيةً نحو كَوْثَرٍ، وثالثةً نحو جَدْوَلٍ، ورابعةً نحو عَرْقُوَةٍ[1] وبُهْلُول، وخامسةً نحو قَلَنْسُوةٍ، وسادسةً نحو أُرْبُعَاوَى، وهي جلسة الْمُتَرَبِّع.

وفي الفعل ثانيةً نحو حَوْقَلَ[2]، وثالثةً نحو جَهْوَرَ[3]، ورابعةً نحو اغْدَوْدَنَ[4]. ولم تُزد الواو أُولى لثقلها؛ ألا ترى أنها مع كونها أصليةً كثيرًا ما تُقلب همزة أولًا مضمومةً ومكسورة ومفتوحة على ما يُفَصَّل إن شاء الله تعالى.

والتقاسيمُ التي ذكرناها في الياء والألف إذا كان معهما أكثر من أصلين كذلك هي في الواو، فنقول:

إن كان الأكثر ثلاثة فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة إلا في مضعَّفها، ولم يأتِ منه إلا قَوقَيت وضَوضَيت وزَوْزَيت، فإنَّ الواو فيه أصل بدليل قول العرب: ضَوْضاء وغَوْغاء، ومعنى[5] قَوْقَى: صَوَّتَ، وأكثرُ ما يقال للدِّيك، وللدَّجاجة عند البَيض، وضَوضَى من الضَّوضاء، وهي الجَلَبة، وزَوزَيتُ بالرجل: طردتُه، وليس ضَوضَيتُ فَوْعَلتُ؛ لأنه إذ ذاك يكون من باب دَدَنٍ[6]، ولا فَعْلَيْتُ لأنه إذ ذاك من باب سَلِس، وهذان بناءان قليلان، وبابُ المضعف الرباعي كثير. ولا فَعْلَلْتُ والياءُ غير /منقلبة؛ لأنَّ الواو والياء لا يكونان أصلين في بنات الأربعة. [٨: ١١١/أ]

وقد زعمَ س[7] أنَّ التضعيف في الرباعيِّ كهو في الثلاثيِّ، فكما يُحكم بأصالة المضعَّفَين في باب رَدَّ كذلك يُحكم بأصالة الحرفين في الرباعيِّ من غير فرق؛ فيلزم أن يكون كذلك في الواو والياء مع غيرهما من الحروف الصحيحة.

---

(١) العرقوة: واحدة العرقوتين، وهما خشبتان تعترضان على فوهة الدلو.

(٢) حوقل الرجل: كبر وضعف.

(٣) جهور بكلامه: أعلن به وأظهره.

(٤) اغدودن الشعر: طال وتمَّ.

(٥) ومعنى قوقى ... من الضوضاء: سقط من ك.

(٦) الددن: اللهو واللعب.

(٧) الكتاب ٤: ٣١٣.

وغَوْغاءٌ فيمن نَوَّنَ عند س[1] فَعْلالٌ، والهمزة منقلبة عن واو، ومَن لم يُنَوِّن فهو عنده ثلاثيٌّ من باب سَلِس، فالتركيبان مختلفان.

فإن قلتَ: هلَّا جعلتَ غَوغاءً المنوَّن على وزن فَوْعالٍ كتَوْرابٍ؟

قلتُ: هو قليل، وأيضًا يكون إذ ذاك من باب دَدَنٍ، وهو قليل، فلذلك جعله س كقَلْقال لكثرته.

وأمَّا عِزْوِيتٌ: اسم موضع - ويُضبط بالعين وبالغين - فالواو فيه أصل لفقد فِعْوِيلٍ ووجود فِعْلِيتٍ نحو عِفْرِيتٍ.

وكذلك واو وَرَنْتَلٍ[2] أصل، ووزنه فَعَنْلَلٌ، وقد أشرنا قبلُ[3] في أول الكلام على هذه الحروف إلى أنَّ بعضهم ذهب إلى زيادتها في وَرَنْتَلٍ. وهذا ضعيفٌ لأنَّ الواو لا تُزاد أوَّلًا، ولإفضاء ذلك إلى بناءٍ مفقود، وهو وَفَنْعَلٌ، بخلاف جعلها أصلية، فإنه لا يؤدي إلى شيء من ذلك، ولأنه قد جاءت أصلًا في بنات الأربعة، ولم تُزَد أوَّلًا في موضع من المواضع.

وإن كان الأكثرُ اثنين مقطوعًا بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته كانت الواو أصلًا؛ وذلك نحو واقِد وواعِد.

فإن كان ما عداهما محتمِلًا للزيادة والأصالة فإما أن يكون ذلك المحتمِل الميمَ أو الهمزةَ أولًا أو غير ذلك:

إن كان غيرَ ذلك حكمتَ على الواو بالزيادة، وعلى ذلك المحتمِل بالأصالة، إلا أن يقوم دليلٌ على أصالة الواو نحو عِزْوِيتٍ.

---

(١) الكتاب ٣: ٢١٥، ٤٢١، ٤: ٣١٣، ٣٩٤.

(٢) الورنتل: الداهية.

(٣) تقدم هذا في ص ٢٦.

وإن كان الميمَ والهمزة قُضي عليهما بالزيادة، وعلى الواو بالأصالة، سواء أعُلِم اشتقاقه كمَوْهَبٍ[(١)] وأَوْجَل، أم لم يعلم له الاشتقاق نحو الأَوْتَكَى لضرب من التَّمر، إلا إن قام دليلٌ على أصالة ذلك الحرف وزيادة الواو، فيُذهب إلى ذلك، نحو أَوْلَق[(٢)] فيمن قال أُلِقَ[(٣)]، وسيأتي الكلام[(٤)] عليه.

وقولُه **أو همزةٍ مُصَدَّرةٍ** يعني أنه يُحكم بزيادة الهمزة المصدَّرة إذا صحبت أكثر من أصلين. وقَيَّدَ الألف والياء والواو التي ذكرَها قبل الهمزة بكونها غير مُصَدَّرة، وقَيَّد الهمزة هنا بأن تقع صدرًا[(٥)]، وذلك نحو أَحْمَر وأَصْفَر، الهمزةُ فيهما زائدة لظهور اشتقاقهما، وكذلك أيضًا هي فيما لم يَظهر فيه اشتقاق نحو أَفْكَل[(٦)] حملًا على الأكثر، وفي كلام س[(٧)] ما يدلُّ على أنَّ العرب سَمَّت بأَفْكَل، ولم تَصرفه، وهو قاطعٌ بزيادة همزته، وجعل س تركَ الصرف فيه من العرب دليلًا يحمل على الأكثر إذ لا يُعرف له اشتقاق.

وكان الأستاذ أبو عليٍّ يَتَأَوَّل كلام س، فيقول في قوله ((فترْكُ صرف العرب له))، يعني أَفْكَل: ((إنما يعني به القياس، ونسبه[(٨)] إلى العرب لأنَّ ما قيس على كلامهم فهو منه)).

ولفظُ س بعيد من هذا التأويل، لكنْ حملَ الأستاذ أبا عليّ على ذلك - واللهُ أعلم - أنه لا يُحفظ /من كلام العرب أَفْكَل مُسَمًّى به أصلًا. [٨: ١١١/ب]

---

(١) موهب: اسم رجل.
(٢) الأولق: الجنون.
(٣) الكتاب ٤: ٣٠٨ والمنصف ١: ١١٣ - ١١٤.
(٤) يأتي في ص ٤٧ - ٥٠.
(٥) ل: مصدرة.
(٦) الأفكل: الرِّعدة.
(٧) الكتاب ٤: ٣٠٧ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٠٠ - ٨٠١ [رسالة].
(٨) ح: ونسب.

والهمزةُ في أَفْكَل زعمَ ابن عصفور أنه مما يُقطع فيه بزيادتها، وكذا كلُّ ما بعد الهمزة فيه ثلاثةٌ مقطوع بأصالتها، قال[1]: ((لأنَّ الهمزة لم تجئ أصلية في بنات الأربعة، بل كلُّ ما عُرف من هذا فالهمزة فيه زائدة)).

و(س) وغيره زعمَ في أَفْكَل ونحوه أنَّ القضاء فيه بالزيادة حملٌ على الأكثر، وسيأتي الخلاف[2] بين النحويين في همزة أَرْنَب.

فلو[3] كانت كما ما ذكر ابن عصفور من أنه مقطوع بزيادتها[4] لم يقع فيه خلاف.

وقد زعمَ بعض شيوخنا أنَّ أَفْكَلًا يحتمل الوجهين، لكن قال[5]: ((الحمل على الأكثر أَولى، وهو الزيادة)).

وفي الهمزة تفصيل نذكره، فنقول: الهمزة تُزاد في الاسم أُولى نحو أَحْمَر، وثانيةً نحو شَأْمَل، وثالثةً نحو شَمْأَل، ورابعةً نحو جُرائض[6]، وخامسةً نحو حَمْراء، وسادسةً نحو[7] حَرُوراء، وسابعةً نحو عاشُوراء، وثامنةً نحو بَرْبِيطياء[8].

ولا تخلو من أن تقع أوَّلًا أو[9] لا:

إن وقعتْ أوَّلًا وكان بعدها حرفان فقط أو حرفان وثالثٌ مقطوع بزيادته كانت أصلًا، نحو أَمر وآمِر، أو حرفان وثالثٌ مُحتمِلٌ للزيادة والأصالة حُكم على الهمزة

---

(١) الممتع الكبير ص ١٥٧ بتصرف.

(٢) يأتي في ص ٥٠.

(٣) ك، ل: فلو كان على.

(٤) في المخطوطات: بأصالتها.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٠٣ [رسالة].

(٦) الجرائض: الأسد.

(٧) نحو حروراء ... وثامنة نحو: سقط من ك.

(٨) بربيطياء: ضرب من الثياب.

(٩) ح: أو لا تقع أولًا.

بالزيادة، وعلى ذلك بالأصالة، وذلك نحو إشْفًى[1] وإبْيَن[2] وأَفْعى؛ لأنَّ ما عُلم اشتقاقه من ذلك كانت الهمزة زائدة فيه إلا ما شذَّ من قولهم إمَّعة[3]؛ لفقد إفْعَلة في الصفات ووجود فِعَّلة نحو رجل دِنَّبة[4]، ولكونه يُفضي إلى أن يكون من باب دَدَنٍ، وكذلك إمَّرٌ من قوله[5]:

ولسـت بـذي رَثْيَـةٍ إمَّـرٍ

وأَيْصَر[6] لقولهم في معناه إصارة، ولجمعه على إصار.

وأَيْطَل[7] لقولهم في معناه إطْل، وجمعهم آطُل[8].

وأَرْطى[9] في لغة من قال: أَدِيمٌ مَأْرُوط.

وأَوْلَق وزنه عند س[10] فَوْعَل لقولهم أُلِقَ الرجلُ إذا أصابه الأَوْلَق.

فإن قلتَ: لِمَ لا تكون الهمزة في أُلِقَ بدلًا من الواو المضمومة، فتكون إذ ذاك الهمزة في أَوْلَق زائدة؟

قلتُ: بدلُ مثل هذا ليس بلازم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول وُعِدَ وأُعِدَ، فالهمزة على هذا أصل.

---

(١) الإشفى: مخرز الإسكاف.

(٢) إبين: اسم رجل كان في الزمن القديم، وهو الذي تنسب إليه عدن إبين من بلاد اليمن.

(٣) الإمعة: الرجل يتابع كل أحد على رأيه لا يثبت على شيء..

(٤) الدنَّبة: القصير.

(٥) عجز البيت: إذا قِيدَ مُسْتَكْرَهًا أَصْحَبا. وهو لامرئ القيس. الديوان ص ١٢٩. الرثية: وجع المفاصل من الضَّعف والكِبَر. والإمر: الضعيف الذي يأتمر لكل من يأمره. وأصحبَ: تَبِعَ.

(٦) الأيصر: حبل يُشَدّ به أسفل الخباء.

(٧) الأيطل: الخصر.

(٨) كذا في المخطوطات! ولم أقف عليه. قالوا: جمع إطْل آطال، وجمع أيطَل أَياطِل.

(٩) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.

(١٠) الكتاب ٤: ٣٠٨.

وذهب أبو علي الفارسي[١] إلى أنَّ أَوْلَق يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون فَوْعَلًا من تَأَلَّق البرقُ[٢]، فتكون همزته أصلًا.

والثاني: أن يكون أَفْعَلَ من وَلَقَ: إذا أسرع؛ لأنَّ الأَوْلَقَ الجنونُ، وهي[٣] تُوصَف بالسرعة. ويكون أُلِقَ فهو مَألوق - إذا أخذه الأَوْلَق - من البدل اللازم عنده[٤]، كما قالوا: عِيد وأَعْياد.

وزعمَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٥] أنَّ الصحيح أن تكون الهمزة أصلية، ولا ينبغي أن يُحمل على باب عِيد وأَعياد لأنَّ مثله سُمع فيه الأصل، قالوا: عِيدٌ وأَعْواد. قال[٦]: ((ولم يقولوا وُلِقَ ولا مَوْلُوق في موضع من المواضع، فلذلك وجب أن يُحمل أَوْلَق على تأصل الهمزة فيه)) انتهى.

وما رَدَّ به ليس بشيء لأنَّ الأَوْلَق حين اشتَقُّوا منه تارةً قالوا: أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلُوق، وهذا هو الأشهر، وبعض العرب يقول: وُلِقَ الرجلُ فهو مَوْلُوق، حكاه ابن القَطَّاع[٧]، فعلى هذا يحتمل وجهين من الوزن:

أحدهما: فَوْعَل لسقوط الواو في الاشتقاق منه لقولهم أُلِقَ.

[٨: ١١٢/أ] والثاني: أَفْعَل لسقوط الهمزة /في الاشتقاق منه لقولهم وُلِقَ.

---

(١) التكملة ص ٢٣٢ والممتع الكبير ص ١٥٨.

(٢) تألق البرق: خَفَق.

(٣) ل: وهو. وفي الممتع الكبير ص ٤١: ((وهي مما يوصف بالسرعة)). وفي ص ١٥٨: ((وهي توصف بالسرعة)). ويعني بقوله (هي) مادة (و ل ق). الخصائص ١: ٨ - ١٠. وعلى ما في ل فالضمير (هو) يرجع إلى (الجنون).

(٤) عنده: سقط من ح.

(٥) الممتع الكبير ص ١٦٠.

(٦) الممتع الكبير ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٧) إيجاز التعريف ص ٤٥ [تحقيق د. حسن العثمان].

فدعوى ابن عصفور أنهم لم يقولوا وُلِقَ ولا[1] مَوْلُوق ليست بصحيحة لوجود ذلك في كلامهم.

قال ابن عصفور[2]: ((ويحتمل أَوْلَق أيضًا أن يكون فَوْعَلًا عند من يجعله مشتقًّا من وَلَقَ، فيكون الأصل فيه وَوْلَقًا، فأُبدلت الواو الأولى همزةً، ولزم[3] ذلك على قياس أَواصل، إلا أنَّ الأَولى عند مَن يجعله[4] مشتقًّا من وَلَقَ أن تكون الهمزة زائدة لأنَّ أَفْعَل أكثر من فَوْعَل، ولأنَّ الهمزة ينبغي أن يُوقَف فيها مع الظاهر، ولا تجعل بدلًا من الواو)).

وفي (الإفصاح): ((ما ذكره أبو عليٍّ لا يصحّ، وهو خلاف قول س والجماعة. قال أبو إسحاق[5]: لو كان من الوَلَقِ لقيلَ مَولُوق، ولم يقولوا إلا مَأْلُوق. وقال أبو عمر: ما استَبانَ لك أنَّ الألف أصلية فاصرفْه كأَوْلَق؛ لأنهم قالوا: أُلِقَ الرجلُ فهو مَأْلوق، وهو ضربٌ من الجنون، والتألُّق يضرب المجنون، فهذا هو الاستدلال الصحيح، ولا يمكن أن يُستَدَلَّ بشيء ممكن وقد نطقت العرب بإزالة ذلك الإمكان بالنص[6] الصحيح واللفظ الصريح.

وقال أبو علي[7] في (التَّذكرة:) (سأل مروانُ بن سعيد الكسائيَّ في مجلس يونس عن وزن أَوْلَق. فقال الكسائي: أَفْعَل. فقال مروان: استحييتُ لك يا شيخ)، وذلك لما بيّنته)) انتهى.

---

(١) ل: فهو.

(٢) الممتع الكبير ص ١٦٠.

(٣) ك: ويلزم.

(٤) في المخطوطات: يشتق منه، والتصويب من الممتع الكبير.

(٥) المنصف ١: ١١٦. وفي الخصائص ١: ٩ أنَّ الزجاج كان يجيز أن يكون أَفْعَل من ولق يلق.

(٦) ك: بالبصر.

(٧) الخبر عنه في المنصف ١: ١١٦، وهو في الخصائص ٣: ٢٩١ غير مسند إليه.

ولا يُنكَر على الكسائيِّ لأنهم قالوا وُلِقَ فهو مَولُوق، ولو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ الأصل الواو، وأنها أُبدلت همزة كقولهم أُعِدَ في وُعِدَ، ثم لَزِمَ البدل في مَأْلُوق، وكثُر هذا أكثر من أصله، لكان قولًا.

واختلف النحويون في همزة أَرْنَب[1]:

فذهبَ بعضهم إلى أنها أصلٌ بدليل قولهم: مُؤَرْنَب[2]، فعلى هذا يكون وزنه مُفَعْلَلًا.

وذهبَ بعضهم إلى أنها زائدةٌ بدليل قولهم: كساءٌ مَرْنَبانيٌّ[3]، فسقوطُها في هذا دليلٌ على زيادتها. والأَولى الحمل على الزيادة، قيل: لأنَّ مُؤَرْنَبًا إنما جاء في الشعر، فهو من باب قوله[4]:

فإنَّـــــه أَهْـــــلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمــــا

فلا يدلُّ ذلك على أصالة الهمزة، فالأَولى فيه الحملُ على الأكثر إذْ لا مُعارِض له.

وإن كان مع الهمزة أربعة فصاعدًا مقطوعٌ بأصالتها كانت أصلًا نحو إِصْطَبْل وإِبْرَيْسَم[5]؛ لأنَّ بنات الأربعة لا تزاد من أولها إلا الأسماء الجارية على أفعالها كمُدحرج؛ فإِصْطَبْلٌ[6] على وزن جِرْدَحْلٍ. وقياسُ إبراهيم وإسماعيل كذلك لو كانا

---

(١) المذهبان في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٨ [رسالة]. وانظر الكتاب ٤: ٢٨٠ وشرحه للسيرافي ٥: ١٧٨ [ط. العلمية] والنكت للأعلم ٢: ١١٦٦.

(٢) المؤرنب: المتَّخذ من جلود الأرانب. وقيل: الذي يُخلَط غَزْلُه بوَبَر الأرنب.

(٣) المرنباني: الذي لونه لون الأرنب. ل: مرقباني.

(٤) الشاهد في المقتضب ٢: ٩٨ والأصول ٣: ١١٥ والخصائص ١: ١٤٤ والمنصف ١: ٣٧، ١٩٢، ٢: ١٨٤ وشرح شواهد شرحي الشافية ص ٥٨.

(٥) الإبريسم: الحرير.

(٦) ح: وإصطبل.

عربيَّين. ولذلك[1] رَدَّ أبو العباس على س[2] في تصغيرهما بُرَيْهيم وسُمَيْعيل، وقال[3]: إنَّ القياس أُبَيْرِيهٌ وأُسَيْميع. وكلامُ س صحيح في التصغير مع أنَّ قياس أبي العباس صحيح. وذهب البغداديون إلى أنَّ الهمزة في إبراهيم ونحوه زائدة، نقلَه الْمُهاباذي عنهم في (شرح اللُّمَع) لابن جِنّيْ.

وإن وقعت الهمزة غير أوَّل قُضي عليها بالأصالة إلا إن قام دليل على الزيادة؛ فيصار إليه، وذلك في ألفاظٍ يسيرة:

من ذلك شَأْمَلٌ وشَمْأَلٌ[4]، الهمزةُ فيهما زائدة لقولهم: شَمَلَتِ الرِّيحُ: إذا هَبَّتْ شَمالًا.

وجُرائض[5]، قال س[6]: ((لأنك تقول: جِرْواضٌ)).

وقُدائم هو في معنى قديم. [٨: ١١٢/ب]

وحُطائط، /قال س[6]: ((لأنَّ الصغير[7] محطوط))، وتفسير الحُطائط: القصير. ولو قيل: الهمزةُ في حُطائط بدلٌ من حرفِ مدٍّ في التقدير كهمزة رسائل وصحائف كما قَدَّر س[8] في بناء فُعائل من الْمَطِيّ[9]، لكان وجهًا، وهذا التقدير يُخرج الهمزة عن قِلّة زيادتها؛ ألا تراها كثيرًا في فَعائل، ولذلك لم يذكر س فَعائل في مزيد الهمزة

---

(١) ح: وكذلك.

(٢) الكتاب ٣: ٤٤٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤: ١٩٠ [ط. العلمية].

(٤) الشأمل والشمأل: ريح الشمال.

(٥) الجرائض: الأسد. والجمل الشديد الضخم.

(٦) الكتاب ٤: ٣٢٥.

(٧) في المخطوطات: ((التصغير)). والتصويب من الكتاب.

(٨) الكتاب ٣: ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٩) ل، ك: المطا.

لأنها[1] بدل، لكنْ لَمَّا لم يُنطَق بحرف المدّ في هذين البناءين صارت الهمزة كأنها مزيدة أولًا، فلذلك ذكرهما س في مزيد الهمزة، وعلى ذلك أنشد أبو الفتح عن قُطْرُبٍ[2]:

إنَّ حِـــرِي حُطـــائطٌ بُطـــائطُ ... كـــأَثَرِ الظَّـــبْيِ بِجَنْـــبِ الغـــائطِ

وفَسَّره ابن جِنّيْ بأنه الصغير الْمَحْطُوط، كما فسَّره س، وبُطائط إتباع.

ومن ذلك احْبَنْطَأَ البطنُ: عَظُمَ، وحَبَنْطَأٌ بالهمز، والمشهور فيه حَبَنْطًى بألف الإلحاق، وهو في الوجهين مُلحَق بسَفَرْجَلٍ، همزتُه زائدة لقولهم: حَبِطَ بَطنُه حَبَطًا: انتْفَخ.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: ((ينبغي أن تكون الهمزة في احْبَنْطَأَ بدلًا من الألف، كما قالوا: رَثَأَتِ المرأةُ زوجَها؛ لأنها لم تَثبت زيادتها غير أول في الفعل)) انتهى.

ورِئْبالٌ[4] همزته زائدة، وإنما هو الرِّيبال بغير همزة، ويحتمل أن تكون الهمزة فيه بدلاً. وبالجملة فالبدل من المزيد[5] مزيد.

وجِرْشئ[6]: النفس، الهمزةُ فيه زائدة.

---

(١) ح: في أنها.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١١٠ والمبهج ص ١٩٦، ونسب في اللسان (بطط) لأعرابية. وفي المحكم ٩: ١٣٧ ما نصه: ((وهذا البيت أنشده ابن جني في الإقواء، ولو سكَّن فقال: بطائطْ، وبجنب الغائطْ، وتجنب الإقواء لكان أحسن)). وعنه في اللسان والتاج (بطط). الغائط: المطمئن من الأرض.

(٣) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٠٨ [رسالة].

(٤) الرئبال: الأسد.

(٥) ح: الهمزة.

(٦) لم أقف عليها، ولعلها لغة في الجِرِشَّى.

وغِرقئ[١] الهمزةُ فيه زائدة عند أبي إسحاق[٢].

وما ذهب إليه في غِرْقِئ فاسد[٣] بدليل ما حكاه أبو زيد[٤] من قولهم: غَرْقَأَتِ الدجاجةُ بَيضَها[٥]، فالبَيضة مُغَرْقَأة، وليس في الكلام شيء على فَعْلَأَتْ.

وحكى الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع عن أبي زيد[٦]: شِئْذارة وشِنْذارة للسيّئ الخلق، قال: ((فالهمزةُ والنون زائدتان، وشِنْذارة مثل قِنْعاس)) انتهى. وقال الشاعر[٧]:

يَسوقُ بهِمْ شِنْذارةٌ مُتَقاعِسٌ ... عَدُوُّ صَديقِ الصالحينَ ، لَعِينُ

وقال يعقوب[٨]: رجلٌ شِمْذارة بالميم، فيمكن أن تكون الميم بدلًا من النون، كما قالوا البَنام في البَنان، وسقوطُ كلٍّ من النون والميم والهمزة في اللغة التي تُقابلها دليلٌ على الزيادة فيها كلها.

ومن ذلك النِّئْدُلان، قالوا في معناه: النَّيْدُلان، وهو الكابوس، قال[٩]:

---

(١) الغرقئ: القشرة الرقيقة الملتزقة ببياض البيض.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٤٣ وسر صناعة الإعراب ١: ١٠٩.

(٣) هذا الرد في الحجة ٤: ١٩٠.

(٤) الحجة ٤: ١٩٠ وسر صناعة الإعراب ١: ١٠٩.

(٥) غرقأت الدجاجة بيضها: باضته وعليه الغرقئ.

(٦) النوادر ص ٥٨٩.

(٧) البيت بلا نسبة في النوادر ص ٥٨٩ وتهذيب اللغة ١١: ٤٥١. وصدره في التكملة ص ٢٣٣. ونسب في إيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٩٢ لجرير. وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي.

(٨) كتاب الألفاظ ص ٢٠٩.

(٩) نسبه ابن يسعون في المصباح ٢: ١٥٢٦ لحريث بن زيد الخيل، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢: ٨٩١ لرؤبة، وليس في ديوانه، وهو في سر صناعة الإعراب ١: ١١، ٢: ٤٤٤ وفيه تخريجه.

نِفْرِجَةُ القَلبِ قَليلُ ما النَّيْلْ يُلْقَى عليهِ النَّيْدُلانُ باللَّيْلْ

هو مشتقٌّ من نَدَلَ أي: غَطَّى، أو مِن نَدَلَ، أي: جَمَعَ وضَمَّ؛ لأنه يَغُطُّ النائمَ ويَغشاه، وكأنه شيء يقع عليه. وحكى أبو عمرو الشيباني(١): النِّئْدُلانِ بكسر النون على التثنية، وهو رديء لكونه على وزن فِئْعُل، ولا يُعرف هذا الوزن في كلامهم. وحكى بعضُهم(٢) النَّيْدَلان بفتح النون والدال. وقال الجوهري(٣): ((النَّيْدلان بفتح النون، وقد تُضمّ)).

[٨: ١١٣/أ] وأمّا ضَهيأٌ المقصور المنوَّن - وهي المرأة التي لا تحيض، والمرأة التي لا تَثْدِيَ لها - فالهمزة فيه زائدة عند س(٤) لأنهم قالوا في معناه: ضَهْياءُ ممدودًا ممنوع الصرف كعَمْياء، فأصولُهما واحدة؛ إذ يمتنع في ضَهْياء /الممدود الممنوع الصرف زيادةُ الياء وأصالةُ الهمزة.

وزعم أبو إسحاق(٥) أنَّ الياء في ضَهْيَأٍ المقصور المنوّن زائدة، وأنَّ الهمزة أصل، فيكون مشتقًّا من الْمُضاهأة بالهمز. قال(٦): ((وليس في الكلام فَعْيَلٌ غير هذا وحرف آخر، وهو ضَهْيَد(٧): اسم مكان)). وكأنَّ أبا إسحاق رأى هذا أَولى من زيادة الهمزة غير أوّل، ولأنَّ كِلا البناءين من فَعْلَأٍ وفَعْيَلٍ مفقود غير ضَهْيَد المذكور، وما أَدَّى إلى جعل الحرف أصلًا أَولى مما يؤدي إلى جعله زائدًا.

---

(١) المصباح لابن يسعون ٢: ١٥٢٧.

(٢) هو ابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٤: ١٢٤.

(٣) الصحاح (ندل).

(٤) الكتاب ٤: ٣٢٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤٤٣ - ٤٤٤ وسر صناعة الإعراب ١: ١٠٨ والممتع الكبير ص ١٥٥، وفيهن أنه أجاز هذا ولم يوجبه.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨١٠ [رسالة].

(٧) ح: طهيد.

والذي يترجح مذهب س؛ لأنه إذا كان كلمتان في معنى واحد، وهما متفقتان في الحروف، كان جعلهما من أصل واحد أَولى؛ ألا ترى أنَّ ضَهْيَأً المقصور المنوّن، وضَهْياءَ الممدود الممنوع الصرف، هما بمعنى واحد، فكان رجوعهما إلى مادة واحدة أحسن. ولأنه يدل على زيادة الهمزة شيئان: الاشتقاق لقولهم: ضاهَيت، والتصريف لبنائهم منه ضَهْياءَ الممدود الممنوع الصرف، وفي جمعه: ضُهْي كعَمْياء وعُمْي. وقالوا: ضَهْيَأُ مقصورًا ممنوع الصرف. وحكى أبو عمرو[1] ضَهْيَأة وضَهْياة. وحكى عبد القاهر الجرجاني في (شرح الإيضاح)[2] أنهم قالوا: ضَهِيَتِ المرأةُ: إذا لم تَحِضْ، وهذا يدلُّ على أنَّ الياء لام الكلمة. ولا يدلُّ على أصالة الهمزة إلا شيء واحد، وهو الاشتقاق، وهو قولهم ضاهَأت.

على أنه لا دليل في الحقيقة على تأصُّل الهمزة أو الياء من ضاهَأت ولا ضاهَيت؛ إذ يجوز أن تكون الياء بدلًا من الهمزة، كقولهم أَقرَيْت وقَرَيتُ في أَقرَأْتُ وقَرَأْتُ، لكن س[3] لا يجيز مثل هذا القلب إلا في ضرورة شعر، وأبو زيد[4] يُجيزه، ورَوى منه كثيرًا. ويكون بالعكس، كقولهم: حَلَّأْتُ السَّويقَ بمعنى حَلَّيْتُه، ولأنه إذ ذاك يصير من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهو قليل لا ينبغي أن يُحمل عليه أصلًا إلا عند قيام المانع من الزيادة.

وقولُه **أو مؤخَّرةٍ** يعني أنَّ الهمزة إذا كانت متأخِّرة، وصَحِبَت أكثر من أصلين - كانت زائدة، وذلك مثل عِلْباء[5] وحِرْباء وحَمْراء. فإن صَحِبَت أصلين كانت أصلًا، نحو نَبَأٍ وأَجَأٍ[6]، أو بدلًا من أصل، نحو: ماءٍ وكِساء ورِداء.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢١٣. وفي كتاب الجيم ١: ٢٨٩: ((ضهيأة)) فقط.

(٢) لم أقف عليه في المقتصد في شرح التكملة.

(٣) الكتاب ٥٥٤ - ٥٥٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٩ - ٧٤٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٩ - ٧٤٠.

(٥) العلباء: عصب عنق البعير.

(٦) أجأ: أحد جبلي طيئ.

وقوله **أو نونٍ بعد ألف زائدة** ثبتَ في نسخة البهاء الرَّقيّ: **مؤخَّرةٍ هي أو نون بعد ألف زائدة**، وذلك نحو قَطِران وعُثمان وسِرْحان وقُضْبان. ويعني أنَّ النون إذا صَحِبَت أكثر من أصلين، وكانت متأخِّرة بعد ألف زائدة - كانت زائدة، وسيأتي الكلام على زيادة النون عند تعرُّض المصنف لها إن شاء الله تعالى.

وقولُه **أو ميمٍ مُصَدَّرةٍ** الميمُ تزاد في الاسم أولًا نحو منْسج، وثانيةً نحو دُمَلِص[1]، وثالثةً نحو دُلَمِص، ورابعةً نحو زُرْقُم[2]، وخامسةً نحو ضُبارِم[3].

وفي الفعل أولاً نحو مَرْحَبَ[4]، وثانيةً نحو تَمَدْرَعَ[5].

وقيَّد المصنفُ الميم بالتَّصدُّر إذا صَحِبَت أكثر من أصلين، فإنها إذ ذاك تكون زائدة، وهي في ذلك كالهمزة:

إن كان بعدها حرفان قُضي عليها بالأصالة؛ إذ لا أقلّ من ثلاثة أصول.

[٨: ١١٣/ب] وإن كان أربعة أحرف مقطوع بأصالتها قُضي على الميم بالأصالة إلا في الأفعال والأسماء الجارية /عليها؛ لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة إلا في النوعين المذكورين، وأما بنات الخمسة فلا يلحقها من أولها زيادة أصلًا؛ لأنها لا تكون فعلًا. قال ابن عصفور[6]: ((وذلك نحو الْمُجْفَئِظّ، وهو كل شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي أن تكون الميم فيه أصلية، وكذلك ما جاء من هذا النحو)) انتهى.

وليس كما ذكر في الْمُجْفَئِظّ، بل الميم فيه زائدة وهو اسم فاعل، قال الجوهري[7]: ((اجفاظَّتِ الجِيفةُ اجْفيظاظًا: إذا انتفخت، وربما قالوا اجْفَأَظَّت،

---

(١) الدملص والدلمص: البرّاق.

(٢) الزرقم: الحيّة.

(٣) ضبارم: جريء.

(٤) مرحبكَ اللهُ: رَحَّبَ اللهُ بك.

(٥) تمدرع: لبس الْمِدْرعة.

(٦) الممتع الكبير ص ١٦٥.

(٧) الصحاح (جفظ).

فيحركون الألف لاجتماع الساكنين)) انتهى كلامه. فالْمُجْفَئِظّ على هذا اسم فاعل من اجْفَأَظَّ المهموز، كما قالوا في اشعالَّ: اشْعَأَلَّ، وفي ادهامَّ: ادْهَأَمَّ، ولَمّا كان المصبح على شفا الموت يؤول أمره إلى الاجْفِئْظاظ، وهو الانتفاخ بالموت، عَبَّر عنه باسمِ ما يؤول إليه.

وإن كان بعدها ثلاثةٌ مقطوعٍ بأصالتها قُضي عليها بالزيادة؛ لأنَّ كل ما عُرف له اشتقاق فالميم فيه زائدة، نحو مَلْهًى ومَضْرب، فيُحمل عليه ما لا يُعرف له اشتقاق نحو مَأْسَل[1] ومَنْبِج[2] ومَخْدَع.

ونحو مَرْعِزاءَ[3] قالوا: الميم فيه زائدة لأنَّ فَعْلِلاء ليس في الكلام، ويلزم من هذا أن تكون في مِرْعِزاءَ زائدة لثبوت زيادتها في مِرْعِزّى، وإن كان قد جاء طِرْمِساء[4]؛ لأنهما بمعنًى واحد.

ولم تجئ الميم أصلية فيما بعدها ثلاثة أصول إلا في ألفاظ تُحفظ، على خلاف في بعضها نذكره، وذلك مُغْرُودٌ[5] ومُغْفُور ومِرْجَل:

أمَّا مُغْرُود فاضطرب فيه كلام ابن عصفور في (كتاب الممتع) له في التصريف، فذكر في الأبنية[6] أنَّ وزنه مُفْعُول، وأنَّ الميم زائدة كمُعْلُوق[7]. وقال في زيادة الميم[8]: ((أمَّا مُغْرُودٌ فيدلُّ على أصالة ميمه أنه ليس في كلامهم مُفْعُولٌ، وفيه فُعْلُول)).

---

(١) مأسل: اسم جبل.

(٢) منبج: اسم بلد. ك: ومطبخ.

(٣) المرعزاء: الزغب الذي تحت شعر العنز.

(٤) ليلة طرمساء: شديدة الظلمة.

(٥) المغرود: ضرب من الكمأة.

(٦) الممتع الكبير ص ٧٩.

(٧) المعلوق: المعلاق، وهو كل ما يعلَّق.

(٨) الممتع الكبير ص ١٦٦.

وأمَّا مُغْفُورٌ فالميم فيه أصلية لثبوتها في التصريف، قالوا: ذهبوا يَتَمَغْفَرون، أي: يجمعون الْمُغْفُور، وهو ضربٌ من الكَمأة، ويقال فيه: مُغْثُور، بالثاء بدل الفاء.

وأمَّا مِرْجَل فالميم فيه أصلية لثبوتها في التصريف، قال[1]:

بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ

والْمُمَرْجَل: ثوب يُعمل على نحو الْمَراجل أو نَقشها أو صُوَرها، قاله السيرافي[2]. وقال ابن خروف[3]: ((الْمُمَرْجَل: ثوب يُعمل بدارات كالْمَراجل، وهي قُدور النُّحاس)). وقال الأعلم[4]: ((ضرب من ثياب الوشي تُصنع بدارات)). وزعم أبو العلاء أحمد بن سليمان[5] أنَّ الميم في مُمَرْجَل زائدة كهي في تَمَسْكَنَ، ولم يجعل لثبوتها في التصريف اعتبارًا، كما لم يجعل لذلك اعتبارًا في مِسكين حيث قلتم بزيادتها مع أنهم قد صرَّفوا منه، فقالوا تَمَسْكَنَ. وكأنه وقف مع القاعدة الكلية أنَّ الميم إذا تصدَّرت وبعدها ثلاثة أصول قُضي عليها بالزيادة.

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته كانت أصلاً، نحو مالِك. أو محتملٌ للأصالة والزيادة فالميمُ زائدة؛ لأنَّ ما عُرف له اشتقاق كانت فيه كذلك، ولم توجد أصليّة إلا في ألفاظ تُحفَظ على خلافٍ في بعضها نذكره، وذلك مِعْزًى، ومَعَدٌّ، ومأْجَجٌ[6]، ومَهْدَدُ[7]، ومِجَنٌّ، ومَنْجَنيق، ومَنْجَنُون[8]:

---

(١) العجاج. الديوان ١: ٢٢١ والكتاب ٤: ٣١١. الشية: الوشي، وقيل: اختلاف اللون.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥: ٢٠٥ [ط. العلمية].

(٣) هذا القول بلفظه لابن خروف في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٣٠. وقال ابن خروف في شرح الجمل: القسم الأخير ص ١١٨: ((وهو ضرب من الثياب الموشاة)).

(٤) تحصيل عين الذهب ص ٥٨٤ - ٥٨٥ والنكت ٢: ١١٨٤.

(٥) رسالة الغفران ص ٢٣٧ [ط. دار صادر].

(٦) مأجج: اسم موضع.

(٧) مهدد: اسم امرأة.

(٨) المنجنون: الدولاب التي يُستقى عليها. ومنجنون: سقط من ك، ل.

أمَّا مِعْزًى فميمُه أصلية لقولهم: مَعزُه، قال س[1]: / ((ولو كانت زائدة لقلت: عزاه)). [٨: ١١٤/أ]

وأمَّا مَعَدُّ فلقولهم تمَعْدَدَ، فوزنه تَفعْلَلَ، ومعناه: صار في قبيلة مَعَدّ، وقيل: تشبَّه بالْمَعَدِ في الخشونة والتَّضمُّر، ومَعَدّ القبيلة منقول من الْمَعَدِ، وهو موضع رجل الفارس من الفَرَس أو غيره إذا ركِب، وهو خَشِن شديد، وقال الشاعر[2]:

رَبَّيْتُــــهُ ، حـــتى إذا تمَعْـــدَدا كــان جَزائــي بالعَصــا أنْ أُجْلَــدا

ويقال: مَعَدَ: إذا عَدا، قال[3]:

وخَـــارِبَينِ ، خَـــرَبا ، فَمَعَـــدا لا يَحْسِـــبانِ اللهَ إلا رَقَـــدا

والْمَعَدُّ: موضعُ بعثِ الدابّة على العَدْو والسَّير.

فإن قلتَ: هلَّا حكمتَ بزيادتها في تَمَعْدَدَ لأنهم قد قالوا تمَسْكَنَ وتمَدْرَعَ، ووزنه تمَفْعَلَ، فتكون الميم زائدة، ويكون في ذلك البقاء على ما تقرَّر من زيادة الميم وبعدها ثلاثة أحرف أحدُها محتمل؟

قلتُ: باب تمَفْعَلَ قليل، والأجود فيما جاء منه ألا يأتي بالميم، بل الأفصح تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ، وباب تَفعْلَلَ كثير، فينبغي أن يُحمل على الكثير لا على القليل.

فإن قلتَ: فهلَّا اعتدلَ عندك القليلان، أي: جعلُها أصلية وبعدها ثلاثة أحرف أحدُها محتمل، وجعلُها زائدة من باب تمَفْعَلَ؟

---

(١) الكتاب ٤: ٣٠٨، ولفظه: ((لأنه تقول مَعْزٌ، ولو كانت زائدة لقلت عزاءٌ)). وفي الممتع الكبير ص ١٦٧: ((أنهم يقولون: مَعْزٌ، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة لقالوا عَزْيٌ)). وفي حاشيته أنه في النسخة م: ((... لقالوا عزاة)).

(٢) تقدم في ٣: ١٧٦.

(٣) الشاهد في المنصف ٣: ١٩ والمبهج ص ٥٢ والممتع ص ٢٥١. الخارب: سارق الإبل خاصة، ثم نقل إلى غيره اتساعًا. وخربا: سرقا الإبل. ك: لا يحبسان.

قلتُ: إذا كان أمران يؤديان إلى قليل فالأصالةُ وما يقتضيه الاشتقاق أولَى؛ ألا تراهم يقولون مَعَدَ بمعنى اشتدَّ.

وأمَّا مَأْجَجٌ[١] ومَهْدَدُ[٢] فيدلُّ على أصالة الميم فيهما فكُّ المضعَّفَين، ولو كانت زائدة لقيل: مَأَجٌّ ومَهَدٌّ كما قالوا: مَكَرٌّ، ولا يقال: الفكّ فيه شاذّ، والميم زائدة، فيكون من قبيل لَحِحَتْ[٣] عينُه، ومن قبيل مَحْبَب[٤]؛ لِقِلَّة لَحِحَتْ، وفَقدِ تركيبٍ من (م ح ب) هذا، وإن كانت الأصالة قليلة، وباب لَحِحَتْ قليل، فما أدَّى إلى الأصالة أَولى.

وقد أجاز أبو سعيد[٥] أن تكون الميم في مَأْجَجٍ ومَهْدَدَ زائدة، ويكون الفكّ فيه شاذًّا، فيكون كمَحْبَبٍ.

وأمَّا مِجَنٌّ فعن س فيه قولان:

أحدهما: أنه مشتقّ من الجُنّة، فالميم فيه زائدة، والمِجَنّ: التُّرس.

والثاني[٦]: أنَّ الميم فيه أصلية، ووزنه فِعَلّ كجِدَبّ[٧].

وسأل بعضهم التوزيَّ، فقال: أخطأَ صاحبُكم - يعني س - في قوله إنَّ ميم مِجَنٍّ أصلية، وهل هو إلا من الجُنّة؟ فقال: ليس بخطأ، العرب تقول مَجُنَ الشيءُ: إذا صَلُبَ، فمِجَنٌّ منه.

---

(١) مأجج: اسم موضع.

(٢) مهدد: اسم امرأة.

(٣) لححت عينه: التصقت. ل: فححت.

(٤) محبب: اسم رجل. ل: مجيف.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥: ٢٠١ [ط. العلمية].

(٦) الكتاب ٤: ٢٧٧. ولم أقف على القول الأول في الكتاب.

(٧) الجدبّ: اسم للجَدْب بمعنى المَحْل.

وأمَّا مَنْجَنيقٌ فذهب الفراء إلى أنَّ الميم والنون معًا زائدتان، وأنَّ وزنه مَنْفَعِيلٌ[١]، والاشتقاقُ منه يعضد هذا القول، قالوا: جَنَقُونا: رَمَوْنا، وقالوا[٢]: مَرّةً نُجْنَق، ومَرّةً نُرْشَق.

ورُدَّ[٣] هذا المذهب بأنَّ العرب إذا اشتقَّت من الأعجميّ خلَّطت فيه، وبأنَّ بنات الأربعة والخمسة لا تُزاد من أوّلها إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها، ومَنْجَنيقٌ ليس باسمٍ جارٍ على الفعل.

وذهب الأكثرون[٤] إلى أنَّ الميم أصلية، والنون الأولى زائدة، والنون الثانية أصلية؛ لأنَّا لو حَكمنا بزيادتها لكان وزن الكلمة فَنْعَنِيلًا، وهو بناء مفقود، فإما أن يكون وزنها[٥] فَنْعَلِيلًا كعَنْتَرِيس[٦]، /وإما أن يكون فَعْلَلِيلًا كعَنْدَلِيب، لا جائز أن يكون فَعْلَلِيلاً لسقوط النون في الجمع، فتعيَّن أن يكون فَنْعَلِيلًا، قالوا: مَجانِيق. [٨: ١١٤/ب]

وأمَّا مَنْجَنُون[٧] فذهب الأكثرون[٨] إلى أنَّ ميمه ونونه أصليَّتان، وأنَّ وزنه فَعْلَلُولٌ، كحَنْدَقُوقٍ[٩]؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعَلُول، فتكون الميم زائدة والنون أصلية،

---

(١) القول في العين ٥: ٢٤٣ لبعضهم. ح: بعضهم.

(٢) المنصف ١: ١٤٧.

(٣) المنصف ١: ١٤٧.

(٤) انظر على سبيل المثال الكتاب ٤: ٢٩٣، ٣٠٩ والتكملة ص ٢٣٧ والمنصف ١: ١٤٦ - ١٤٩ والممتع الكبير ص ١٠٨، ١٦٩.

(٥) وزنها ... لا جائز: سقط من ل.

(٦) العنتريس: الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة.

(٧) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.

(٨) انظر على سبيل المثال الكتاب ٤: ٣٠٩ والأصول ٣: ٢٣٧ والتكملة ص ٢٣٨ والتعليقة على كتاب سيبويه ٣: ٢٩٥، ٤: ٢٨٣ والمنصف ١: ١٤٥ والممتع الكبير ص ١١١.

(٩) الحندقوق: بقلة، والرجل الطويل المضطرب.

ولا فَنْعَلُول، فتكون الميم أصلية والنون زائدة، ولثبوت نونه في الجمع، قالوا: مناجِنُ ومُنَيْجِنٌ ومُنَيْجِينٌ ومَناجِينُ.

وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ وزنه فَنْعَلُونٌ من مَجَنَ[2]، ويكون ثلاثيًّا.

وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ وزنه مَنْفَعُول، وأنَّ الميم والنون فيه زائدتان.

ورُدَّ[3] بأنه ليس من قبيل الأسماء الجارية على الفعل فتلحقه الزيادة من أوله، ولفقد هذا البناء، ولثبوت النون في الجمع.

ولم ترد زائدة أولًا في فعلٍ إلا في قولهم: مَرْحَبَكَ اللهُ ومَسْهَلَكَ، هما مشتقّان من الرُّحْب والسَّهل، وحُكي: مَخْرَقَ[4]، وضعَّفه ابن كيسان[5].

وقد انتهى القول في الميم التي وقعت أولًا.

فإن كانت غير أول قُضي عليها بالأصالة، ولا توجد زائدة إلا في ألفاظ تُحفظ، وفي بعضها خلاف، وهي على قسمين: تارةً تكون حشوًا، وتارةً تكون آخرًا:

فمِن الحشو في الاسم دُلامِصٌ ودُمالِصٌ ودُلَمِصٌ ودُمَلِصٌ، زعمَ الخليل[6] أنَّ الميم فيها زائدة لأنه من الدِّلاص، وهو البَرّاق، والدُّلامِص: البَرّاق، وقالوا: دِرْعٌ دِلاصٌ: بَرّاقة، وامرأة دَلِيصة: بَرَّاقة مَلْساء، قال الأعشى[7]:

إذا جُرِّدتْ يومًا حَسِبتَ خَمِيصةً ... عليها، وجِرْيالَ النَّضيرِ الدُّلامِصا

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢٦.

(٢) مجن الشيء: صلُب وغلُظ.

(٣) الممتع الكبير ص ١٦٦.

(٤) مخرق الرجل: تخرّق بالمعروف، من الخِرْق، وهو الكريم من الرجال.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ٤٣٣.

(٦) المنصف ١: ١٥١ والأصول ٣: ٢٠٨ - ٢٠٩ والتكملة ص ٢٣٨ وسر الصناعة ١: ٤٢٨.

(٧) الديوان ص ١٩٩ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٩. الخميصة: كساء أسود مخطط له علمان، أراد بها شعرها الأسود. والنضير: الذهب والفضة، وقد غلب على الذهب. وجرياله: لونه.

وزعم أبو الحسن وأبو عثمان[1] أنَّ الميم فيها أصلية، وأنها من ذوات الأربعة، وأنها وإن وافقتْ دَلِيصًا في المعنى فقد اختلفا في التركيب، فهما عندهما من بابِ سَبِطٍ وسِبَطْرٍ. وإنما ذهبا إلى ذلك لقلَّة مجيء الميم حشوًا زائدة، إنما تزاد كثيرًا إذا وقعت غير أول وهي طرف.

وما ذَهبا إليه ليس بجيد؛ لأنّ الذي قادنا إلى بابِ سَبِطٍ وسِبَطْرٍ كونُ الراء ليست من حروف الزيادة بخلاف الميم؛ وأيضًا فقد ثبتتْ زيادتها حشوًا في تَمَسْكَنَ ونحوه، فكان قول الخليل أَولى من قولهما.

ومن الحشو غَطَمَّشٌ للجائر الظالم، وغَمَلَّجٌ للطويل العُنُق، وهَمَلَّعٌ[2] على خلافٍ فيه[3]، وعِمْلِيقٌ[4]، وغِطْمِيطٌ[5]، على خلاف في ثلاثتها. وقُمارِص، قالوا: لبنٌ قُمارِصٌ في معنى قارِص[6]. وهِرْماسٌ، قال الأصمعي[7]: هو صفة للأسد مشتقٌّ من الهَرْس[8]. ولم يذكر س في زيادة الميم هِرْماسًا ولا قُمارِصًا، فيظهر أنهما عنده بمنزلة لؤلؤ وَلآّل.

وحكى شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع عن أبي علي أنه قال في قُمارِص: إنه من القارِص، وفي هِرْماس: إنه من الهَرْس.

---

(١) المنصف ١: ١٥٢ وفيه أنَّ المازني قوّى هذا القول.

(٢) الهملع: السريع.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٩٩، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٢٨.

(٤) عمليق: اسم رجل. والخلاف فيه في جمهرة اللغة ٢: ١١٩٠ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢١٠.

(٥) تغطمط الماء: اضطرب. والغَطْمَطة: التطام الأمواج.

(٦) اللبن القارص: الذي يقرص اللسان من حموضته.

(٧) التكملة ص ٢٣٨.

(٨) الهرس: الدقّ العنيف.

وقال أبو الحسن بن عصفور[1]: ((وينبغي أن تُجعل الميم في هِرْماسٍ أصلية؛ لأنَّ زيادة الميم غير أول قليلة، فلا ينبغي أن يُذْهَبَ إليها إلا إن قاد إلى ذلك دليل قاطع)). قال[1]: ((وهو من أسماء الأسد، وليس بصفة مشتقّة[2] من الهَرْس، فلعلّه اسمٌ مرتجل، وليس مشتقًّا من شيء)) انتهى كلامه.

[١١٥ :٨/أ] وقد تقدم أنَّ الأصمعي قال: /هِرْماسٌ صفة للأسد، وهو مخالف لدعوى ابن عصفور فيه أنه اسم لا وصف.

ومن الحشو هُمَّقِعٌ[3]، وزُمَّلِقٌ وزُمالِق للذي يُنْزِل قبل أن يُولِجَ، وزُمَلِقٌ مخفف الميم، ودُمَلِصٌ، وجُعْمُوسٌ[4]، وقُمْعُوطٌ[5]، وقُمْعُوثٌ[6]، وقُمْرُوصٌ[7]، وجُعْمُظٌ[8]، وقولُهم ضَماريط، قال الشاعر[9]:

وبَيَّتَ أُمَّهُ ، فأَساغَ نَهْسًا ضَماريطَ اسْتِها في غيرِ نارِ

فضَماريطَ: فَماعيل، مشتقٌّ من الضَّرِط.

قال بعض أصحابنا: والهُزامِجُ: الصوتُ المتدارِك، من الهَزَج. والصُّمارِح[10]: الخالص من كل شيء، من الصَّريح. والصِّمْرِدِ: الناقة القليلة اللبن من التَّصريد، وهو

---

(١) الممتع الكبير ص ١٦٣.
(٢) في المخطوطات: فتشتقه. والتصويب من الممتع الكبير.
(٣) الهمقع: جَنى التَّنضُب، والتنضب شجر.
(٤) الجعموس: العَذِرة. ك: وجعموص.
(٥) القمعوط: الذي يَخمُص أسفل بطنه ويَعظُم أعلاه.
(٦) القمعوث: الدَّيُّوث، وهو الذي يقود على أهله وحَرَمه.
(٧) القمروص: اللَّوز.
(٨) الجعمظ: الشحيح الشَّرِه النَّهِم. ك: وجمعظ. ح: وجغمط.
(٩) هو القضيم بن مسلم البكائي كما في سر صناعة الإعراب ١: ٤٣٠ والمحكم ٨: ٢٥٩، وفي ٨: ١٧٤ منه: (القَضِم...). ضماريط الاست: ما حواليها.
(١٠) ل، ك: والضبارح. ح: والضبارم.

قلَّة العطاء، وشِرْب[1] مُصَرَّد: مُقَلَّل. وجملٌ صِلَّخْدٌ وصَلَخْدَم: شديد. والجَحْرة: السَّنة الشديدة، وكذلك الجَحْرَم، وجَحْرُ كل شيء: أصله. والجِذْمارُ: قطعة من أسفل السَّعَفة تبقى في الجذع إذا قطعته. والسَّماديرُ: ضَعف البصَر؛ لأنَّ السَّدَر تحيُّر البصر وضَعفه. ويومٌ مُسْمَقِرٌّ ومُصْمَقِرٌّ: شديد الحر، من سَقَرَتْه الشمسُ: أصابتْه بشدَّة حَرِّها، والْمُصْمَقِرُّ: الشديد. والْمُصَقَّر: الشديد.

ومن الحشو في الفعل زيادتها في تَمَسْكَنَ[2]، وتَمَدْرَعَ[3]، وتَمَنْدَلَ[4]، وتَمَنْطَقَ[5]، وتَمَوْلَى، وتَمَسْلَمَ، وقد حكى بعضهم تَمَخْرَقَ[6]، وضعَّفه ابن كيسان[7]؛ لأنَّ هذه أفعالٌ من لفظ المِسكين والمِدْرَعة والمِنْديل والمِنْطقة والْمَولَى ومَسْلَمة والخِرْق[8]، ولا شكَّ في زيادة الميم في هذا كله. وأيضًا فأكثرُ كلام العرب تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ، فدلَّ على زيادة الميم. ومعنى تَمَوْلَى: تَعاظَمَ، وتَمَسْلَمَ أي: صار يُدْعى بِمَسْلَمة بعد أن كان يُدعى بغيره.

وحكى أبو القاسم السعديّ[9] أنَّ الميم زيدت من الفعل في قولهم طَرْمَحَ بناءه: طَوَّلَه، وصَلْمَعَ رأسَه: حَلَقَه.

---

(١) الشِّرْب والشُّرْب: اسم للمشروب. ويقال أيضًا: شراب مصرَّد.

(٢) تمسكن الرجل: أظهر المسكنة.

(٣) تمدرع: لبس المدرعة.

(٤) تمندل: تمسح بالمنديل.

(٥) تمنطق: شدَّ على وسطه المنطقة.

(٦) المنصف ١: ٨٩، وفي سر صناعة الإعراب ١: ٤٣٣: مَخْرَقَ، وانظر ص ١٣٠ منه. والاثنان في الممتع الكبير ص ١٦٢.

(٧) سر صناعة الإعراب ١: ٤٣٣ والممتع الكبير ص ١٦٢.

(٨) الخرق: الكريم من الرجال.

(٩) ذكر طرمح في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٨، وذكر صلمع في كتاب الأفعال ٢: ٢٦٤، وفي ص ١٣١: قَلْمَعَ. والفعلان عنه في الارتشاف ١: ١٩٩. وهما بمعنًى واحد.

ومما زيدت فيه آخرًا[١] أنتما وأنتم وقُمتما وقُمتُم وضرَبَكما وضرَبَكم وهُما وهُم، وزيادتها في ذلك واضحة؛ لأنه قد تقرَّر أنَّ ما قبلَ الميم اسم، إذا لم تُرِدِ التثنيةَ ولا الجمع.

وسُتْهُمٌ، وزُرْقُمٌ، وفُسْحُمٌ، وحُلْكُمٌ، وضِرْزِمٌ، ودِرْدِمٌ، ودِلْقِمٌ، ودِقْعِمٌ، وخِضْرِمٌ، وخَدْلَمٌ، وشَدْقَمٌ، وشَجْعَمٌ، وجَذْعَمٌ، وجَذْعَمةٌ، وقَيْقَم[٢]، وقَلْهَمٌ[٣]. فالسُّتْهُمُ[٤] بمعنى الأَسْتَه، وزُرْقُمٌ[٥] وفُسْحُمٌ[٦] من الزُّرْقة والفُسْحة، والحُلْكُمُ: الشديد السَّواد من الحُلكة، والضِّرْزِمُ بمعنى الضِّرِزِّ، وهو الشديد البخيل. وفي (الإفصاح): «وقالوا ضِرْزِمٌ وضِمْرِزٌ للناقة القليلة اللبن، ورجل ضِرْزِمٌ: بخيل». والدِّرْدِمُ: من الأَدْرَد، وهو الذي تتكسر أسنانه. والدِّلْقِمُ: الناقة التي تكسَّرت أسنانها، فانْدَلَق لسانُها ولُعابها، وكذلك[٧] قالوا: سيفٌ دَلُوق: إذا كان لا يَثبت في غِمده. والدِّقْعِم: اللاصق[٨] بالتراب، وهو الدَّقْعاء، وقال ابن عصفور[٩]: «الدِّقْعِم: التراب». والخِضْرِمُ: البحر، سُمي بذلك لخُضرته. والخَدْلَمُ[١٠]: بمعنى الخَدْلة. والشَّدْقَمُ: الأَشْدَق، وهو العظيم الشِّدْق. والشَّجْعَمُ: من الشَّجاعة، ولذلك أكَّدوا به الشُّجاع في قوله[١١]:

---

(١) ك: أخيرًا.

(٢) رجل قيقم: واسع الحلق. ك، ل: وضبتم.

(٣) القلهم: الفرج الواسع.

(٤) الستهم: العظيم الاست.

(٥) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٦) الفسحم: الواسع الصدر.

(٧) ك، ح: ولذلك.

(٨) ل: اللاحق.

(٩) الممتع الكبير ص ١٦٢.

(١٠) الخدلم: الغليظة الساق المستديرها والممتلئة الأعضاء.

(١١) تقدم في ٧: ٤٥.

.... الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

والجَذْعَمَةُ: قال القاسم بن سلَّام: الجَذْعَمة: الصغيرة، والميم فيه زائدة، وأصلُها الجَذَعة، /وفي حديث عليٍّ - كرَّم الله وجهه - أنه قال[1]: (أسلَمَ - واللهِ - أبو بكر وأنا جَذْعَمة، أقول فلا يُسمَع قولي، فكيف أكون أحقَّ بمقام أبي بكر؟) أراد أنه لم يكن بلغ الحُلُم. [٨: ١١٥/ب]

ومن ذلك ضُبارِمٌ[2]، وحُلْقُومٌ، وبُلْعُومٌ[3]، وسَرْطَمٌ، وصَلْقَمٌ، ودُخْشُمٌ، وجُلْهُمةٌ؛ لأنَّ ضُبارِمًا من الضَّبْر، وهو شِدّة الخَلْق، والحُلْقوم والبُلْعوم من الحَلْق والبَلْع، والسَّرْطَم من السَّرْط، وهو الابتلاع، والصَّلْقَم: الشديد الصُّراخ، من الصَّلْق[4]، ودُخْشُمٌ وجُلْهُمةُ: عَلَمان، فدُخْشُمٌ مشتقٌّ من دَخِشَ: إذا امتلأَ لحمًا[5]، وجُهْلُمةُ: من جَلْهة[6] الوادي، وهو ما استَقبَلَك منه.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى جعل الميم في هذا كله أصلية، وأخذ يبدي لهذه الألفاظ ما يُخرجها بها[7] عن الزيادة، قال[8]: «أمّا ضُبارِم فقد يكون بمعنى جريء، يقال: رجلٌ ضُبارِمٌ، أي: جريء[9] على الأعداء، فلعلَّ الأسد وصف بضُبارِم لجرأته، فلا يكون على هذا مشتقًّا من الضَّبْر.

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ٢: ١٢٤ والفائق ١: ١٩٩.

(٢) ضبارم: الأسد الوثيق.

(٣) وبلعوم: سقط من ل.

(٤) الصلق: الصياح.

(٥) في المخطوطات: غمًّا. والتصويب من الممتع.

(٦) ك: جلهمة.

(٧) ك، ل: به.

(٨) الممتع الكبير ص ١٦٣ - ١٦٤ بتصرف يسير وتقديم وتأخير.

(٩) ح: يقوى.

وأمّا الحُلْقُوم فليس بصفة مشتقَّة من لفظ الحَلْق فتلزم زيادة الميم، بل هو اسم، فيمكن[1] أن تكون ذاته مخالفةً لذات الحَلْق، وإن كان بمعناه، كسَبِطٍ وسِبَطْر، وقد قالوا حلَقْمَه حَلْقَمةً: قطعَ حُلْقُومه، فأثبتوا الميم في تصريفه.

وكذلك البُلْعُوم، هو اسم[2] لمجرى الطعام لا صفة مشتقة من البَلْع، ولعلَّه لم يُلْحَظ فيه معنى البَلْع؛ ألا ترى أنَّ البياض الذي في فم الحمار يُسَمَّى بُلْعُومًا، وإن لم يكن رجوعه لمعنى البَلْع.

والسَّرْطَمُ يحتمل أن لا يكون من السَّرْط، وإن كان واقعًا على الواسع الحَلْق السريع الابتلاع؛ لأنهم قد[3] يوقعون السَّرْطَم على القول اللَّيِّن، فيكون وُصف بِسَرْطَمٍ لسهولة الابتلاع في حَلْقه ولِينه عليه لا لنَفْس السَّرْط الذي هو الابتلاع؛ كما أنَّ السَّرْطَمَ إذا أُريدَ به القولُ اللَّيِّن ليس براجع لمعنى السَّرْط.

والصَّلْقَمُ يمكن أن يكون غير مشتقٍ من الصَّلْق؛ لأنهم يقولون: جَمَلٌ صَلْقَمٌ، أي: ضخم، فلعلَّ الشديد الصِّياح قيل له صَلْقَمٌ لضخامة صوتِه لا لأجل الصُّراخ نفسه؛ إذ قد وقع على ما ليس براجعٍ لمعنى الصُّراخ، وهو الضخم من الإبل.

وأمّا دُخْشُمٌ وجُلْهُمةُ فعَلَمان، والأعلامُ قد يكون فيها المرتجل)).

وما ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن فيه تكلُّف، والأَولى بقاء الشيء على ظاهر الاشتقاق فيه، ولأنَّ ما خالفَ ظاهر الاشتقاق هو الذي ينبغي أن يُرَدَّ إلى الاشتقاق.

أمّا ضُبارِمٌ وإطلاقهم إيّاه على الرجل الجريء على الأعداء فعلى طريقة المجاز؛ لأنه لا يكون جريئًا على الأعداء حتى يكون وثيق الخلق غالبًا، فالجُرأة ملازمة لوثاقة الخلق، فعبّر عن الملزوم باللازم.

---

(١) ك: ممكن.

(٢) هو اسم: سقط من ك.

(٣) قد: سقط من ح.

وأمّا الحُلْقوم والحَلْق وحملُهما على أنهما كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ فدخول في باب قليل لا ينبغي أن يُدخَل فيه إلا عند التعذر. وأمّا قوله ((إنهم قالوا: حَلْقَمَه: قطعَ حُلْقُومه، فأثبتوا الميم في تصريفه)) فلا يدلُّ ذلك على تأصُّل الميم، وإلا لزم أن تكون الميم في مِسْكين ومِدْرعة أصلية؛ لأنهم قد أثبتوا الميم في تصريفه، قالوا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ. وأيضًا فإنَّ بعض النحويين[1] قد أثبت في أبنية الأفعال فَعْلَمَ، فيكون هذا منه.

وأمّا البلعوم فظاهر الاشتقاق /من البَلْع، ولا تجعل الميم فيه أصلية لإطلاقهم إياه على البياض الذي في فم الحمار كما زَعم؛ لأنه يحتاج في ذلك إلى ثَبَتٍ[2] في النقل، وعلى تقدير ثبوته لا يُعارض دليل الاشتقاق؛ لأنه يكون إذ ذاك مادة أخرى؛ لأنَّ التخالف بين المعنيين مقتضٍ لاختلاف المادتين غالبًا، وإلا لزمَ إذ ذاك الاشتراك، وأصلُ الألفاظ التباين، والاشتراكُ خلاف الأصل، فلذلك نذهب إلى أنَّ الحُلْقُوم بمعنى الحَلْق ميمه زائدة، والبُلْعُوم[3] بمعنى البياض الذي يكون في فم الحمار[4] ميمُه أصلية، فيكون إذ ذاك اللفظان من قَبيل المتباين[5] لاختلاف مادة كل واحد منهما لا من قبيل المشترك[6]. [١١٦ :٨/أ]

وأمّا السَّرْطَمُ فاشتقاقه من السَّرْط في غاية الظهور، وإطلاقه على القول اللَّيِّن على جهة المجاز، أي: أنه يَسهُل النطق به، فقولهم رجلٌ سَرْطَمٌ معناه أنه سهلُ الابتلاع سريعه، وكذلك قولٌ سَرْطَمٌ: أنه يَسهُل[7] النطق به.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣٨.

(٢) ك، ل: تثبت.

(٣) ل، ك: والحلقوم.

(٤) ك: الجمل.

(٥) ك: التباين.

(٦) ح: التشريك.

(٧) ك، ل: سهل.

وأمّا صَلْقَمٌ فذكر أنهم يقولون: جَمَلٌ صَلْقَمٌ: إذا كان ضخمًا، وإذا كان ضخمًا كان شديد الصراخ والصوت، فأُطلق على الضخم باعتبار لازمه، وهو شدّة الصوت.

وأمّا دُخْشُمٌ وجُلْهُمةُ فزعم أنهما عَلَمانِ من قبيل المرتجل، ولا يَلزم من كونهما من قبيل المرتجل ألّا يكونا مشتقَّين، بل قد يكون الاسم مرتجلًا مشتقًّا؛ لأنَّ الارتجال لا ينافي الاشتقاق؛ ألا ترى أنا نقول: حَمْدان علمٌ مرتجل لأنه لم يَسبق له وضعٌ[1] في النكرات، ولا ينافي ذلك كونه مشتقًّا من الحمد، فكذلك دُخْشُمٌ وجُلْهُمةُ عَلَمانِ، وهما مرتجلان، ودُخْشُمٌ مشتقٌّ مِن دَخِشَ، وجُلْهُمةُ مِن جَلْهة الوادي.

وقولُه **إن لم يُعارِضْ دليلُ الأصالة كمُلازمةِ ميمِ مَعَدّ في الاشتقاق** يقول: إنه[2] يُحْكَمُ بزيادة الألف والياء والواو غيرِ المصدَّرة، والهمزةِ المصدَّرة أو المؤخَّرة هي أو النون بعد ألف زائدة، والميمِ المصدَّرة إذا صحبتْ أكثر من أصلين - إن لم يُعارض الزيادةَ دليلُ الأصالة، ثم قال: **كملازمة ميم مَعَدّ في الاشتقاق** يعني أنهم حين اشتقُّوا من مَعَدّ فعلًا قالوا: تَمَعْدَدَ، وقد تقدَّمَ الكلام[3] في لفظة مَعَدٍّ مُشْبَعًا.

وقولُه **وكالتقدُّمِ على أربعةِ أصول** مثالُه يَسْتَعُور[4]، ووَرَنْتَل[5]، وإصْطَبْل، والْمُجْفَئِظّ[6] - على رأي ابن عصفور[7] - **في غير فعلٍ** لأنَّ الزيادة تتقدم[8] على أربعة أصول في الفعل، نحو تَدحرجَ.

---

(١) وضع: سقط من ك.

(٢) يقول إنه: سقط من ك.

(٣) تقدم في ص ٥٩ - ٦٠.

(٤) اليستعور: شجر.

(٥) الورنتل: الداهية.

(٦) المجفئظ: كل شيء يصبح على شفا الموت.

(٧) تقدم في ص ٥٦.

(٨) ك: تقدم. ح: متقدمة.

وقولُه **أو اسمٍ يُشبهه** مثاله مُتَدحرج.

وقولُه **فإن لم تَثبت زيادة الألف فهي بدلٌ لا أصل** مثالُ انتفاء زيادتها قولهم: الرَّحى والعَصا والأَرْطى[1] في لغة من يقول: مَرْطيّ، لا يُدَّعى في شيء من هذا أنَّ الألف أصل، بل هي بدل.

وقولُه **إلا في حرفٍ** مثالُه ما ولا وبَلى وإلى.

وقولُه **أو شبهِه** أي: شبه الحرف، مثالُه ما الاسمية، والأُلى، الألف في هذا كله أصل.

ص: وزيدت النون أيضًا باطِّراد في الانْفِعال والافْعِنْلال وفروعهما، وفي التثنية والجمع وغيرهما مما سَبق ذِكره، /وساكنةً مفكوكةً بين حرفَين قبلَها وحرفَين بعدها. **[٨: ١١٦/ب]**

ش: النونُ تزاد أولًا في الاسم، نحو نَرْجِسٍ، وثانيةً نحو عُنْصَر، وثالثةً نحو أَلَنْدَدٍ[2]، ورابعةً نحو رَعْشَنٍ[3]، وخامسةً نحو مَرْجان، وسادسةً نحو سَلامان[4]، وسابعةً نحو عَبَوْثَران[5].

وفي الفعل أولًا نحو نَفْعل، وثانيةً نحو سَنْبَلَ[6]، وثالثةً نحو تَقَنْطَرَ[7]، ورابعةً نحو احْرَنْجَمَ[8].

---

(١) الأرطى: شجر يدبغ به. وأديم مرطيّ: مدبوغ بالأرطى.
(٢) الألندد: الألدّ، وهو الشديد الخصومة.
(٣) الرعشن: المرتعش.
(٤) سلامان: شجر، واسم لعدة قبائل.
(٥) العبوثران: نبات طيب الريح.
(٦) سنبل الزرع: أخرج سنبله.
(٧) تقنطر به: ألقاه على قُطْره، أي: جانبه وشِقِّه.
(٨) احرنجم القوم: ازدحموا.

وقولُه **أيضًا** لأنه قد تقدَّم ذكرُ زيادتها[1] أخيرًا بعد ألف زائدة وقبلَها أكثرُ من أصلين، نحو قَطِران وعُقْرُبان[2].

وقولُه **باطِّراد** احترازٌ مما زيدت على غير اطِّراد؛ لأنَّ النون على قسمين: قسم يُحكم عليه بالزيادة، وقسم يُحكم عليه بالأصالة ولا يُحكم عليها بالزيادة إلا بدليل، فالأول قولُه **في الانْفِعال** نحو الانْطِلاق، **والافْعِنْلال** نحو الاحْرِنْجام، **وفروعِهما** هي الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول.

وقولُه **وفي التثنية والجمع** نحو الزَّيدانِ والزَّيدونَ.

وقولُه **وغيرِهما مما سبق ذكره** قد تقدَّم[3] ذلك عند ذكر الهمزة.

وقولُه **وساكنةً** إلى آخره[4] مثالُ ذلك جَحَنْفَلٌ وعَقَنْقَلٌ وشَرَنْبَثٌ[5]، النونُ في مثل هذا كله زائدة؛ لأنَّ كل ما عُرف له اشتقاق أو تصريف من ذلك وُجدت النون فيه زائدة؛ ألا ترى أنَّ الجَحَنْفَل: العظيم الجَحْفَلة[6]، والجَحَنْفَل: الكثير، والجَحَنْفَل والجَحْفَل: الجيش الكثير. والجَرَنْفَش[7] قالوا في معناه: جُرافِش، والعَقَنْقَل: الرمل المتراكب المتعقد[8]، واشتقاقُه من العَقْل، وهو الإمساك، ودَلَنْظًى، وهو الشديد الدفع، من مصدر دَلَظَه[9]: إذا دفعَه.

---

(١) تقدم في ص ٥٦.

(٢) العقربان: دويبّة تدخل الأذن.

(٣) تقدم في ص ٦ - ١٣، ٢٩، ٣٦، ٥٦.

(٤) هو قوله: وساكنةً مفكوكةً بين حرفَين قبلَها وحرفَين بعدها.

(٥) الشرنبث والشُّرابث: الغليظ الكفين والرجلين.

(٦) الجحفلة لذوات الحافر كالشفة من الإنسان.

(٧) الجرنفش: العظيم من الرجال، أو العظيم الجنبين.

(٨) ك، ح: المنعقد.

(٩) هو الدَّلْظ.

وأمّا خِنْزير ففي نونه خلاف: ذهب ثعلب[1] إلى أنَّ نونه زائدة، وأنَّ وزنه فِنْعِيل كشِنْذير[2]، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[3]:

لا تَفْخَرُنَّ ، فإنَّ اللهَ أنزلَكُمْ - يا خُزْرَ تَغْلِبَ - دارَ الذُّلِّ والهُونِ

زعم أنَّ خُزْرًا جمع خِنْزير.

وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ نونه أصلية؛ لأنَّ قياس خِنْزير ألا يجمع على فُعْل، إنما يُجمع على خَنازير، وأمّا خُزْر فجمع أَخْزَر، وكل خِنْزير عندهم أَخْزَرُ.

وأَلَنْدَد: هو الشديد الخصومة، من اللَّدَد[4]. وعَفَنْجَج: وهو الأحمق، من العَفْج، وهو كثرة الاضطراب، وأيضًا: الضرب بالعصا.

فإذا ثبَت ذلك فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف حُمل عليه ما لا يُعرف له اشتقاق أو تصريف، وذلك نحو غَضَنْفَر[5] وعَبَنْقَس[6]، فيُقضى على نونه بالزيادة.

وقولُه **مفكوكةً** احتراز من أن تكون النون مدغمة، فإنها إذا كانت مدغمة فيما بعدها لم يُحكم عليها بالزيادة؛ لأنه لم تكثر زيادتها فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف إلا إذا كانت غير مدغمة. وتسمية المصنف لها **مفكوكةً** ليس بجيد؛ لأن المفكوك في الاصطلاح عبارة عن الذي كان يمكن فيه الإدغام، فلم يدغم، نحو طَلَل وشَلَل وأحبب، يريد: وأما إذا كان الحرف مباينًا بالكلية لِما بعده ولِما قبله بحيث لا يمكن فيه الإدغام، فلا يسمى هذا فَكًّا، فلو قال ((غير مدغمة)) /لكان الصواب. [٨: ١١٧/أ]

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٦ والممتع الكبير ص ١٧٩.

(٢) الشنذير: السيئ الخلق البذيّ الفاحش.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ١: ٢٣٧ من قصيدة رائية، وآخره: والعارِ. وكذا في سر الصناعة ٢: ٤٤٦. وهو كما رواه أبو حيان في الممتع الكبير ص ١٧٩. الأخزر: الضيق العينين كالخنزير.

(٤) اللدد: شدة الخصومة. ح: من أهل ألندد.

(٥) الغضنفر: الأسد.

(٦) العبنقس: السيئ الخلق. ل، ك: وعقنقس.

ومثالُ ما هو مدغَم عَجَنَّسٌ[1]، تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجُعل عَجَنَّسٌ كعَدَبَّسٍ[2] على وزن فَعَلَّلٍ لا فَعَنْلَلٍ.

والذي نذهب إليه في عَجَنَّسٍ هو غير ما ذهب إليه الجماعة؛ لأنهم زعموا أنَّ إحدى النونين أصل، وأنه رباعي، وزنُه فَعَلَّل كعَدَبَّس، ونقول: إنَّ النونين مزيدان، وإنَّ وزنه فَعَنَّل، وذلك نحو عَجَنَّسٍ وسَفَنَّج[3] وهَجَنَّفٍ[4]. والدليلُ على ما ذهبنا إليه أنَّا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرف له اشتقاق، نحو ضفنَّط[5] وزَوَنَّك[6]؛ ألا ترى أنه من الضَّفاطة[7] والزَّوْك[8]، فيُحمل ما لا يُعرف له اشتقاق على ذلك نحو عَجَنَّس.

وزاد أبو الفتح[9] شرطًا آخر في زيادة هذه النون الساكنة إذا وقعت ثالثةً غير مدغمَة في خماسيّ؛ وهو أن يكون مما لا يمكن فيه التضعيف، وذلك مثل خَزَنْزَنٍ[10] وعَصَنْصَرٍ[11]، فإنَّ نونه عنده تجعل محتملة، فلا يُقضى عليها بالزيادة ولا بالأصالة

---

(١) العجنس: الجمل الضخم.

(٢) العدبس: الضخم الغليظ.

(٣) السفنج: الظليم الخفيف.

(٤) الهجنف: الطويل العظيم.

(٥) الضفنط: الرجل الضخم الرّخو البطن.

(٦) الزونك: اللحيم القصير الحياك في مشيه.

(٧) الضفاطة: ضخم البطن مع الرخاوة.

(٨) الزوك: تحريك المنكبين في المشي مع قصر الخطو.

(٩) المنصف ١: ١٣٧.

(١٠) خزنزن: من وضع ابن جني لا من اللغة.

(١١) عصنصر: اسم موضع. وفي المنصف: فدندن. وهو من وضع ابن جني لا من اللغة.

إلا[1] بدليل. وإنما احتملت عنده الزيادة والأصالة لأنك إذا جعلتَها أصلية كانت من باب صَمَحْمَحٍ[2]، وإن كانت زائدة كانت من باب عَقَنْقَلٍ[3]، وبابُ صَمَحْمَحٍ أوسعُ وأكثر، فبإزاء كون النون ساكنةً زائدة كونُ باب صَمَحْمَحٍ أوسَعَ من بابِ عَقَنْقَلٍ.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: ((وما ذهب إليه أبو الفتح فاسد، بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة؛ لأنَّ زيادة النون ثالثةً ساكنة لازمةٌ فيما عرف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يُجعل بإزائه كونُ بابِ صَمَحْمَحٍ أوسَعَ من بابِ عَقَنْقَل؛ لأنَّ دليلَ اللُّزوم أقوى من دليل الكثرة)).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[5]: ((وهذا رَدٌّ فاسد؛ لأنا إذا جعلناه من باب صَمَحْمَحٍ لم يُخالف ما زعم اللزوم فيه، فيقول ابن جني: هذه النون التي على هذه الصفة قسمٌ برأسه ليس مما ثبت فيه اشتقاق فيُعتمد عليه؛ لأنه يحتمل بابين، فيُحمل على أوسع البابين، وهو التضعيف في العين واللام، بل الأَولى عندي القضاء بالتضعيف لأنه الأكثر هنا، فلا ينبغي أن يُجعل الاحتمالان فيه على السواء)) انتهى كلامه.

وإنما لَزِمَتْ زيادتها في الخماسي لِشَبَهِ النون بحرف المدّ واللين، فكما زيدَ الحرف في نحو عُذافِرٍ[6] وسَمَيْدَعٍ[7] وفَدَوْكَسٍ[8] زيدت هذه النون.

---

(١) إلا ... والأصالة: سقط من ك.

(٢) الصمحمح: الشديد المجتمع الألواح.

(٣) العقنقل: الكثيب العظين المتداخل الرمل.

(٤) الممتع ١: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٥) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٣٧ [رسالة].

(٦) العذافر: العظيم الشديد من الإبل، والأسد.

(٧) السميدع: السيد الموطأ الأكناف.

(٨) الفدوكس: الأسد.

قال س[1]: ((والدليلُ على ذلك أنَّ بنات الخمسة قليلة، وما كان على خمسة أحرف - وفيه النون الساكنة ثالثة - كَثُر ككثرة ما جاء منه حرف اللين ثالثًا كما مثّل، - يعني والأربعة التي مع النون أصول - كشَرَنْبَثٍ[2] وجَرَنْفَسٍ[3] وعَرَنْتُن[4])) انتهى.

وهو استدلالٌ حسنٌ لأنَّ النون لو كانت أصلية في مثل هذا لكان مثل سَفَرْجَلٍ كثيرًا؛ وليس كذلك، فكونُ هذا المثال لم يَكثُر إلا مع النون ومع حروف اللين دليلٌ على أنه مزيد. وأيضًا ما جاء منه فيه دليلٌ على الزيادة من اشتقاق أو غيره، ولذلك حذفوا نون عَرَنْقُصانٍ[5] تخفيفًا، فقالوا: عَرَقُصانٌ، كما حذفوا ألف عُلابِطٍ[6] ونحوه، فقالوا: عُلَبِطٌ.

ووجهُ الشَّبَه بين هذه /النون وبين حرف المدّ أنَّ في النون غُنَّةً في الخيشوم كما أنَّ في الحرف مدًّا؛ والغُنَّة والمدُّ فضلُ صوت في الحرف، ولذلك إذا جاءت النون[7] مدغَمة نحو عَجَنَّس لم تكن زائدة[8] لتشبُّثها بالحركة، فإذا تحركت كانت من الفم، وضَعُفَت الغُنَّةُ فيها، ولذلك[9] لم تُزَد ثالثةً ساكنة قبل حرفٍ حلقيٍّ لأنها إذ ذاك تَضعُف فيها الغُنَّة؛ فيَبعُد عنها شَبَهُ حرف العلّة، فلو جاء في لسانهم مثل جَحَنْعَلٍ[10] لجُعلت النون فيه أصليّة. **[٨: ١١٧/ب]**

---

(١) الكتاب ٤: ٣٢٢ - ٣٢٣ باختصار وتصرف.

(٢) الشرنبث والشُّرابث: الغليظ الكفَّين والرجلين، والأسد.

(٣) الجرنفس والجُرافس: الرجل الضخم الشديد.

(٤) العرنتن والعَرَتُن: شجر يدبغ به.

(٥) العرنقصان: نبات.

(٦) العلابط: الضخم. واللبن الخاثر الغليظ.

(٧) زيد هنا في الممتع ١: ٢٦٥: ((ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف إلا أنها)).

(٨) لم تكن زائدة: سقط من ك، ل.

(٩) ولذلك ... تضعف فيها الغنة: سقط من ل.

(١٠) ت: جحنفل.

وجماعُ القول في النون أنَّ النون إما أن تقع أولًا أو غير أول، إن وقعت أولًا لم تطَّرد زيادتها إلا في المضارِع دلالة على المتكلم في جماعة؛ أو على الواحد المعظِّم نفسَه نحو نقوم، وليست كالهمزة والميم لأنها لم تَكثُر زيادتها في الأسماء والأفعال بإطلاق، إنما جاءت في مضارِع الفعل.

ولم تَكثُر في الأسماء، فلذلك لا يُقضى بزيادتها أولًا إلا بدليل، قال س[1]: «لو سمَّيت بنَهْشَلٍ[2] ونحوه مما لا دليل فيه على زيادة النون صَرَفته». وكذلك حكمها ثانية كعَنْبَرٍ وعَنْدَلِيبٍ، وثالثةً فيما هو على ثلاثة أحرف، أو متحركة بإطلاق. وكذلك رابعة إلا في فَعْلان، فقد تقدم ذلك[3] فيما لا يَنصرف.

ولا تُزاد أولًا في غير المضارع إلا بدليل، فمن ذلك نَرْجِس ونِرْجِس، ونَفاطير[4]، ونَباذير، ونَخاريب[5]: جمع نُخْرُوب، ونَخْرَبُوت، ونِبْراس، ونَهاوِش[6]، ونَهابِر[7]، ونِفْرِجة ونِفْرِج ونِفْراج ونِفْرِجاء، ونَخْوَرِش، ونَبَهْرَج.

فأمّا نَرْجِسٌ فوزنه نَفْعِلٌ، ولا يجوز أن تكون النون أصلية؛ لأنها لو كانت كذلك كان وزن الكلمة فَعْلِلًا، قالوا: وهذا بناء غير موجود، وإنما آثرنا نَفْعِلًا على فَعْلِل - وإن كانا مفقودين في كلامهم في الأسماء - لأنَّ في جعلها زائدة دخولًا في أوسع البابين، وأبنيةُ المزيد أكثر من أبنية المجرد.

---

(١) الكتاب ٤: ٣١٩.

(٢) النهشل: الذئب.

(٣) تقدم في ١٥: ١٦ - ٢٤.

(٤) النفاطير: العشب المتفرق، وبُثَر تخرج في وجه الغلام والجارية.

(٥) النخاريب: خروق كبيوت الزنابير.

(٦) النهاوش: المظالم.

(٧) النهابر: المهالك.

وأما نِرْجِسٌ - بكسر النون - فنونه زائدة؛ إذ قد ثبتتْ زيادتها في نَرْجِسٍ - بفتح النون - وإن كان فِعْلِلٌ موجودًا في كلامهم نحو زِبْرِجٍ[1]؛ لأنه قد استقرَّت زيادة النون في نَرْجِسٍ - بفتح النون - فيُحمل هذا عليه، وصار ذلك نظير ما ادَّعَوا في تَتْفُلٍ[2] - بفتح التاء - من أنَّ وزنه تَفْعُلٌ؛ لأن فَعْلُلًا مفقود في كلامهم، فتاؤه زائدة. وقالوا أيضًا: تُتْفُلٌ، فوزنه عندهم تُفْعُلٌ، والتاءُ زائدة لأنه قد ثبَت زيادة التاء في تَتْفُلٍ بفتحها، وإن كان من كلامهم فُعْلُلٌ نحو بُرْثُن، فحملُ الحرف على ما استقرَّ فيه - وإن كان في لغة أخرى - أَولى.

والذي أذهب إليه أنَّ نَرْجِسًا - بفتح النون وكسرها - نونُها أصلية؛ ألا ترى كيف حكم س[3] على نون نَهْشَلٍ بالأصالة؛ إذ لا يُحفَظ أنها جاءت زيادتها أولًا زيادة مطَّردة، فكذلك هذه النون، ويكون إذا فُتحت النون وزنه فَعْلِلٌ، وقد جاء منه طَحْرِبة[4]، وهو شاذّ، فيكون هذا من الشاذّ الذي وُجد له نظير، بخلاف جعلها زائدة، فإنه لم يرد نَفْعِلٌ اسمًا لا شاذًّا ولا غيره، وهذا كله على تقدير أنَّ نَرْجِسًا عربي، وقد قيل[5]: إنه اسم أعجميٌّ.

وأمّا بكسر النون فظاهرُ الوزن؛ لأنه يكون إذ ذاك على وزن فِعْلِلٍ، /وهو[6] موجود كثير، فالحكمُ على النون بالأصالة يقتضي دخول الكلمة في باب فِعْلِلٍ، وهو

[٨: ١١٨/أ]

---

(١) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(٢) التتفل: ولد الثعلب.

(٣) الكتاب ٤: ٣١٩.

(٤) الطحربة: القطعة من خرقة.

(٥) المعرب ص ٦٠٦ والممتع ١: ٨٠.

(٦) وهو موجود كثير ... في باب فِعْلِلٍ: سقط من ت.

كثير، وفي باب فَعْلَلٍ، وهو شاذّ، والحكمُ عليها بالزيادة يدخل الكلمة في باب معدوم في الأسماء؛ إذ ليس فيها نَفْعِلٌ ولا نِفْعِلٌ، فلذلك كان الأَولى أن تكون النون أصلية.

وأمّا نِفْرِجةٌ ونِفْرِجٌ ونِفْراجٌ ونِفْرِجاءُ فهو الجبان الذي ليس له جَلادة ولا حزم؛ وقال أبو زيد[1]: رجلٌ نِفْرِجٌ ونِفْرِجاءُ: هو الذي ينكشف فرجه. واختلفوا في النون[2] في هذه: فزعمَ بعضهم[3] أنها زائدة، أمّا على ما حكاه أبو زيد فظاهر لأنه الذي ينكشف فرجه. وأما على قولِ مَن زعم أنه الجبان الذي لا حزم له فهذا لا يَبعُد من معنى ما قاله أبو زيد؛ لأنَّ انكشاف الفرج من قلّة الحزم. وتقول العرب: رجلٌ أَفْرَجُ وفُرُجٌ، وهو الذي لا يكتم سرًّا، فنِفْرِجةٌ مشتقٌّ من هذا؛ لأنَّ إفشاء السرّ من قلّة الحزم.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: ((وهذا الاشتقاق ضعيف؛ لأنَّ إفشاء السرّ ليس بقلَّة الحزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضًا فإنَّ الأَفْرَجَ والفُرُجَ لا يراد بهما الجبان كما يراد بِ(نِفْرِجة القلب). وإذا كان كذلك فينبغي أن تُجعل النون فيها أصلية)) انتهى. فيكون نِفْرِجٌ على وزن فِعْلِلٍ كزِبْرِجٍ، ونِفْراجٌ على وزن فِعْلالٍ كسِرْداحٍ[5]، ونِفْرِجاءُ على وزن فِعْلِلاءَ كطِرْمساءَ[6].

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[7] رادًّا على ابن عصفور: ((إذا كان من صفات القليل الحزم فهو قلَّة حزم، فإنه دالٌّ على قلَّة الحزم، وهذا كافٍ في

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٤، ٢٤٥.

(٢) في النون ... الذي ينكشف فرجه: سقط من ل.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٤.

(٤) الممتع ١: ٢٦٧.

(٥) السرداح: الناقة الكريمة.

(٦) الطرمساء: الظلمة.

(٧) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٣٨ [رسالة].

الاشتقاق. على أنَّ أبا سعيد حكى[1]: رجلٌ فُرُجٌ في معنى نِفْرِجة، وحكاه تِفْرِجة بالتاء، وزعمَ أنه نِفْعِلة وتِفْعِلة، وسقوطُ التاء مع النون والنون مع التاء دليل على زيادتهما)) انتهى. وحكى ابن القَطّاع[2]: تِفْرِج - بالتاء - للجبان.

وأمّا نَفاطير ونَباذير ونَخاريب فقال أبو عبد الله بن الأعرابي[3]: النونُ فيها زائدة لأنه من فَطَرَه: قَطَعَه، وبَذَرَه: فَرَّقَه، ومِن الخَراب. وقال بعضهم[4]: تَفاطير بالتاء، وهو ما تَفَطَّرَ من الشجر. وقال يعقوب[5]: هي نَفاطِير بالنون.

وأمّا نَخْرَبُوتٌ[6] فهي الناقة الفارهة، وزعم بعضهم أنَّ النون فيه زائدة، وأنَّ وزنه نَفْعَلُوتٌ، وجعل حروف أصوله الخاء والراء والباء. وليس بظاهر الاشتقاق من الخَراب، فينبغي أن تُجعل النون فيه أصلية، ويكون وزنه فَعْلَلُوتًا نحو عَنْكَبُوت في قول مَن زعم[7] أنَّ نونه أصلية.

وأمّا نِبْراسٌ - وهو المصباح - فزعمَ أبو الفتح[8] أنَّ النون فيه زائدة، ووزنُه عنده نِفْعالٌ، وجعله من البِرْس مشتقًّا، وهو القُطن؛ لأنَّ الفَتيل يُتَّخَذ غالبًا من القُطن.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[9]: ((وهذا اشتقاق ضعيف جدًّا، بل لقائل أن يقول: الغالب في الفَتيل أن لا يكون من القطن)).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥: ٢١٦ [ط. العلمية].

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٩.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٥.

(٤) كتاب العين ٧: ٤٧٣ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦١.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦١.

(٦) ت: الخرنوب.

(٧) الكتاب ٤: ٢٩٢ والمنصف ١: ١٣٩ وأبنية ابن القطاع ص ٣٠٩ والممتع ١: ١٥٩.

(٨) سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩، ٢: ٤٤٥.

(٩) الممتع ١: ٢٦٦.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: ((وهذا اشتقاق بعيد مع قلة زيادة النون أولاً في غير الفعل، ومع أنَّ هذا البناء غير موجود)) انتهى.

وما ذَكر مِن أنَّ هذا البناء مفقود ليس بصحيح، بل قد صح نِفْراجٌ للذي ينكشف فرجه، فثبَت وجود /نِفْعال. **[٨: ١١٨/ب]**

وأمّا نَهاوِش ونَهابِر فقد روي[2]: (مَن جَمع مالًا من نَهاوِشَ أَذهبَه اللهُ في نَهابِرَ)، وأنكرَ أهلُ اللغة نَهاوِش بالنون، ويروى[3]: مِن مَهاوِش بالميم، وهذا المشهور عند علماء اللغة. ويُروى: مِن تَهاوِش، بالتاء وكسر الواو، وصحَّحوه أيضًا. ويُروى: مِن تَهاوُش، بالتاء وضم الواو، وهو صحيح أيضًا. وكلها مشتقَّة من الهَوْش[4]، فنون نَهاوش إن صحت الرواية زائدة.

وأمّا نَهابِر فزعمَ بعضهم أنَّ نونه زائدة وهو مشتقٌّ من الهَبْر بمعنى القَطع المتدارِك، وأنه جمع، واحده نَهْبَر، ولم يُلفظ به، نحو عَباديد[5].

وكذلك واحد نَهاوِش إن صحَّ نَهْوَش، ولم يُلفظ به.

وقال بعضهم: الصحيحُ أنَّ نون نَهْبَر أصلية، وأنه مستعار من النَّهابير، وهي تلال الرمل المشرِفة، وسُمِّيت المهالك نَهابِر من ذلك، ولذلك قال عمرو بن العاصي لعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - : ((إنَّك ركبتَ بهذه الأمّة نَهابير))[6]، أي: أمورًا شاقَّة، وواحدها نُهْبُور.

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٣٩ [رسالة].

(٢) سفر السعادة ٢: ٧٩٣ - ٧٩٨، وفيه الأقوال الآتية والروايات المختلفة بأكثر مما هنا، وغريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٦. وهو من قول ابن مسعود. تهذيب اللغة ٦: ٥٣٤.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٦.

(٤) الهوش: الاختلاط. ((الهوش ... وهو مشتق)): سقط من ل.

(٥) نحو عباديد: سقط من ت.

(٦) تهذيب اللغة ٦: ٥٣٤.

وأمَّا نَخْوَرِشٌ ففيه خلاف[١]: منهم مَن زعمَ أنَّ نونه زائدة، وكذلك واوه، تقول العرب: جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ: إذا تحرَّك، وخَرَش[٢]. ومنهم مَن زعم أنَّ نونه وواوه أصليَّتان، وأنَّ وزنه فَعْلَلِلٌ نحو قَهْبَلِس[٣]. وكِلا القولين قد ذهب إليه ابن عصفور[٤]. وفي كليهما خروج عما استقرَّ[٥] في علم التصريف، أمَّا مَن قال بالزيادة فلأنَّ الأصل في النون أن لا تزاد أولًا إلا في المضارع، وأمَّا مَن قال بالأصالة فلأنه[٦] يلزم من ذلك وقوع الواو أصلًا في بنات الأربعة غير المضاعف، ولأنه يلزم أن يكون مع خَرِشٍ من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ. ولكن[٧] الأرجح الزيادة لظهور الاشتقاق.

وأمَّا نَبَهْرَجٌ فهو الزائف، والظاهرُ زيادة نونه لقولهم في معناه: بَهْرَجٌ. على أنه يحتمل أن يذهب إلى الأصالة فيه، ويكون وزنه فَعَلَّلًا كسَفَرْجَلٍ، ويكون من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

وإن وقعت النون غير أوَّل فإمَّا أن تقع حشوًا أو[٨] آخرًا، إن وقعت حشوًا فإمَّا أن تقع ثانية أو ثالثة أو رابعة، فإن وقعت ثانية فإمَّا متحركة أو ساكنة:

---

(١) المقتضب ١: ٦٨ والمنصف ١: ٣٠ - ٣١ والمحكم ٥: ٢٢ وأبنية ابن القطاع ص ٢٠٤ وشرح الشافية للرضي ٢: ٣٦٤.

(٢) خرش: خدش.

(٣) القهبلس: الأبيض الذي تعلوه كدرة.

(٤) الممتع ١: ٩٤، ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٥) ح: تقرر.

(٦) فلأنه ... غير المضاعف: سقط من ح.

(٧) ولكن الأرجح ... ويكون من باب سبط وسبطر: سقط من ت.

(٨) أو آخرًا إن وقعت حشوًا: سقط من ح.

إن كانت متحركة فإنها زيدت في كَنَهْبُلٍ[1] بضم الباء وفتحها، وجَنَعْدَلٍ[2]، وبضم الجيم وكسر الدال، وشَنَهْبَرَةٍ[3]، وشَنَاحٍ[4]، وقِنْطِرٍ[5]، وعِنْفِصٍ[6]، وحُنَطِئٍ[7]، وقَنَوْطَرٍ[8]، وسِنِمَّارٍ[9]، وكَنَعْرَةٍ[10]، وسَنْدَرَى[11]، وخَنافِسَ.

وإن كانت ساكنة فإنها زيدت في قِنْعاسٍ[12]، وقِنْفَخْرٍ[13]، وعَنْبَسٍ[14]، وعَنْسَلٍ[15]، وعَنْتَرِيسٍ[16]، وخَنْفَقِيقٍ[17]، وزَنْدَبِيل[18]، وجِنْعِيظٍ[19]، وجِنْعاظَةٍ[20]،

---

(١) الكنهبل: شجر عظام.

(٢) الجنعدل: القصير الغليظ من الرجال.

(٣) الشنهبرة: العجوز الكبيرة.

(٤) الشناحي: الطويل.

(٥) القنطر: الداهية. والنون فيها ساكنة. أبنية ابن القطاع ص ٢٠٢ والمعجمات.

(٦) العنفص: المرأة البذيئة القليلة الحياء. والنون فيها ساكنة. أبنية ابن القطاع ص ٢٠٢ والمعجمات.

(٧) تيس حنطئ: عريض ضخم.

(٨) القنوطر: الأسد، والرمح، وذكر السلاحف.

(٩) سنمار: اسم رجل، والهلال أيضًا.

(١٠) ناقة كنعرة: طويلة.

(١١) السندرى: الجريء. والنون فيها ساكنة. أبنية ابن القطاع ص ١٩٠ والمعجمات.

(١٢) ناقة قنعاس: عظيمة طويلة سَنِمة.

(١٣) القنفخر: الفائق في نوعه.

(١٤) العنبس: صفة للأسد من العبوس.

(١٥) العنسل: الناقة الصلبة.

(١٦) العنتريس: الشديدة من النوق.

(١٧) الخنفقيق: الداهية، والمرأة الجريئة.

(١٨) الزندبيل: الفيل.

(١٩) الجنعيظ: الأكول. وقيل: القصير الرجلين الغليظ الأَشَمُّ.

(٢٠) الجنعاظة: الذي يتسخَّط عند الطعام من سوء خلقه.

وجُنْدُبٍ[1]، وعُنْصُرٍ، وعُنْصُلٍ[2]، وخُنْفُسٍ، وعُنْظُبٍ[3]، وقُنْبُرٍ[4]، وكِنْتَأْوٍ[5] وبالثاء، وحِنطَأْوٍ[6]، وسِنْدَأْوٍ[7]، وقِنْدَأْوٍ[8]، وكِنْدَأْوٍ[9]، وحِنصَأْوٍ[10]، وحِنْتَأْوٍ[11]، وخَنْضَرِفٍ[12]، وسُنْبُلة، وصِنْدِيدٍ[13]، وصِنْتِيتٍ، ومَنْجَنُوقٍ، ومَنْجَنِيقٍ، ومَنْجَنُونٍ[14]، ومَنْجَنِينٍ، وأَنْقَلِيسٍ[15]، وعَنْكَبُوتٍ، وهِنْدباءَ[16] بلغاته الثلاث، وحَنْبَرِيتٍ[17]، وزِنْبِيلٍ، وخِنْظِيرٍ[18]، وقُنْسَطِيطٍ[19]، وفَنْطَلِيس[20]، وقُنْتَأْلٍ[21] وكُنْتَأْلٍ، وصِنَّبْرٍ[22]،

---

(١) الجندب: الصغير من الجراد.

(٢) العنصل: البصل البري.

(٣) العنظب: ذكر الجراد.

(٤) القنبر: طائر.

(٥) الكنتأو والكنثأو: العظيم اللحية.

(٦) الحنطأو: العظيم البطن.

(٧) السندأو: الجريء المقدِم.

(٨) القندأو: الخفيف، والسيئ الغذاء.

(٩) الكندأو: الجمل الغليظ.

(١٠) الحنصأو: القصير، والضئيل الضعيف.

(١١) الحنتأو: القصير.

(١٢) الخنضرف: العجوز المسترخية اللحم.

(١٣) الصنديد، والصنتيت: السيد الكريم.

(١٤) المنجنون: الدولاب الذي يُستقى عليه. والمنجنين لغة فيه. ومنجنون: سقط من ك.

(١٥) الأنقليس: ضرب من السمك.

(١٦) الهندباء: بقلة. ولغاتها: هِنْدباء، وهِنْدباة، وهِنْدبى، وفي الدال منها وجهان: الكسر والفتح.

(١٧) الحنبريت: الخالص، والضعيف.

(١٨) الخنظير: العجوز المسترخية الجفون ولحم الوجه.

(١٩) القنسطيط: شجرة.

(٢٠) الفنطليس: الكَمَرة، أي: رأس الذَّكَر.

(٢١) القنتأل والكنتأل: القصير.

(٢٢) الصنبر: البرد.

وهِنَّبْرٍ[١]، وقِنَّخْرٍ[٢]، وشِنَّخْفٍ[٣]، وقَنْطُوراءَ[٤]، وعُنْقُودٍ، وطُنْبُورٍ[٥]، وشِنْذِيرٍ[٦] وشِنْظِيرٍ، وسَنْبَتةٍ[٧]، وإنْقَحْلٍ[٨]، وإنْزَهْوٍ، وشِنْذارةٍ[٩]، وحُنْدارةٍ[١٠]،وخُنْزُوانيّةٍ[١١]، وعُنْجُهانيّةٍ[١٢]، /وعُنْجُهةٍ، وعُنْصُوَةٍ[١٣]على خلاف فيها وبلغاتها، وخُنْعُبةٍ[١٤]، وقُنْبرانِيّةٍ[١٥]، وكَنْعَرَةٍ[١٦]، وعَنْجَرَةٍ[١٧]،وخِنْثَعْبَةٍ[١٨]، وبضم الخاء، وخُنْبَعْثَةٍ[١٩]، وزِنْفالجةٍ[٢٠]، وحَنْظَلٍ، وشَنْفَرَى[٢١]، وحِنْدِسٍ[٢٢]، وخَنْسَرَى[٢٣].

[٨: ١١٩/أ]

---

(١) الهنبر: الفرس، والثور، والأديم الرديء.

(٢) القنخر: الضخم من الرجال.

(٣) الشنخف: الطويل.

(٤) قنطوراء: جارية كانت لإبراهيم عليه السلام، ومن نسلها الترك والصين.

(٥) الطنبور: من آلات العزف.

(٦) الشنذير والشنظير: السيئ الخلق.

(٧) السنبتة: الحقبة من الدهر. ك، ل، ت: وسنبلة. ح: وسنلية.

(٨) الإنقحل: المخلق من الكبر والهرم.

(٩) رجل شنذارة: غيور، أو فاحش.

(١٠) الحندارة: العين.

(١١) الخنزوانة: الكِبْر.

(١٢) العنجهانية والعنجهة: العنجهية، وهي الكِبْر والعظمة.

(١٣) العنصوة: القطعة من الإبل. انظر الخلاف فيها ولغاتها ٨: ١٥٩، ١٧٤ - ١٧٥.

(١٤) الخنعبة: الدائرة التي تحت الأنف.

(١٥) القنبرانية: التي على رأسها ريش.

(١٦) ناقة كنعرة: طويلة.

(١٧) الكنعرة: المرأة الجريئة.

(١٨) الخنثعبة: الناقة الغزيرة اللبن.

(١٩) الخنبعثة: اسم الاست. والناقة أيضًا.

(٢٠) الزنفالجة: وعاء تكون فيه أداة الراعي ومتاعه.

(٢١) الشنفرى: اسم شاعر من الأزد.

(٢٢) الحندس: الظلمة.

(٢٣) الخنسرى: اللئيم.

وأمَّا عَنْكَبُوتٌ ففي نونه خلاف[1]، والصحيح أنها أصلية، وهو مذهب س. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: عَناكِب، فأبقَوا النون، وحذفوا الواو والتاء، ولو كانت النون زائدة للزم أن يقولوا: عَكابِيت، كقياس قولهم في جمع ما لا زائد فيه: مَلاكِيت[2]؛ لأنَّ الزائد يُحذف، فيصير كأنه لا زائد فيه، وذلك أنه متى اجتمع في التكسير أو التصغير زيادات ووجب حذف بعضها، فيجب تقليل الحذف ما أمكن، وحذفُ التاء من عنكبوت يؤدي إلى حذف الواو، وحذفُ الواو يؤدي إلى حذف التاء أيضًا، وحذفُ النون لو كانت زائدة لم يؤدِّ إلى حذف شيء منهما، فكان يكون حذف النون واجبًا لو كانت زائدة؛ لأنَّ الواو تجيء رابعة، فلا تُحذف، وإثباتُهم النون وحذفُ الواو والتاء دليل على أصالة النون. وهذا استدلال فيه دقَّة. وقد رَدَّ المبرد[3] استدلال س[4] بـ(عَناكِب) بقولهم: عَضارِف[5]. وليس ردّه بشيء. ومَن ذهب إلى زيادتها فقوله مرجوح، وهو عنده مشتقٌّ من العَكُوب، وهو الغبار، وهذا اشتقاق ضعيف.

وأمَّا خَنْشَلِيلٌ[6] فعن س فيه قولان:

أحدهما[7]: أنَّ النون زائدة، ووزنُه فَنْعَلِيلٌ، ذَكر ذلك في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل).

---

(١) الكتاب ٤: ٢٩٢ والمنصف ١: ١٣٩ وأبنية ابن القطاع ص ١٨٢، ٣٠٩ والممتع الكبير ص ١١١.

(٢) ملاكيت: جمع ملكوت.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) الكتاب ٣: ٤٤٤، ٤: ٣١٦.

(٥) عضارف: جمع عَضْرَفُوط، وهو ذكر العظاء.

(٦) الخنشليل: الماضي في أموره.

(٧) الكتاب ٤: ٢٦٩.

والقول الثاني[1]: أنها أصلية، ذَكره في (التصغير)، وأنه بمنزلة عَرْطَلِيلٍ. قال بعض أصحابنا: ((وهذا هو الحق لأنَّ النون ليس هذا محلَّ زيادتها، لكن لاح له - والله أعلم - اشتقاق، فجَعل النون في ذلك الباب زائدة)) انتهى. ويعني بقوله ((لأنَّ النون ليس هذا محلَّ زيادتها)) أنه لا تنقاس زيادتها ثانية ساكنة، وإن كان قد وردَ منه كثير كما ذكرنا.

وإن وقعتْ ثالثةً فإما متحركة أو ساكنة، إن كانت متحركة فإنها زيدتْ في فِرْناسٍ[2] - وقد تضم فاؤها - وفي قُرْناسٍ[3]، وذُرْنُوحٍ[4] - وقد تُفتح ذاله - وهُرْنُوغ[5]، وبِرْنِيقٍ[6]، وغُرْنَيْقٍ[7] بجميع لغاته، وخِرْنِقٍ[8]، وقَعْنَبٍ[9]، وخُرْنُوبٍ[10]، وزُرْنُوقٍ[11]، وقَهْنَبٍ[12]، وقَهْنَبان[13]، وكِرْنافةٍ[14]، وبُرْنُسٍ[15]، وكَرْنَباءَ[16]، وصَعْنَبَى[17].

---

(١) الكتاب ٣: ٤٤٣.

(٢) الفرناس: الشديد الماضي من الرجال.

(٣) القرناس: الحدّ المشرف من الجبل.

(٤) الذرنوح: واحد الذراريح، وهو نوع للقملة.

(٥) الهرنوغ: أصول نبات.

(٦) برنيق: اسم رجل من بني سعد.

(٧) الغرنيق: الشاب، وضرب من الطير. وتقدم ذكر لغاته في ١٨: ١٩٠.

(٨) الخرنق: ولد الأرنب.

(٩) القعنب: الشديد الصلب.

(١٠) الخرنوب: نبت.

(١١) الزرنوق: النهر الصغير.

(١٢) القهنب: الطويل الجسيم.

(١٣) القهنبان: الطويل السمين.

(١٤) الكرنافة: أصل السعفة العريض النابت من النخلة.

(١٥) البرنس: كل ثوب رأسه منه ملتزق به.

(١٦) كرنباء: اسم موضع بالأهواز.

(١٧) صعنبى: اسم موضع بالكوفة.

وإن كانت ساكنة فإنها زيدت قياسًا وقبلَها حرفان وبعدها حرفان؛ سواء كان أولهما مفتوحًا أم مضمومًا أم مكسورًا، نحو جَحَنْفَلٍ[1]، وعَرَنْتُنٍ[2]، وعَرَنْتَنٍ، وقد تقدَّم[3] شرط ذلك.

وزيدت أيضًا في شَفَنْتَرَى[4]، ويَلَنْجُوجٍ[5] ويَلَنْجِيجٍ وبالهمزة فيهما بدل الياء، وعُرُنْدٍ[6]، وتُرُنْجٍ[7]، وبَلَنْطٍ[8]، وقَلَنْسٍ[9]، وجِهِنَّامٍ[10] وبضم الجيم والهاء، وسَقَنْقُورٍ[11]، وجُلَنْدَى[12] بجميع لغاته، وبَلَنْصَى[13]، وقَرَنْبَى[14]، وعَكَنْبَى[15]، وسَرَنْدَى[16]، وسَبَنْتًى[17]، وعَلَنْدَى[18]، وجِحِنْبارةٍ[19]، وعُرَنْقِطةٍ[20]، وجِعِنْظارٍ[21]،

---

(١) الجحنفل: العظيم الشفة.

(٢) العرنتن: شجر يدبغ بعروقه.

(٣) تقدم في ص ٧٢ وما بعدها.

(٤) الشفنترى: المتفرق، واسم رجل.

(٥) اليلنجوج: عود الطيب، وهو البَخُور. وكذا اليلنجيج والألنجوج والألنجيج.

(٦) وتر عرند: شديد.

(٧) الترنج: شجر.

(٨) البلنط: الرخام.

(٩) قلنسٍ: جمع قَلَنْسُوة.

(١٠) جهنام: اسم رجل. وضم الجيم والهاء في جمهرة اللغة ٢: ١٢٢٢.

(١١) السقنقور: دويبّة.

(١٢) جلندى: اسم ملك. وتقدمت لغاته في ١٨: ٢١٩، ٢٥٥ - ٢٥٦.

(١٣) البلنصى: طائر.

(١٤) القرنبى: دويبّة تشبه الخنفساء طويلة الرجلين.

(١٥) العكنبى: العنكبوت.

(١٦) السرندى: الجريء.

(١٧) السبنتى: الجريء، والنمر.

(١٨) العلندى: الجمل الضخم، والغليظ من كل شيء.

(١٩) الجحنبارة: القصير.

(٢٠) العرنقطة: دابّة كالجُعَل.

(٢١) الجعنظار: القصير الرجلين الغليظ الجسم.

وقَرَنْفُولٍ، وشَمَنْصِيرٍ[1]، وخَرَنْباشٍ[2] بلغاته، وعَرَنْقُصانٍ[3]، وجَرَنْبَةَ[4]، وعَقَنْباةٍ[5] وبَعَنْقاةٍ وقَعَنْباةٍ وعَبَنْقاةٍ، وجَلَنْباةٍ وجُلُنْباةٍ[6] وبفتح اللام.

وإن وقعتْ رابعة فإمَّا متحركة أو ساكنة، فإن كانت متحركة فإنها[7] زيدتْ في غَرَوْنَقٍ[8]، وسَوْذَنيقٍ[9] بجميع /لغاته، وخَدَرْنَقٍ[10]، وبُلَهْنِيةٍ[11]، وسُحَفْنِيةٍ[12]، وعَفَرْنًى[13]، وعِرَضْنَى[14]، وقُسْطُناسٍ[15] وبفتح الطاء. وإن كانت ساكنة فإنها زيدت في نِيْلَنْجٍ[16]، وإسْفَنْجٍ[17]، وإفْرِنْدٍ[18]، وإسْفَنْطٍ[19]. [119 :8/ب]

---

(1) شمنصير: اسم مكان باليمن.

(2) الخرنباش: نبت طيب الرائحة له ورد أبيض. وتقدمت لغاته في 18: 303.

(3) العرنقصان: نبات يكون في البادية.

(4) جرنبة: اسم أرض.

(5) عقاب عقنباة: حديدة المخالب. وقيل: هي السريعة الخطف المنكَرة.

(6) الجَلَنْباة والجُلُنْباة: الناقة الشديدة الصلبة. وتقدم فتح اللام في 18: 219.

(7) فإنها زيدت ... وإن كانت ساكنة: سقط من ت.

(8) الغرونق: طائر.

(9) السوذنيق: الصقر. وتقدمت لغاته في 18: 261.

(10) الخدرنق: الذكر من العناكب، وقيل: الضخم منها.

(11) البلهنية: سعة العيش.

(12) السحفنية: المحلوق الرأس.

(13) العفرنى: الغليظ.

(14) العرضنى: مشية فيها اعتراض.

(15) القسطناس: صلاية الطيب. وفتح الطاء في أبنية ابن القطاع ص 230.

(16) النيلنج: دخان الشحم يعالج به الوشم ليخضرّ.

(17) الإسفنج: الصوف المجتمع الذي يخرج من البحر.

(18) الإفرند: وشي السيف ورُبَده.

(19) الإسفنط: الخمر.

ولنتكلم على تبيين زيادة النون في بعض الألفاظ الذي تضمنه هذا الفصل؛ فنقول: أمَّا قِنْعاسٌ[١] فإنه مشتقّ من القَعَس. وأمَّا قِنْفَخْرٌ فلأنه يقال في معناه: قُفاخِرِيٌّ، وهو الناعم. وعَنْسَلٌ هي الناقة السريعة، فهو مشتقٌّ من العَسَلان[٢]، وسيأتي الخلاف في عَنْسَلٍ في فصل اللام إن شاء الله. وعَنْبَسٌ من العُبُوس، وهو الأسد. وعَنْتَريس[٣] من العَتْرَسة، وهي الشِّدَّة. والخَنْفَقيق هي الخفيفة من النساء الجريئة، ويقال: داهيةٌ خَنْفَقِيقٌ، وهو من الخَفْق[٤].

وأمَّا كَنَهْبُلٌ[٥] فيروى بضم الباء وفتحها. وهُنْدَلِع[٦] فالنون فيها زائدة؛ لأنَّ تقدير الأصالة يُثبت وزنًا مُهملًا، وأيضًا فإنَّ كُراعًا قد حَكى[٧] في الهُنْدَلِع كسر الهاء، فلو كانت النون أصليَّة لزِم كون الخماسيِّ على ستة أمثلة، فكان يفوت بذلك تفضيل الرباعيِّ عليه، وهو مطلوب. وإنما قضينا بالزيادة وإن كان يلزم فيها ما يلزم في الأصالة من عدم النظير في البناء؛ لأنَّ فُعْلَلِلًا مفقود، كما أنَّ فُنْعَلِلًا[٨] مفقود؛ لأنَّ باب المزيد أوسع، فهو أحمل لنادر[٩] يُستعمل، وقد جاءت أوزان زيدت فيها النون، ولا نظير لها، نحو شَفَنْتَرَى[١٠] وغيره، فكذلك هذان. وإذا ثبَت زيادة النون في كَنَهْبُلٍ المضموم الباء ثبَت في المفتوحها.

---

(١) القنعاس: الضخم العظيم. والقَعَس: خروج الصدر ودخول الظهر.

(٢) العسلان: عدو الذئب.

(٣) العنتريس: الناقة الشديدة.

(٤) الخفق: الضرب.

(٥) الكنهبل: ضرب من الشجر.

(٦) الهندلع: بقلة.

(٧) إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٠٣ [ط. الجامعة الإسلامية].

(٨) ك: فعللًا.

(٩) ك: للنادر فيستعمل.

(١٠) شفنترى: اسم رجل.

وأمَّا جُنْدَبٌ[١] وعُنْصَرٌ وعُنْصَلٌ[٢] وقُنْبَرٌ[٣] وخُنْفَسٌ[٤] فيدلُّ على زيادتها فقدان فُعْلَل في كلامهم؛ ويدل أيضًا على ذلك لزوم هذا الحرف البناء؛ إذ لو كان أصلًا لجاء مكانَه غيرُه من الأصول. وأيضًا فقد جاءت في قُنْبَر قُبَّرٌ، فحذفوا النون، وأَتَوْا بالتضعيف، وأحدُ المضعَّفَين زائد. ويُحمل ما جُهل تصريفه من هذا الوزن على هذا، أي: على باب الزيادة لثبوتها فيما وجد فيه من ذلك تصريف. وإذا ثبَتت زيادة النون في جُنْدَبٍ بفتح الدال ثبَتت فيه مضموم الدال، ومكسور الجيم مفتوح الدال؛ لأنها كلها بمعنًى واحد.

وأمَّا كِنْثأْوٌ[٥] وأخواتُه ففيه ثلاثة أحرف من حروف الزيادة، هي النون والهمزة والواو، ويدلُّ[٦] على زيادة النون والواو وأصالة الهمزة شيئان:

أحدهما: الاشتقاق؛ لأنهم قالوا كَثَّأَتْ لِحيتُه[٧]، فأسقطوا في الاشتقاق النون والواو، وحُمل[٨] ما لا يُعرف له اشتقاق على ما عُرف له اشتقاق.

والآخر: أنَّ النون والواو لزمتا هذا البناء[٩]، ولزومُ الحرفِ البناءَ دليلٌ على الزيادة إذ لو كان أصلًا لوقع مكانه حرف من غير[١٠] حروف الزيادة، ولأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف.

---

(١) الجندب: الصغير من الجراد.
(٢) العنصل: البصل البري.
(٣) القنبر: طائر.
(٤) الخنفس: الذكر من الخنافس.
(٥) الكنثأو: العظيم اللحية. وتقدمت أخواته في ص ٨٤.
(٦) ويدل على زيادة النون والواو: سقط من ل.
(٧) كثأت لحيته: طالت.
(٨) وحمل ... ولأن الواو: سقط من ت.
(٩) البناء ... من غير حروف الزيادة: سقط من ل.
(١٠) غير: سقط من ح.

فإن قلتَ: الهمزة أيضًا قد لزمت البناء، فهلَّا حكمتَ بزيادتها؟

قلتُ: يَلزم من ذلك بقاء الكلمة على حرفين؛ إذ قد ثبَت زيادة النون والواو.

فإن قلتَ: تتعارض زيادة النون والهمزة، فلم غَلَّبْتَ زيادة النون؟

قلتُ: لأنَّ النون أكثر زيادةً وسطًا.

وأمَّا خَنْضَرِفٌ[١] ففي نونه خلاف: منهم مَن قضى عليها بالزيادة /بدليل الاشتقاق؛ إذ هو ينطلق على العجوز التي خَضْرَفَ جلدُها، أي: استرخى. ومنهم مَن حَكم بأصالتها، وأنَّ وزن الكلمة فَعْلَلِلٌ كجَحْمَرِش. **[٨: ١٢٠/أ]**

وأمَّا سُنْبُلةٌ فالنون فيه زائدة لقولهم أسْبَلَ الزرعُ: إذا أَخرج سُنْبُلَه، وكذلك النون زائدة أيضًا في قولهم سَنْبَلَ، على أنَّ في إثبات فَنْعَلَ في الأفعال خلافًا، وقد ذكرناه[٢].

وأمَّا صِنْديدٌ[٣] وصِنْتِيتٌ فأصلُه من الصَّدّ، والتاءان بدلٌ من الدالين.

وأمَّا مَنْجَنِيقٌ ومَنْجَنُوقٌ، وبكسر الميم فيهما، ومَنْجَنُونٌ[٤] ومَنْجَنِينٌ، فقد أشبَعنا الكلام عليها فيما تقدَّم[٥].

وأمَّا أَنْقَلِيسٌ[٦] وسائرُ لغاته فقد ذكرناها في الأبنية.

وأمَّا عَنْكَبُوتٌ[٧] وسائرُ لغاته ففي نونه خلاف: منهم مَن جعله ثلاثيًّا، فتكون النون زائدة. ومنهم مَن جعله رباعيًّا، فتكون النون أصليَّة.

---

(١) تقدم ذكرها في ١٨: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) تقدم في ١٨: ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٣) الصنديد والصنتيت: السيد الكريم.

(٤) المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه.

(٥) تقدم هذا في ١٨: ١٢٤، ٢٥٢، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٢٥.

(٦) الأنقليس: ضرب من السمك. وقد تقدم الكلام عليه في ١٨: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٧) تقدم في ١٨: ٢٥٤ - ٢٥٥، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٢٤.

وأمَّا حَنْظَلة فالنون فيه زائدة لقولهم حَظِلَ البعيرُ: إذا مرض من أكل الحَنْظَل.

وأمَّا سُحَفْنِية[1] فكذلك؛ لأنه مأخوذ من السَّحْف، وهو الحَلْق.

وأمَّا عُرُنْدٌ - وهو الشديد - وتُرُنْجٌ فيدلُّ على زيادة النون فيهما قولهم: عُرُدٌّ وتُرُجٌّ بالتشديد، وأيضًا لو كانت أصلًا لكان مثل جُعُفْرٍ، وبهذين الوجهين - أعني التشديد والبناء - استدلَّ س[2] على زيادة نون عُرُنْدٍ.

وكذلك جَرَنْبة - وهو اسم أرض - لأنه ليس في الكلام مثل جَعَفْرٍ.

وبُلَهْنِيَة هو رغد العيش، يقال: عيشٌ أَبْلَهُ. وعَفَرْنًى[3] من العِفْر[4]. وعِرَضْنَى[5] من التعرُّض. وحُنْدارة للحَدَقة، يقال: عينٌ حَدْرةٌ، قال[6]:

وعَــيْنٌ لهــا حَــدْرةٌ بَــدْرةٌ ... شُــقَّتْ مآقيهمــا مِــن أُخُــرْ

وخَنْسَرَى[7] من الخسارة.

وإن وقعت النون آخرًا فإمَّا أن يكون قبلها حرف علة مزيد أو لا؛ إن لم يكن فإنها زيدت في بِلَغْنٍ، وهو الرجل الذي يُبَلِّغ بعض الناس أحاديث بعض، وبِلَعْنٍ، وهو النمام، بعين غير معجمة. وفي عِرَضْنةٍ، يقال: ناقةٌ عِرَضْنةٌ[8]، من الإعراض[9].

---

(١) رجل سحفنية: محلوق الرأس. ك: ((سحبنية ... من السحب)).

(٢) الكتاب ٤: ٣٢٢.

(٣) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي. والغليظ. والأسد.

(٤) العِفْر: القوي الشديد. وقيل: من العَفْر، وهو الجذب وضرب الشيء بالأرض. وقيل: من العَفَر، وهو التراب.

(٥) العرضنى: مشية فيها اعتراض.

(٦) تقدم في ٨: ١٣٧.

(٧) الخنسرى: اللئيم الرذل.

(٨) ناقة عرضنة: فيها اعتراض عن قصد الطريق، وذلك لنشاطها.

(٩) كذا في المخطوطات. والذي في المصادر: من الاعتراض.

وفي خِلَفْنٍ وخِلَفْنةٍ من الخلاف، رجلٌ خِلَفْنة وذو خِلَفْنة: في أخلاقه خلاف. وفي الفِرْسِن[1] لأنه من فَرَسْتُ[2]. والرَّعْشَن[3] من الارتعاش. والعَلْجَن، وهي الناقة الغليظة، والعِلْج: الغليظ.

واختلفوا في ضَيْفَنٍ، وهو الذي يجيء مع الضيف:

فمذهب الخليل و(س)[4] أنَّ نونه زائدة، وأنَّ وزنه فَعْلَنٌ كرَعْشَنٍ؛ لأنه راجع إلى معنى الضيف.

وذهب أبو زيد[5] إلى أنَّ نونه أصلية، وأنَّ الياء زائدة، فوزنُه على هذا فَيْعَلٌ كصَيْرَف. ويقوّي هذا الاشتقاقُ، قالوا: ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ: إذا جاء مع الضيف، وقالوا أيضًا: ضَفَنٌ، فأسقطوا الياء، ووزنه فَعَلٌ.

وقد زيدت أيضًا مشدَّدةً في وِشْحَنٍّ للوِشاح، وقِشْوَنٍّ للقليل اللحم، وقُرْطُنٍّ لِلقُرْط، وقِرْطُنٍّ أيضًا، وقَرْقَفَنَّة لطائر.

وزيدت أيضًا متصلة بآخر الكلمة للوقاية، نحو: ضربني زيدٌ. وتنوينًا نحو رجلٍ. ولتأكيد الفعل خفيفةً نحو: هل تقومَنْ؟ وشديدةً نحو: هل تقومَنَّ؟ وعلامةَ الرفع في الأمثلة /الخمسة: يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ. وعلامةً لجمع الفاعل، نحو[6]: [٨: ١٢٠/ب]

.... يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقارِبُهْ

---

(١) الفرسن: مقدم خف البعير.

(٢) فرست: دققت.

(٣) الرعشن: الجبان الذي يرتعش.

(٤) الكتاب ٤: ٢٧٠ وفي سر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٥ أنه مذهب غير أبي زيد.

(٥) النوادر ص ١٨٨ والمنصف ١: ١٦٧ [ضمن نص المازني] والخصائص ٢: ٤٥ والممتع ١: ٢٧١.

(٦) تقدم في ٦: ٢٠٥.

وإن كانت قبل حرف علة مزيد فتزاد وقبلها الياء في هَلَكِين، قالوا: أرضٌ هَلَكين، للجَدْبة، وحُوَّارِين[1]، وغِسْلِينٍ[2]، وزِرْفِينٍ[3]، ووَهْبِين لموضع، وعِفِرّين[4]، وطَبَرْزِين للفأس، وسِرْجِين[5].

وتزاد وقبلها الواو في سِرْجُونٍ لغة، وفي عَرْبُونٍ على خلاف فيه[6]، وفِرْجَوْنٍ لِلمِجَسّة، والرَّساطُون لضرب من الشَّراب[7]، وعُرْبُون وعُرْجُونٍ[8]، وبُزْيُونٍ للسُّنْدس، وعَرَبُون، وزَيْتُون، وفيه خلاف[9]، وحَيْزَبُون للعجوز، وفَيْلَكُون لِلبَرْدِيّ[10]. وفي آخر جمع المذكر السالم وما أُعرب بإعرابه.

فإن كان قبلها ألف زائدة، وقبلها أكثر من أصلين، كانت زائدة، سواء أعُرف اشتقاق الكلمة أم لم يُعرف لها اشتقاق؛ لأنَّ أكثر ما عُرف اشتقاقه كانت النون فيه زائدة، فحُمل ما لا يُعرف اشتقاقه على ذلك حملًا على الأكثر، وذلك بشرط أن لا تكون الكلمة من باب جَنْجان[11]، فإنه ينبغي أن تُجعل النون فيه أصلية؛ إذ لو حكمنا بزيادتها لكانت الكلمة من باب سَلِس، وهو قليل جدًّا، وأصالتُها تجعلها من الرباعيِّ المضاعف، وهو باب واسع، وقد تقدَّم[12] لنا ذكر مذاهب الناس في النون الزائدة التي قبلها ألف في (باب ما لا ينصرف)، فتُطالَع هناك.

---

(١) حوارين: اسم موضع.

(٢) الغسلين: صديد أهل النار.

(٣) الزرفين: حلقة الباب.

(٤) عفرين: اسم موضع.

(٥) السرجين: الزِّبْل.

(٦) أبنية ابن القطاع ص ٢٠٤ وتقويم اللسان ص ١٦٣ - ١٦٤ وتصحيح التصحيف ص ٣٨٠.

(٧) الرساطون: الخمر بلغة أهل الشام قديمًا. ك، ح، ت: من الثياب.

(٨) العرجون: العِذق الذي يَعوَجُّ، وتُقطع منه الشَّماريخ، فيبقى على النخل يابسًا.

(٩) تقدم في ١٨: ٢٠٣.

(١٠) هو الذي يسمَّى الكَريب، وهو خشبة الخبّاز يُرَغِّف بها في التنُّور ويدوِّره بها.

(١١) جنجان: من وضع النحويين وتمثيلهم، وليس من وضع أهل اللغة. ل: جيحان.

(١٢) تقدم في ١٥: ٤٨ - ٥٢.

وليُعلم أنَّ زيادة النون على وجهين:

أحدهما: أن تُزاد في بنية الكلمة بحيث لو حُذفت اختلَّ معناها.

والثاني: أن تُزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين، والنون في التثنية والجمع الذي على حده، ونون التوكيد. والذي ينبغي أن يُذكر في حروف الزيادة ما كانت الكلمة مبنيَّة عليه، وإنما ذَكر النحاة القسم الثاني ليبينوا أنَّ بعض الحروف أوسع في الزيادة؛ إذ زيدَ على الوجهين المذكورين، وبعضها زيدَ على وجه واحد.

ص: والتاءُ في التَّفعُّل والتَّفاعُل والتَّفَعْلُل والافْتِعال وفروعهن، وفي التَّفعيل والتَّفْعال، ومع السين في الاسْتِفْعال(١).

ش: ذكر المصنف أنَّ التاء تزاد في التَّفَعُّل نحو التَّكَسُّر، وفي التَّفاعُل نحو التَّغافُل، وفي الافْتِعال نحو الاكْتِساب، وفي فروع هذه الثلاثة كمجيئها في الفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، نحو تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرَجْ مُتَدَحْرِج مُتَدَحْرَج، وكذلك باقيها.

وقولُه **في التَّفْعيل والتَّفْعال** مثاله التَّقطيع والتَّرْداد، ولم يذكر لهذين البناءين فروعًا لأنَّ ما كان منهما مصدرًا فإنَّ الماضي وسائر ما ذكرنا من الفروع لتلك المصادر الأربعة لا تكون فيه التاء؛ نحو قَطَّع يُقَطِّعُ قَطِّعْ مُقَطِّع مُقَطَّع، وما كان منها غير مصدر كالتَّمتين(٢) لا فروع له.

وقولُه **ومع السين في الاسْتِفْعال** مثالُه الاسْتِخْراج. وكان ينبغي أن يقول ((وفروعه)) لأنَّ الاسْتِفْعال له فروع كما لتلك المصادر السابقة الأربعة؛ ألا ترى أنك تقول: استخرجَ يستخرجُ استخرجْ مُستخرِج مُستخْرَج.

---

(١) التسهيل ص ٢٩٥ وتمهيد القواعد ١٠: ٤٩٣٣: في الاستفعال وفروعه.

(٢) التمتين: واحد التماتين، وهي خيوط تشدّ بها الخيمة والفسطاط. ك، ل، ت: كالتمييز.

والذي ذكر المصنف هنا من زيادة التاء هو ما اطَّرد زيادتها فيه، وقد /نقصَه من ذلك زيادتُها حرفَ مضارعة نحو تَقوم، وكذلك أيضًا نقصه ذلك في فصل الياء نحو يَقوم، وفي فصل النون نحو نَقوم، وفي فصل الهمزة نحو أَقوم. ونقصَه أيضًا التاءُ التي تُزاد للخطاب في نحو أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ، وتاءُ التأنيث اللاحقةُ للفعل نحو قامتْ، وللاسم نحو قائمة، وفي الحرف نحو رُبَّتَ وثُمَّتَ ولاتَ. [٨: ١٢١/أ]

ونقصَه أيضًا التاءُ التي[1] في تَفْعِلة مصدر فَعَّلَ المعتلّ اللام على جهة الوجوب نحو تَزْكِية؛ أو المهموز على جهة الجواز نحو التَّجزئة، فإن لم يكن معتلًّا ولا مهموزًا فمجيئه على تَفْعِلة شاذّ، نحو تَكْرِمة وتَجْرِبة.

ونقصَه أيضًا زيادةُ التاء في المصادر التي جاءت على تِفِعَّال، نحو تِحِمّال وتِجِمّال وتِكِلاّم مصادر تَحَمَّلَ وتَجَمَّلَ وتَكَلَّمَ.

فهذه المواضع التي تطَّرد زيادتها فيه، وما سوى ذلك مسموع، لا يُذْهَبُ[2] إلى زيادتها إلا بدليل. وإنما قُضي على التاء بالأصالة فيما عدا ذلك لكثرة تبيُّن الأصالة فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف؛ وتقلُّ زيادتها فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، فحُمل ما جُهل على الأكثر، فمما عُرف له اشتقاق أو تصريف تَوْءَمٌ، تاؤه أصلية لأنهم قالوا في الجمع: تُؤامٌ، وتُؤامٌ: فُعَالٌ، فتاؤه أصل، هكذا قال ابن عصفور[3]، ولا تحرير في كلامه لأنَّ التاء ليست أصلًا، إنما هي بدلٌ مِن واو كتاء تَوْلَجَ[4]، وأصله وَوْءَمٌ فَوْعَلٌ من الوئام[5]، وهو الوِفاق، كما أنَّ تَوْلَجًا فَوْعَلٌ من الوُلوج، فكُره اجتماع

---

(١) ل: أي.

(٢) فيما عدا ح: لا ذاهب إلى زيادته.

(٣) الممتع ١: ٢٧٤.

(٤) التولج: كناس الوحش.

(٥) ت، ح، ل: الوأم.

الواوين، فأُبدل من أُولاهما تاء كما أَبدلوها مفردة بقياسٍ في نحو اتَّعَدَ، وبغيرِ قياس في نحو تُخَمة وتُكَلة، فإذًا قضاؤه على التاء بأنها أصل فاسدٌ، بل هي بدلٌ من أصل، لكنه تجوَّز، وأطلَق على البدل من الأصل أصلًا.

فإن قلتَ: العلة الموجبة للإبدال هو اجتماع الواوين، وهو مفقود في تُؤام في الجمع.

قلتُ: لَمّا لزِمه ذلك البدلُ في المفرد ألزموه في الجمع لأنَّ الجمع فرع عن المفرد؛ ونظيرُ ذلك عِيدٌ وأَعْياد.

واعلم أنَّ المسموع على أربعة أقسام: قسم سُمع فيه زيادتها أولًا، وقسم سُمع فيه زيادتها حشوًا، وقسم سُمع فيه زيادتها آخرًا، وقسم سُمع فيه زيادتها أولًا وآخرًا:

فالقسم الأول زيادتهم إياها في الآن، قالوا: تَلَانَ، حكى أبو زيد[1]: حَسْبُك تَلَانَ، وقال الشاعر[2]:

نَـــوِّلِي قبــــلَ نَأْيِ داري جُمــــانا ... وصِـــلِينا كمـــا زَعَمْـــتِ تَـــلانا

يريد: الآنَ. ومع الحِين، قال[3]:

العــاطِفُون تَحِــيْنَ مــا مِــنْ عــاطفٍ ... .

على أحد القولين[4].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٦٦ والممتع ١: ٢٧٣.

(٢) هو ابن أحمر أو جميل. ديوان ابن أحمر ص ١٥٤ وسر صناعة الإعراب ١: ١٦٦ وفيه تخريجه. نوِّلي: من النوال، وهو العطاء، والمراد هنا ما يزود به المحب. والنأي: البعد.

(٣) عجز البيت: والمنعِمون يدًا إذا ما أنعموا، أو: والمطْعِمون زمانَ أينَ الْمُطْعِمُ. وقد تقدم في ٤: ٢٨٨، ٢٩٧.

(٤) تقدما في ٤: ٢٨٨، ٢٩٧.

وفي تَنْضُبٍ لضرب من الشجر تألَفُه الحِرْباء، قال الشاعر[1]:

أَنَّى أُتيحَ لها حِرْباءُ تَنْضُبَةٍ لا يُرْسِلُ الساقَ إلا مُمْسِكًا ساقا

وقال الآخر، وهو الجَعديّ[2]:

كـأنَّ الغُبـارَ الـذي غادَرَتْـهُ ضُـحَيًّا دَواخِـنُ مِـنْ تَنْضُـبِ

/وتَتْفُل لولد الثعلب؛ لأنَّ فَعْلُلًا مفقود، وجميع اللغات التي في تَتْفُل التاء فيه زائدة[3] لثبوت زيادتها في البناء الذي لو قُدِّر أصالتها فيه كان مفقودًا. [٨: ١٢١/ب]

وفي تَأْلَبٍ: اسم الحمار، لقولهم أَلَبَ أُتُنَه: إذا طَرَدَها.

وفي تُرْتَبٍ[4] لأنه من الراتب. وفي تُدْرَأ[5] لأنه من الدَّرْء[6]، وهو الدَّفْع.

وفي تَعْضُوضٍ[7] لأنه من العَضّ.

وفي تَرْعِيّة للذي يُجيد رعي الإبل والقيام عليها، وفيه لغات: تَرْعِيَّة بفتح التاء وضمها وكسرها مع تشديد الياء، وبفتح التاء وضمها مع تخفيف الياء. وقيل أيضًا: تِرْعاية.

---

(١) هو أبو دُواد. شعره ص ٣٢٦ وسفر السعادة ١: ٢٢٥، وفي ص ١٨٨ تخريجه. ونسب إلى قيس بن الحدادية الخزاعي في الاختيارين ص ٢١٦. كما نسب إلى غيرهما. لها: للظُّعن. وأراد بالساق هنا الغصن من أغصان الشجرة، فالحرباء يستقبل الشمس ثم يرتقي إلى غصن أعلى منه، فلا يرسل الأول حتى يقبض على الآخر.

(٢) البيت له في الكتاب ٣: ٤٨٥. غادرته: تركته حوافر فرسه خلفها. ودواخن: جمع دخان على غير قياس.

(٣) زائدة: سقط من ل.

(٤) الترتب: الأبد، والشيء الثابت الراتب.

(٥) التدرأ: الدافع عن قومه. وتدرأ القوم: رئيسهم.

(٦) ك: من الرزاء.

(٧) التعضوض: ضرب من التمر.

وفي تَذْنُوبٍ، وهو الذي يُرْطِبُ من التمر من جهة أذنابه، قال بعضهم[(١)]: ولأنه ليس في الكلام فَعْلُول.

وفي التَّحْمُوتِ، وهو الحَمِيت لِزِقّ السمن، من قولهم: تَمْر حَمْت: شديد الحلاوة.

وفي التَّرْعيب، وهو قِطَع السَّنام، واحدها تَرْعِيبة، ومنهم من يكسر إتباعًا[(٢)]، قال[(٣)]:

كأنَّ تَطَلُّعَ التَّرْعيبِ فيها ... عَذارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذارِ

قال بعضهم[(٤)]: والدليلُ على زيادتها في التَّرْعيب أنه ليس في الكلام فَعْليل.

وفي التَّنْبيت، وهو ما نبت على الأرض، قال رؤبة[(٥)]:

صَحراءَ لم يَنْبُتْ بها تَنْبِيتُ ... يَنْشَقُّ عنها الحَزْنُ والْمَرُّوتُ

ورواه ابن دُريد بالكسر[(٦)]، وفتحُ التاء الوجهُ إلا أنَّ الكسر يكون إتباعًا، وقال ابن القطاع[(٧)]: ((التَّنْبِيت فَسيلُ النَّخل)).

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٤٧ [رسالة].

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٤: ٢٥٨ وسفر السعادة ١: ١٧٩.

(٣) الفرزدق. ديوانه ١: ٢٤٨ والتعليقة على كتاب سيبويه ٤: ٢٥٨ - ٢٥٩ وسفر السعادة ١: ١٧٩. والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٤٨ [رسالة].

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٤٨ [رسالة].

(٥) الديوان ص ٢٥ وبينهما فيه ثلاثة أبيات، والثاني: ينشق عني الحزن والبِرّيتُ، وكذا في السيرافي النحوي ص ٦٥٠، وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٤٨ [رسالة]. الحزن والبريت: أرضان بناحية البصرة. والمروت: بلد لباهلة، وقيل: لكليب.

(٦) كذا في السيرافي النحوي ص ٦٥٠ وعنه في المحكم ٩: ٥٠٦ [ط. العلمية] وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٤٨ [رسالة]. وأنشده ابن دريد في جمهرة اللغة ١: ٢٥٧، ٢: ١١٩٠ بفتح التاء، ولم يذكر الكسر. والذي نص على الكسر صاحب العين ٨: ١٨٠.

(٧) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٠.

وفي التَّمْتِين، وهو واحد التَّماتين، وهي خيوط تُشَدُّ بها الخيمة والفُسْطاط، وكان أبو عمر[(١)] يزعم أنه مصدر لِمَتَّنَ يُمَتِّنُ.

وفي تَيْتاءٍ[(٢)] للعِذْيَوْط. وفي تَهْواء[(٣)] من الليل، وقد جاء فيهما الكسر.

وفي تُرامِزٍ، وهو البعير الذي إذا مضَغ رأيتَ دماغه يرتفع ويَنْحَطُّ، وفيه خلاف[(٤)]، فمِن النحويين مَن زعمَ أنَّ التاء فيه زائدة، وأنَّ حروفه الأصلية: رمز، ومنهم مَن زعمَ أنَّ التاء أصلية والميم زائدة، ووزنه فُعامِلٌ مِن تَرِزَ إذا صَلُبَ، قال الشاعر[(٥)]:

بِعِجْلِـزةٍ قـد أَتْـرَزَ الجَـريُ لَحمَهـا ... كُمَيْـتٍ ، كأنَّهـا هِـراوةُ مِنْـوالِ

أي: صُلْبة.

وفي تُضارُع: اسم جبل بنجد، وهو بضم الراء عن ابن حبيب[(٦)].

وفي تَرَكْضَاء، وهي مِشية فيها تَبَخْتُر.

وفي تِفْرِجاء للجبان، وتِرِكِضاء.

وفي تُرْجُمان بضم التاء والجيم وبفتحهما[(٧)]، وبفتح التاء وضم الجيم، على خلاف فيه[(٨)].

---

(١) السيرافي النحوي ص ٦٤٩.

(٢) الرجل التيتاء: الذي إذا أتى المرأة أحدث.

(٣) التهواء: القطعة.

(٤) تقدم في ١٨: ٢٠٧.

(٥) امرؤ القيس. الديوان ص ٣٧ وطبقات فحول الشعراء ١: ٨٢. العجلزة: الفرس الصلبة الشديدة الأسر. وأترز الجري لحم الفرس: أيبسه وشده ونفى رخاوته. والكميت: صفة للفرس، لونها بين الأحمر والأسود. والهراوة: العصا. والمنوال: النساج الذي ينسج على النول.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٨.

(٧) وبفتحهما وبفتح التاء وضم: سقط من ك.

(٨) المنتخب ٢: ٥٤٢ وفوائت كتاب سيبويه للسيرافي ص ٦٩، ٧٤ ٧٥ والخصائص ٣: ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤ وأبنية ابن القطاع ص ١٥٨ والممتع ١: ١٣١. وزيد هنا: وبضمهما.

وفي تُحْلُبة بضم التاء واللام، وبكسرهما،[1] وبضم التاء مع كسر اللام، وبفتح التاء مع كسر اللام، وبفتح التاء مع ضم اللام، وبضم التاء وكسرها مع فتح اللام، لغات[2]، وهي التي يُحلب لبنها قبل أن يضربها الفحل وتَحمل.

وفي تِحْلِئٍ، وهو ما تقشَّر عن الأديم، يقال: حَلَأْتُ الأَديم: قَشَرته.

[٨: ١٢٢/أ] وفي التُّقْدُمِيّة، وهي المشي في أول الخيل، وهو بضم التاء، وقال /ابن دُريد[3]: بفتحها، وقال يعقوب[4]: بالياء مفتوحة. والتاء زائدة لأنها من التَّقَدُّم.

وفيما جاء على وزن تِفْعال، وهو محصور في هذه الألفاظ التي نذكرها، وهي: تِمْثال، وتِبْيان، وتِفْراج للجبان، وتِكْلام للكثير الكلام، وتِلْقام للكثير اللَّقم، وتِمْساح للكذّاب، وناقة تِضْراب: قريبة العهد بالضِّراب، وتِمْراد: لبيت صغير، وقال بعضهم[5]: هو بيت الحَمَام، وتِجْفاف، وهو الذي يُجعَل على الفرس في الحرب، فهو من جفّ، وتِلْقاء[6]، وتِهْواء[7]، وتِعْشار: اسم موضع، وتِبْراك مثله، وتِلْعاب للكثير اللعب، وتِقْصار للقلادة، وتِرْباع: موضع، وتِلْفاق للثَّوبَين يُلفَقان، وتِنْضال من المناضلة، وجئت لِتيفاق الهلال ومِيفاقه، وتِسْخان لواحد التَّساخين، وهي الخِفاف، وتِرْعاب: مصدر رَعَّبْته، وكذلك تِكْذاب، وتِيمار: موضع، وتِنْبال[8] للقصير، والنَّبَلُ هم

---

(١) زيد هنا في المخطوطات: وبضمهما. وفوقه في ت: كذا.

(٢) تقدمت في ١٨: ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) كذا في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٣٥. وفي جمهرة اللغة ٢: ٦٧٦: ((واليَقْدُمِيَّة)) بالياء مفتوحة.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٣٥، ٣٥٩.

(٥) هو ابن الأعرابي. تهذيب اللغة ١٤: ٢٤٧. وتبعه ابن عصفور. الممتع ١: ٢٧٤.

(٦) تلقاء: قِبالة، واسم بمعنى اللقاء.

(٧) مرَّ تهواء من الليل، أي: قطعة منه.

(٨) ك: وتفعال.

القصار، فيكون التِّنْبال منه، وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة[١]. وزعم س[٢] أنَّ تِنْبالة - وهو القصير - وزنه فِعْلالة، ولم يعتدّ بتقدير اشتقاقه من النَّبَل، ورأى أنَّ فِعْلالة أكثر من تِفْعالة، وبعُد عنده هذا الاشتقاق.

وفي تَرْبِيقٍ، وهو خيط تُرْبَقُ به الشاة، يُشَدُّ به في عنقها. وفي تَرْفِيلٍ، وهو الرجل يَرْفُلُ[٣] في ثوبه. وفي تَنْهِيةٍ، وهي الأرض المنخفضة يتناهى إليها الماء. وفي تُؤْثُورٍ، وهي حديدة يُؤَثَّر بها في بواطن أَخفاف الإبل. وفي تَدْوِرةٍ[٤] لأنه من الدوران. وفي تَرْخُم غير منصرف، يقال: ما أَدري أيُّ تَرْخُمَ هو، أي: أيُّ الناس هو، ويقال بفتح الخاء. وفي تُرْنَى[٥]، يقال لمن يعاب: يا بن تُرْنَى، وهو بالراء المهملة. وفي تِرْعِيد للجبان. وفي تَهْلُوك، وبضم التاء[٦]، وتَهْلُكة للهلاك. وفي تُرْمِيثة وتُرْمِيث، وهي بئر صغيرة قَدْرَ قِعْدةِ الإنسان[٧]، يجلس فيها الرجل من العرب يطلب سُخونة الأرض. وفي تَنَوُّطٍ، وهو طائر يُعَلِّقُ عُشَّه ضَربًا من التعليق مُحْكَمًا، وقال السَّعدي[٨]: «هو طائر يُدَلِّي خيوطًا من شجرة، ثم يُفَرِّخ فيها»، فهو من ناطَ، يقال: نَوَّطتُ الشيءَ بالشيء، ونُطْتُه[٩] به: عَلَّقْته، ولأنه ليس في الكلام فَعَلُّلٌ، قاله س[١٠].

---

(١) هو ثعلب كما في المخصص ١: ١٨٥ [ط. دار إحياء التراث العربي].

(٢) الكتاب ٤: ٣١٨.

(٣) يرفل: يجر ذيل ثوبه ويتبختر.

(٤) تدورة: اسم موضع.

(٥) امرأة ترنى: فاجرة.

(٦) ل: الهاء.

(٧) قعدة الرجل: مقدار ما أخذ من الأرض قعوده.

(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٦٠.

(٩) ك: وقطعته.

(١٠) الكتاب ٤: ٣١٧.

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقول: ليس في الكلام فَعَوُّلٌ؛ لأنه لا يمكن فيه فَعَلُّل، فتكون الواو أصلًا في بنات الأربعة.

قلتُ: ليس فيه فَعَلُّلٌ فيكون تَنَوُّطٌ مُلحَقًا به.

فإن قلتَ: ليس في الكلام أيضًا تَفَعُّلٌ إلا مصدرًا.

قيل: ((قد وُجد في الكلام في المصادر، فهو أَولى))، قاله شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]. وروى أبو سعيد[2] تُنَوِّط، وجوَّز أن يكون اسم جنس نُقل من الفعل.

وفي تَهَبُّط[3]، وهو طائر على قدر فرخ الدجاج، يُعَلِّق رجليه، ويُصَوِّبُ[4] رأسه، ثم يُصَوِّت، وهو من هَبَطَ، ورواه أبو سعيد[5] وغيره[6] بكسر[7] التاء والهاء والباء[8]. وفي تَنَعُّمٍ: اسم مُتَنَزَّهٍ[9] لبعض الملوك، وهو - والله أعلم - مسمًّى بالمصدر، فهو منقول منه، فقد دخل تحت قول المصنف **وفي التَّفَعُّل**. وفي تُبَشِّر، وهو /طائر، [٨: ١٢٢/ب]

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٤٩ [رسالة].

(٢) شرح كتاب سيبويه ١١: ٢٠٧، ١٨: ٢٥١.

(٣) هذه رواية أبي عبيدة كما في السيرافي النحوي ص ٦٥١.

(٤) فيما عدا ت: ويضرب.

(٥) السيرافي النحوي ص ٦٥١. وفي الممتع ١: ٩٧: تُنُوِّط.

(٦) الكتاب ٤: ٢٧١ وأبنية الزبيدي ص ٢١٥ والممتع ١: ٩٧ وسفر السعادة ١: ١٨٢.

(٧) ك: بكسر الباء والتاء.

(٨) في أبنية سيبويه لأبي حاتم ص ١٦٩ والسيرافي النحوي ص ٦٥١.: ((والتِّهِبِّط: اسم أرض))، وانظر - إن أردت المزيد - حاشية الأول. وتقدم في ١٨: ٢٠٨: ((تِهِبِّط: اسم طائر)). وفي سفر السعادة١: ١٨٢ أنَّ الجرمي قال: ((هو اسم أرض)). وفي المحكم ٤: ٢٥٢ [ط. العلمية] أنه بلد.

(٩) ل: منتزه. وموضعه بياض في ك.

لأنه من بَشَّرْت، قال أبو سعيد: ويقال بضم الباء[1]. وفي التَّعاجيب[2]، ولا واحد لها[3]. وفي التَّباشير ، وهي ضوء الصبح . وفي التَّفاطير، وهو ما تَفَطَّر من الشجر. وفي التَّجاليد، وهو الجسم. وفي تَرْقُوة[4] على خلاف فيها، زعمَ بعضهم[5] أنها تَفْعُلة من رَقِيَ لأنه في أعلى البدن، وهي عند س أصلية، ووزن الكلمة عنده فَعْلُوة[6] كقَرْنُوة[7]. وفي تَئِفّان وتَئِفَّة ، يقال: جاء على تَئِفّان ذلك ، وتَئِفَّة ذلك ، أي: على وقته . وفي التَّفاوَت بفتح الواو وكسرها بمعنى التَّفاوُت . وفي تَوْراة وتَوْلَج[8] على مذهب الكوفيين[9]، فوزنهما عندهم تَفْعَلة وتَفْعَل، وعند البصريين[10] وزنهما فَوْعَلة وفَوْعَل، والتاء بدل من واو. وفي تَوْءَم عند بعضهم، فوزنه تَفْعَل، وعند أبي علي[11] فَوْعَل، والتاء بدل من الواو، وأصله الوأم[12]. وفي تَنْعِيمة لشجرة. وفي

---

(١) في السيرافي النحوي ص ٦٥١: ((وتُبُشُّر: طائر، وبعضهم يقول: التُّبَشِّر)). وضم الباء رواية سيبويه. الكتاب ٤: ٢٧٢، ٣١٧. وانظر أبنية سيبويه لأبي حاتم ص ١٧٠ وحواشيه.

(٢) التعاجيب: العجائب.

(٣) ك: له.

(٤) الترقوة: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق.

(٥) كذا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٢١٦ ولم يسمه، وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٥٠ [رسالة]. ووهم أبو حيان في الارتشاف ١: ٢١٥ فزعم أنه مذهب غير سيبويه.

(٦) الكتاب ٤: ٢٧٥ وكذا هي عند الجمهور.

(٧) القرنوة: نبت له ورق أغبر شبيه بالحندقوق يدبغ به.

(٨) التولج: كناس الوحش.

(٩) سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦ وسماهم البغداديين.

(١٠) سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦.

(١١) المسائل الشيرازيات ٢: ٥٩٠.

(١٢) يعني أحرفه الأصلية، وأصله الافتراضي: وَوْءَمٌ.

تِقْوَلة[1]. وفي تِلِقَّامة[2]، وتِلِعَّابة[3]، وتِلِقَّاعة[4]. وفي تَيْهُورة للقطعة العظيمة من الرمل، واشتقاقه من تَهَوَّر الجُرُفُ[5] وتَهَيَّرَ وانْهارَ، فقُدِّمت الياء التي هي عين الفعل.

وأمَّا تُنْسَى: قرية بدمشق، وتَعْلَى: اسم امرأة، وتَحُوطُ للسنة الجَدْبة، وتُحِيطُ أيضًا، وتُضُلِّلُ وتُهُلِّكُ من قولهم: وقعوا في وادي تُضُلِّلَ وتُهُلِّكَ: إذا وقعوا في الضلال والهلاك، وتُخُيِّبُ وتَهَلِّكُ وتُضَلِّلُ من قولهم: وقعوا في وادي تُخُيِّبَ: للباطل، ومثلهتُهَلِّكُ وتُضَلِّلُ - فهي عندي منقولة من الأفعال، فلا تجعل فيما شذّ من زيادة التاء. وأمّا تَنْعِيمٌ لمكان بمكة فمنقول من المصدر.

والقسم الثاني: وهو ما زيدت التاء فيه حشوًا، وذلك ثانية في الخَتْلَعة، وهي الخروج إلى البادية[6]. وثالثة في هُتُعٍ، وهو جَنَى التَّنْضُب. وقلَّ زيادتها حشوًا، ولذلك منعَ أكثر النحويين من زيادتها في يَسْتَعُور[7]، وفي كِلْتا، بل هي بدلٌ كبِنْت وأُخْت، والألف للتأنيث.

والقسم الثالث: وهو ما زيدت التاء فيه أخيرًا، وذلك في رَغَبُوت، ورَحَمُوت، ورَهَبُوت، وبألف بعد التاء فيها[8]، وفي خَلَبُوت، قالوا: رجل خَلَبُوت، أي: خَدَّاع، قال الشاعر[9]:

---

(١) التقولة: الجيد القول، والكثير الكلام البليغ في حاجته وأمره.

(٢) التلقامة: العظيم اللُّقْم.

(٣) التلعابة: الكثير المزاح والمداعبة.

(٤) التلقاعة: الكثير الكلام.

(٥) الجرف: ما تجرَّفته السيول وأكلته من الأرض.

(٦) ك: الهاجرة.

(٧) اليستعور: شجر. وقيل: هو اسم للداهية. وقيل: هو الأرض البعيدة. وقيل: الباطل.

(٨) أي: رغبوتى ورحموتى ورهبوتى.

(٩) البيت في السيرافي النحوي ص ٦٥١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٥٣ [رسالة].

ولا ائْتَمَنْتُ على مالٍ ولا وَلَدٍ إلا يَدَ الخَلَبُوتِ الخائنِ الخُدَعَهْ

وفي مَلَكُوتٍ، وجَبَرُوتٍ، وطاغوتٍ على خلاف[1] في وزنه. وزيادتُها في هذه الأسماء واضحة لوضوح الاشتقاق؛ لأنها مشتقّة من الرَّحْمة والرَّغْبة والرَّهْبة والخَلْب والملك والجَبْر والطُّغْيان.

وزيدت في سُلْكُوتٍ: اسم طائر. وفي صِفْرِيتٍ للفقير؛ لأنه من الصِّفْر: الخالي. وفي حَنْبَرِيت للكذب الخالص. وفي كَفَرْتَى للأحمق. وفي عَنْكَبُوت؛ بدليل جمعهم لها العَناكِب، وقولِهم فيها: عَنْكَباءُ، وبالقصر، وعَنْكَبٌ.

فإن قلتَ: حذفُها في الجمع لا دليل فيه لأنهم يحذفون في الجمع ما ليس بزائد؛ كقولهم في عَضْرَفُوطٍ[2]: عَضارِف، فالحذفُ في الجمع لا يدلُّ على زيادة ولا أصالة؛ إذ قد اشترك المزيد والمتأصل في الحذف. [١٢٣: ٨/أ]

/قلتُ: الدليل ليس في مجرد الجمع بل بكثرته على ألسنتهم، ولا يستكرهون ذلك كما يستكرهونه في عَضْرَفُوطٍ وسَفَرْجَلٍ، إنما يفعلون ذلك في نحو هذا إذا قيل لهم: كيف تجمعون سَفَرْجَلًا على مثال مَساجِد؟ فحينئذ ينطقون به محذوفًا على استكراه منهم، بخلاف عَناكِب، فإنهم لفظوا به من غير استكراه، وقد تقدَّم لنا الخلاف[3] في نون عَنْكَبُوت أهي أصل أم لا، فمذهبُ بعض النحويين أنها زائدة، ومذهب س أنها أصلية، وقد ذُكر الاستدلال على ذلك في فصل زيادة النون. ومِن غريب جمعه أنهم جمعوه على عَناكِبِيت، حكاه قُطرُبٌ[4]، وصغَّروه على عُنَيْكِبِيت،

---

(١) تقدم في ١٨: ٢٥٥.

(٢) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٣) تقدم في ص ٨٦.

(٤) في سر صناعة الإعراب ١: ٧٦٨ - ٧٦٩ أنَّ الأصمعي حكى فيه التكسير والتصغير. وفي المنصف ٣: ٢٢ أنَّ الأصمعي وقطربًا حكياها.

وهذا شاذّ عن القياس لأنه اجتمع بعد ألف الجمع وياء التصغير أربعة أحرف؛ وقالوا في جمعه أيضًا: عَنْكَبُوتات(١).

وأمَّا تَرَبُوتٌ فقال س(٢): ((التاء زائدة لأنه من الذُّلُول، يقال للذَّلُول: مُدَرَّبٌ، فالتاء الأولى بدل من الدال، والثانية زائدة)). وقال بعض الناس(٣): ((هو عند س مشتقٌّ من التراب لأنه الذَّلُول))، والذِّلَّة والْمَسْكَنة تُناسب التراب. وهذا اشتقاق بعيد، لكنْ يقوّيه أنه كثُر زيادة هذه الواو والتاء في شبه تَرَبُوت. وقد زعمَ س(٤) أنَّ سُبْرُوتًا - وهو الدليل الحاذق - وزنُه فُعْلُولٌ نحو قَرَبُوسٍ(٥)، وكان ينبغي أن يجعله مثل تَرَبُوت، بل هو أَولى في الاشتقاق منه؛ لأنَّ معنى السَّبْر والاختبار أقوى في الدليل الحاذق من معنى التراب في التَّرَبُوت بمعنى الذَّليل. وقد زعمَ غيرُ(٦) س أنَّ وزن سُبْرُوتٍ(٧) فُعْلُوتٌ نحو تَرَبُوتٍ. وحكى شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع أنهم قالوا في تَرَبُوت: دَرَبُودٌ بإبدال التاءين دالين.

---

(١) حكاه اللحياني. المحكم ٢: ٤٢٣ [ط. العلمية].

(٢) الكتاب ٤: ٣١٦، وقوله ((والثانية زائدة)) ليست فيه، وهي في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٥٣ [رسالة] وفي ٤: ٢٧٢: ((وناقةٌ تربوت، وهي الخيار الفارهة)).

(٣) كذا في الشافية ص ٧٣. وقال ابن السراج: ((وقيل: إنها اللينة الذلول، وهو عندي الصواب لأنه مشتق من التراب)). الأصول ٣: ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٤: ٣١٨.

(٥) القربوس: حِنْو السَّرج. يعني أنَّ تاء سبروت أصلية كما أن سين قربوس أصلية، ولا يريد أنهما على وزن تصريفي واحد.

(٦) سفر السعادة ١: ٢٩٥ وشرح الشافية للرضي ٢: ٣٤٤، ٣٤٥.

(٧) ((ك: هيروت فعلوت نحو قربوت)). يعني أنَّ تاء سبروت زائدة في هذا القول كما أنَّ التاء الثانية في تربوت زائدة، ولا يريد أنها على وزن تصريفي واحد.

وأما الثَّلَبُوتُ من قول لَبيد[1]:

بِأَحِــزَّةِ الثَّلَبُــوتِ ، يَــرْبأُ فوقَهــا قَفْــرَ الْمَراقِــبِ ، خَوفُهــا آرامُهــا

فهو بالثاء المثلَّثة أوله، وهو اسم وادٍ بين طيِّئ وذُبيان، واختلفوا في تائه، فمنهم من حكم عليها بالأصالة لأنَّ الأصل في التاء أن لا تكون زائدة إلا في المواضع التي اطَّرد زيادتها فيها، واختاره ابن عصفور[2]. وأجاز ابن جني[3] أن تكون زائدة حملًا على جَبَرُوت وأخواته؛ ولأنَّ مادة (ثَلَبَ)[4] موجودة في لسانهم، بخلاف مادة (ثَلْبَتَ) فلا تُحفظ، وهذا هو الصحيح.

وأمّا قولهم سَنْبَتَةٌ - وهي قطعة من الدهر - فاختُلف فيه، فمنهم من قال[5]: إنَّ وزنها فَنْعَلة، فالنون زائدة، والتاء أصلية، لقولهم في المدّة: سَبْتٌ، ولوجود فَنْعَلة وفقد فَعْلَتة. ومنهم من قال[6]: إنَّ وزنه فَعْلَتة، فالنون أصلية، والتاء زائدة، ويدلّ على ذلك قولهم فيها: سَنْبة، وهذه التاء الثانية تاء التأنيث، فدلّ ذلك على أنَّ أصول الكلمة هي السين والنون والباء، وحكى الجوهري سَبَّة[7] بالباء مشدَّدة، فهما أصلان متقاربان.

---

(١) الديوان ص ٣٠٥ وشرح القصائد السبع ص ٥٤٣. يصف حمار وحش مع أتنه. أحزّة: جمع حَزيز، وهو المكان الغليظ. ويربأ: يعلو. والمراقب: جمع مرقب، وهو المرتفع. والآرام: الأعلام، واحدها إرَم. وفي المخطوطات: خوفه. والتصويب من الديوان وشرح السبع.

(٢) الممتع ١: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) المنصف ١: ١٣٩.

(٤) ثلبه: لامه وعابه، وصرَّح بالعيب، وقال فيه، وتنقَّصه.

(٥) إيجاز التعريف ص ١٠٢ [ط. المدينة المنورة]. وانظر ما تقدم في ١٨: ١٧٥.

(٦) الكتاب ٣: ٤٤٣، ٤: ٢٨٨، ٣١٦ والتكملة ص ٢٤١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٥٨، ١٦٨ - ١٦٩ وأبنية ابن القطاع ص ٢٤٩ والممتع ١: ٩٠، ٢٧٦.

(٧) الصحاح (سبب). وحكاه قبله أبو عبيد عن الكسائي كما في جمهرة اللغة ١٣: ١٤، وابن دريد في جمهرة اللغة ١: ٧٠، ٣٤١.

[٨: ١٢٣/ب] ومما زيدت فيه آخرًا عِزْوِيتٌ[١]، ولا يخلو من أن يكون وزنه فِعْلِيلًا أو فِعْوِيلًا أو فِعْلِيتًا، لا جائز أن يكون الأول لأنه /يلزم من ذلك كون الواو أصلًا في بنات الأربعة غير المضعف، ولا جائز أن يكون الثاني لأنه بناء مفقود في كلامهم، فتعيّن أن يكون الثالث، وتكون الواو أصلًا في بنات الثلاثة، والياء والتاء زائدتان. وكذلك عِفْرِيتٌ هو فِعْلِيتٌ لقولهم في معناه: عِفْرِيَةٌ وعِفْرٌ وعُفَارِيَةٌ وعَفَرْنًى.

وزيدت آخرًا أيضًا عوضًا في أَبَت وأُمَّت في النداء من ياء المتكلم، ولذلك لا يجتمعان.

القسم الرابع: أن تزاد أول الكلمة وآخرها، ولا يُحفظ من ذلك إلا قولهم تَرْنَمُوت، ووزنه تَفْعَلُوت، وهو صوت تَرَنُّم القوس عند الإنباض، قال الراجز[٢]:

تُجاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِها

وقال أبو بكر بن دريد: ((قَوسٌ تَرَنَّمُوتٌ[٣] - بتشديد النون - لها حنين بعد الرمي)).

وقولُ المصنف **ومع السين في الاسْتِفْعال** يعني أنه تنقاس زيادتها مع زيادة السين في الاسْتِفْعال، وسيأتي الكلام على زيادة السين عند قوله: **وسينِ قُدْموس وأَسْطاع**.

---

(١) تقدم في ١٨: ٢٠١. والعزويت: الداهية، وقيل: هو اسم موضع، وقيل: هو الرجل القصير.

(٢) البيت في المنصف ١: ١٣٩، ٣: ٢٢ وسر صناعة الإعراب ١: ١٥٨ وفيه تخريجه. تجاوب: يعني الشريانة المذكورة في البيت الذي قبله، وهي شجرة صلبة تتخذ منها القسي الصلبة.

(٣) كذا في السيرافي النحوي ص ٦٤٩، وعنه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٥٢ [رسالة]. وفي جمهرة اللغة ٣: ١٢٤٦: ((وقوس تَرْنَمُوت: تسمع لها حنينًا إذا نُزِع فيها)).

ص: والهاءُ وقفًا في مَواضعَ يأتي ذكرها.

ش: ذكر أنَّ الهاء تُزاد في الوقف في مواضع، وسيأتي باب الوقف وأين تزاد الهاء جوازًا ووجوبًا. وقد أنكرَ أبو العباس[١] زيادة الهاء لأنها لم تأت في كلمة مبنيَّة على الهاء، وإنما تلحق لبيان الحركة، فهي كالشين التي تلحق في الوقف لبيان ضمير المؤنث، نحو أكرَمتُكِشْ، فكما لا تُجعل الشين زائدة كذلك لا تُجعل الهاء زائدة. والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلًا، فمِن ذلك أُمَّهةٌ، قال[٢]:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والياسُ أَبِي

والجمع أُمَّهات، فالهاء زائدة لقولهم في معناه: أُمٌّ وأُمَّات، وقد صحَّ من قولهم: أُمٌّ بَيِّنة الأمومة[٣]، فثبت أنَّ الأصل إنما هي الهمزة والميمان. وأجاز ابن السراج[٤] أن تكون الهاء أصلًا، فتكون كتُرَّهة[٥] وقُبَّرة[٦]، ويقوّي ذلك حكاية صاحب (العين): تَأَمَّهْتُ[٧]، لكن في كتاب العين اضطراب كثير، وكان أبو علي الفارسيُّ[٨] يُعرِض عنه.

---

(١) كذا في سر صناعة الإعراب ١: ٦٢، ٢: ٥٦٣ والممتع ١: ٢١٧. ولم يخرج المبرد الهاء من حروف الزيادة. انظر المقتضب ١: ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، وقال في الجزء الثالث ص ١٦٩: ((فأما أمهات فالهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد)).

(٢) تقدم في ٢: ٤٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٤، ٥٦٨.

(٤) الأصول ٣: ٣٣٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٤.

(٥) الترهة: الباطل.

(٦) القبرة: طائر.

(٧) تأمهت أمًّا: اتخذتها. وفي كتاب العين ٨: ٤٣٣ ما نصه: ((ويقال: تأمَّم فلانٌ أمّا، أي: اتّخذ لنفسه أمّا. وتفسير الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسِيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس)).

(٨) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٨.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] أنَّ أُمَّهةً تقع في الغالب على مَن يَعقل، وقد تُستعمل فيما لا يَعقل، وذلك قليل جدًّا، نحو[2]:

قَـــــوَّالِ مَعْـــــرُوفٍ وفَعَّالِـــــهِ عَقّـــارِ مَثْـــنَى أُمَّهـــاتِ الـــرِّباعْ

قال[1]: ((والغالب في أُمٍّ أن تقع على ما لا يَعقل، وقد تقع على العاقل، قال[3]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ....))

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: ((كيف يزعم أنَّ الأُمّ لا تقع على العاقل إلا قليلًا، ويستشهد بالبيت الذي في شعر الأخطل، وهو في القرآن كثير، وإنما فرق أهل اللغة في الجمع. وفي كلام أبي الفتح ما يوهم ما قاله ابن عصفور، وقد غلط إذ أخذه على المفرد والجمع)).

ويقال: أُمٌّ، وإمٌّ بكسر الهمزة، وأُمَّةٌ وأُمَّهةٌ، وقد قال س[5]: ((لا تُستعمَل أُمَّة إلا في النداء كأَبَت))، وقال الشاعر[6]:

تَقَيَّلْتَها مِنْ أُمَّةٍ لكَ طالَما تُنُوزِعَ في الأَسواقِ عنها خِمارُها

[٨: ١٢٤/أ] /ومعنى تَقَيَّلْتَها: أَشْبَهْتَها، فهذا يمكن أن يقال فيه إنه جاء في الشعر ضرورة، شُبِّهَ بما جاء في النداء.

---

(١) الممتع ١: ٢١٨.

(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي، المفضليات ص ٣٢٢ [المفضلية ٩٢] وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٥. الرباع: جمع رُبَع، وهو ما نُتج في الربيع.

(٣) عجز البيت: على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ. وقد تقدم في ٦: ١٩٥.

(٤) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٥٧ - ٨٥٨ [رسالة] بتصرف.

(٥) الكتاب ٢: ٢١١ - ٢١٣.

(٦) تقدم البيت في ٢: ٤٦.

وزعم أبو الحسن[1] أنَّ الهاء في هِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ زائدة؛ لأنَّ الهِجْرَع: الطويل، والجَرَع: المكان المنقاد السهل، والهِبْلَع: الأَكول، فهو من البَلْع، فوزنُهما هِفْعَلٌ.

وحكى أبو الحسن[2] عن الخليل أنَّ هِرْكَوْلةً هِفْعَوْلةٌ؛ لأنها التي تَرْكُلُ في مِشيتها، فالهاء فيه زائدة. وبعضُ العرب يقول[3]: هِرَّكْلة وهُرَكْلة. وقال أبو الحسن بن سِيْدَه في (الْمُحْكَم): الهِرَكْلة والهَرْكَلة والهِرْكَوْلة والهِرَّكْلة[4]: الحسنة الجسم والخلق والْمِشْية، قال[5]:

هِرَّكْلَـــةٌ فُنُـــقٌ نِيـــافٌ طَلَّـــةٌ ... لم تَعْـدُ عـن عَشْـرٍ وحَـوْلٍ خَرْعَـبُ

ورجلٌ هُراكِلٌ: ضخم جَسيم. وقال أبو عبيدة[6]: الهِرْكَوْلة: الضخمة الأَوراك.

قال بعض أصحابنا[7]: ((والصحيح أنَّ الهاء في هِبْلَعٍ زائدة لوضوح الاشتقاق، وفي هِجْرَعٍ أصلية لبعد الاشتقاق من الجرَعَ. وقد حكى ثعلب[8]: هذا أَهْجَرُ من هذا، أي: أطول، فيحتمل أن يكون من لفظ هِجْرَعٍ، وقد حُذفت لام الكلمة، ويكون إبقاء الهاء دلالة على أصالتها.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩ والممتع ١: ٢١٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩ والتمام ص ٢٥٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩، ٥٧٠.

(٤) في المحكم ٤: ٤٦٣: [ط. العلمية]: ((والهِرْكُلَة، والهَرْكْلَة، والهِرْكَوْلَة، والهِرَّكْلَة)).

(٥) هو عسّاف من شعراء عقيل كما في التمام ص ٢٥٤. وفي سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩ أنَّ ابن جني سمعه من بعض بني عقيل. وهو في المحكم ٤: ٤٦٣ واللسان (هركل). فنق: جسيمة حسنة فتية منعمة. ونياف: تامة الطول والحسن. وطلة: حسنة لطيفة. والخرعب: الرخصة اللينة، وقيل: البيضاء.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠.

(٧) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٨) مجالس ثعلب ص ٤٥٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠.

وأمَّا هِرَكَوْلة فعلى ما نَقل أبو عُبيدة من تفسيرها تكون الهاء أصلية؛ إذ تنطلق على الضخمة الأوراك))، وكذلك في تفسير ابن سِيْدَه[١]. قال أبو الفتح[٢]: ((ويلزم الخليل أن يجعل هِرَّكْلةً هِفَّعْلةً؛ لأنه قد رُوي، وكذلك هِرَكْلة، وينبغي أن يكون قوله[٣]:

باتــتْ بليـلٍ ســاهرٍ ، وقــد سَــهِدْ   هُلَقِــمٌ ، يأكــلُ أَطْــرافَ النُّجُــدْ

وزنه هُفَعِلٌ لأنه من اللَّقْم، فتكون في هذا الفاء مضاعفة كَمَرْمَريس[٤])) انتهى. وفيه[٥] زيادة أنَّ س قال[٦]: ((لم تضعَّف الفاء إلا مع العين كَمَرْمَريس))، وهي في هذا مضاعفة وحدها. قال أبو الفتح[٧]: ((ولا أرى بأسًا بقول أبي الحسن والخليل في هذه الأسماء الثلاثة من زيادة الهاء)).

وزيدت الهاء أيضًا في هِلْقامٍ للأَكول، مأخوذ من اللَّقْم، وقالوا أيضًا: هِلْقامٌ. وفي هِزَبْر[٨] لأنه من الزَّبْر، وهو الدَّفع بقوة. وفي هَزَنْبَرٍ للسَّيِّئ الخُلُق. وفي هُمْتُعٍ على أحد القولين لِجَنَى التَّنْضُب، مأخوذ من مَتَعَ الشيءُ: إذا اشتدَّت حُمرتُه، وقد تقدَّم القول[٩] الآخر في فصل التاء أنَّ التاء زائدة والهاء أصلية، فيكون مأخوذًا من هَمَعَ[١٠]. فهذا ما ذكر أنها زائدة في أول الكلمة.

---

(١) كذا! والذي في المحكم ٤: ٤٦٣ أنَّ هذا تفسير أبي عبيدة.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٩ - ٥٧٠ بتصرف.

(٣) البيتان في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠ والتمام ص ٢٥٤ والمحكم ٤: ٤٦٠ [ط. العلمية] والممتع ١: ٢٢٠ واللسان (هلقم). الهلقم: الكثير الأكل. وسهد: لم ينم.

(٤) المرمريس: الداهية.

(٥) قوله: ((وفيه ... مضاعفة وحدها)): هو قول ابن الضائع في شرح الجمل: القسم الثاني ص ٨٥٩ [رسالة]، وأثبت بعده قول ابن جني الآتي. وبعده في ح كلمة لم أهتدِ إلى قراءتها.

(٦) الكتاب ٣: ٤٣٢، ٤: ٢٦٩، ٣٢٧.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٧٠.

(٨) الهزبر: الأسد.

(٩) تقدم في ص ١٠٦.

(١٠) همع الطَّلُّ: سقط على الشجر ثم سال. وهمعت عينه: دمعت.

وزيدت ثانيةً في قولهم: رجلٌ صَهْتَمٌ، أي: تامٌّ، مثل الصَّتْم. وفي زِهْلِقٍ، على أحد القولين[1]، للذي يُنْزِلُ قبل أن يُجامِع. وفي اقْمَهَدَّ البعيرُ: إذا رفعَ رأسه، الهاء زائدة عند الجوهريِّ[2] لأنه عنده من القُمُدّ، وهو القوي الشديد.

وثالثةً في سَمْهَجٍ لِلَّبن الخبيث الطَّعم؛ لأنه من السَّماجة[3]. وفي سَلْهَبٍ بمعنى سَلِبٍ، وهو الطويل. ورابعةً في مُعَلْهَجٍ لِلهَجين. وخامسةً في مَلَكُوهٍ.

وزيدت أيضًا من الفعل في أَهْراقَ وأَهْراحَ بمعنى أَراقَ وأَراحَ، وهو الأفصح فيهما، أعني أن يقال: /أَراقَ وأَراحَ، وقياسُ قول س[4] في أَسْطاعَ يقتضي أن تكون الهاء فيهما عوضًا من ذهاب حركة العين، فيدخل في باب العِوَض من وجه، وذلك قبل الحذف في أَراقَ وأَراحَ، وفي باب الزيادة من وجهٍ[5]. [٨: ١٢٤/ب]

ص: واللامُ في الإشارة كما سبق.

ش: سبق له ذلك في ((باب اسم الإشارة)) أول الكتاب، وهذه اللام على قسمين: قسم تزاد في الكلمة مبنية عليها، وقسم ليس كذلك، فهذا القسم نحو ذلك وتلك وتالِك وأُولالِك وهُنالِك، فاللام في هذه زائدة لتوكيد الإشارة. والقسم الأول قولهم[6]: عَبْدَلٌ وزَيْدَلٌ وفَيْشَلٌ وفَحْجَلٌ وهَيْقَلٌ وطَيْسَلٌ وعَنْسَلٌ وهِدْمِلٌ ونَهْشَلٌ وعَثْوَلٌ.

---

(١) القول الآخر أنه على وزن فِعْلِلٍ، واللام زائدة. وتقدم في ١٨: ١٥٩.

(٢) الصحاح (قمد).

(٣) السماجة: القُبْح.

(٤) الكتاب ١: ٢٥، ٤: ٢٨٥.

(٥) الممتع ١: ٢٢٠ - ٢٢١.

(٦) يأتي تفسيرها في الشرح.

وتقسيمٌ آخر، وهو أنَّ اللام زيدت ثانيةً في قِلْفِعٍ، وثالثةً في هَمَلَّعٍ، ورابعةً في عَبْدَلٍ، وخامسةً في خَفَنْجَلٍ[١] ووَرَنْتَل[٢] على خلاف فيه[٣]، وسادسةً في شَراحِيل[٤].

فأمّا عَبْدَلٌ فالدليل على زيادة اللام فيه كونه في معنى عَبْد، وزعم أبو الحسن[٥] أنَّ معنى عَبْدَلٍ عبدُ الله، فعلى هذا يكون اسمًا مركبًا من (عبد) و(الله) كما قالوا: عَبْقَسِيٌّ، فلا تكون اللام على هذا زائدة. والصحيحُ أن عَبْدَلًا بمعنى عَبْدٍ لا بمعنى[٦] عبد الله، وذلك أنا وجدناهم يُسَمُّون عَبْدَلًا مَنِ اسمُه عَبْدٌ، فمِن ذلك أنَّ طَرَفة اسمُ أبيه العَبْد، وليس أحد من العرب يُسَمِّيه عبدَ الله فيما نَعلمه، وقد أَطلَق هو على اسم أبيه عَبْدَلًا، قال[٧]:

ولستُ بِذِي لَونَينِ فيمَنْ عَرَفتُهُ ... ولا البُخْلُ فاعلم مِنْ سَمائي ولا أَرْضِي

قَدَ أمْضَيتُ هذا مِنْ وَصِيَّةِ عَبْدَلٍ ... ومِثْلُ الذي أَوصَى به عَبْدَلٌ أُمْضِي

وأمّا زَيْدَلٌ فمعناه زيدٌ، فاللام فيه زائدة.

وأمّا فَيْشَلة[٨] فقد قالوا في معناه: فَيْشة، قالت امرأة من العرب[٩]:

وفَيْشَةٍ قد اشْفَتَرَّ حُوقُها

---

(١) ل: حفنجل.

(٢) الورنتل: الداهية.

(٣) تقدم في ص ٢٦، ٤٤.

(٤) شراحيل: اسم رجل.

(٥) الأخفش الأوسط. السيرافي النحوي ص ٥٦٣ والممتع ١: ٢١٣.

(٦) عبد لا بمعنى: سقط من ل.

(٧) الديوان ص ١٧٠.

(٨) الفيشلة: رأس الذكر.

(٩) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢. اشفترَّ: انتصب. والحوق: ما استدار بالكمرة من حروفها.

فسمعتْها ابنتُها، فقالت[1]:

دُونَكِها يا أُمِّ لا أُطيقُها

وقال الراجز[2]:

وفَيْشةٍ ليستْ كهذِي الفَيْشِ قد مُلِئَتْ مِنْ خُرُقٍ وطَيْشِ

إذا بَدَتْ قُلْتَ: أَميرُ الجيشِ

وزعم أبو الفتح[3] أنه يجوز أن تكون فَيْشة وفَيْشَلة مادّتين، وتكون الياء زائدة في فَيْشَلة، ونظيرُه ضَيَّاطٌ[4] وضَيْطارٌ[5]، فتكون الياء في ضَيَّاطٍ عينَ الفعل، وفي ضَيْطارٍ زائدة.

وأما فَحْجَلٌ فهو بمعنى الأَفْحَج، وهو المتباعد الفَخِذين. [٨: ١٢٥/أ]

وأما هَيْقَلٌ[6] فقالوا في معناه: هَيْق، وهما من صفات النَّعام. وأجاز ابن جِنّيْ[7] في اللام أن تكون زائدة، وأن تكون أصلية، كما أجاز ذلك في فَيْشة وفَيْشَلة. وقال قُطْرُبٌ في كتاب ((الجماهير)) من تأليفه: ((فأمّا ما قاله /أبو عبيدة في هَيْقَلٍ إن اللام فيه زائدة، وخالف مذهب الخليل، فليس كذلك لأنَّ هَيْقَلًا من هِقْلٍ، زيدت الياء)) انتهى كلامه. وقال بعض شيوخنا[8]: ((أمَّا فَيْشةٌ وفَيْشَلةٌ فالوجهُ الزيادة، ولا ينبغي أن

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢.

(٢) حماسة أبي تمام ٢: ٤٣٦ [الحماسية ٨٤٧] وبعدهن: مَن ذاقَها يَعرفُ طَعْمَ العَيشِ. وسر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢ وفيه تخريجه.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) الضياط: الرجل الغليظ.

(٥) الضيطار: الضخم الذي لا غناء عنده.

(٦) الهيقل: الظليم.

(٧) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٣.

(٨) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٦٣ [رسالة].

يُجعَلا مادَّتين. وأمَّا هَيْقٌ وهَيْقَلٌ فالأَولى الأصالة لأنهم قالوا أيضًا: هِقْلٌ وهِقْلةٌ للفَتِيَّينِ[1] من النَّعام، والأَولى في هَيْقَلٍ أن يكون من هذا التركيب)) انتهى. وإنما قال ((الأَولى في فَيْش الزيادة)) لأنه لم يأتِ منها تصريف فتحذف فيه الياء وتثبت اللام كما جاء في هَيْقَلٍ.

وأمَّا طَيْسَلٌ فقالوا: عَدَدٌ طَيْسٌ وطَيْسَلٌ بمعنًى واحد، أي: كثير، قال[2]:

حتى لَحِقْنا بِعَديدِ الطَّيْسِ   قد ذهبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي

وحكى الجوهريُّ[3]: الطَّيْس: الكثير من كل شيء، وأنشد لأعرابي يصف حَميرًا[4]:

فصَبَّحَتْ مِن شُبْرُمانَ مَنْهَلَا   أَخْضَرَ طَيْسًا زَغْرَبِيًّا طَيْسَلَا

قال[5]: ((فالطَّيْسَل مثل الطَّيْس في المعنى، واللام زائدة)).

وقال ابن عصفور[6]: ((يُمكن أن تكون اللام أصلية، والياء زائدة، فتكون مع طَيْسٍ مما اتَّفق معناه، واختلفت مادَّته؛ لأنَّ زيادة الياء أوسع من زيادة اللام، فيكون من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ)) انتهى معنى كلامه.

والزيادة في طَيْسَلٍ أَولى؛ لأنَّ طَيْسَلًا لم يُتصرّف فيه بتصرّف تُحذف فيه الياء، وتثبت اللام، كما اتَّفق ذلك في هَيْقَلٍ وهِقْلٍ، فالأَولى الوقوف فيه مع ظاهر الاشتقاق، وأنَّ طَيْسًا وطَيْسَلًا راجعان لمادَّة واحدة كما هما متَّفقان في المعنى.

---

(١) للفتيين: موضعه بياض في ك.

(٢) نسب البيتان لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٥، وهما في سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٣ وفيه تخريجهما. العديد: العدد.

(٣) الصحاح (طيس).

(٤) تهذيب اللغة ١٢: ٣٣٢. شبرمان: موضع. وزغربيّ: كثير الماء.

(٥) قال: سقط من ك.

(٦) الممتع ١: ٢١٤ - ٢١٥.

وأمَّا عَنْسَلٌ[1] فمعناه عَنْسٌ، وفيه خلاف، ذهب محمد بن حَبيبَ[2] إلى أنَّ اللام فيه زائدة. وذهب س[3] إلى أنَّ لامه أصلية؛ لأنه عنده مشتقّ من العَسَلان، وهو عَدو الذئب. قال ابن جِنِّيْ[4]: ((ومذهب س أَولى لأنَّ زيادة النون أكثر[5] من زيادة اللام)). قال ابن عصفور[6]: ((ولوضوح اشتقاقه من العَسَلان، وأنه لا تكلّف فيه)). قال بعض شيوخنا[7]: ((إن كان عَنْسٌ وعَنْسَلٌ مترادفَين فمذهب ابن حَبيبَ أَولى)). قال أبو الفتح[2]: ((ويلزم على قول ابن حبيبَ أن يكون فَلَنْدَعٍ فَلَنْعَلًا؛ لأنه الملتوي الرجل، فيكون من الفَدَع[8]، وهو فاسد)). قال[9]: ((ويلزم أن يكون ازْلَغَبَّ الفرخُ[10] افْلَعَلَّ؛ لأنَّ معناه زَغَّبَ، وهو بعيد)). ولا يلزم[11] ما قال ابن جني لأنَّ اللام لم تثبت زيادتها وسطًا ولا في الفعل، على أنه يمكن أن يلزمه إن كان الفَلَنْدَعُ هو الأَفْدَع من غير فرق، فأما إن كان بينهما فرق فيضعف.

---

(١) العنسل: الناقة الصلبة.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٤.

(٣) الكتاب ٤: ٢٦٩، ٣٢٠.

(٤) هذه عبارته التي ذكرها ابن الضائع في شرح الجمل منسوبة: القسم الثاني ص ٨٦٤ [رسالة]. وهي في سر الصناعة ١: ٣٢٤ كما يأتي: ((والذي ذهب إليه سيبويه هو القول لأنَّ ...)).

(٥) أكثر: سقط من ك.

(٦) الممتع ١: ٢١٥.

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٦٤ [رسالة].

(٨) الفدع: عِوَج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها.

(٩) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل: القسم الثاني ص ٨٦٤ [رسالة] عن ابن جني بتصرف، وهو في سر صناعة الإعراب ١: ٣٢٥ بلفظ مقارب.

(١٠) ازلغبَّ الفرخ: نبت عليه الزَّغَب.

(١١) ولا يلزم ... فيضعف: هذا قول ابن الضائع في شرح الجمل: القسم الثاني ص ٨٦٤ - ٨٦٥ [رسالة].

وأمّا هِدْمِلٌ فهو بمعنى هِدْمٍ، وهو الثوب الخَلَق، قال[1]:

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نَواشِرُها تُصْمِتُ بالماءِ تَوْلَبًا جَدِعَا

[٨: ١٢٥/ب] /وأمّا نَهْشَلٌ[2] فذهب إلى زيادة اللام فيها أبو القاسم السعدي[3]، وكأنه جعله من النَّهْش[4]، وظاهر مذهب س[5] أنَّ اللام أصلية، وأنه رباعيُّ الوضع، والنون أيضًا فيه أصلية.

وأما عَثْوَلٌ فحكى الأخفش الصغير[6] عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول: هو الطويل اللِّحية، وهو مأخوذ من قولهم: ضِبْعانٌ أَعْثَى وضَبُعٌ عَثْواءُ: إذا كانا كثيري الشعر، وكذلك يقال للرجل والمرأة، فاللام عنده في عَثْوَلٍ زائدة كما أنها في فَحْجَلٍ[7] كذلك.

وأمّا قِلْفِعٌ فهو ما تَشَقَّقَ من الطين.

وأمّا هَمَلَّعٌ[8] ففيه خلاف[9]: منهم مَن جعل اللام زائدة، ويكون مشتقًّا من هَمَعَ[10]. ومنهم من جعل الميم زائدة، وجعله مشتقًّا من ناقة هِلْواع: إذا كانت سريعة.

---

(١) أوس بن حجر. الديوان ص ٥٥ والخصائص ٣: ٣٠٦. النواشر: عروق ظاهر الكف أو عصب الذراع. والتولب: الصغير من حمر الوحش، استعاره للصبيّ. وتصمت: تُسكت وتُعَلِّل. والجدع: السيئ الغذاء.

(٢) النهشل: الذئب.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٩٩، ٢٢٩.

(٤) النهش: أخذ اللحم بالفم.

(٥) الكتاب ٣: ١٩٦، ٤: ٣١٩.

(٦) الحكاية في الممتع ١: ٢١٤.

(٧) الفحجل: الذي في رجليه اعوجاج.

(٨) الهملع: الذئب، والخفيف السريع من كل شيء.

(٩) تقدم في ١٨: ١٨٤.

(١٠) همع: سال.

وأمّا خَفَنْجَل[1] فهو الأَفْحَج، قال أبو القاسم السعدي[2]: اللام فيه زائدة. وكذلك قال في شَراحيل[3]، وكأنه مشتقٌّ عنده من الشَّرح.

وذكرَ أيضًا أنَّ اللام زيدت في الفعل في ازْلَغَبَّ الطائرُ[4]، فإنه في معنى زَغَّبَ. وفي ادْلَهَمَّ الليلُ[5]، فإنه من الدُّهْمة. وفي جَحْفَلَ[6] يعني قَلَبَ.

وزعمَ ابن عصفور[7] أنَّ ما كان الاستعمال فيه سواء كالفَيْشة والفَيْشَلة، والهَيْقِ والهَيْقَل، والطَّيْس والطَّيْسَل، فتحتمل لامه الزيادة والأصالة، وما كان أحدهما أكثر استعمالًا كزَيدٍ وزَيْدَلٍ، وعَبْدٍ وعَبْدَلٍ، وأَفْحَجَ وفَحْجَلٍ، فما عَرِيَ من اللام أصل، وما كانت فيه اللام فهي زائدة؛ لأنَّ استعماله دون لام أكثر.

وليست كثرة الاستعمال دليلَ الأصالة كما ذكر، بل التصريف هو دليل الزيادة، وإنما تكون الكثرة دليلًا حيث يتساوى حمل كل واحد منهما على صاحبه كالقلب؛ وأمَّا هذا فسقوط اللام من فَيْشَلة في قولهم: فَيْشٌ، والمعنى واحد، يقضي بزيادتها، ولم يُشترط في دليل الاشتقاق والتصريف كثرة ولا قلَّة.

ص: وتَقِلُّ زيادةُ ما قُيِّدَ إن خَلا من القيد، ولا تُقبَل زيادته إلا بدليل جَليّ، كلُزوم كون الثاني من نحو كِنْثَأْوٍ أحدَ «سألْتُمُونيها»، وكسُقوط همزةِ شَمْأَلٍ [وشأْمَلٍ][8] واحْبَنْطأَ في الشَّمُول والحَبَط، وميمِ دُلامِصٍ وزُرْقُمٍ في الدَّلاصة

(١) ل: جفحل. ك: حفنجل. ت: جحنفل. وأما: سقط من ك.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٩٩ - ١٠٠.

(٣) شراحيل: اسم رجل.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣٧.

(٥) ادلهمَّ الليل: كثُف واسودَّ. ولم أقف عليه في كتابه أبنية ابن القطاع. والدهمة: السواد.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٦٤.

(٧) الممتع ١: ٢١٤ - ٢١٥.

(٨) وشأمل: من التسهيل ص ٢٩٦ وتمهيد القواعد ١٠: ٤٩٣٩.

والزُّرْقة، ونونِ رَعْشَنٍ وبِلَغْنٍ في الرَّعَش والبُلوغ، وهاءِ أُمَّهاتٍ وهِبْلَعٍ وأَهراقَ في الأُمومة والبَلْع والإراقة، ولامِ فَحْجَلٍ وهِدْمِلٍ في الفَحَج والهِدْم، وسينِ قُدْمُوس وأَسْطاعَ في القِدَم والطاعة. وكلُزوم عدم النظير بتقدير أصالة نون نَرْجِسٍ وعُرُنْدٍ وكَنَهْبُلٍ وإصْفَعِنْدٍ وخُبَعْثِنة[1] وهُنْدَلِعٍ، ولامِ وَرَنْتَلٍ وعِقِرْطِلٍ، وتاءِ تَنْضُب وتُدْرَأ وتُجِيْب[2] وعِزْوِيت.

[٨: ١٢٦/أ] ش: كان المصنف قد قيَّد زيادة الألف والياء والواو بأن تصحب أكثر من أصلين؛ وزاد مع هذا القيد في الواو أن تكون غير مصدَّرة. وقيَّد زيادة الهمزة بالتصدير أو التأخير بعد ألف زائدة هي أو النون، وبصحبة أكثر من أصلين. /وقيَّد زيادة الميم بالتصدير وبصحبة أكثر من أصلين. وقيَّد زيادة النون بما ذكره من الكلام عليها. وقيَّد زيادة التاء والسين بما ذكر في الكلام عليهما. وقيَّد زيادة الهاء بالوقف، ووعَد بذكرها. وقيَّد زيادة اللام بالإشارة. وقد تكلَّمنا على شرح كلامه، وذكرنا ما أَهمل من القيود، واستَوفينا الكلام على هذه الحروف إلا حرف السين، فنحن نذكره في هذا الفصل عند تعرُّض المصنف لذكره.

وقولُه **ولا تُقبَل زيادته** - أي: زيادة الحرف - **إلا بدليلٍ جَلِيّ**، والدلائل التي تدلُّ على الزيادة تسعة، وسنذكرها في آخر فصل زيادة التضعيف عند تعرُّض المصنف لها.

وقولُه **كلُزوم كون الثاني من نحو كِنْثَأْوٍ أحدَ سَأَلْتُمُونِيها** الثاني من كِنْثَأْوٍ[3] هو النون، وقد تقدَّم[4] ذكر الأسماء التي على هذا الوزن، وأنَّ المحفوظ من ذلك سبعة

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٢٩٦: وخُنَبْتنة.

(٢) التسهيل ص ٢٩٦: ((وتجبب)). تجيب: بطن من كندة.

(٣) الكنثأو: العظيم اللحية.

(٤) تقدم في ص ٨٤.

أسماء لا غير، وفي وزن بعضها خلاف، وذلك قولهم: حِنْصَأْو[1]، فمذهب الجمهور أنَّ وزنه فِنْعَلْوٌ كأخواته. وذهبَ الفراء إلى أنَّ وزنه فِنْعَلٌ، النون فيه زائدة لا غير. وقيل: وزنه فِنْعأْل من حَصَوته: إذا مَنَعتَه.

وقولُهم سِنْدَأْوٌ[2] فيه خلاف: ذهب الجمهور إلى أنَّ وزنه فِنْعَلْوٌ كأخواته. وذهب بعضهم إلى أنَّ وزنه فِنْعَأْلٌ من السَّدْو، وقد تقدَّم الكلام والاستدلال على تعيين النون والواو للزيادة.

وقولُه **أحدَ سَألْتُمُونيها** فيه إبهام؛ لأنه لم يلزم أحد سألتمونيها على طريقة البدل، إنما لزم منها حرفًا واحدًا معينًا، وهو النون، وكِنْثَأْوٌ وأخواته خارجٌ عما ذكرَه قبلُ في زيادة النون، فلذلك احتاج في دعوى زيادة النون إلى ذكر دليل.

وقوله **وكسُقوط همزة شَمْأَل واحْبَنْطَأَ في الشَّمول والحَبَط** أمَّا همزة شَمْأَلٍ[3] وشَأْمَلٍ واحْبَنْطَأَ فقد نقص منها قيد الزيادة الذي هو التصدير أو التأخير بعد ألف زائدة، وإن كان موجودًا القيد الآخر، وهو أنها صَحِبَت أكثر من أصلين.

ومما استدلَّ به ابن عصفور[4] على زيادة الهمزة في شَمْأَل قولُهم: شَمَلَتِ الريحُ. قال الأستاذ أبو عبد الله بن هشام في كتاب (النقد) الذي له على ابن عصفور: ((لا دليل في شَمَلَتْ، فقد يكون رباعيًّا مؤخَّر الهمزة على حدِّ شَمْأَل، مسهَّلها على حدِّ الخَبِ والرِّدِ وشبهه، ولا في شَمال، فقد يكون على حدِّ الكَماة والْمَراة، والدليلُ قولهم فيها: شَمُولٌ، كما قال[5]:

---

(١) الحنصأو: القصير، والضئيل الضعيف. وقد تقدم في ١٨: ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) السندأو: الجريء المقدم. وقد تقدم في ١٨: ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣) الشمأل والشأمل: ريح الشمال.

(٤) الممتع ١: ٢٢٧. شملت الريح: هبَّت شَمالًا.

(٥) صدر البيت: ((فإنْ تَمْنَعْ سَدُوسٌ دِرْهَمَيْها)). وهو للأخطل. ديوانه ١: ٣٧٣ والكتاب ٣: ٢٤٨، وآخره فيهما وفي غيرهما من مصادري: ((قَبُولُ))، وعليه فلا شاهد فيه. القبول: الطيبة المسّ اللينة لا أذى فيها، وهي ريح الصَّبا.

وشَمْلٌ، بإسكان الميم)) انتهى ما قاله.

وما[1] ردَّ به على ابن عصفور من إمكان كونه رباعيًّا وسُهِّل قالَه ابن خَروف؛ وردَّه عليه في (الإفصاح) ((بكونه لم يجئ فيه الوجهان من التحقيق والتسهيل؛ وإلحاقه بـ(تَرَى) قليل لا يُحمل عليه إلا بدليل، وقد قالوا: شَمُول وشَمْلٌ وشَمَالٌ، وبعضُ الأمثلة يُحمل عليها غيرها، ولا يُخرج عنها /إلا بدليل صحيح، فتدخل في الأصول المتقاربة)) انتهى. والهمزة في شَمْأَلٍ وشَأْمَلٍ زيدت للإلحاق[2] بجَعْفَر.

[٨: ١٢٦/ب] وأمَّا همزة احْبَنْطَأَ[3] فظاهرةُ الزيادة لقولهم: الحَبَط[4]، كما ذكر المصنف، ولقولهم: حَبَنْطًى[5]. وقد اختلفوا في هذه الهمزة وفي هذا الوزن، فمنهم مَن أثبتَ في الأفعال افْعَنْلأَ[6]، واستدلَّ بظاهر هذا الوزن. ومنهم مَن زعم[7] أنه افْعَنْلَى كاسْرَنْدَى[8] واغْرَنْدَى، وأنَّ افْعَنْلأَ بناء في الأفعال مفقود، وجَعل الهمزة فيه بدلًا من الألف، كما قالوا: لَبَّأَ فلانٌ بالحج، وأصلُه لَبَّى. والهمزة في احْبَنْطَأَ سواء كانت الكلمة مبنيَّةً عليها أم كانت بدلًا من الألف زيدتْ للإلحاق بطريق البناء أو بطريق البدل كقولهم احْرَنْجَمَ[9].

---

(١) ((وما رد به ... في الأصول المتقاربة انتهى)): سقط من ح.

(٢) ك، ل، ت: لا تلحق.

(٣) احبنطأ الرجل: انتفخ بطنه من الطعام وغيره.

(٤) الحبط: الانتفاخ أينما كان من داء أو غيره.

(٥) الحبنطى: القصير الغليظ.

(٦) تقدم هذا الوزن والفعل في ١٤: ٢٢٥.

(٧) بغية الآمال ص ١٢٩.

(٨) اسرنداه: اعتلاه، ومثله اغرنداه.

(٩) احرنجم القوم: اجتمعوا.

وقولُه **وميمِ دُلامِصٍ وزُرْقُمٍ** قد تقدَّم الخلاف[١] الذي في ميم دُلامِص، وأنَّ أبا الحسن وأبا عثمان زعما أنها أصلية. وأمّا زُرْقُمٌ[٢] فلم يذهب أحد إلى أصالتها. وقد نقص منها قيد التصدر، وإن كانت قد صَحِبت أكثر من أصلين. والميمُ في دُلامِصٍ زائدة للإلحاق بعُذافِرٍ[٣]، وفي زُرْقُمٍ زائدة للإلحاق ببُرْثُنٍ[٤] وجُرْشُعٍ[٥].

وقولُه **ونونِ رَعْشَنٍ وبِلَغْنٍ** النونُ فيهما ظاهرة الزيادة، فالنونُ في رَعْشَنٍ[٦] زيدت للإلحاق بجَعْفَر، وبِلَغْنٍ[٧] للإلحاق بقِمَطْر.

وقولُه **وهاءِ أُمَّهات** قد تقدَّم الخلاف[٨] في هذه الهاء أهي أصل أم زائدة، وإذا قلنا بزيادتها كان وزن أُمَّهة فُعْلَهة، فتكون إذ ذاك زائدة لتكثير الكلمة كالألف في قَبَعْثَرَى[٩]، إلا إن أثبتنا فُعْلَلًا، فتكون إذ ذاك للإلحاق به.

وقولُه **وهِبْلَعٍ**[١٠] الهاءُ فيه زائدة للإلحاق بنحو دِرْهَم.

وقولُه **وأَهْراقَ** قد تقدَّم[١١] لنا أنَّ الهاء زيدت عوضًا من ذهاب حركة العين منها.

---

(١) الدلامص: البراق. وقد تقدم الخلاف في ميمها في ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٣) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(٤) البرثن: هو من السباع والطير بمنزلة الإصبع من الإنسان.

(٥) الجرشع: العظيم الصدر. وقيل: الطويل.

(٦) الرعشن: المرتعش.

(٧) البلغن: البليغ.

(٨) تقدم في ص ١١١ - ١١٢.

(٩) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.

(١٠) الهبلع: الأكول.

(١١) تقدم في ص ١١٥.

وقولُه **ولامِ فَحْجَلٍ وهِدْمِلٍ** زيدت اللام في فَحْجَلٍ[1] للإلحاق بجَعْفَر، وفي هِدْمِلٍ[2] للإلحاق بزِبْرِج[3].

وقولُه **وسينِ قُدْمُوس وأَسْطاعَ** تلّخص من كلام المصنف أنه ذكر زيادة السين في ثلاثة: أحدها أنها تزاد باطِّراد مع التاء في اسْتَفْعَلَ. والثاني والثالث: قُدْمُوس وأَسْطاعَ. وقد نقَص ما شرطَه في زيادة السين في قُدْمُوس وأَسْطاع قيد، وهو أنه تزاد مع التاء في الاسْتِفْعال.

أمّا قُدْمُوس فهو بمعنى قديم، فالسينُ فيه زائدة للإلحاق بعُصْفور.

وأمّا أَسْطاعَ فهمزته روي فيها عن العرب القطع والوصل:

[٨: ١٢٧/أ] فأمّا مع الوصل فأصله اسْتَطاعَ، فحُذفت التاء لمجانسة الطاء، كما يُحذف أحد المثلين مثل ظَلْتُ وحَسْتُ، وعلى هذا لا يكون أَسْطاعَ هذا، فإنه قيد من قيود زيادة السين؛ لأنها زيدت مع التاء في الاسْتِفْعال، إلا أنَّ التاء حُذفت لِما ذكرناه. والدليلُ على أنَّ الأصل في اسْطاعَ بوصل الهمزة اسْتَطاعَ قولُهم في المضارع يَسْطيع /بفتح حرف المضارعة، كما يقولون يَسْتَطيع. وقالوا أيضًا اسْتاعَ[4] بالتاء ووصل الهمزة، والمضارع يَسْتيع بفتح حرف المضارعة، والتاء بدل من الطاء، وأصله اسْطاعَ، كما أبدلوها في فُسْطاط، وأصلها عندهم فُسْتاط.

فإن قلتَ: ولِمَ لا تكون هذه التاء في اسْتاعَ هي التاء الزائدة، ويكون قد حذف فاء الكلمة التي هي الطاء، فيكون وزنه على هذا اسْتَعَلَ، ووزنه على الأول اسْفَعَلَ، وهذا أقرب لأنَّ في كلا التقديرين حذف حرف، ويزيد تقدير حذف التاء بدعوى البدل؟

---

(١) الفحجل: المتباعد الفخذين.

(٢) الهدمل: الثوب الخلق.

(٣) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(٤) الكتاب ٤: ٤٨٤ وسر صناعة الإعراب ١: ١٥٧، ٢٠٢ [الحاشية] وشرح المفصل ١٠: ٣١٠ وشرح الشافية للرضي ٣: ٢٩٣، ٢٩٤.

قلتُ: قد ثبَتت زيادة التاء في اسْتَطاع، فالأَولى أن يقال في اسْتاعَ إنها محذوفة؛ لأنه لم يثبت حذف فاء الكلمة في شيء من تصاريفها، مع أنه يكون إذ ذاك قد اجتمع على الكلمة إعلالان، أحدهما حذف فائها، والثاني إعلال عينها.

فإن قلتَ: وكذلك في البدل قد اجتمع إعلالان، أحدهما الإبدال، والآخر إعلال العين.

قلتُ: إعلالٌ يؤدي إلى الإبدال أحسن من إعلال يؤدي إلى الحذف؛ لأنَّ الحذف عدمٌ والإبدال وجود، والوجودُ خيرٌ من العدم.

وأمّا مع قطع الهمزة في أَسْطاعَ وأَسْتاعَ ففيه خلاف(١): ذهب س والبصريون إلى أنَّ أصله أَطاعَ يُطيع، وذهب الكوفيون إلى أنَّ أصله اسْتَطاعَ يَستطيع.

فالسينُ على ما ذهب إليه س زائدة عوضًا من ذهاب حركة العين منها؛ وأصله أَطْوَعَ، فنُقلت فتحة الواو إلى الطاء، فصار أَطَوْعَ، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السين عوضًا من ذهاب حركة العين من العين - وهي الواو - بجعلها على الفاء التي هي الطاء. قال س(٢): ((وأمّا الذين قالوا أَهْرَقْتُ فإنما جعلوها عوضًا من حذفهم العينَ وإسكانهم إياها؛ كما جعلوا ياء أَيْنُقٍ وألف يَمانٍ عوضًا، وجعلوا الهاء العوض لأنَّ الهاء تزاد. ونَظير هذا قولهم أَسْطاعَ يُسْطِيعُ، جعلوا العوضَ السين لأنه فِعل، فلما كانت السين تزاد في الفعل زيدتْ في العوض لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل)) انتهى.

وتنظير س أَسْطاعَ بأَهْراقَ تنظيرٌ حسن لأنَّ كلًّا منهما وزنه أَفْعَلَ، ولكنه معتلُّ العين، فزادوا الهاء في أَهْراقَ عوضًا من حذفهم العين. ويعني بقوله ((من حذفهم العين)) أي: من حذفهم حركةَ العين من العين.

---

(١) هذا الخلاف الذي ذكره هنا ذكره ابن القطاع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٤٠.

(٢) الكتاب ٤: ٢٨٥.

[٨: ١٢٧/ب] وأمّا تشبيهُ أَهْراقَ بأيْنُقٍ وبِيَمانٍ، وجعلُ الياء في أَيْنُقٍ والألف في يَمانٍ عوضًا، فيظهر ذلك في يَمانٍ إذ الألف عوضٌ من ياء النسبة إذ قد حُذفت، وأمَّا في أَيْنُقٍ فيحتاج إلى تقرير، وذلك أنَّ أَيْنُق جمع ناقة، وأصلُ ناقة نَوَقة، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، /وعينُ الكلمة واو. والدليلُ على ذلك قولهم: نُوقٌ وأَنْوُقٌ واسْتَنْوَقَ الجملُ، ثم جُمع نُوق على أَنْوُق، فكانت الواو متحركة بالضم، ثم قُلبت، فكان القياس في القلب أن يقال أَوْنُق، فلم يقولوه، وقالوا أَيْنُق بإبدال الواو ياء حالة القلب، فقد صارت الياء عوضًا من ذهاب الحركة من الواو التي كانت عينًا؛ إذ قد نُقلت حركتها إلى النون التي هي فاء الكلمة.

وتشبيهُ أَيْنُقٍ ويَمانٍ بأَهْراقَ يقتضي أن تكون الياءُ في أَيْنُق والألفُ في يَمانٍ زائدتين؛ وكذلك يقتضي تنظير أَسْطاعَ بذلك، فيكون إذ ذاك وزن أَيْنُق أَيْفُلًا؛ إذ قد حُذفت الواو. والأَولى ما قرَّرناه؛ لأنه إذ ذاك لا يكون فيه حذف، إنما فيه قلبٌ وإبدال، ولَزِمَ من القلب تحريك الفاء بحركة العين وجعلُ العين مكان الفاء، لكنَّهم لم يُقِرُّوها على حالها واوًا، بل أبدلوها ياء، فصارت الياء عوضًا من حذف الحركة من الواو التي صُيِّرت مكان الفاء، وأُبدلت ياء لأنها بتصييرها مكان الفاء سكنتْ، كما كانت الفاء التي هي النون ساكنة في أَنْوُق، وتحركت الياء بحركة العين إذ حلَّت محلَّها، وهذا كله بحث دقيق.

وقد تعقَّب أبو العباس على س، فقال[1]: ((إنما يُعَوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب، فأمَّا إذا كان موجودًا في اللفظ فلا، وحركةُ العين التي كانت في الواو موجودةٌ في الطاء)).

والذي ذهب إليه س صحيح، وذلك أنَّ العين لَمَّا سكنت توهَّنت لسكونها، وتهيَّأت للحذف عند سكون اللام، وذلك في نحو لم يُطِعْ وأَطِعْ، ففي هذا كله قد

---

(١) الانتصار لسيبويه ص ٢٧٠ وسر صناعة الإعراب ١: ١٩٩ والممتع ١: ٢٢٤.

حُذفت العين لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين متحركة لم تحذف، بل كنت تقول: لم يُطْوِعْ وأَطْوِعْ وأَطْوَعْت، فزيدت السين لتكون عوضًا من العين متى حذفت، وأمَّا قبل حذف العين فليست بعوض، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل أَسْطاعَ من قَبيل ما زيدت[1] فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف. ومَن جعل أَسْطاعَ مِن قَبيل ما السينُ فيه عوضٌ فبالنظر إلى الحذف، قاله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2].

ورَدَّه عليه الأستاذ أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراوي، فقال: ((الحرف يكون عوضًا من شيء في حالٍ غيرَ عوضٍ في حالٍ آخر معدوم النظير؛ والحرف عند س عوضٌ من ذهاب الحركة، وذهاب الحركة ثابت في كل حال)). [٨: ١٢٨/أ]

وأجاب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور بأن قال: ((ما زعمت من ادِّعاء عدم النظير لذلك باطل؛ لأنَّ لام كي عوض من أنِ الناصبة إذا حُذفت بعدها في مذهب البصريين[3]؛ فإذا ظَهرت بعدها لم تكن عوضًا، ومثلُها في ذلك حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به؛ ولا يمكن أن يقال: إنهما غير عوض؛ لأنَّ إضمار أنْ وإبقاء عملها من غير عوض لا يجوز إلا في ضرورة أو في شذوذ من الكلام لا يُقاس عليه؛ نحو قولهم: مُرْهُ يَحْفِرَها[4]، ولا بُدَّ مِنْ تَتْبَعَها[5]، لا يجوز أن يقال قياسًا على /ذلك: لا بُدَّ مِن تقومَ، تريد: مِن أنْ تقومَ، باتِّفاق من البصريين. وكذلك (الله) الألفُ واللام فيه عوض من الهمزة، فإذا أثبتَّ الهمزة فقلتَ الإله لم تكن عوضًا، قال[6]:

---

(١) ما زيدت ... أسطاع من قبيل: سقط من ك.

(٢) الممتع ١: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ٢: ٥٥٩ - ٥٧٠ [المسألة ٧٧].

(٤) المقتضب ٢: ٨٤ - ٨٥ وشرح المفصل ٧: ٩٣.

(٥) في المقاصد الشافية ٦: ٩٣ أنَّ الكسائي حكى النصب في هذا المثال.

(٦) عجز البيت: ((قُمْ في البَرِيَّةِ فاحْدُدْها عن الفَنَدِ)). وهو للنابغة في ديوانه ص ٢٠. احددها: امنعها. والفند: الخطأ في القول والفعل وغير ذلك.

إلا سُلَيْمانَ إذْ قالَ الإلهُ لَهُ ....

البيت، وأمثالُ ذلك كثيرة)).

وقال أيضًا: ((يدلُّ على أنَّ س قصدَ ما ذكرتُه أنه قد نصَّ على ذلك في (باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة)[1]))، يعني ما به يَسوغ أن يورد الحرف في العوض بالنظر إليه بعد الحذف؛ وفي الزيادة بالنظر إليه قبل الحذف. ثم ذكرَ نصَّ س في أَهْرَقتُ المتقدم وتنظير أَسْطاعَ به.

وما أجاب به الأستاذ أبو الحسن ليس بظاهر، أمَّا كلام س فقد شرحناه، وجعلناه على حذف مضاف، وأنَّ مُراده أنهم زادوا الحرف عوضًا من حذفهم حركة العين، فحذف (حركة)[2]، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ((مِن حذفِهم العينَ)). وأمَّا ما زعمَ في لامِ كي، وحرفِ العطف المذكور[3]، والألفِ واللام في (الله) من أنها عِوَضٌ في حالٍ غيرُ عوضٍ في حال فكلامٌ غير محرَّر؛ لأنَّ الذي نفاه ابن هشام إنما هو الحرف الذي زيدَ وليس معناه إلا الزيادة، وإنه إذ ذاك قد يكون مزيدًا لُحِظَتْ العِوَضيَّة فيه في حال، ومزيدًا لم تُلحَظ فيه العِوَضيَّة في حال.

وأمَّا لامُ كي وحرفُ العطف فليسا من هذا القبيل؛ لأنَّ كلًّا منهما حرف معنًى، فاللامُ للتعليل، والواوُ للتشريك.

وأمَّا قوله ((وكذلك الله)) لا يسلم له ذلك أنَّ الألف واللام عوض من الهمزة؛ بل (الله) اسم عَلَم، و(الإله) ليس بعَلَم. وأيضًا فقد قالوا بأنَّ مادَّة (الله) ليست بمادَّة (الإله)؛ لأنَّ تركيب ذلك من لام وواو وهاء، وفيه خلاف أهو من المقلوب أم لا، ومادَّة (الإله) همزة ولام وهاء في الظاهر، فدَعوى العِوَضِيَّة في هذا كله غير ظاهرة، ولو

(١) الكتاب ٤: ٢٨٥.

(٢) ك، ل، ت: حركة العين.

(٣) في المخطوطات: المعطوف.

كانت اللام والواو وأل عوضًا مما ذكَر لَمَا جاز أن يُجمع بينها وبين المعوَّض منه، وقد جاز ذلك، فدلَّ على أنها ليست بعوض، والعجب أن يكون حرفٌ من حروف المعاني يُدَّعى فيه أنه عوض إلا بضربٍ من التجوُّز بعيد، وعلى هذا ينبغي في لام الجحود وفي حتى وفي الواو والفاء وأو التي ينتصب الفعل بإضمار[1] أنْ بعدها أنها جميعها عوض من أن المحذوفة؛ بل هذه أَولى بالعِوَضيَّة؛ لأنَّ أنْ لا تظهر بعدها بحال، بخلاف لام كي وحرف العطف المذكور، فإنه يجوز إظهار أنْ بعدهما، وهذه كلها حروف مَعانٍ، لا يُدَّعى فيها العِوَضيَّة لأنهم شرطوا إضمار أنْ بعد لام كي إذا لم تَلِها لا وحرف العطف المذكور جوازًا؛ وبعد البواقي وجوبًا، فتقدُّم /هذه الحروف على أنْ شرطٌ في الإضمار لا أنَّ ذلك على طريق العِوَضيَّة. [٨: ١٢٨/ب]

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: ((فإن قيل: إنَّ س قد جعل السين عوضًا من ذهاب حركة العين، لا كما ذهبتَ إليه من أنها عوض متى ذهبت العين.

فالجواب عن ذلك شيئان:

أحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله (من ذهاب حركة العين) أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لأنَّ زيادة السين لتكون معدّة للعِوَضيَّة إنما كان من أجل ذهاب حركة العين؛ لأنَّ ذهاب حركة العين هو الذي أَوجَب حذف العين عند سكون اللام.

والآخر: أن يكون جعلَ السين عوضًا من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عوض من العين في بعض المواضع؛ لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة، فأقام السَّبَب مقام المسبَّب، وإقامة السبب مقام المسبَّب كثير جدًّا)).

---

(١) ح: في إضمار.

(٢) الممتع ١: ٢٢٥ - ٢٢٦.

قال الأستاذ أبو عبد الله بن هشام: قوله ((لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة)) فأقام السَّبب مقام المسبَّب)) هذا كله إلغاز مع أنه يؤول إلى شيء غير مسلَّم ولا صحيح. وما قاله المبرد أَولى، وما ذكره س ممكن، وأحسنُ ما وُجِّهَ فيه ما ذكره ابن وَلَّاد[1].

وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون[2] من أنَّ أصل أَسْطاعَ يُسْطيعُ: اسْتَطاعَ يَسْتَطيعُ، فلو كان على ما زعموا لَمَا كانت الهمزة مفتوحة مقطوعة، ولَمَا كان حرف المضارعة مضمومًا، لكنهم زعموا أنه لَمَّا حذف التاء، فبقي اسْطَعْتُ، شبَّهوه بأَفْعَلْتُ، فقطعوا همزته، وفتحوها[3]، وضمُّوا حرف المضارعة.

ومِمَّا كُتب[4] عن أستاذنا أبي جعفر بن الزُّبير ما نصُّه: ((اعتُرض على س باعتراضين:

أحدهما ما قال المبرد: كيف يقال: السينُ عوضٌ من حركة العين بعد ذهابها، وهي لم تذهب، إنما نُقلت من العين إلى الفاء، فلم تَذهب من اللفظ؟

وانفصلَ ابنُ وَلَّاد والسيرافيُّ[5] وغيرهما من المتقدمين، وقالوا: عَنى س بالذهاب الانتقال، فالسينُ عوضٌ من الانتقال[6]، ويُبين ذلك أنه نصَّ في آخر (الكتاب)[7] على أنَّ ما كان مثل هذا لا تَذهب منه الحركة، إنما تَنتقل عنها إلى الفاء.

---

(١) الانتصار لسيبويه ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) نسب للفراء منهم. سر صناعة الإعراب ١: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٣) وفتحوها: سقط من ت.

(٤) ومما كتب ... من مشكلات الكتاب: سقط من خ.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢: ٨٣.

(٦) ت: عن الانتقال.

(٧) الكتاب ٤: ٤٢٢، ٤٢٣.

وما رَدُّوا به على المبرد صحيح، لكنَّ أخْذَهم كلام س على ظاهره لم يُسَلِّمه الأستاذ أبو علي، ولا ارتَضاه، من حيث إنَّ الانتقال حكمٌ، وليست الأحكام تعوَّض مها الحروف، إنما يعوَّض من الحركات أو من حروف مثلها. وهو كما قال، وخرَّج كلام س على حذف مضاف، أي: مِن أجل ذهاب حركة العين، وأراد أنَّ السين عوضٌ من العين لأنها عند حذفِ حركتها وبقائها ساكنة توهَّنَتْ؛ وتعرَّضتْ للحذف، حتى لو أَسندتَ الفعل إلى غير غائب فقلتَ: أَطَعْتَ وأَطَعْتُ لانحذَفَتْ رأسًا، فكأنَّ العرب توهَّمت حالها مع غير الغائب حاصلًا مع الغائب، وعاملتْ /ذلك كله معاملة واحدة، فابتَدرت بالعوض. قال: ولهذه العلة أشار س بقوله على ما قُرِّر: من أجل ذهاب حركة العين، فاكتفى بذكر العلَّة عن المعلول لأنه قد علم أنَّ للعلة معلولًا وللعِوض معوَّضًا، فكأنه قال: زادوا السين عوضًا من العين من أجل ذهاب حركتها. قال: ولا ينكر الحذف الكثير في كلام هذا الإمام ولا في كل كلام فصيح)). [٨: ١٢٩/أ]

الاعتراض الثاني: جعل س أطاع[1] وأَسْطاع شيئًا واحدًا لقوله[2]: ((إنما هي أَطاعَ)). وليس كذلك لأنَّ المعنيين فيهما متباينان، معنى أَسْطاعَ: قَدَرَ، ومعنى أَطاعَ: انْقادَ وتَذَلَّلَ، ولم يَنقل أحد من أهل اللغة عن العرب أنَّ أَسْطاعَ بمعنى أَطاعَ، بل ذكروا أنَّ العرب تقول: اسْتَطاعَ وأَسْطاعَ وأَسْتاعَ بقطع الهمزة ووصلها، وكل ذلك بمعنى قَدَرَ، ومن العجب سكوت المبرد عنه في هذا على كثرة ولوعه بالنقد عليه.

وقد انفصلَ ابن عصفور وسبق إليه بأن قال: ((يمكن أن يكون س ناقلًا عن العرب ما ذكره من أنَّ أَطاعَ بمعنى أَسْطاعَ؛ فيُتَلَقَّى بالقبول)).

وهذا لا يَدفع الاعتراض لأنه ليس في كلام س ما يقطع بأنَّ ذلك نقلٌ منه عن العرب، ولو كان فيه نقلٌ بالسماع لارتفع النزاع.

---

(١) ل: طاع.

(٢) الكتاب ١: ٢٥.

وأَجوَدُ مِن هذا التمسك ما ذهب إليه ابن الطَّراوة من أنه قد ثبَت: طاعَ الرجلُ، بمعنى انْقادَ وتذلَّل، فلا يَبعُد أن يكون من كلامهم: أَطاعَ غيرَه، بمعنى: صيَّره منقادًا، نقلًا من طاعَ، لا أنه الذي بمعناه ومنزَّلًا منْزلة أَنْبَتَ من نَبَتَ؛ إذ لا يَمنع القياس نقلَ هذا الضرب من الفعل، وإذا كان كذلك فقد آل معنى أَطاعَ لمعنى اسْتَطاع؛ لأنَّ معنى الاسْتِقدار قد دخلَه من حيث إنَّ القائل أَطَعتُ بمعنى صَيَّرْتُ غيري منقادًا لي كأنه قال: قَدَرْتُ وأَسْطَعْتُ، فيكون س إنما جعل أَسْطاعَ من أَطاعَ للالتقاء الذي بينهما في المعنى؛ لأنَّ كلَّ لفظة منهما عين الأخرى، وهذا لا بأس به، وقد ارتضاه ابن الضائع.

وأمَّا الأستاذ أبو علي فتوقَّف، وقال: إن ثبَت عن العرب نقلُ ذلك فلا ينبغي أن يُنكَر هذا الوجه، وإن لم يَثبت فالأمر مشكل؛ لأنَّ ما ثبَت من قولهم أَطاعَ بالهمز إنما هو بمعنى انقادَ مثل طاعَ من غير فرق. ولم يكن لِيُنْكِر قياس الفعل في ذلك، وإنما توقف لعزّة وجود السماع. وهذا الموضع من مشكلات (الكتاب).

وجِماع القول في السين أنها تُزاد قياسًا وسَماعًا، فتُزاد قياسًا في الاسْتِفعال وما تصرّف منه من مضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول واسم مصدر وزمان ومكان؛ وفي الوقف لتبين كسرة الكاف من المؤنث في لغة بكر[1]، نحو: مررت بِكِسْ، وأكرمتُكِسْ، على ما زعمَ بعضهم. ويلزم على هذا أن تعدّ الشين في حروف الزيادة، وقد ذكرها فيها أبو الحسن بن خروف، وقد /ذكر س[2] إلحاق السين بكاف المؤنث، [٨: ١٢٩/ب] ولم يعدّها في حروف الزيادة. وأمَّا من أتى بها فيها فيمكن أن قصد بذلك تمكنها في الزيادة بكونها جاءت على وجهين للزيادة التي تقدم ذكرها؛ وهو أنَّ المزيد تارة يكون

(١) كذا في المفصل ص ٣٤١. وهي كسكسة هوازن كما في سر الصناعة ١: ٢٢٩، ٢٣٠، وبلا نسبة في ٢٠٢ - ٢٠٣ والكتاب ٤: ١٩٩.

(٢) الكتاب ٤: ١٩٩.

في بنية الكلمة، وتارة لا يكون في البنية، فأراد مَن ذكر السين في حروف الزيادة أنه يبين توغُّلها في ذلك بحيث جاءت على الوجهين المذكورين.

وزيدت سَماعًا في أَسْطاعَ، وفي قُدْمُوس، وتقدَّم الكلام عليهما[(١)]. وفي الحَسْجَلة[(٢)]، وهي الصَّقْل، والعَسْقَفةِ، وهي جمود العين عن البكاء، والسين فيهما للإلحاق بفَعْلَلٍ. والعُبْسُورِ[(٣)]، وهي الناقة السريعة العبور، وهي زائدة للإلحاق بعُصْفُور، والدِّفْنِسِ للحمقاء، وهي للإلحاق بزِبْرِجٍ[(٤)]، والخُلابِس للخِلاب، وهي للإلحاق بعُذافِرٍ[(٥)]، والعِرْفاس للناقة الصَّبور[(٦)]، والعِرْف: الصَّبر، وهي زائدة للإلحاق بسِرْداح[(٧)]، والضُّغْبُوس، وهو الصغير من القِثَّاء؛ لقولهم: ضَغِبَتِ المرأةُ: إذا اشتَهتْ الضَّغابيس، وهي صغار القِثَّاء، واحدها ضُغْبُوس، زيدت[(٨)] السين للإلحاق بعُصفور. وفي الفعل من قولهم خَلْبَسَ[(٩)]، السين فيه زائدة للإلحاق. وزعمَ بعضهم[(١٠)] أنها في خَنْدَريس[(١١)] زائدة، وزعم أنَّ وزنه فَنْعَليس، وجعلَ أصوله الخاء والدال والراء؛ لأنَّ الخمر مما يُخَدِّر. فهذا جميع ما وقفنا عليه مما ذُكر فيه أنَّ السين زائدة.

---

(١) تقدم الكلام على قدموس في ص ١٢٦، وعلى أسطاع في ص ١٢٦ - ١٣٤.

(٢) ح: الحجسلة.

(٣) ح: والعسور.

(٤) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(٥) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(٦) ح، ت: العبور. وسقط منهما: ((والعرف الصبر)).

(٧) السرداح: الناقة الطويلة.

(٨) ك: وزيدت.

(٩) خلبس: خلب وفتن.

(١٠) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٣.

(١١) الخندريس: الخمر.

وقولُه **وكَلُزوم عدم النظير بتقدير أصالة نون نَرْجِس وعُرُنْد وكَنَهْبُل** تقدَّم الكلام[1] على هذه الأسماء في فصل زيادة النون، ويعني أنه لو قدّرت أصالة النون في نَرْجِس لكان وزنه فَعْلِلًا، وهو بناء مفقود، وكذلك عُرُنْد، كان يكون مثل جُعُفْر، وهو بناء مفقود، وكذلك كَنَهْبُل، كان يكون فَعَلُّلًا، وهو أيضًا بناء مفقود.

وإذا حملنا النون في هذه على الزيادة كان لبعضها نظير، نحو نَرْجِس، فإنه على وزن نَفْعِل، وهو وإن كان بناء لا نظير له في الأسماء فله نظير في الفعل، نحو نَضْرِب، فقد صار له نظير في الجملة. وأمَّا عُرُنْدٌ[2] فقد قام الدليل على زيادة نونه بقولهم عُرُدّ، وله نظير، وهو قولهم تُرُنْج، والنون قد قام الدليل على كونها زائدة، وقد ذكرنا ذلك.

وأمَّا كَنَهْبُل[3] فليس له نظير بتقدير الأصالة، وليس له نظير أيضًا بتقدير الزيادة، لكنْ من دلائل الزيادة الدخول في أوسع البابين، وهو الزيادة، فحملْنا نونه على الزيادة دخولًا في الباب الأوسع.

وقولُه **وإصْفَعِنْد وخُبَعْثِنة وهُنْدَلِع** أمَّا إصْفَعِنْد فمعناه [الخمر][4]، والنون فيه زائدة، ودليل زيادتها الدخول في أوسع البابين. وأمَّا خُبَعْثِنة - وهو الأسد - فيدلّ على زيادة نونه قولهم في معناه: خُبَعْثٌ، بإسقاط النون.

[٨: ١٣٠/أ] وثبَت في نسخة البهاء الرقي مكان خُبَعْثِنة جُنْبَقْثة[5]، وشرحه بأنه المرأة /السوداء.

---

(١) تقدم الكلام على نرجس في ص ٧١، ٧٧ - ٧٩، وعلى عرند في ص ٩٣، وعلى كنهبل في ص ٨٣، ٩٠.

(٢) العرند: الشديد.

(٣) الكنهبل: شجر.

(٤) الخمر: موضعه بياض في المخطوطات.

(٥) هذه الكلمة سقطت من ح، وفي ت: جنثبة. وفي ك: خببثنة.

وأمَّا **هُنْدَلعٌ**[1] فقد تقدَّم أنَّ بعضهم ذهب إلى أصالة نونه، وجعلَ وزنه فُعْلَلِلًا. وذهبَ بعضهم إلى زيادتها، وأنَّ وزنه فُنْعَلِلًا، وهذا يكون من مزيد الرباعي، وهو أَولى، ويكون دليل الزيادة الدخول في الباب الأوسع، وهو باب الزيادة. ولم يُثبت س هذا البناء، إنما حكاه ابن السراج وغيره.

وقولُه **ولامِ وَرَنْتَلٍ وعِقِرْطِلٍ** أمَّا وَرَنْتَل فمعناه الشرّ، والعِقِرْطِلُ: أُنثى الفيل، وقد تقدَّم الكلام[2] على وَرَنْتَلٍ، وأنَّ بعض النحويين ذهب إلى زيادة الواو، وأنَّ أبا علي ذهب إلى زيادة اللام، وهو ظاهر كلام المصنف؛ لأنه ذكره فيما تُقبل زيادته بدليلٍ جليّ. وكذلك لام عِقِرْطِلٍ. والدليل على الزيادة فيهما الدخول في الباب الأَوسَع.

وقولُه **وتاءِ تَنْضُب**[3] **وتُدْرأ**[4] **وتُجيب**[5] **وعِزْويت**[6] يدلّ على زيادة التاء في هذه وجود نظير لها في الجملة، ولو قدّر أصالتها لكان وزنها فَعْلُلًا، وفُعْلَلًا، وفُعْيِلًا أو فُعْلِلًا، وفِعْوِيلًا، وهذه أوزان لا نظير لها، بخلاف الحكم بزيادتها، فإنَّ لعِزْويتٍ نظيرًا في الأسماء، وهو عِفْريتٌ، وقدِ أقمنا[7] الدليل على زيادة تائه، ولباقيها نظيرٌ في الفعل، فحَمْلُها على ما له نظير ما[8] في الجملة مع ظهور الاشتقاق في بعضها - وهو تُدْرأ وتُجيب - أَولى من حملها على ما لا نظير له، ويُبطله الاشتقاق في بعضها، ولأنَّ الدخول في الباب الأَوسَع أَولَى.

---

(١) تقدم ذكره في ١٨: ٢٨٣ - ٢٨٥، ٣١٤، وفي ص ٩٠ من هذا الجزء. والهندلع: بقلة.

(٢) تقدم في ص ٢٦.

(٣) التنضب: ضرب من الشجر.

(٤) تدرأ: دَفْع.

(٥) تجيب: بطن من كندة.

(٦) عزويت: داهية، واسم موضع.

(٧) انظر ص ١١٠ من هذا الجزء.

(٨) ما في الجملة ... ما لا نظير له: سقط من ك.

ص: وما ثبَتت زيادته لعدم[1] النظير فهو زائد وإن وُجد النظير على لغة؛ والزيادةُ أَولى إن عُدم النظير مع تقديرها وتقدير الأصالة.

ش: يقول: إنه[2] إذا اجتمع في الكلمة لغتان، وكان فيها حرف تثبت زيادته في إحدى اللغتين لعدم وجود النظير فيه فإنا نحكم بزيادته في اللغة الأخرى التي يوجد لها نظير؛ ومثالُ ذلك قولهم: تَتْفُلٌ[3] يحكم بزيادة التاء الأولى؛ لأنا لو جعلناها أصلية لكان وزن الكلمة فَعْلُلًا، وهو بناء مفقود، وعلى تقدير زيادتها يكون لها نظير، نحو تَنْضُب[4]، وأمَّا على لغة مَن ضمَّ التاء فكان يمكن أن يقال إنها فيه أصلية لأنه قد وُجد نظير لهذا الوزن؛ لأنه كان يكون فُعْلُلًا، وهو بناء موجود نحو بُرْثُن وجُرْشُع[5]، لكنَّا نحكم على التاء في هذه اللغة بالزيادة، ويكون إذ ذاك وزنه تُفْعُلًا، وهو أيضًا بناء موجود نحو تُرْمُس[6]. وإنما حكمنا على التاء بالزيادة لأنَّ تتْفُلًا بالفتح والضم مدلولهما[7] واحد، وإذا كانا كذلك فلتكن المادّة واحدةً؛ لأنا لو حملناهما على اختلاف المادتين لدخلنا في الباب القليل، وهو باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهو لا يُصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا.

وقولُه **والزيادةُ أَولى** إلى آخره[8] يقول: إذا دار الأمر بين جعل الحرف أصلًا وبين جعله زائدًا، وكان يلزم في كلٍّ منهما عدم النظير، كان حمله على الزيادة أَولى.

---

(١) ك، ح، والتسهيل ص ٢٩٦: بعدم.

(٢) ك: أما.

(٣) التتفل: ولد الثعلب.

(٤) التنضب: ضرب من الشجر.

(٥) الجرشع: العظيم الصدر. وقيل: الطويل.

(٦) الترمس: شجرة لها حب مضلَّع محزَّز.

(٧) مدلولهما: موضعه بياض في ك.

(٨) هو قوله: إن عُدم النظير مع تقديرها وتقدير الأصالة.

وإنما كان ذلك[1] كذلك /لأنه إذ ذاك يكون دخولًا في أوسع البابين، وهو الزيادة، وقد ذكر النحويون أنه من الدلائل على زيادة الحرف؛ لأنَّ باب المزيد وأبنيته أوسع من باب الأصول، ومثال ذلك كَنَهْبُلٌ لأنه على التقديرين لا نظير له؛ إذ ليس في لسانهم فَعَلُّلٌ ولا فَنَعْلُلٌ، لكن حمله على الزيادة أَولى لِما ذكرناه. [٨: ١٣٠/ب]

ص: إن تضمَّنتْ كلمةٌ متباينَين ومتماثلَين ولم تَثبت زيادة أحد المتباينَين فأحدُ المتماثلَين زائد إن لم يُماثِل الفاءَ ولا العينَ المفصولةَ بأصل كحَدْرَد.

ش: مثال ذلك قولهم جَلْبَبَ وقَرْدَدٍ[2] ونحوهما، فكلُّ هذه الكلم قد تضمَّن حرفين متباينين وحرفين متماثلين، ويُحكم على أحد المتماثلين بالزيادة. واحترَز بقوله **ولم تَثبت زيادة أحد المتباينَين** من نحو مَقَرٍّ ومَفَرٍّ ومُحَبَبٍ[3]، فإنَّ أحد المتباينَين - وهو الميم - قد ثَبتت زيادته، فلا يكون إذ ذاك أحد المتماثلين زائدًا، بل هو أصل.

وقولُه **إن لم يُماثل الفاء** أي: إن لم يُماثل أحدُ المثلين الفاءَ، وذلك[4] حرف أصلي، وهو الراء والباء، وليسا من حروف الزيادة، احترازٌ من نحو كَوْكَب وقَوْقَل[5]، فهذان قد تضمَّن كل منهما حرفين متماثلَين، وهما الكافان والقافان، وحرفين متباينَين، وهما الواو والباء، والواو واللام، ولا يُحكم على أحد المتماثلَين الذي هو الكاف والقاف بالزيادة، بل هما أصلان.

وقولُه **ولا العينَ المفصولةَ بأصل كحَدْرَدٍ**[6] أي: وإن لم يُماثل أحدُ المتماثلَين العين، وذلك أنَّ حَدْرَدًا قد تضمَّن حرفين متباينَين، وهما الحاء والراء، وحرفين

---

(١) ذلك: انفردت به ح.

(٢) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

(٣) محبب: اسم رجل.

(٤) وذلك ... وليسا من حروف الزيادة: سقط من ح. وذلك حرف أصلي: سقط من ت.

(٥) القوقل: الذكر من القطا والحجل.

(٦) حدرد: اسم رجل.

متماثلَين، وهما الدال والدال، ولا يُحكم على إحدى الدالين بالزيادة لأنه قد ماثَل أحدُ المتماثلَين العينَ التي هي الدال، وقد فُصل بين المتماثلين بأصل، وهي الراء التي هي لام الكلمة الأولى. ومثلُ ذلك دَرْدَبِيسٌ[1] وشَفْشَلِيقٌ[2]؛ ألا ترى أنه قد فَصل بين المثلين حرفٌ[3] أصليٌّ، وهو الراء والفاء.

وأفهم التقييد بالفصل[4] بأصل أنه إن فُصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائدًا؛ ومثالُ ذلك عَصَنْصَرٌ[5] وعَقَنْقَلٌ[6] وخَنْفَقِيقٌ[7]، فهذا مما اجتمع فيه مثلان، وهما الصادان والقافان، ومتباينان، وهما العين والراء، والعين واللام، والخاء والفاء، وقد ماثلَ أحدُ المثلين عينَ الكلمة، وقد فُصل بينهما بزائد، فحُكم على أحد المثلين بأنه زائد؛ ألا ترى أنه مأخوذ من العَصْر والعَقْل والخَفْق، فأحدُ المثلين زائد.

وتحت قوله **المفصولةَ بأصلٍ** قسمان: أحدهما هذا، وهو أن يُفصل بزائد. والآخر أن لا يقع فصلٌ البَتَّةَ، نحو شُمَّخْرٍ[8]، فأحدُ المثلين زائد، يدلُّ على ذلك قولهم: اشْمَخَرَّ، ويُحمل ما لا يُعرَف له اشتقاق على ذلك.

وإطلاقُ قوله **إن لم يُماثِل الفاءَ** يقتضي أنه زائد إن لم يماثل الفاء، وسواء كان الفاصل زائدًا نحو ما مثَّلْنا من كَوكَب وقَوْقَلٍ، أو أصلًا نحو سَمْسَق[9] وكُرْكُمٍ[10]

---

(١) الدرديبس: الداهية.

(٢) المرأة الشفشليق: الحمقاء الكثيرة الكلام.

(٣) حرف أصلي وهو الراء والفاء: انفردت به حـ. وفيها بعده: وكسائر حروف الزيادة.

(٤) في المخطوطات: بالفعل.

(٥) عصنصر: اسم موضع.

(٦) العقنقل: الحبل العظيم من الرمل.

(٧) الخنفقيق: الظليم السريع، والداهية أيضًا.

(٨) الشمخر: الرجل الذي فيه كِبْر. واشمخرَّ: علا وارتفع.

(٩) السمسق: الياسمين. ك: سمقبق.

(١٠) الكركم: الزعفران.

ودِرْدِحٍ[١]، فإنَّ كلًّا من المتماثلَين أصل، أم لم يكن /فاصلٌ نحو هِرَّكْلة[٢] عند مَن أثبت زيادة الهاء، فإنَّ هذه كلمة اجتمع فيها متماثلان، وهما الفاءان المدغم إحداهما في الأخرى، ومتباينان وهما الكاف واللام، فلا يُقضى على إحدى الفاءين بالزيادة لأنه شرط في زيادة أحد المتماثلين أن لا يماثل أحدُهما الفاء، وقد ماثلَ في هذه الكلمة، وقد تقدَّم قبلُ أنَّ الفاء إذا ضُعِّفت فلا بدَّ من فصلٍ بين الحرفين نحو مَرْمَريس[٣]، وكذلك لو قلنا بأصالة الهاء في هِرَّكْلة خرَجت المسألة من هذا الباب. [٨: ١٣١/أ]

ص: **فإن تماثلتْ أربعة ولا أصلَ للكلمة غيرُها عَمَّتها الأصالة مطلقًا، خلافًا للكوفيين والزجاج في نحو كَبْكَبةٍ مما يُفهَم المعنى بسقوطِ ثالثِه.**

ش: مثالُ ذلك سَجْسَجٌ[٤] وسِمْسِمٌ وقُمْقُمٌ[٥] وقُلْقُلٌ[٦] وزُلْزُلٌ وصُلْصُلٌ[٧] وجِرْجِرٌ[٨]، وهو كثير جدًّا. وقولُ المصنف في مثل هذا **فإن تماثلتْ أربعة** كلام غير محرَّر لأنَّ التماثل لم يحصل في الأربعة، إنما حصلَ التماثُل في حرفين حرفين، وأما أنَّ الأربعة تماثلت فليس بصحيح، وإنما تماثلَ منها حرفان؛ ألا ترى أنَّ مثل سَجْسَجٍ لم تَتماثل حروفه كلها، أي: ليست من جنس واحد، وإنما السين الأولى قابلتْها السين الثالثة، والجيمُ الأولى قابلتْها الجيم الرابعة.

وقولُه **ولا أصلَ للكلمة غيرُها** أي: غير الأربعة. واحترَز بذلك من نحو مَمَرٍّ، فإنه قد تماثل منها الأوَّلان، وهما الميمان، وتماثَل أيضًا منها الأخيران، وهما الراءان،

---

(١) الدردح: الناقة المسنة.

(٢) الهركلة: الحسنة الجسم والخلق والمشية.

(٣) المرمريس: الداهية.

(٤) سجسج: اسم بئر. والسجسج: الهواء المعتدل.

(٥) القمقم: ما يسخَّن فيه الماء من نحاس وغيره.

(٦) غلام قلقل وزلزل: خفيف. وقلقل: سقط من ك.

(٧) الصلصل: الراعي الحاذق، والقدح الصغير، وطائر تسميه العجم الفاختة.

(٨) الجرجر: الفول.

لكنْ لهذه الكلمة أصلٌ غير الأربعة، وهو أنه ثلاثي لأنه مأخوذ من الْمَرّ، فلا تعمُّ الحروفَ الأصالةُ.

وقولُه **مطلقًا** يعني سواء أَفُهِمَ[1] المعنى بسقوط ثالثه أم لم يُفهَم. وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين، وهو أنَّ هذه الحروف كلها أصول إذ لا تُعتَقَد الزيادة إلا بدليل، ولا دليل على زيادة أحد المثلين، وذلك أنه إما أن تَجعل كلَّ واحد من المثلين زائدًا، فيؤدي إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف، أو تَجعل واحدًا من المثلين السابق أحدهما أولَ الكلمة زائدًا. فإن كان الأول كان وزن الكلمة عَفْعَلًا، وهو بناء مفقود، وتكون أيضًا من باب سَلِس، وإن كان الثاني كان وزن الكلمة فَعْفَلًا، وهو بناء مفقود أيضًا، وكان من باب مَرْمَريت[2]، وهو قليل. أو تَجعل أحد المثلين الذي هو ثاني الكلمة زائدًا، فيكون وزن الكلمة فَلْعَلًا، وهو بناء مفقود، وتكون الكلمة إذ ذاك من باب دَدَنٍ[3]، أو رابع الكلمة فيكون وزنها فَعْلَعًا، وذلك بناء مفقود، وتكون من باب سَلِس. فلمّا كان ذلك يؤدي إلى بناءٍ مفقود ودخولٍ في باب قليل، وكان ما وردَ من هذا الرباعي كثيرًا، حُكم على حروفه بالأصالة، وجُعل قسمًا برأسه، وجُعل حَثَّ وحَثْحَثَ ونحوه من أصلين متقاربين كلأّل ولُؤلؤ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ.

[٨: ١٣١/ب] وقولُه **خلافًا للكوفيين والزَّجّاج** /إلى آخره[4] لم يَنُصّ على ما ذهب إليه الكوفيون والزجاج، إلا أنَّ ما حَكم به من أنها كلها أصول هو مخالف لمذهب هؤلاء.

وثبَت في نسخة أخرى من هذا الكتاب قوله[5] **خلافًا للزَّجّاج في نحو كَبْكَبةٍ مما يُفهَم المعنى بسقوط ثالثه، وليس الثالث بدلًا من مثل الثاني خلافًا للكوفيين.**

---

(١) ك: أبهم ... لم يبهم.

(٢) المرمريت: القفر.

(٣) الددن: اللهو واللعب.

(٤) هو: ((في نحو كَبْكَبةٍ مما يُفهَم المعنى بسقوطِ ثالثِه)). ((إلى آ خره ... والزجاج)): سقط من ل.

(٥) هذه عبارة التسهيل ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

فميّز[1] في هذه النسخة[2] مذهب الزجاج من مذهب الكوفيين، وأمّا على ما ثبَت في المتن فمُنْهَم لأنه يوهم أنَّ مذهب الزجاج موافق لمذهب الكوفيين، وظاهرُ كلام المصنف أنَّ ما لا يُفهَم المعنى بسقوط ثالثه لا خلاف فيه؛ لأنه إنما نَقل الخلاف عن الكوفيين والزجاج فيما يُفهَم المعنى بسقوط ثالثه، وأمّا غير المصنف من أصحابنا فظاهرُ كلامه عدمُ اعتبار[3] هذا القيد.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4] رحمه الله: ((اختلفوا[5] فيما جاء مضاعف الفاء والعين، نحو: كَبْكَبَ وجَلْجَلَ ونحو ذلك، فمذهب البصريين أنه رباعي، ومذهب الكوفيين أنه ثلاثي، واستدلُّوا بالاشتقاق؛ لأنهم يقولون كَفَّفْتُ في معنى كَفْكَفْتُ، وكَبَّبْتُ في معنى كَبْكَبْتُ، قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُنَ﴾[6] أي: فكُبُّوا، وكذلك جَلْجَلْتُ[7] وجَلَّلْتُ. وصحَّح مقالتَهم الزُّبَيديُّ[8])). انتهى كلامه. فظاهرُه أولًا أنه لا يشترط فيه كون المعنى يُفهَم بسقوط الثالث لأنه أطلق الخلاف فيه؛ وظاهر كلامه أخيرًا حين ذكر الاستدلال عنهم بالاشتقاق[9] يقتضي مراعاة هذا الشرط.

---

(١) فميز: انفردت به ح، لكنه فيها: فعين.

(٢) فوقها في ت: كذا.

(٣) ك: اغتفار.

(٤) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٧٧٥ [رسالة].

(٥) أبنية سيبويه للزبيدي ص ٣٣٥ - ٣٣٦ وسر صناعة الإعراب ١: ١٨٠ - ١٨٢، ١٩٠ والمنصف ٢: ٢٠٠.

(٦) الآية ٩٤ من سورة الشعراء.

(٧) ك، ت، ح، وابن الضائع: خلخلت. ل: حلحلت. واخترت ما في أبنية الزبيدي ص ٣٣٦.

(٨) أبنية سيبويه له ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٩) بالاشتقاق يقتضي مراعاة هذا الشرط وقال: سقط من ك.

وقال ابن هشام الخضراوي: ((الكوفيون يجعلون حَثْحَثَ وزَلْزَلَ ورَقْرَقَ وكَفْكَفَ وما أشبهَ هذا ثلاثيًّا أصله فَعَّلَ نحو: حَثَّثَ، فاستُثقِل التضعيف، فحالوا بين المضاعفين بحرفٍ مثل فاء الفعل. وبعضُهم يقول: أبدلوا من إحدى العينين حرفًا من لفظ الفاء. وقد قال بهذا جماعة من أهل اللغة من البصريين، كأبي عُبيد وابن قُتيبة، وسامحَ فيه أبو العباس، وقال: إنه قول ممكن. وبه قال أبو بكر الزبيدي)) انتهى[1].

ونقلَ غيرُه ما نصُّه[2]: ((اختلف العلماء في وزن الثنائيِّ المكرَّر من الاسم والفعل، فقال الخليل ومن تابعه من البصريين والكوفيين: وزنه فَعْفَلٌ، تكرَّرت فاؤه، وهذا هو ظاهر اللفظ، وبه قال أبو إسحاق الزجاج وقُطْرُبٌ وأحد قَوْلَي ابن كَيسان وغيرهم من المتأخرين.

وقال س وأصحابه وبعض الكوفيين: وزنه فَعَّلٌ، أصله رَبَّبٌ وسَبَّبٌ، فلما اجتمعت ثلاثة أحرف من جنس واحد أبدلوا من الأوسط حرفًا من جنس الحرف الأول؛ وهو الفاء.

وقال الفراء وكثير من النحويين: وزنه فَعْفَعٌ، تكررت فاؤه وعينه، وكذلك فعلوا في الفعل المكرر نحو: بَرْبَرَ[3] وتَمْتَمَ[4])) انتهى كلامه. وقد نُقل[5] أيضًا عن الفراء أنه يجوز أن يكون كَبْكَبَ فَعَّلَ وفَعْلَلَ. فهذه نُقولهم كما ترى في هذه المسألة.

---

(١) انتهى: سقط من ل.

(٢) هو ابن القطاع. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١، وتقدم هذا النص في ١٨: ١٢٧.

(٣) بربر في كلامه أكثر، مثل ثرثر. وقيل: أكثر الكلام في جلبة وصياح وخلط في الكلام مع غضب ونفور.

(٤) تمتم الرجل: تردَّد في التاء.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٠٩.

وقد رُدَّ[1] مذهب /مَن زعم أنه فَعَّلَ في الأصل، وأُبدل من أحد المضاعفات حرف مناسب لفاء الكلمة، بأنه لو كان الوزن فَعَّلَ لم يجز أن يجيء مصدر الفعل من هذا الوزن إلا على التَّفْعيل أو الفِعّال؛ نحو: كَذَّبَ تَكْذيبًا وكِذّابًا، وهم لا يقولون في مصدر[2] كَبْكَبَ: تَكْبِيب ولا كِبّاب، وإنما يقولون :كَبْكَبة، فهذا دليلٌ على أنه فَعْلَلَ كدحرجَ؛ ألا ترى أنَّ بنية مصدرهما واحدة. [٨: ١٣٢/أ]

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على إدغامه؛ فأما بعد أن أُبدل من ثاني المضاعفات حرفٌ من جنس الفاء فقد فُكَّ الإدغام؛ وأشبهَ في الصورة ما أُلحق بالرباعي نحو جَلْبَبَ مما مصدره على بنية مصدره، ولو بقي على إدغامه لم يجئ مصدره إلا على مصدر أمثاله من المدغَمات.

وزعم أبو سعيد[3] أنَّ المضاعف من هذا النوع إذا كان فعلًا يجيء على ثلاثة أقسام:

الأول ما أصلُه ثلاثيٌّ، فيُبنى[4] منه فَعْلَلَ كما بَنَوا من جَلَبَ جَلْبَبَ، ونحو كَبْكَبَ، أصله عنده كَبَّبَ، فاستَثقلوا فيه التضعيف، وخافوا التباسه بفَعَّلَ، فقلبوا المتوسط للفظ الفاء، كما فعلوا في تَظَنَّيْتُ ودَسَّى، والأصلُ تَظَنَّنَ ودَسَّسَ، فقَلبوا للاستثقال.

والثاني: ما أصلُه صوت على حرفين، فكُرِّر الحرفان دلالة على تكرُّر الصوت، واجتُزئ بتكريِر الحرفين، وإن كان تَكرار الصوت كثيرًا، كما اجتَزأوا في قولهم: قامَ القومُ

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٠٩ - ١١٠.

(٢) في مصدر كَبْكَبَ تَكْبيب ولا كِبّاب، وإنما يقولون: سقط من ك.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٨: ١٠٩ - ١١٠، وعنه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٧٥ - ٥٧٦ [رسالة].

(٤) ك: يبنى منه فعفل.

رجلًا رجلًا، وذلك نحو قرْقَرَ الطائرُ، وقَعْقَعَ الحُلِيُّ[1]: صَوَّتَ، ودَأْدَأَ الحَجَرُ: تَدحرَجَ من [علو] [2] جبل إلى قَراره.

والثالث: أن يكون ليس أصله ثلاثيًّا ولا مبنيًّا من صوت، نحو عَسْعَسَ الليلُ: أَدْبَرَ، وقيل: تَراكَمَتْ ظُلمتُه.

فعلى قول أبي سعيد يكون هذا المضاعف من الفعل ثنائيًّا وثلاثيًّا ورباعيًّا.

والذي نذهب إليه أنَّ جميع هذا رباعيُّ الأصل؛ لأنَّ مثل هذا الإبدال لم يَثبت في كلامهم، بل إذا أرادوا أن يُبدلوا من المضاعف إنما يُبدلون حرف علة؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: تَظَنْظَنْتُ ولا قَصْقَصْتُ في تَظَنَّنْتُ وفي قَصَّصْتُ، إنما يقولون: تَظَنَّيْتُ وقَصَّيْتُ، فيُبدلون حرف علة.

ص: فإن كان للكلمة أصلٌ غيرُ الأربعة حُكِم بزيادة ثاني المتماثِلات وثالثِها في نحو صَمَحْمَحٍ، وثالثِها ورابعِها في نحو مَرْمَرِيسٍ. وثاني الْمِثلَين أَولى بالزيادة في اقْعَنْسَسَ لوقوعه موقعَ ألف احْرَنْبَى، وأوَّلُهما أَولى في نحو عَلَّمَ لوقوعه موقع ألف فاعَلَ وياء فَيْعَل وواو فَوْعَل. وإن أمكنَ جعلُ الزائد تكريرًا أو مِن سَأَلْتُمُونيها رجح ما عُضد بكثرة النظير إن لم يَمنع اشتقاقٌ أو ما يَجري مَجراه.

[٨: ١٣٢/ب] ش: إذا كان المضاعف أزيدَ كان كل واحد من المثلين زائدًا، وذلك نحو صَمَحْمَحٍ[3] ودَمَكْمَكٍ[4]، فيُحكم بزيادة الثاني والثالث في صَمَحْمَحٍ، فوزنُه عندنا فَعَلْعَلٌ، وقد تقدَّم[5] ذكرُ الخلاف فيه وفي نظائره، وأنَّ مذهب /الكوفيين أنَّ وزنه فَعَلَّلٌ، وأنَّ أصله صَمَحَّحٌ، وأَشبَعْنا الكلام في ذلك.

---

(١) الحلي: موضعه بياض في ك.

(٢) علو: من شرح السيرافي.

(٣) الصمحمح: الغليظ.

(٤) الدمكمك: الشديد القوي.

(٥) تقدم في ١٨: ٣٩٤ - ٣٩٦.

وأمّا مَرْمَريسٌ[1] فالميم الثالثة والراء الرابعة زائدتان، ووزنُه فَعْفَعِيلٌ، وهو مشتقٌّ من الْمَراسة[2].

وقولُه وثاني المثلين أَولى بالزيادة في اقْعَنْسَسَ لوقوعه موقعَ ألفِ احْرَنْبَى جهةُ الأولوِيَّة أنه لَمّا أُلحق احْرَنْبَى[3] باحْرَنْجَمَ[4] - واحْرَنْبَى من باب الثلاثيّة - لم يأتوا بالزائد الذي للإلحاق إلا أخيرًا، وهي الألف، وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف، والمقابلُ لها في اقْعَنْسَسَ[5] إنما هي السين الثانية، فلذلك حكم عليها بأنها الزائدة ليجري باب الثلاثيِّ في الإلحاق بالرباعي مجرًى واحدًا؛ ألا ترى أنهما مشتقَّان من الحرب والقَعَس[6]، فلذلك كان الأَولى عنده أن تكون السين الثانية هي الزائدة.

وقولُه وأَوَّلُهما أَولى في عَلَّمَ لوقوعه موقع ألف فاعَل وياء فَيْعَل وواو فَوْعَل جهةُ الأَوْلَوِيَّة في هذا أنهم لَمّا أَلحقوا بناتِ الثلاثيِّ بالرباعيِّ زادوا حرف الإلحاق ثانيَ الملحَق نحو بَيْطَرَ وجَوْهَرٍ، وثالثَه نحو جَهْوَرٍ[7] وقَلْنَسَ، ورابعَه نحو قَلْسَى[8]، وحين بَنَوْا في غير المضاعف رباعيًّا من الثلاثيِّ إنما كانت الزيادة فيه ثانيةً نحو ضارَبَ وقاتَلَ؛ ولم تجئ ثالثةً في نحو هذا، فقد صارت الزيادة ثانيةً أوسعَ إذ جاءت في الملحَق وغير الملحَق، وجهورصارت ثالثةً أضيقَ إذ جاءت في الملحَق فقط، فلذلك ادَّعى المصنف الأَوْلَوِيّة في زيادة أُولى عَلَّمَ حملًا على الباب الأوسع.

---

(١) المرمريس: الداهية.

(٢) المراسة: الشدَّة.

(٣) احرنبى الديك: نفش ريشه وتهيأ للقتال. واحرنبى الرجل: تهيأ للغضب والشر.

(٤) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٥) اقعنسس: رجع وتأخر.

(٦) القعس: خروج الصدر ودخول الظهر.

(٧) الجهور: الجهير الصوت.

(٨) قلساه: ألبسه القلنسوة.

وقد اختلف النحويون[1] في أيّ الحرفين من المضاعف هو الزائد:

فذهب الخليلُ[2] إلى أنَّ الزائد هو الأول، فاللامُ الأُولى من سُلَّمٍ هي الزائدة، وكذلك الزايُ الأُولى من بِلِزٍّ[3].

وذهب يونس فيما ذكرَ الفارسيُّ[4] عنه إلى أنَّ الثاني هو الزائد[5].

حُجَّة الخليل أنَّ الْمِثل الأول قد وقع موقعًا تَكثر فيه أمهات الزوائد، وهي الواو والياء والألف؛ ألا ترى أنها تقع زائدةً ساكنةً ثانيةً نحو حَوْقَلٍ[6] وصَيْقَلٍ[7] وكاهِلٍ، وثالثةً نحو كتاب وعَجُوز وقَضيب، فإذا جعلنا الأُولى من سُلَّم وبِلِزّ زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف، وكذلك في قَرْدَدٍ[8] وما أشبهه مما تحرك فيه المضاعفان، الأول هو الزائد عند الخليل. وعلى أنَّ الزائد فيه الأولُ بَنى ابن عصفور[9] كلامه على الأوزان.

وحُجَّة يونس أنَّ الْمِثل الثاني يقع موقعًا تَكثر فيه أمهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الواو والياء يزادان متحركين ثالثين نحو جَهْوَرٍ وعِثْيَر[10]، ورابعين نحو كَنَهْوَرٍ[11] وعِفْرِيَة[12]، فإذا كان الثاني من سُلَّمٍ وبِلِزٍّ زائدًا كان واقعًا موقع هذين الحرفين.

---

(١) الخصائص ٢: ٦١ - ٦٩ والممتع ١: ٣٠٣ - ٣٠٧.

(٢) الكتاب ٤: ٣٢٩.

(٣) امرأة بلزّ: ضخمة سمينة.

(٤) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٦٦٢ [رسالة].

(٥) نسبه سيبويه إلى غير الخليل، ولم يسمه. الكتاب ٤: ٣٢٩.

(٦) الحوقل: الشيخ المسن.

(٧) الصَّيْقَل: شحّاذ السيوف وجلّاؤها.

(٨) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

(٩) الممتع ١: ٩٥، ٩٧، ٩٨ - ١٠٠، ١٠٤ - ١٠٥، ١١٠ - ١١٢ وما بعدها.

(١٠) العثير: التراب.

(١١) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.

(١٢) العفرية: العفريت.

ولا حُجَّة فيما استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير.

وأمّا س فقد حكم بأنَّ الثاني هو الزائد، ثم قال بعد ذلك[1]: ((وكلا الوجهين /صواب ومذهب)). فهذا يدل على احتمال الوجهين. وأخذ أبو سعيد قول س[1]: ((وأمّا غيره - يعني غير الخليل - فجعل الزوائد هي الأواخر)) ليس يعني بذلك نفسه ولا بُدَّ لأنه بعدُ قد صَوَّب القولين. [٨: ١٣٣/أ]

واختُلف في الصحيح: فذهب الفارسيُّ[2] إلى أنَّ الصحيح مذهب يونس. واستدلَّ على ذلك بوجود اسْحَنْكَكَ[3] واقْعَنْسَسَ[4] وشبههما في كلامهم، قال[2]: ((وذلك أنَّ النون في افْعَنْلَلَ من الرباعيِّ لم توجد قطُّ إلا بين أصلين نحو احْرَنْجَمَ[5]؛ فينبغي أن تكون فيما أُلحق به من الثلاثيّ بين أصلين لئلا يخالف الملحَقُ الملحقَ به؛ ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثاني هو الزائد، وإذا ثبَت ذلك في هذا حُملت سائر المضاعفات عليه)).

ورَدَّه عليه ابن عصفور، فقال[6]: ((لا يلزم أن يوافق الملحَقُ الملحَقَ به في أكثَرَ من الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ ألا ترى أنَّ النون في افْعَنْلَلَ من الرباعيِّ بعدها حرفان أصلان، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي نحو اسْحَنْكَكَ إلا حرفان، أحدهما أصل، والآخر زائد للإلحاق، فكما تخالفا في هذا القَدْر جاز أن يتخالفا في كون النون بعدها أصلان في احْرَنْجَمَ، وزائدًا في اسْحِنْكَكَ)).

---

(١) الكتاب ٤: ٣٢٩.

(٢) الممتع ١: ٣٠٥.

(٣) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.

(٤) اقعنسس: رجع وتأخر.

(٥) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٦) الممتع ١: ٣٠٥ - ٣٠٦.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[١]: ((وهذا ردٌّ فاسد، فإنَّ الفارسيَّ ليس دليله ما قال فقط، بل دليله أنَّ هذه النون قد ثبَتت في الأصل الملحَق به بين أصلين، وكذلك في بعض الملحَقات كاسْلَنْقَى[٢] ونحوه، فينبغي أن يكون اقْعَنْسَسَ مثله. ويقوّي ذلك امتناعهم أن يُلحِقوا بتضعيف العين مع هذه النون، فلم يقولوا افْعَنْعَلَ لأنها كانت تقع بين زائد وأصل. ولذلك أيضًا لم يُلحِقوا بحرف من حروف اللين قبلها ولا بعدها، فلم يقولوا افَوَنْعَلَ ولا بالياء، ولا افْعَنْوَل ولا بالياء، فهذه كلُّها مقوّية ما قاله أبو علي الفارسي، فلم يَفهم عنه، ولا أَورد دليله على ما ينبغي)).

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى أنَّ الصحيح مذهب الخليل، قال[٣]: ((بدليلين:

أحدهما: قولُ العرب في تصغير صَمَحْمَحٍ: صُمَيْمِحٌ، فحذفوا الحاء الأولى، فثبت أنها الزائدة؛ لأنه لا يجوز حذف الأصلي وإبقاء الزائدة)).

ثم اعترض على نفسه بأن قال: ((فإن قال قائل: فلعلَّ الذي مَنع من حذف الحاء الأخيرة - وإن كانت هي الزائدة - ما ذكره الزّجّاج من أنك لو فعلتَ ذلك لقلتَ: صُمَيْحِمٌ، ويكون تقديره في الفعل فُعَيْلِعٌ، وذلك بناء مفقود)).

[٨: ١٣٣/ب] وأجاب بـ((أنَّ هذا القَدْر ليس مسوّغًا لحذف الأصلي وإبقاء الزائد؛ لأنَّ البناء الذي يؤدي إليه التصغير عارضٌ غير معتدٍّ به بدليل قولهم في تصغير افْتِقار: فُتَيْقِيرٌ، وفُتَيْعِيلٌ ليس في الكلام، فكذلك كان ينبغي أن يقال: صُمَيْحِمٌ[٤]، وإن كان هذا البناءُ مفقودًا /في كلامهم.

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٦٦٥ [رسالة].

(٢) اسلنقى: نام على ظهره.

(٣) الممتع ١: ٣٠٦ - ٣٠٧ وفيه أقواله الآتية أيضًا، وفيها بعض التصرف.

(٤) ك: صميحيم.

والدليل الثاني: أنَّ العين إذا تضعَّفت، وفَصل بينهما حرف، فذلك الحرف لا يكون إلا زائدًا، نحو عَثَوْثَلٍ[1] وعَقَنْقَل[2]؛ ألا ترى أنَّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان، فإذا ثبَت ذلك تبيَّن أنَّ الزائد من الحاءين في صَمَحْمَحٍ هي الأولى لأنها فاصلة بين العينين، فلا ينبغي أن تكون أصلًا لئلا يكون في ذلك كسرٌ لِما استقرَّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد. وإذا ثبَت أنَّ الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الأول حُملت سائر المواضع عليهما)).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: ((كلام ابن عصفور خطأ، أمّا في الدليل الأول - وهو صَمَحْمَحٌ بحذف حائه الأولى إذا صُغِّرَ - فلم يفهم عن الخليل ولا عن يونس ولا عن س مرادهم من ذلك، فإنهم متَّفقون على أنَّ الحاء الأولى من صَمَحْمَحٍ هي الزائدة، لم يختلفوا في ذلك، فكيف يقول يونس الثانية هي الزائدة ولا بد؟ ويخالف كلام العرب، وهم قد زعموا أنَّ ما فعلت العرب في تصغير صَمَحْمَحٍ وجمعهِ هو القياس، وذلك نصٌّ من كلامهم في التصغير والتكسير، وإنما مرادهم أنَّ الكلمة التي لم يَثبت فيها سماع من العرب ولا نصّ أيّهما الزائد، واحتمل الوجهين ما الحكم[4] فيها؟ هل القضاء بزيادة الأول أو القضاء بزيادة الثاني؟ فاختار الخليل الأول، واختار غيره الثاني. ودليل ابن عصفور على زيادة الحاء الأولى صحيح في صَمَحْمَحٍ ونحوه، غير أنه جَهل أنَّ قولهم أيضًا في تصغير مَرْمَرِيسٍ: مُرَيْرِيسٌ يدلُّ على زيادة الحرف الثاني قطعًا)). يعني الأستاذ أبو الحسن أنه حذف الميم الثانية المقابلة لفاء الكلمة ولم يحذف الأولى؛ إذ لو حَذف الأولى لقال في التصغير: رُمَيْرِيسٌ، فدلَّ على أنَّ الميم الثانية هي المزيدة.

---

(١) العثوثل: الشيخ الثقيل.

(٢) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل.

(٣) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٦٦٤ - ٦٦٥ [رسالة].

(٤) في ابن الضائع: المختار.

وما ذكره الأستاذ أبو الحسن لا يلزم لأنَّ الاشتقاق والوزن يدلان على أصالة الميم الأولى؛ لأنه لا يمكن أن تكون الأولى زائدة لأنه كان يكون وزن الكلمة مَفْعَفِيلًا، وهو بناء مفقود، بخلاف وزنه فَعْفَعِيلًا فإنه موجود نحو دَرْدَبِيس[1]، ولأنه مشتقٌّ من الْمَراسة لا من الرَّمْس، ولأنه يلزم أن يكون من باب كُرْكُمٍ[2]، وهو قليل، وكونُه من باب الْمَرَس[3] كثير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: ((وأمّا دليل ابن عصفور الثاني وهو الفصل بين العينين فلا يسلم له ذلك، بل يقال: لا يَفصل بين العينين المضاعفين إلا زائد كما [تقدم][5] أو مضاعف. وأيضًا فيقال له: كذلك أيضًا لا يَفصل بين اللامين المضاعفين إلا زائد، فيلزم أن تكون الميم الثانية من صَمَحْمَحٍ هي الزائدة)).

[٨: ١٣٤/أ] وقد رَدَّ هذا بعض تلاميذ ابن عصفور، وقال[6]: ((لا يطرد هذا عليه لأنَّ دليله يختصُّ بالعينين، فيقال /له: إن أردتَ أنَّ ذلك القول - وهو أن لا يَفصل بين المضاعفين إلا زائد - مختصٌّ بالعينين فهو خطأ، فإنهم قد نصّوا مطلقًا على أنَّ كلَّ مضاعَفَين أحدهما زائد لا يجوز أن يفصل بينهما إلا زائد؛ وسَوَّوا في ذلك بين العينين واللامين. وكذلك الفاءان في مَرْمَرِيسٍ ونحوه، فمن حيث ألزم أن تكون الحاء الأولى هي الزائدة يلزمه أن تكون الميم الثانية أيضًا هي الزائدة. وأيضًا فعلى ما نصّ من غير إلزام يَلزم أن تكون الميم الثانية في مَرْمَرِيسٍ هي الزائدة أيضًا لأنَّ الراء عين. وإن أراد

---

(١) الدردبيس: الداهية.

(٢) الكركم: الزعفران.

(٣) المرس: الشدّة.

(٤) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٦٦٥ - ٦٦٦ [رسالة].

(٥) تقدم: من ابن الضائع. وموضعه بياض في المخطوطات.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٦٦٦ [رسالة].

أنه غير مختصٍّ فيلزمه ولا بدَّ ما قيل[1]، على أنَّ مَرْمَريسًا أيضًا يدلُّ كما قلنا، وهما عينان)).

وكتب أستاذنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبَير الثَّقَفي - وهو الذي أخذنا عنه هذا العلم وغيره بالأندلس - على قول ابن عصفور: ((فإذا ثبَت ذلك تبيَّن أنَّ الزائد من الحاءين في صَمَحْمَحٍ هي الأولى لأنها فاصلة إلى آخر كلامه)) ما نصُّه: ((يُعارَض فيما ذكر بفصل الميم الثانية من صَمَحْمَحٍ بين الحاءين، وليست عنده[2] الزائدة، إنما الزائدة الأولى، وعلى ذلك استدلّ.

فإن قيل: إنما قال بين العينين والحاءُ لامٌ فلا يلزمه ما ذكرتَ إذ لم يَقُل بين اللامين.

فالجواب: أنَّ التَّقييد هنا بالعين أو اللام غير ملتفَت[3] ولا مُراعًى، فإن الفاصل أبدًا بين المضاعفين يحكم بزيادته كانا عينين أو لامين، فلا يجدي تقييده بقوله العين إذا تضاعفت، قال س[4]: ((وقد تدخل بين الحرفين الزيادةُ)). ثم مَثَّلَ بشِمْلالٍ[5]، وزِحْلِيلٍ[6]، وبُهْلُولٍ، وعَثَوْثَلٍ[7]، وفِرِنْدادٍ[8]، وعَقَنْقَلٍ[9]، فلم يفرِّق بين ما المضاعف فيه اللام أو العين.

---

(١) ح: فيلزمه زيادة ما قبل.

(٢) ح: هذه.

(٣) ك: ملتف.

(٤) الكتاب ٤: ٣٢٦.

(٥) الشملال: السريع الخفيف من الإبل.

(٦) الزحليل: السريع.

(٧) العثوثل: الضخم المسترخي.

(٨) فرنداد: كثيب رمل في البادية. وضرب من الشجر.

(٩) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

قال ابن خروف: ولا يكون الفصل في كل ذلك إلا بالزائد، يشير إلى العين واللام، وإلى الفاء على قلّة ذلك فيها، وشرطه المبيَّن في غير هذا؛ إذ ليست كالعين واللام)) انتهى كلام أستاذنا أبي جعفر، وهو موافق لما قبله مع زيادة وضوح.

والذي أشار إليه الأستاذ أبو جعفر من شرط الفاء هو ما ذكرَه س مِن أنه لم تضعَّف الفاء إلا مع العين كمَرْمَرِيسٍ؛ بخلاف تضعيف العين أو اللام، فإنَّ ذلك لا يتوقف على شرط تضعيف.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي الشَّلَوْبِين إلى التسوية بين مذهب الخليل وما ذكره س.

ولم يتعرض المصنف هنا لتحرير مذهبه في أحد المضاعَفَين على الإطلاق أيّهما زائد؛ إنما حَكم بزيادة الثاني والثالث في صَمَحْمَحٍ ونحوه، والثالثِ والرابع في مَرْمَرِيسٍ، وأنَّ الثانيَ في نحو اقْعَنْسَسَ والأولَ في نحو عَلَّمَ أَولى بالزيادة، وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبًا لأحد، وإنما هو إحداثُ قولٍ ثالث جريًا على عادته.

[٨: ١٣٤/ب] وقولُه **وإن أمكنَ جعلُ الزائد تكريرًا أو مِن سَأَلْتُمُونيها رُجّحَ ما عُضد بكثرة النظير** يقول: إذا كان الزائد يمكن أن يكون من قبيل زيادة[(١)] التضعيف، ويحتمل أن يكون من قبيل زيادة الحروف العشرة التي يُعَبَّر عنها بحروف الزيادة؛ فإنَّ الترجيح في إلحاقه /بزيادة التضعيف أو بزيادة أحد الحروف العشرة يَقوى بكثرة النظير؛ ومثالُ ذلك قولهم: مَهْدَدُ، علم لامرأة، قال النابغة[(٢)]:

حانَ الرحيلُ ، ولم تُوَدِّعْ مَهْدَدَا والصبحُ والإمساءُ منها مَوْعِدي

فهذا يمكن أن يكون مَفْعَلًا من الهَدّ، وفَعْلَلًا من الْمَهْد، لكنَّ فَعَلَلًا يجيء كثيرًا مفكوكًا نحو قَرْدَدٍ، ومَفْعَلٌ لا يجيء مفكوكًا إلا قليلًا شاذًّا، فلذلك حكمنا على

(١) زيادة التضعيف ... من قبيل: سقط من ك.

(٢) الديوان ص ٩٠. ت: ((... ولم نودع ... موعدا)).

مَهْدَد أنه من باب فَعْلَلٍ لا من باب مَفْعَلٍ، ويكون أصله الميم والهاء وأحد الدالين، ويكون أحد الدالين زائدًا، فهذا مما عُضِّدَ ورُجِّح بأنَّ الزائد أحد المضاعَفَين.

ومثالُ ما قَوِيَ بكثرة النظير في أنه من باب زيادة أحد الحروف العشرة [هَجَنَّف][1].

وقولُه **إن لم يَمنع اشتقاقٌ** مثالُ ذلك فيما حُكم فيه بكون الزائد من الحروف العشرة قولهم: أَيْقَق، فهذا لولا الاشتقاق أمكنَ جعله من قبيل زيادة التضعيف، فكان يكون وزنه فَعْلَلًا، وتكون أصوله الهمزة والياء وأحد القافين، لكنه مشتقٌّ من اليَقَقِ[2]، فقُضي عليه بزيادة الهمزة وكون أصوله الياء والقافين، هذا مع كثرة وجود فَعْلَلٍ، لكنْ مَنَعَ من حمله على ذلك الاشتقاق.

ومثالُ ذلك فيما حُكم فيه بكون الزائد أحدَ المضاعفين قولُهم: مَعَدٌّ، فهذا لولا الاشتقاق أمكنَ جعلُه مِن قَبيل زيادة أحد الحروف العشرة؛ فكان يكون وزنه مَفْعَلًا، وتكون أصوله العين والدالين، لكنَّهم حين اشْتَقُّوا منه فِعلًا أَثبَتوا ميمه، فقالوا: تَمَعْدَدَ الرجلُ[3]، فحُكم عليه بأصالة الميم وزيادة أحد المضاعَفَين.

وقولُه **أو ما يجري مجراه** يعني مجرى الاشتقاق، مثالُ ذلك فيما حُكم فيه بكون الزائد من الحروف العشرة قولُهم: مَحْبَبٌ[4]، فهذا يمكن أن تكون الميم فيه زائدة، وتكون مادته الحاء والباءين، ومَفْعَلٌ كثير في الكلام، وكان يمكن أن يكون وزنه فَعْلَلًا، فتكون مادته الميم والحاء وأحد المضاعفين، وفَعْلَلٌ كثير في الكلام، لكنَّه مَنَعَ منه في مَحْبَبٍ كونُ هذا التركيب - أعني من الميم والحاء والباء - مفقودًا في كلامهم، بخلاف التركيب الأول، وهو مادة الحاء والباءين، فإنه موجود في كلامهم.

---

(١) هجنف: مكانه بياض في المخطوطات. وهو في الارتشاف ١: ٢٢٨. والهجنف: الظليم.

(٢) اليقق: البياض.

(٣) تمعدد الرجل: تكلَّم بكلام معدّ. وقيل: كان على خُلُق معدّ.

(٤) محبب: اسم رجل.

ومثالُ ذلك فيما حُكم فيه بكون الزائد أحدَ المضاعَفَين قولُهم: إمَّعَةٌ[١]، فهذا يمكن أن تكون الهمزة وأحد الميمين أصلين، ويكون مركبًا من همزة وميم وعين، فيكون وزنها فِعَّلَة، وكان يمكن أن تكون الهمزة زائدة والميمان أصلين، ويكون وزن الكلمة إفْعَلَة كإزْفَلَة[٢]، لكنْ مَنَعَ من هذا كون إفْعَلَةٍ مفقودًا في الصفات موجودًا في الأسماء، وفِعَّلَةٌ موجود في الصفات كدِنَّبَة[٣]، فلذلك حُكم بأصالة الهمزة وزيادة أحد المضاعَفَين.

فهذا ما يحتمل قول المصنف: **وإن أمكن جعل الزائد تكريرًا أو من سألتمونيها** إلى آخره، أي :يؤخذ كلامه على أنَّ الكلمة يكون فيها زائد يحتمل أن يكون من قبيل زيادة التضعيف؛ وزائد يحتمل /أن يكون من قبيل زيادة أحد الحروف، فيكون قوله **جَعلُ الزائد** لا يريد به التقييد بالوحدة، بل على ما شرحناه إلى آخر كلامه.

[٨: ١٣٥/أ] ويحتمل أيضًا وجهًا آخر، وهو أن يريد بقوله **جعلُ الزائد** تقييد الوحدة، أي: يكون في الكلمة حرف واحد زائد لا حرفان، ويُمكن ذلك الحرف بعينه أن يكون من قبيل المضعَّف أو من قبيل أحد العشرة؛ فإنه إذ ذاك يُرَجَّح ما حُمل عليه من ذلك بكثرة النظير. ونحن نشرح هذا الكلام على هذا الاحتمال أيضًا فنقول: مثالُ ذلك شَمْلَلَ[٤]، فاللام الأخيرة تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون من قَبيل حروف الزيادة، وتكون مما زيدت آخر الاسم نحو عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ.

---

(١) الإمعة: الذي لا رأي له.

(٢)الإزْفَلَّة - بتشديد اللام - : الخفّة. ولم أقف عليها مخففة.

(٣) الدنَّبة: القصير.

(٤) شملل: أسرع.

والوجه الآخر: أن تكون من قبيل حروف التضعيف مثل قَرْدَدٍ. وحَمْلُه على هذا الوجه أكثر لأنَّ زيادة اللام في آخر الأسماء على أن تكون من قَبيل زيادة أحد الحروف العشرة قليل جدًّا؛ وتكريرُ أحد الحرفين في نحو شَمْلَلَ كثيرٌ نحو ثَهْلَل[1] وقَرْدَدٍ ونحوهما، فحَملُ هذه اللام على أنها مِن مزيد التضعيف قد يُرَجَّح إذ يَعضده كثرة النظير.

ومثالُ ما يُحمل على أنه مِن قَبيل مَزيد أحد الحروف العشرة ...[2].

* * *

(١) ثهلل: موضع قريب من سيف كاظمة، وكاظمة: ماء في الطريق بين البصرة ومكة.

(٢) بياض في المخطوطات قدره سطران في بعضها وثلاثة في بعض.

ما آخرُه همزةٌ أو نونٌ بعد ألفٍ بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّدٌ أو حرفان أحدُهما لِينٌ فمُحتملٌ لأصالةِ الآخِرِ وزيادةِ أحد الْمِثلَين أو اللِّين؛ وللعكس، ما لم يُهمَل أحدُ البناءين أو الوزنَين، أو يَقِلّ نَظيرُ أحد المثالَين.

ش: لَمّا تكلم المصنف على الهمزةِ المتأخرة بعد أكثرَ من أصلين، والنونِ المتأخِّرة بعد ألفٍ زائدة وبعدَ أكثرَ من أصلَين، وحَكم بزيادتهما - أَتى بهذا الفصل إذ هو تتميمٌ لذلك وقَسيمٌ له؛ لأنَّ أحد الحرفين اللذَين قبل الألف في هذا الفصل محتملٌ[1] أن يكون أصلًا فتكون الهمزة والنون زائدتين؛ ومحتمل[2] أن لا يكون أصلًا بل زائدًا، فيُحكم إذ ذاك على الهمزة والنون بالأصالة.

ومثالُ ما آخرُه همزةٌ في هذا الفصل سُلَّاء[3]، وثُفَّاء[4]، وقِثّاء[5]، وحِنّاء. ومثالُ ما آخرُه نونٌ رُمّانٌ[6]،

ومثالُ ما بينه وبين الفاء حرفان أحدُهما حرفُ لِين وآخرُه همزةٌ زِيزاء[7]، وقُوْباء[8]. ومثالُ ذلك فيما آخرُه نونٌ عِقْيانٌ[9]، وعُلْوانٌ، وعُنْوانٌ.

---

(١) ك: يحتمل.

(٢) ك، ح: ويحتمل.

(٣) السلاء: شوك النخل.

(٤) الثفاء: الحُرف. وقيل: الخردل. وقيل: حب الرَّشاد. والحرف: كل ما فيه حرارة.

(٥) وقثاء: سقط من ك.

(٦) ك: رحمان.

(٧) الزيزاء: الأرض الصلبة.

(٨) القوباء: داء في الجسد يتقشر منه الجلد وينحسر منه الشعر. أو ما يخرج بالفم عقيب الحمى.

(٩) العقيان: الذهب.

وقولُه **أحدُهما لِينٌ** يحتمل أن يكون اللِّينُ الحرفَ الذي يلي الألف نحو ما مثَّلنا به من عِقْيانٍ وعُنْوانٍ، ويحتمل أن يكون الذي يلي الفاء نحو شَيْطانٍ وحَوْذان(١).

وقولُه **فمحتملٌ لأصالة الآخِر** يعني من الهمزة في سُلَّاء، ومن النون في رُمّان وفي عِقْيان وعُنْوان.

وقولُه /**وزيادةِ أحد الْمِثْلَين** يعني أحد اللامين في سُلَّاء، وأحد الميمَين في رُمَّان. [٨: ١٣٥/ب]

وقولُه **أو اللِّين** يعني الياءَ في عِقْيان والواوَ في عُنْوان.

وقولُه **وللعكس** أي: لزيادة الآخِر وأصالةِ أحد المثلَين أو اللِّين، فإذا حكمنا بزيادة الهمزة في سُلَّاء والنونِ في رُمَّان وعِقْيان وعُنْوان كان وزن سُلَّاء **فُعْلاء** نحو قُوْباء، ووزن رُمَّان فُعْلانًا نحو سُلْطان، ووزن عِقْيان فِعْلانًا نحو سِرْحان، ووزن عُنْوان فُعْلانًا نحو سُلْطان أيضًا. وإذا حكمنا بزيادة أحد المثلَين أو اللِّين كان وزن سُلَّاء ورُمَّان فُعَّالًا نحو حُمَّاض(٢)، ووزن عِقيان فِعْيالًا نحو جِريال(٣)، ووزن عُنْوان فُعْوالًا نحو عُصْواد(٤).

وقولُه **ما لم يُهمَل أحدُ البناءين** يعني بالبناء مادة الكلمة، أي إن حكمتَ بزيادة أَدَّى إلى إهمال تلك المادة، وإن حكمتَ بأصالة أدَّى أيضًا إلى إهمال تلك المادة.

وثبَت في نسخة البهاء الرَّقِّيِّ بدل قوله **أحدُ البناءين**: **أحدُ التأليفين**، وهما راجعان إلى معنًى واحد. فمثالُ ما أدَّى إلى إهمال المادة فيما آخرُه همزة بعد ألف بينها

---

(١) حوذان: اسم رجل.

(٢) الحماض: نبت له نَور أحمر.

(٣) الجريال: صبغ أحمر.

(٤) العصواد: الجلبة والاختلاط.

وبين الفاء حرف مشدَّد قولهم : مُزّاء ، في الخمر ، فيُحكَم بزيادة الهمزة لأنَّ مادة[1] (ز ز أ) مهملة، ومادة (م ز ز) موضوعة؛ ألا ترى إلى قولهم: مُزَّة.

ومثالُ ما أدَّى إلى العكس أن تقول: سَقّاء على وزن حَسّان، فوزنه فَعّال، ويحكم على أحد المشددين بالزيادة لأن مادة (س ق ق) [2] مهملة ، ومادة (س ق ي)[3] موضوعة وإن كانا معًا أعني مُزّاء وسَقّاء يحتمل الوزنين - أعني من فَعّال وفُعْلاء - لأنَّ كِلا الوزنين موجود في لسانهم.

ومثالُ[4] ما أدى إلى إهمال المادة فيما آخرُه نونٌ بعد ألفٍ بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّد ...[5].

ومثالُ ما أدى إلى إهمال المادة فيما بين ألفه والفاء حرفان أحدُهما لِينٌ قولُهم: لَوْذان[6]، فيُحكم على النون بالزيادة وعلى الواو بالأصالة وإن كان هذا التركيب يحتمل الوزنين من حيث إنَّ فَوعالًا وفَعْلانًا موجودان، لكن مَنَعَ من حمله على فَوْعالٍ أنَّ مادة (ل ذ ن) مهملة ومادة (ل و ذ) موضوعة؛ ألا ترى قولهم: لِواذ[7].

ومثالُ ما أدى إلى العكس قولُهم: فَيْنان[8]، فيُحكم على النون بالأصالة وعلى الياء بالزيادة وإن كان يحتمل هذا التركيب الوزنين من حيث إنَّ فَيْعالًا وفَعْلانًا

---

(١) في المخطوطات: مادته.

(٢) ت: س و ق.

(٣) ت: س و ي. وفي اللسان والتاج (سقق) أنها موجودة.

(٤) ومثال ... حرف مشدد: سقط من ح.

(٥) هنا سقط في المخطوطات.

(٦) لوذان: اسم أرض، واسم رجل. واللوذان من الشيء: ناحيته.

(٧) لواذ: مصدر لاوَذ، أي: استتر. وقيل: امتنع.

(٨) الفينان: الوافر الشعر.

موجودان؛ لكن مَنَعَ مِن حمله على فَعْلان أنَّ مادة (ف ي ن) مهملة ومادة (ف ن ن) موضوعة؛ ألا ترى إلى قولهم: فَنَنٌ وأَفْنان.

وقولُه **أو الوزنين** يعني: أو يُهمل أحد الوزنين أي: تكون الكلمة تحتمل مادتها أصالةَ الهمزة وزيادةَ أحد المثلَين، أو أصالةَ النون وزيادةَ أحد المثلين، أو أصالةَ الهمزة وزيادةِ اللِّين، أو أصالةَ النون وزيادةِ اللِّين، أو عكس هذه الأربعة، لكن يمنع من بعض ذلك كون هذا الوزن مهملًا:

ومثالُ ذلك في الهمزة حَوَّاءٌ للذي يُعاني الحَيّات، فيُحكم على أحد المثلين بالزيادة وعلى الهمزة بالأصالة وإن كانت الكلمة تحتمل مادتها الأصالةَ لأحد المثلين والزيادة؛ لأنَّ /مادة (ح و و) موضوعة، ومادة (ح و ي) موضوعة أيضًا، لكن حملناه على زيادة أحد المثلين وجعلنا وزنه فَعّالًا، ولم نحمله على زيادة الهمزة فنجعل وزنه فَعْلاء لأنَّ فَعْلاء مصروفًا مهمل. [٨: ١٣٦/أ]

ومثال عكس ذلك[١] ؟

ومثالُ ذلك في النون بعد الألف التي بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّد لا يوجد؛ أعني أنه لا يُهمل شيء مما آخرُه نونٌ قبلها ألفٌ بينها وبين الفاء حرف مشدَّد؛ لأنه يكون إذ ذاك إن جعلنا النونَ أصلية وأحدَ المثلين زائدًا[٢] على وزن فَعَّال كحَسّان من الحُسن، أو فُعّال كحُسّان من الحُسن أيضًا، أو فِعَّال كحِنَّان وهو الحِنَّاء.

وإن جعلناها زائدة وأحدُ المثلَين أصلٌ كان على وزن فَعْلان كحَسّان من الحَسّ[٣]، أو على وزن فُعْلان كَقُرّان[٤]، أو على وزن فِعْلان كحِنّان. فهذه الأوزان أعني فَعّالًا وفُعّالًا وفِعّالًا وفَعْلانًا وفُعْلانًا وفِعْلانًا أوزانٌ غير مهملة.

---

(١) بياض في المخطوطات قدره سطران تقريبًا، وفي حاشية ك: كذا وجد.

(٢) زيد هنا في المخطوطات: كان.

(٣) الحس: القتل الشديد.

(٤) قران: اسم وادٍ بين الطائف ومكة.

فقولُ المصنف **أو أحد الوزنين** لا يمكن أن يعود إلى ما آخرُه نونٌ بعد ألفٍ بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّد؛ إذ جميع ما يُتَصَوَّر فيه من الأوزان موضوعةٌ غير مهملة، لكنه يرجع إلى ما آخرُه همزة بعد ألف بينها[1] وبين الفاء حرفٌ مشدَّد، وقد بيَّنّا ذلك.

ومثالُ إهمال أحد الوزنين فيما آخرُه نونٌ بعد ألفٍ بينها[1] وبين الفاء حرفان أحدُهما لِينٌ لا يوجد أيضًا؛ أعني أنه لا يُهمَل شيء من ذلك لأنه إن جعلنا النون أصلية والحرف اللَّيِّن زائدًا كان على وزن فَيْعالٍ كخَيْتام، أو فِيْعالٍ كمِيْلاعٍ[2]، أو فَوْعالٍ كتَوْرابٍ، أو فُوْعالٍ كطُومارٍ[3]، أو فِعْيالٍ كجِرْيالٍ[4]، أو فُعْيالٍ كعُنْيانٍ، أو فَعْوالٍ كجَحْوان - اسم رجل من الجَحَن، وهو سوء الغذاء - أو فِعْوالٍ كقِرْواشٍ[5]، أو فُعْوالٍ كعُصْوادٍ[6].

وإن جعلنا النون زائدة واللين أصلًا كان على وزن فَعْلان أو فِعْلان أو فُعْلان؛ وجميعُ هذه الأوزان مما كانت النون فيه زائدة أو أصلًا موضوعةٌ غير مهملة إلا وزنًا واحدًا؛ فإنه موضوع إن جعلنا النون زائدة وحرفَ اللين أصلًا، ومُهمَلٌ إن جعلنا حرف اللين زائدًا والنونَ أصلية، ومثالُ ذلك خَزْيان، فمادة (خ ز ن) موجودة، ومادة (خ ز ي) موجودة أيضًا، لكنْ إن جعلنا وزن خَزْيان فَعْلانًا كان هذا الوزن موضوعًا، وإن جعلنا وزنه فَعْيالًا كان مهملًا إذ ليس في لسانهم وزن فَعْيالٌ، فقد انحصر قولُه **أو أحدُ الوزنين** بالنسبة إلى ما آخرُه نونٌ بعد ألف وقبل الألف حرفان أحدُهما لِينٌ في هذا الوزن؛ وهو فَعْيالٌ؛ إذ جميع الأوزان الممكنة فيه كلها موضوعة كما قدَّمْنا.

---

(١) الذي في المخطوطات: قبلها وقبل الفاء. وفي تمهيد القواعد ١٠: ٤٩٧٧: قبلها وقبل الألف.

(٢) ناقة ميلاع: سريعة.

(٣) الطومار: الصحيفة.

(٤) الجريال: صبغ أحمر.

(٥) قرواش: اسم رجل.

(٦) العصواد: الجلبة والاختلاط.

وقوله **أو يَقِلّ نَظيرُ أحدِ المثالَين** هو معطوف /على قوله **ما لم يُهمَل** فإذا قَلَّ النظير لم يُلحَق به، وأُلحِق بما كثُر نظيره، فلا يَتساوى إذ ذاك الحمل على أصالة الهمزة أو النون أو زيادتهما، فإن مَنَعَ اشتقاقٌ من الحمل على الأكثر حُمل على الأقل كفَيْنانٍ، هو فَيْعالٌ لأنه مشتقٌّ من الفَنَن، وشَيْطان، هو فَيْعالٌ لقولهم تَشَيْطَنَ[1]، فيُحملان على القليل وإن كان فَعْلان أكثرَ، ويحتاج إلى مُثُلٍ ستَّة: مثالان يرجعان إلى ما آخرهُ همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدَّد قِلَّة وكثرة؛ ومثالان يرجعان إلى ما آخرُه نونٌ كذلك، ومثالان يرجعان إلى ما آخرُه نونٌ بعد ألف بينها وبين الفاء حرفان أحدُهما لِينٌ قِلّة وكثرة: [٨: ١٣٦/ب]

فمثالُ الأول قِثّاء[2]، إن جعلنا وزنه فِعّالًا كان كثيراً، وإن جعلنا وزنه فِعلاء كان قليلًا، فنحمله على أنَّ أحد الحرفين مزيد والهمزة منقلبة عن أصل.

ومثالُ الثاني رُمّان، إن جعلنا نونه أصلية كان على مثال فُعّال، وهو مثال قليل. وإن جعلناها زائدة كان على وزن فُعْلان، وهو مثال كثير. وكذلك دُكّان، يحتمل المثالين، ولكن حمله على زيادة النون أَولى لأنه الأكثر.

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف في هذا الفصل من احتمالِ زيادةِ النون وأصالتِها إذا وقعتْ بعد ألفٍ بينها وبين الفاء حرف مشدَّد أو حرفان أحدُهما لِين ليس بالمختار؛ ألا ترى أنّا قدَّمْنا[3] في ((فصل زيادة النون)) أنَّ لزيادتها بعد ألفٍ شرطين، وهما: أن لا يكون قبل الألف حرفان. الثاني أن لا تكون الكلمة من باب جنجان، وقد تقدَّم الكلام[4] على ذلك مُشْبَعًا. لكن ما ذهب إليه المصنف من أنه

---

(١) تشيطن الرجل: فعلَ فِعلَ الشياطين.

(٢) قثاء: موضعه بياض في ك.

(٣) تقدم هذا في ص ٩٥.

(٤) انظر ما تقدم في ١٥: ٤٨ - ٥٢.

إذا كان قبل الألف مضاعَف بينها وبين الفاء فتحتمل النون الأصالة والزيادة مذهبٌ لبعض المتقدمين(١)، ويتساوى فيه الأمران لكثرة زيادة الألف والنون وكثرة زيادة أحد المضاعَفَين. والصحيح زيادة النون للسماع والقياس:

أمّا السَّماعُ فما رُوي عن رسول الله - ﷺ - من قوله(٢): (بل أنتم بنو رَشْدان) لمن قالوا له: نحن بنو غَيّان، تَكَرَّهَ لهم هذا الاسم إذ جعله مشتقًّا من الغَيّ مع احتماله أن يكون مشتقًّا من الغَيْن، وهو السحاب، فهذا يدلُّ على أنه إذا جاء مضاعَف في آخره ألفٌ ونون مثل رُمّان قُضي على نونه بالزيادة إلا إن قام دليل على الأصالة كنون مُرّان(٣)؛ فإنَّ الخليل(٤) ذهب إلى أنها أصليّة لأنه مشتقٌّ من الْمَرانة التي هي اللِّين.

وأمّا القياسُ فإنَّ النون اختصَّت بزيادتها أخيرًا بعد ألفٍ زائدة قبلها أكثرُ من حرفين؛ والتضعيفُ يزاد حيث كان، وما اختصَّ زيادته بموضعٍ كان أَولى أن يُجعل زائدًا مما لم(٥) يختص بذلك الموضع؛ ألا ترى أنّا حكمْنا على همزة أَفْعًى بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل لأنَّ الألف كثُرت زيادتها في أماكن كثيرة؛ والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولًا، فكان المختصُّ يَشْرَك غير المختص بكثرة الزيادة، ويزيد عليه بخصوصية الزيادة في موضعه، فكان الحمل على أنه هو الزائد أَولى عند التَّعارض.

[٨: ١٣٧/أ] وشرطَ بعض النحويين(٦) /في زيادة النون شرطًا آخر، وهو أن لا يكون ما قبل الألف مضاعَفًا بينها وبين الفاء مضمومَ الأول اسمًا لنبات نحو رُمّان؛ لأنَّ مِثل هذا

---

(١) تقد ذكره في ١٥: ٤٨.

(٢) تقدم في ١٥: ٤٩.

(٣) المران: شجر الرماح.

(٤) الكتاب ٣: ٢١٨.

(٥) لم: انفردت به ح.

(٦) هو الأخفش. انظر ما تقدم في ١٥: ٤٨ [الحاشية ٥].

عنده ينبغي أن تكون نونه أصلية ويكون وزنه فُعّالًا؛ لأنه قد كثُر في أسماء النبات فُعّالٌ نحو حُمّاضٍ وعُنّابٍ وقُثّاءٍ، فحملُه على ما كثُر فيه أَولى.

وما ذهب إليه فاسد لأنَّ زيادة الألف والنون أخيرًا أكثر من مجيء اسم النبات على فُعّال[1]؛ ألا ترى أنَّ ما جاء من أسماء النبات على غير فُعّال لا ينضبط كثرةً وإن كان فُعّال قد كثُر فيه.

وذهب أبو سعيد[2] إلى أنَّ النون الأخيرة بعد ألفٍ زائدة إن أدّى جعلها أصلية إلى بناء مفقود قَضينا عليها بالزيادة نحو زَعْفَرانٍ وكَرَوَانٍ[3] وعُقْرُبانٍ[4]، فلو جعلناها في هذه الأمثلة أصليّة لكان الوزن فَعْلَلالًا وفَعَلالًا وفُعْلُلالًا، وهي أبنية مفقودة، وإن أدَّى جعلها أصلية إلى بناء موجود قَضينا عليها بالأصالة نحو شَيْطان ودِهْقان[5]، ووزنُهما فَيْعالٌ وفِعْلالٌ، وهما بناءان موجودان.

وما قاله أبو سعيد باطلٌ لأنه جعلَ دليله على ذلك كونَ س[6] حكمَ بأصالة النون[7] في دِهْقانٍ وشَيْطانٍ؛ وليس ذلك من أجل كون البنية موجودة بل لقول العرب تَدَهْقَنَ وتَشَيْطَنَ إذ ليس في كلامهم تَفَعْلَنَ، فدلَّ ذلك على أصالة النون، وما روي من قول العرب تَدَهَّقَ وتَشَيَّطَ فليس في قوة تَشَيْطَنَ وتَدَهْقَنَ؛ لأن أبا علي الفارسي[8] قد دفعهما من طريق الرواية، ولئن صحَّ نقلهما عن العرب كانت الكلمة ذات اشتقاقين، وتكون النون في إحداهما أصلية وفي الأخرى زائدة.

---

(١) على فعال ألا ترى أن ما جاء من أسماء النبات: سقط من ك.

(٢) سلف رأيه في ١٥: ٤٩.

(٣) الكروان: طائر.

(٤) العقربان: دويبّة تدخل الأذن.

(٥) الدهقان: القوي على التصرف مع شدة وخبرة.

(٦) الكتاب ٣: ٢١٧ - ٢١٨، وتقدم هذا في ١٥: ٥٠.

(٧) النون: موضعه بياض في ك.

(٨) المنصف ١: ١٣٥.

فثبَت أنَّ النون إذا وقعت آخرًا بعد ألفٍ زائدة حكمنا عليها بالزيادة بشرطيها السابقين إلا إن قام الدليل على الأصالة فيُحكم بها؛ وإذا احتملت الكلمة اشتقاقين هي في أحدهما زائدة وفي الآخر أصلية حكمنا عليها بالزيادة؛ وذلك نحو دُكّان، يحتمل أن يكون مشتقًّا من مصدر دَكَنْتُه أي: نَضَدتُ بعضَه فوق بعض، فتكون نونه أصليَّة. ويحتمل أن يكون مشتقًّا من قول العرب: أَكَمَةٌ دَكّاءُ: إذا كانت منبسطة، وناقةٌ دَكّاءُ: سَنامُها مُفتَرِش في ظهرها، فتكون النون زائدة، فيُقضى بالزيادة حملًا على الأكثر.

ص: ويَتَعَيَّنُ اغتِفارُ قِلَّةِ النَّظير إنْ سُلِّمَ به مِن ترتيبِ حُكمٍ على غير سبب.

ش: حَكم قبلُ بأنه إذا قَلَّ نظيرُ أحد المثالين فلا يُحكَم للنون باحتمال الأصالة والزيادة؛ بل إن قَلَّ نَظيرُ الأصالة[1] وكَثُرَ نظيرُ الزيادة حكمْنا بالزيادة، وإن قَلَّ نظير الزيادة وكَثُرَ نظيرُ الأصالة حكمْنا بالأصالة، فقِلَّةُ النَّظير مانعةٌ مِنَ الحكم أصالةً وزيادة.

[٨: ١٣٧/ب] ثم قال: إنه تُغْتَفَرُ قِلَّةُ النظير إذا كان الحمل عليها يؤدي إلى السلامة من أن يترتب حُكمٌ على غير سببه؛ ومثالُ ذلك قول العرب: غَوْغاءُ[2]، غير منصرف، فهمزتُه زائدة، ووزنُه فَعْلاءُ، وإن كان يلزم من ذلك مماثلته في التركيب قلقًا من حيث إنه تصير فاؤه ولامه من جنس واحد؛ ويتعيَّن حمله على هذا القليل، /ولا نجعله فَوْعالًا فتكون الهمزة أصلية لأمرين:

أحدهما: أنه يكون إذ ذاك من باب دَدَنٍ[3]، وهو مما فاؤه وعينه من جنس واحد، وهو قليل.

---

(١) الأصالة وكثر نظير: سقط من ك.

(٢) الغوغاء: صغار الجراد الكثير، وبه سمي السَّفِلة من الناس.

(٣) الددن: اللهو واللعب.

والثاني: كونه يكون ممنوع الصرف بلا سبب، ولا نجعله أيضًا من باب صَلْصالٍ وزَلزالٍ وإن كان بابًا كثيرًا واسعًا، أي: من الرباعيّ المضعّف، وتكون همزته منقلبة عن أصل، وذلك الأصل هو الواو، ويكون انقلابها واوًا لمجيئها بعد ألف زائدة طرفًا؛ لأنه يكون إذ ذاك ممنوع الصرف بلا سبب، فنكون قد رتَّبنا حكمًا على غير سبب، فلذلك تعيَّن اغتفار قِلّة النظير، وهو أن يكون من باب سَلِسَ إذ كان يَسلَم بحمله على ذلك من أن يترتَّب حُكْمٌ على غير موجبه.

وقال س[1]: ((وأمّا الغَوْغاءُ فمَن قال: غَوْغاءُ فأَنَّثَ ولم يَصرِف فهي عنده مثل عَوْراء، ومَن قال: غَوْغاءٌ فصَرَفَ وذَكَّرَ فهي عنده بمنزلة القَمْقام[2])) انتهى.

قال الأستاذ أبو بكر في حواشيه القديمة: ((لا يمتنع عندي أن يكون غَوْغاءٌ في مَن نَوَّن مُلْحَقًا بِقَلْقالٍ[3] إذ هو أصل؛ ولأنهم يقولون: غَوْغاءُ فلا يَصرفون)). وقال في حواشيه الأخيرة: ((لولا أنه لم يُلحَق بالمضاعَف شيء لأَجريت فيه الإلحاق)).

قال ابن خروف: ((وهذا القول أَسَدُّ مِنَ الأول، وأمّا على حكاية خَزْعالٍ[4] فالإلحاق به سَديد)).

ص: وتَتَرَجَّحُ زيادةُ ما صُدِّرَ مِن ياءٍ أو همزةٍ أو ميمٍ على زيادةِ ما بعدَه مِن حرفِ لِينٍ أو تَضعيفٍ.

ش: مثالُ ما صُدِّرَ من ياءٍ وبعدها حرفُ لِين قولُهم: يحيى، اسم النبي عليه السلام، وهو أعجميّ، قال أبو الحسن بن الباذش وقد ذكر يحيى وموسى وعيسى فقال[5]: ((هذه الأسماء أعجمية، وكل أعجميٍّ استعملتْه العرب فالنحويون يتكلمون

---

(١) الكتاب ٤: ٣٩٤.

(٢) القمقام: البحر، والسيد الكريم، والعدد الكثير.

(٣) قلقال: الاسم من قلقلَ الشيء أي: حرَّكه.

(٤) الخزعال: الظَّلْع، وهو العرج الخفيف.

(٥) الإقناع في القراءات السبع ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

على أحكامه في التصريف على الحدِّ الذي يتكلمون في العربي)). وقال ابنه أبو جعفر[١]: ((فأمّا يَحيى فوزنُه يَفْعَلُ، ولا يكون فَعْلَى لأنَّ الياء أولًا يُقضى عليها بزيادتها للكثرة عند س[٢]، وما نُسب إلى الكسائيِّ أو غيره من أنَّ وزنه فَعْلَى لا يَصِحُّ)).

ومثالُ ما صُدّر من ياء أيضًا وبعدها تضعيفٌ قولُهم: يَلَنْدَدٌ[٣]، ويَلَنْجَجٌ[٤].

ومثالُ ما صُدّر من همزةٍ بعدها حرفُ لِينٍ قولُهم: إشْفَىً[٥]، وأَفْعًى، وأَبْيَن[٦]، وأَيْدَع[٧]؛ فالهمزةُ زائدة، والألفُ منقلبة عن أصل، والياءُ أصل.

ومثالُ ما صُدِّر من همزة بعدها تضعيفٌ إجّاصٌ، فإنه يحتمل أن يكون إفْعالًا كإعْصار، وفِعّالًا كقِثّاءٍ، فتترجح زيادة الهمزة على زيادة أحد المضاعفين.

ومثالُ ما صُدِّر من ميمٍ بعدها حرفُ لِينٍ قولُهم: مِرْوَدٌ[٨]، فإنه يحتمل أن يكون مِفْعَلًا مِن رادَ يَرُود[٩] كمِكْسَر، ويحتمل أن يكون فِعْوَلًا مِن مَرَدَ يَمْرُدُ[١٠] كخِرْوَع، فتترجح زيادة الميم على زيادة الواو.

وكذلك مُوْسى نصَّ س[١١] على أنه مُفْعَلٌ، واحتجَّ في الأبنية على ذلك بأنَّ زيادة الميم أولًا أكثرُ من زيادة الألف.

---

(١) الإقناع في القراءات السبع ص ٢٩٨.

(٢) الكتاب ٤: ٣١٣.

(٣) رجل يلندد: شديد الخصومة.

(٤) اليلنجج: عود يُتبخَّر به.

(٥) الإشفى: مخرز الإسكاف.

(٦) أبين: اسم رجل، واسم موضع.

(٧) الأيدع: صبغ أحمر. وقيل: الزعفران.

(٨) المرود: ميل الكحل.

(٩) راد يرود: تردد.

(١٠) مرد يمرد: اشتدَّ.

(١١) الكتاب ٣: ٢١٣، ٤: ٢٧٢، ٣١٠.

ومثالُ ما صُدِّر مِن ميمٍ بعدها تضعيفٌ قولُهم: مِجَنٌّ، فإنه يحتمل أن يكون وزنه فِعَلًّا من /مَجَنَ الشيءُ: إذا صَلُب، فيكون كهِجَفّ[1]. ويحتمل أن يكون مِفْعَلًا من جَنَّ: إذا سَتَرَ، كمِجَزّ[2]، فتترجَّح زيادة الميم على زيادة أحد المضعَّفَين. [٨: ١٣٨/أ]

ص: فإن أَدَّى ذلك إلى شذوذِ فكٍّ أو إعلالٍ أو عَدَمِ نَظيرٍ حُكِمَ بأصالةِ ما صُدِّرَ ما لم يُؤَدِّ ذلك إلى استعمالِ ما أُهمِلَ مِن تأليفٍ أو وزنٍ كمَحْبَبٍ ويأْجَج.

ش: يقول: فإن أَدَّى ذلك أي: ترجيح زيادة ما صُدِّر من ثلاثة الحروف التي ذكرها على زيادة ما بعدها من حرف اللِّين أو التضعيف إلى ما ذكر حُكم بالأصالة.

ومثالُ ما أدَّى إلى شذوذِ الفَكِّ قولُهم: مَهْدَدُ، عَلَمٌ لامرأة، فمَهْدَد الميمُ فيه من الحروف التي تزاد، والدالُ فيه مضعَّفة، فأحدُ الدالين مما يمكن أن يزاد، وكِلا التقديرَين له أصلٌ يرجع إليه في الاشتقاق، إذ جائزٌ أن يكون مشتقًّا من الْمَهْد أو من الهَدّ، ونحن إذا جعلنا الميمَ زائدة والدالَين أصلين أدَّى ذلك إلى شذوذ الفَكِّ؛ إذ لو كان مَفْعَلًا من الهَدّ لوجب إدغامه كما وجب إدغام نظائره نحو مَكَرّ ومَفَرّ؛ فكنتَ تقول مَهَدًّا.

وإذا جعلنا الميم أصلية كان أحد الدالين مزيدًا للإلحاق، ولا شذوذ في ذلك لأنه ملحق بجَعْفَرٍ، فيجب فكُّه كما فَكُّوا قَرْدَدًا[3] حين ألحقوه بجَعْفَرٍ، فلذلك حكمنا بأصالة الميم وزيادة أحد الدالين لأنه لا شذوذ فيه. ولو عكسنا لكان فيه الشذوذ الذي ذكرنا، ولولا أنه على هذا التقدير يؤدي إلى الشذوذ لكُنَّا نرجِّح زيادة الميم؛ لأنه قد قُرِّر قبلُ أنه تترجَّح زيادة الميم على زيادة التضعيف، لكنَّه عارَضَه تأديتُه إلى الشذوذ، فحكمنا بأصالة الميم وزيادة أحد المضعَّفَين.

---

(١) الهجفّ: الجافي الثقيل.

(٢) المجزّ: ما يُجَزُّ به.

(٣) القردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

ومثالُ ما أدَّى إلى الإعلال قولُهم: مَدْيَن، فهذا يحتمل أن يكون مَفْعَلًا، وتكون الميم زائدة والياء أصلية، ويحتمل أن يكون فَعْيَلًا كضَهْيَأٍ[1] عند مَن جعل وزنها فَعْيَلًا، وكان ينبغي أن يُحمَل على الوزن الأول لأنه ذكر أنه تترجَّح زيادة الميم على زيادة حرف اللين أو التضعيف؛ إلا أنه عارَضَه أن لو كان على هذا الوزن لوجب أن يُعَلّ، فكنتَ تقول: مَدَان، كما تقول: مَنَال ومَجَال؛ لأنَّ الواو والياء في مَفْعَل تُعلّان، فلذلك حُكم بأصالة الميم وزيادة الياء لأنَّ عكسه يؤدي إلى الإعلال وهو لم يُعَلّ.

ومثالُ ما أدَّى إلى عدم النظير قولُهم: إمَّعَة[2]، فإنه كان يترجَّح جعلُ الهمزة زائدة وجعلُ أحد المضعَّفَين أصلًا، فكان يكون وزنه إفْعَلَة، لكنه عارَضَه أنه لا نظير له في الصفات، فلذلك حكمنا بأصالة الهمزة وزيادة أحد المضعَّفَين، فيكون وزنه فِعَّلَةً لأنه بناء له نظير في كلامهم.

[٨: ١٣٨/ب] **وقولُه ما لم يؤدِّ إلى استعمالِ ما أُهمِلَ من تأليفٍ أو وزنٍ كمَحْبَبٍ ويَأْجَج**

يعني به أنه يُرتَكَب شذوذُ الفكّ أو الإعلالِ أو عدمِ النظير، ويُحكَم بزيادةِ ما صُدِّر وأصالةِ الحرفِ المضعَّف /أو حرفِ[3] اللينِ - إذا كان جَعلُ ما صُدّر أصلًا والحرف المضعَّف أو حرف اللين[4] زائدًا يُفضي إلى استعمال ما أُهمِل من تأليف؛ ومثالُه مَحْبَبٌ فتقول: وزنُه مَفْعَلٌ، والميم زائدة، والفكُّ فيه شاذّ، وكان قياسه أن يقال فيه: مَحَبٌّ كمَكَرٍّ ومَفَرٍّ، فلو أنّا حكمنا بأصالة الميم وزيادة أحد المضعَّفَين لَكُنّا قد استعملنا تأليفًا مهملًا في لسانهم؛ إذ ليس في لسانهم مادّة (م ح ب)، وفي لسانهم مادة (ح ب ب)، فكان احتمال شذوذ الفكّ أيسر من احتمال مادة مفقودة في لسانهم.

---

(١) الضهيأ: المرأة التي لا تحيض. وقيل: التي لا ثدي لها.

(٢) الإمعة: الذي لا رأي له.

(٣) أو حرف اللين ... والحرف المضعف: سقط من ح.

(٤) ح: الميم.

ومثالُ ما أَدَّى إلى ما أُهمِل من وزنٍ قولُهم: يَأْجِج[1]، وهو بكسر الجيم، فيُحكَم بأنَّ وزنه يَفْعِل لأنه وزن موجود في لسانهم، فتكون الياء زائدة، والجيمان أصلان، ولا نقول إنَّ وزنه فَعْلِلٌ لأنه وزنٌ مُهمَل في لسانهم، لم يُسمع منه إلا لفظة واحدة وهو طَحْرِبة[2]. ولا فَأْعِلٌ فتُجعل الياء أصلًا والهمزةُ زائدةٌ لأنه وزن مفقود أيضًا في لسانهم؛ فلذلك صِرنا إلى زيادة الياء وأصالة ما سواها من الهمزة والجيمين لأنَّ أقلّ ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أصول.

ويَأْجَج حكى س فيه فتح الجيم، قال[3]: ((والياء فيه من نفس الحرف)). قال الأستاذ أبو علي: ((يعني أنَّ الياء لو كانت في يَأْجَج زائدة لكان المضاعفان أصلين نحو رَدَّ ويَرُدُّ ومَرَدّ، فإظهارُهم التضعيفَ دليلٌ على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق كما هو كذلك في مَهْدَد؛ فوزن يَأْجَج على هذا فَعْلَل كجَعْفَر.

وحَكى غيرُ[4] س يَأْجِج بكسر الجيم، وهذه الحكاية توجب زيادة الياء وأن يكون إظهار التضعيف شاذًّا لأنه ليس في الكلام مثال جَعْفِر بكسر ما قبل الآخر)) انتهى.

* * *

(١) يأجج: اسم موضع.

(٢) الطحربة: القطعة من خرقة.

(٣) الكتاب ٤: ٣١٣.

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٢١.

ص: فصل

الزائدُ إمّا للإلحاق وإمّا لغيره، فالذي للإلحاق ما قُصِد به جَعْلُ ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ موازنًا لِما فوقه؛ محكومًا له بحُكم مقابلِه غالبًا، ومُساوِيًا له مطلقًا في تجرُّده مِن غير ما يَحصُل به الإلحاق، وفي تضمُّن زيادته إن كان مزيدًا فيه، وفي حُكمه ووزنِ مصدرِه الشائع إن كان فِعْلًا.

[٨: ١٣٩/أ] ش: قولُه **الزائدُ إمّا للإلحاق وإمّا لغيره** أمّا الذي لغير الإلحاق فقد تقدَّم[١] أنه يكون لمعنًى كحرف المضارعة، أو لإمكانٍ نحو همزة الوصل، أو لبيان الحركة، أو للمدِّ، أو للعِوَض، أو للتكثير، فتلخَّص من هذا أنَّ الزائد يكون لأحدِ سبعة أشياء، والذي يتكلم فيه المصنف في هذا الفصل إنما هو الزائد للإلحاق، وذكر أنه ما قُصد به جعلُ ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ موازنًا لِما فوقه، ففي قوله **قُصد** نظرٌ لأنَّ الواضع الذي نَطق بـ«جَوْهَر» لا يقول إنه قَصد به الإلحاق بجَعْفَر مثلًا، وإنما هذا اعتبارُ النحويِّ لا اعتبار الواضع، فلمّا نظرَ النحويُّ إلى مادّة جوهَر رأى أنَّ الحروف الأصلية إنما هي الجيم والهاء والراء، فحَكم على الواو بأنها ليست حرفًا أصليًّا، ثم نظرَ في زيادتها لأيِّ معنًى تكون، فرأى انتفاء الأشياء الستة التي ذكرناها قبلُ عن هذه الواو، فتخيَّل أنَّ هذه الواو جُعلت /مقابِلة للعين في جَعْفَر، فسَمّاها زيادة للإلحاق، أي: لإلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وهكذا فيما أشبهها، ولو استَفهَمتَ الواضع للفظة جَوْهَر أو العربيَّ القُحَّ الناطق على سَليقته عن الواو في جَوْهَر لَمَا[٢] فهم أنها زائدة للإلحاق وأنها مُقابِلة للعين في جَعْفَر، فلا حاجة لقول المصنف: **ما قُصد به كذا.**

(١) تقدم في ١٨: ٣٩٣.

(٢) ل: إلى.

وقولُه **موازنًا لِما فوقه** الذي فوق الثلاثيِّ هو الرباعيُّ والخماسيُّ، فمِن إلحاق الثلاثيِّ بالرباعيّ قولهم: رَعْشَنٌ[1]، النون فيه زائدة للإلحاق لأنه من الارتعاش، فأُلحق بجَعْفَر. ومِن إلحاق الثلاثيِّ بالخماسيّ قولهم: إنْقَحْلٌ[2]، الهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحْل، فألحق بجِرْدَحْلٍ[3]. والذي فوق الرباعيِّ هو الخماسيُّ إذ هو غاية الأصول، فمِن إلحاق الرباعيِّ بالخماسيّ قولُهم: فِرْدَوْسٌ، الواو فيه زائدة للإلحاق، أُلحق بجِرْدَحْلٍ، وقد عقدْنا[4] بابًا في آخر الأبنية في جملة من الأوزان التي أُلحق بها، فتُطالَع هناك.

وقولُ المصنف **مُوازِنًا لِما فوقه** يعني أنه على وزنه. وهذا ليس بجيد لأنه ليس على وزنه؛ ألا ترى أنه إذا قيل: ما وزن جَعْفَرٍ؟ قيل: فَعْلَلٌ، وإذا قيل: ما وزن رَعْشَنٍ؟ قيل: فَعْلَنٌ، فإذًا ليس على وزنه، إنما هو موافق له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وبحرف الإلحاق حصلت الموافقة في ذلك.

وقولُه **محكومًا له بحُكم مُقابِلِه غالبًا** هذه زيادة ثبَتت في بعض الأصول التي عليها خطُّه، ويُستغنى عنها بقوله بعد: **وفي حُكمه**، يعني أنه يُساويه في حُكمه، فالأحكامُ الثابتة للمُلحَق به ثبَتت للملحَق من صحة وإعلال وغير ذلك، فلو قيل: ابْنِ مِن الضَّرب مثل جَعْفَرٍ لقلت: ضَرْبَبٌ، أو مِثلَ بُرْثُنٍ لقلت: ضُرْبُبٌ، أو مِثلَ زِبْرِجٍ[5] لقلت: ضِرْبِبٌ. فتُصحّ[6] ولا تُدغم. ولو قلتَ: ابنِ من البَيع مثلَ ضَيْوَنٍ[7]

---

(١) الرعشن: المرتعش.

(٢) الإنقحل: المخلق من الكبر والهرم.

(٣) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٤) انظر ١٨: ٣١٩ - ٣٢٥.

(٥) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(٦) فتصح: سقط من ح. فتصح ولا تدغم: سقط من ل، ت.

(٧) الضيون: الهرّ.

لقلت: بَيْوَغٌ، فتُصحّ ولا تُدغم. ولو قيل: ابنِ من القول مثل طِيَالٍ لقلت: قِيَالٌ، فتُعِلّ، إلا أنَّ في قوله **غالبًا** ما يدلُّ على أنَّ الملحَق قد لا يُحكَم له بحُكم مُقابِله وإن كان الغالب عليه أن يُحكَم عليه بحُكْمه.

ومثالُ ما خرج في بعض الأحكام عن مقابله أن يقال لك: ابنِ مِن قرأَ مثل دِرْهَمٍ، فإنك تقول: قِرْأًى، وأصلُه قِرْأَأٌ بهمزتين، فسهّلت الأخيرة بإبدالها ألفًا إذ لا يوجد في لسانهم ذلك، فهذا قد خالفَ مقابله في بعض أحكامه، وسيأتي الكلام على مثل هذا بأَشْبَعَ مما تكلَّمْنا به عليه هنا.

وقولُه[1] **ومُساويًا له مطلقًا** يعني: سواء كان اسمًا أو فعلًا.

وقولُه **في تجرُّده** يعني: إن كان مجردًا من حروف الزيادة.

وقولُه **من غير ما يَحصل به الإلحاق** فإنه لا يساويه في ذلك، إذ هو في المقابل أصل وفي الملحق زائد، فلا يتساويان في ذلك.

[٨: ١٣٩/ب] وقولُه **وفي تضمُّن زيادته إن كان مزيدًا فيه** أي: إن كان الملحَق به فيه زيادة فتلك الزيادة تكون في الملحَق، ومثالُ ذلك بناءُ مثلِ احْرَنْجَمَ[2] من سَحَكَ، فإنك تقول: اسْحَنْكَكَ[3]، فإحدى الكافين للإلحاق، واحْرَنْجَمَ فيه مزيدان، وهما همزة الوصل والنون، فأتينا بهما في الملحق، لا نقول: إنه بهما حصلَ الإلحاق؛ لأنه إنما حصل بإحدى الكافين. وكذلك لو قيل لنا: ابنِ مِن دَحْرَجَ مثلَ قَبَعْثَرَى[4] لقلنا: دَحْرَجَجَى، فزِدنا حرفًا /خامسًا يقابل راء قَبَعْثَرَى، وزِدنا ألفًا في آخره تُقابل ألفه، فالزيادة التي في الملحَق به أتينا بها في الملحَق.

---

(١) وقوله ... أو فعلًا: سقط من ح.

(٢) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٣) اسحنكك الليل: اشتدَّت ظلمته.

(٤) القبعثرى: الجمل الضخم.

وقولُه **وفي حُكمه** قد تكلّمنا على ذلك وكيف يساويه في الحكم.

وقولُه **ووزنِ مصدره الشائع إن كان فِعلًا** هذا مما يختصُّ به الفعل، فمتى وجدت فعلًا مزيدًا يماثل مصدرُه مصدرَ ما يوافقه من الأفعال المجردة حكمتَ على أنَّ تلك الزيادة للإلحاق؛ ومثالُ ذلك قولهم: بَيْطَرَ، وزنُه فَيْعَلَ، وجاء مصدره على بَيْطَرَة كما جاء مصدر دَحْرَجَ على دَحْرَجة، فدلَّ على أنه مُلحَق به. وإنما قال **الشائع** لأنه قد نُقل في مصدر بعض ما جاء على فَعْلَلَ فِعْلالٌ، قالوا: سِرْهافٌ في سَرْهَفَ[1]، ولم يجئ في نحو بَيْطَرَ بِيْطار، إنما جاء فيه بَيْطَرَة نحو سَرْهَفة، وفَعْلَلَةٌ هو الشائع المنقاس في فَعْلَلَ دون فِعْلال، فمتى وافقَه في المصدر الشائع حُكم له بالإلحاق وإن كان يخالفه في المصدر غير الشائع.

ص: ولا تُلحِقُ الألفُ إلا آخِرةً مبدلةً من ياء، ولا الهمزةُ أولًا إلا مع مساعد كنونِ أَلَنْدَدٍ وواوِ إدْرَوْنٍ، ولا إلحاق في غير تدرُّبٍ وامتحانٍ إلا بسماع.

ش: قولُه **إلا آخِرةً مُبدَلةً من ياء** مثالُ ذلك عَلْقًى[2] في لغة مَن نوَّن، فإنه مُلْحَق[3] بجَعْفَرٍ، وذِفْرًى[4] في لغة مَن نوَّن، فإنه مُلحَق بدِرْهَمٍ، وحَبَنْطًى[5] مُلحَق بسَفَرْجَلٍ.

وإنما لم يُلحَق بالألف غير آخِرٍ لأنها لو جُعلت للإلحاق حشوًا لم تكن إلا منقلبة كما أنَّ ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة؛ فإما أن تنقلب عن ساكن أو متحرك، لا جائز أن يكون ساكنًا إذ لا موجب لإعلاله، ولا متحركًا لئلا يخالف

---

(١) سرهفتُ الصبيَّ: أحسنت غذاءه.

(٢) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٣) ك: يلحق. وكذا في الموضعين الآتيين.

(٤) الذفرى: عظم ناتئ خلف الأذن.

(٥) الحبنطى: القصير الغليظ، والممتلئ غيظًا.

الملحَقُ الملحَقَ به؛ إذ الحرفُ في الملحَق به متحرك وقد صار في الملحَق ساكنًا، وذلك لا يجوز، ولذلك لم يدغموا مثل قَرْدَدٍ[1] لئلا يُخالف الملحَقُ الملحَقَ به. وأما إذا كانت آخرًا فيُتَصَوَّر الإلحاق بها لأنها تقدَّر منقلبة عن حرف متحرك؛ ولا يكون في ذلك تغيير لبناء الملحَق عن بناء ما أُلحق به؛ لأنَّ حركة الآخر لا تكون من البناء، هكذا قال بعض أصحابنا[2].

وظاهرُ كلام المصنف يوافقه، أعني في الدَّعوى أنَّ ألف الإلحاق تكون منقلبة لقوله **ولا تُلْحِقُ الألفُ إلا آخِرةً مُبدَلة من ياء** وإنما ادَّعى أنها منقلبة عن ياء ولم يقل إنها منقلبة عن واو لأنَّ الواو إذا وقعت رابعةً فصاعدًا أُبدلت ياء؛ وانقلبتْ عن الياء الألفُ؛ ألا ترى أنك لو بنيتَ من الغَزْو مثلَ أَفْعَلَ لقلتَ: أَغْزَيتُ، أو مثلَ اسْتَفْعَلَ لقلتَ: اسْتَغْزَيتُ كما تقول: اسْتَعْلَيْتُ، فإذا رفعتَ به ظاهرًا قلتَ: أَغْزَى واسْتَغْزَى واسْتَعْلَى، فتَنقلب تلك الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلذلك ادَّعى أنها منقلبة عن ياء لا عن واو ولأنها لا تكون للإلحاق إلا في رباعيٍّ فما زاد. وتقرَّر بهذا الذي ذكرناه أنَّ ألف الإلحاق تكون منقلبة.

[٨: ١٤٠/أ] وقد ردَّ ذلك الأستاذ أبو عبد الله محمد بن هشام الخضراويُّ على الأستاذ أبي الحسن بن عصفور في دعواه ذلك؛ وذكرَ أنه لم يقل أحدٌ في ألف الإلحاق: /إنها منقلبة، قال: ((ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلَب عنه كما لا يقال في عِلْباءٍ همزة إلحاق)) انتهى.

وقد تناقضَ قولُ ابن عصفور في أنَّ الألف لا تكون للإلحاق حشوًا حيث ذكر ذلك في (كتاب الممتع) حيث تعرض للكلام على الإلحاق ثَمَّ. وذكرَ فيه أيضًا في الأفعال الملحَقة بتَدَحْرَجَ ما كان على وزن تَفاعَلَ نحو تَغافَلَ، ثم قال[3]: ((فهذه

---

(١) القردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٢) هـ: ابن عصفور. الممتع ١: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣) الممتع ١: ١٦٨.

مُلحَقة بتَدَحْرَجَ))، وذكرَ الدليل على ذلك مِن حيث جاء مصدره تَغافُلًا كما جاء مصدر تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا[1]، فقد صارت الألف أُلحق بها حشوًا، وقد اتَّبَعَ في ذلك أبا القاسم الزَّمَخْشَرِيَّ، فإنه نَصَّ في (المفصَّل)[2] على أنَّ تَغافَلَ مُلحَق بتَدَحْرَجَ لَمَّا رأى المصدر مماثلًا لمصدر تَدَحْرَجَ في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

والصحيحُ أنَّ الألف في تَغافَلَ لا تكون للإلحاق. والدليلُ على ذلك قولُ العرب: تَضامَّ زيدٌ، وتَضامَّ القومُ، ونحو ذلك، فأدغموا، ولو كان شيء منه ملحَقًا بتَفَعْلَلَ لم يجز إدغامه لئلا تتغير صيغة الملحَق عن صيغة ما أُلحق به بسبب تسكين الأول إذ أدغموا وليس بساكن في البناء الذي أُلحق به؛ كما لم يجز إدغام مثل جَلْبَبَ حين كان ملحقًا بقَرْطَسَ[3].

قال بعض أصحابنا: ((وإنما لم يَجز إلحاق تَفاعَلَ بتَفَعْلَلَ لأنَّ الألف لها معنًى، وهو إزالة قلق اللسان بتوالي الحركات، فلم يَجُز لذلك[4] جعلها في مقابَلة العين من تَفَعْلَلَ، وكان[5] بعض المتأخرين قد مَنَعَ منه، واعتَقد أنَّ ما فيه حرفُ مدٍّ ولِين حشوًا لا يجوز أن يكون مُلحَقًا. وهو خلافٌ لِما عليه النحويون؛ لأنّا لا نعلم أنَّ أحدًا منهم مَنَعَ إلحاقَ ما فيه حرفُ مدٍّ ولِين إذا كان مع حرف المد واللين الزوائد)) انتهى.

وتلخَّص من هذا الكلام كلِّه أنَّ الإلحاق بالألف حشوًا فيه خلاف، وأنَّ ظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز لأنه قال: **ولا تُلحِقُ الألفُ إلا آخِرةً مُبدَلة من ياء،** وسيأتي الكلام على الياء والواو إذا وقعتا حشوًا إن شاء الله تعالى.

---

(١) الممتع ١: ١٦٩.

(٢) المفصل ص ٢٧٩.

(٣) قرطس الرامي: أصاب القِرْطاس، والقِرْطاس: كل أديم ينصب للنضال.

(٤) ح: كذلك جعلنا.

(٥) في المخطوطات: وإن كان.

وقولُه **ولا الهمزةُ أولًا إلا مع مُساعِدٍ كنونِ أَلَنْدَدٍ، وواوِ إِدْرَوْنٍ** يعني أنَّ الهمزة لا تكون أولًا للإلحاق إلا إن كان معها حرفٌ زائد آخَر للإلحاق أيضًا؛ فلا تكون أولًا وحدها للإلحاق. وأَفهَمَ قولُه هذا أنها إذا لم تكن أولًا فتكون حشوًا أو طرفًا تكون للإلحاق وحدها، فأَلَنْدَدٌ[1] مُلحَق بسَفَرْجَلٍ، فهو مشتقٌّ من اللَّدَد، فالهمزةُ والنون فيه زائدتان للإلحاق، وإظهارُ التضعيف دليلٌ على ذلك. وإِدْرَوْنٌ بمعنى الدَّرَن، فالهمزةُ والواو فيه زائدتان، وهو مُلحَق بجِرْدَحْلٍ.

[٨: ١٤٠/ب] فإن وقعت الهمزة أولًا وليس معها حرفٌ زائد لم تكن الهمزة للإلحاق؛ وذلك نحو أَفْكَل[2]؛ ألا ترى أنّا لا نقول إنه مُلحَق بجَعْفَرٍ وإن كان موافقًا له في حركاته وسكناته. وإن وقعتْ حشوًا فإنها تكون للإلحاق، ولا تحتاج إلى مساعِدٍ مِن حرفٍ زائد، وذلك نحو شَأْمَلٍ[3]، هو مُلحَق بجَعْفَرٍ، وقد يكون[4] معها حرف زائد، وذلك نحو حُطائط[5]، هو مُلحَق بعُذافِر[6]. وإن وقعتْ طرفًا فتكون أيضًا للإلحاق، ولا /تحتاج إلى مساعِدٍ مِن حرفٍ زائد، وذلك[7] نحو غِرْقِئٍ[8]، هو مُلحَق بزِبْرِجٍ[9]، وقد يكون معها حرفٌ زائدٌ نحو عِلْباءٍ[10]، هو مُلْحَق بقِرْطاس.

---

(١) الألندد: الشديد الخصومة. واللَّدَد: الخصومة.

(٢) الأفكل: الرِّعدة.

(٣) الشأمل: ريح الشمال.

(٤) وقد يكون ... بزبرج: سقط من ت.

(٥) الحطائط: الصغير.

(٦) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(٧) ح: ذلك.

(٨) الغرقئ: قشر البيض.

(٩) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(١٠) العلباء: عصب عنق البعير.

وقولُه **ولا إلحاقَ في غير تدرُّبٍ وامتحانٍ إلا بسَماع** استثناء منقطع، يعني أنَّ ما تكلَّم به النحويون من الأمثلة التي تتضمن حروفَ إلحاق على طريقة أبنية العرب؛ إنما يكون ذلك على جهة التمرُّن والتدرُّب والامتحان للمشتَغِل بهذا الفن حتى يعلم بذلك صحة نظره وجودة فكره؛ وأما أن يُلحَق ذلك بكلام العرب فلا، إلا إن سُمع الإلحاق عن العرب في مثالٍ قد أُلحق ببناءٍ مِن أبنيتهم فهو إذًا من كلامهم؛ لأنا لم نخترع ذلك المثال، بل هم نطقوا به، فلو قيل لنا: ابْنُوا من الضَّرْب اسمًا على وزن قِرْطَعْبٍ[1] لقلنا: ضِرْبَبٌ، فلا نقول: إنَّ ضِرْبَبًا من كلامهم؛ لأنَّ العرب لم تنطق به، إنما نحن ماثَلْنا به قولَهم: قِرْطَعْبٌ.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ الإلحاق إنما يكون للتدرُّب والامتحان إلا أن يُسمَع من العرب ليس هذا الحكم مختصًّا بالإلحاق؛ بل ذلك جارٍ في كل ما أردت أن تبني من كلمة نظير كلمة أخرى؛ وهذا البناء هو فكُّ الكلمة وصوغٌ من حروفها مثالًا موافقًا لِما سئلت أن تبني نظيره موافقًا له في مقابَلة الأصل بالأصل والزائد بالزائد والحركات والسكنات، وللنحويين في هذا الباب مذاهب ثلاثة[2]:

الأول: أنه لا يجوز شيء من ذلك، وأنَّ ما صُنع من ذلك إنما قُصد به التمرُّن والتدرُّب، وأنه لو كان من كلام العرب كيف كان يكون حكمه. وهذا هو قول المصنف فيما زيد للإلحاق، وهو عامٌّ بجميع[3] هذا الباب. وحُجة هذا المذهب أنه إحداثُ لفظ لم تتكلم به العرب.

والمذهب الثاني: أنَّ ذلك يجوز على كل حال. وحُجته أنَّ العرب قد أَدخلَتْ في كلامها الألفاظَ الأعجمية كثيرًا، وسواء كان بناء الأعجميِّ على بناءِ كلامها أم لم

---

(١) القرطعب: القطعة من خرقة.

(٢) الممتع ٢: ٧٣١ - ٧٣٤، ولم تنسب فيه المذاهب لأصحابها.

(٣) ك: لجميع.

يكن، فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصوغة منّا في كلامهم قياسًا على الأعجمية وإن لم تكن منها. وهذا[١] مذهب أبي عليٍّ، قاله أبو عليٍّ لابن جِنّيْ[٢]: ((لو شاءَ شاعرٌ أو ساجِعٌ أو مُتَّسِعٌ أن يبني بإلحاق اللام اسمًا أو فعلًا أو صفة لكان له ذلك جائزًا؛ وكان من كلام العرب، وذلك قولك: خَرْجَجٌ أحسنُ مِن دَخْلَلٍ، وضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا، ومررتُ برجلٍ كريمٍ وضَرْبَبٍ)). قال ابن جِنّيْ[٣]: ((فقلتُ له[٤]: أفَتُرْتَجَلُ اللغةُ ارتجالًا))؟ قال[٥]: ((ليس هذا ارتجالًا، لكنه مقيسٌ على كلامهم؛ ألا ترى أنك تقول: طابَ الخُشْكُنانُ[٦]، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلَّمتْ به، فبرفعك إيّاه ونصبك صار منسوبًا إلى كلامهم؛ ألا تراهم لَمّا استعملوا الأعجمي نكرة وأدخلوا عليه الألف واللام صار من كلامهم نحو الآجُرّ[٧] والإبْريسَم[٨] ونحوه؛ فلو سُمِّيَ به بعد ذلك انصرف كما لو سمَّيت بسَفَرْجَلٍ.

[٨: ١٤١/أ] ويدلُّ على أنَّ اللفظ المفرد إذا جرى تصريفه على كلامهم كان منه أنهم اشتقُّوا من الألفاظ الأعجميَّة على قياس اشتقاقهم من أسمائهم؛ فصار /بذلك من كلامهم، فأَحرى[٩] ما هو بأصله من كلامهم، كقول رؤبة[١٠]:

---

(١) وهذا مذهب ... فالفعل في اليد انتهى: سقط من ح.

(٢) المنصف ١: ٤٣ - ٤٤ والخصائص ١: ٣٥٨ - ٣٥٩.

(٣) المنصف ١: ٤٤ والخصائص ١: ٣٥٩.

(٤) فقلت له: موضعه في ك بعد قوله الآتي: ارتجالًا.

(٥) المنصف ١: ٤٤ والخصائص ١: ٣٥٧ - ٣٥٨، ٣٥٩.

(٦) الخشكنان: ضرب من الحلوى.

(٧) الآجرّ: طبيخ الطين الذي يبنى به. نحو الآجر: موضعه بياض في ك. وزيد قبله: الأصلي.

(٨) الإبريسم: الحرير.

(٩) ك: فأجري.

(١٠) ديوانه ص ٢٦ والمسائل الحلبيات ص ٣٥١ وفيه تخريجه. الكبريت: الأحمر. ل، ت: شختيت، وبعده: فقال شختيت من الشخت.

هـل يُنْجِيَـنّي حَلِـفٌ سِـخْتِيتُ أو فِضَّـةٌ أو ذَهَـبٌ كِبْرِيـتُ

فقال: سِخْتيت من السَّخْت[1]، كما تقول: زِحْلِيل[2] من الزَّحْل)).

((وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي - أظنُّه - قال: دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى، أي: صارت كالدَّراهِم، والدِّرْهَمُ أعجميٌّ. وحكى أبو زيد[3]: رجلٌ مُدَرْهَمٌ. قال: ولم يقولوا منه: دُرْهِمَ، وإذا جاء اسم المفعول فالفعل في اليد))[4] انتهى.

وهذا المذهبُ ليس بصحيح لأنَّ اللفظ العجَميَّ لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربيًّا؛ بل تكون قد تكلَّمتْ بلغة غيرها، وإذا تكلَّمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كنَّا قد تكلَّمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

والمذهب الثالث: التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلتْ مثله في كلامها كثيراً واطَّرد؛ فيجوز لنا إحداث نظيره، وإلا فلا، فإذا قيل لنا: ابنِ من الضَّرْب مثلَ جَعْفَرٍ قلنا: ضَرْبَبٌ، فهذا مُلحَقٌ بكلام العرب لأنَّ الرباعيَّ قد أُلحق به كثيرٌ من الثلاثيِّ بالتضعيف نحو مَهْدَدَ[5] وقَرْدَدٍ، وبغير التضعيف نحو شَأْمَلٍ[6] ورَعْشَنٍ[7]، ولا فرق بين قياس اللفظِ على اللفظ والحكمِ على الحكم عند صاحب هذا المذهب، وهذا[8] يظهر من قول الخليل، قال الخليل[9]: ((أنشدنا رجل[10]:

---

(١) السخت: الشديد بالفارسية.

(٢) الزحليل: السريع.

(٣) النوادر ص ٥٢٠ - ٥٢١ وإيضاح الشعر ص ٥٨٠ والمسائل العسكرية ص ١٤٢. رجل مدرهم: كثير الدراهم.

(٤) الخصائص ١: ٣٥٨.

(٥) مهدد: علم امرأة. والقردد: ما ارتفع وغلظ من الأرض.

(٦) ح: شمأل. الشأمل والشمأل: ريح الشمال.

(٧) الرعشن: المرتعش.

(٨) وهذا يظهر ... وقال أبو الحسن بالتفكيك: سقط من ح.

(٩) الشعر والشعراء ١: ٧٧ والخصائص ١: ٣٦٠. قال الخليل: سقط من ك.

(١٠) الشعر والشعراء ١: ٧٧ والخصائص ١: ٣٦٠، ٣: ٢٩٨.

تَرافَعَ العِزُّ بِهِ فارْفَنْعَعَا

فقلت له: هذا لا يكون. فقال لي: كيف جاز للعَجّاج أن يقول[1]:

تَقاعَسَ العِزُّ بِنا فاقْعَنْسَسَا))

انتهى. فهذا يدلُّ على امتناع الخليل من القياس في التصريف وإن كثُر مثل هذا.

والذين قالوا بالقياس في هذه الأشياء من الثِّقات اختلفوا في المعتلِّ والصحيح أهما باب واحد؛ فما سُمع في أحدهما قيس عليه الآخَر، أو هما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر:

فذهب س وجماعة إلى أنهما باب واحد.

وذهب الجَرميُّ إلى أنهما بابان، وهو قول أبي العباس.

قال س[2]: ((لو أردت أن تبني من قال وباع مثل إبِلٍ قلت: قِوِلٌ[3] وبِيِعٌ)).

قال أبو العباس: ((وأرى بناء ذلك خطأ لأنَّ العرب لم تَبن من المعتلِّ على مثالِ فِعِلٍ؛ والصحيحُ جنسٌ، والمعتلُّ جنسٌ، وورد فيه فُعُلٌ، لكنهم سكَّنوا استثقالًا مثل نَوار[4] ونُوْر، وعَوان[5] وعُوْن، وقد يحركونها قليلًا، ولا أَبني فَيْعِلًا من الصحيح لاختصاصه بالمعتلِّ، ولا أَبني من المعتلِّ مثالًا على افْعَوْعَلَ، ويبنى منه على افْعَالَلْتُ[6]، و(س)[7] والخليل يبنيانه من الأول)).

---

(١) الديوان ١: ٤١٠ والخصائص ١: ٣٦٠ والمحتسب ٢: ١٣٤. تقاعس: ثبت وتمكن.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٩.

(٣) قِوِل: سقط من ك.

(٤) النوار: النافرة.

(٥) العوان: التي بين الصغيرة والكبيرة.

(٦) في المخطوطات، وتمهيد القواعد ١٠: ٤٩٩٣: أفعالات.

(٧) الكتاب ٤: ٣٧٣، ٣٧٤ - ٣٧٥.

وقال الجرميُّ: ((لو بنيتَ مِن قالَ وباعَ مثلَ حَذِرٍ لقلتَ: قالٌ وباعٌ؛ لأنهم قالوا: رجلٌ خافٌ[1]، ورجل مالٌ[2]، ويوم راحٌ[3]، وقالوا: رِحْتَ يا يومُ، ومِلْتَ يا رجلُ، وقالوا: رجلٌ حَوِلٌ وعَوِرٌ[4]، وما خالفَ الفعل صَحَّ، قالوا في فُعَلَة من لَوْم ونَوْم [وعَيْب][5]: لُوَمَة[6] ونُوَمة وعُيَبة، وكذلك فِعَلٌ نحو حِوَلٍ وعِوَضٍ)) انتهى.

ويجري مجرى المعتلِّ بالياء والواو ما كانت فيه الهمزة نحو جاءَ /وشاءَ[7]، ويبني منه س فَعْلَلًا[8]، وفُعْلُلًا[9]، وفِعْلِلًا[9]، فيقول: جَيْأَى وقَرْأَى، وجُوءٍ وقُرْءٍ، وجِيْءٍ[10] وقِرْءٍ. **[٨: ١٤١/ب]**

قال الجرمي: وذلك عندي خطأ لأنَّ الهمزة من حروف العلة، وبناءُ ما لم تَبْنِ العرب خطأ. وكذلك أجاز س افْعَلَلْتُ من الصَّدأ، فقال: اصْدَأَيْتُ[11]. وهذا لا يقال لأنَّ العرب لم تقله، ولم ينسبه س إلى العرب. وكذلك قال في المدغم: لا أبني منه إلا ما سُمع فيه، فلا أبني من الردِّ مثل فَعُلانٍ ولا فَعِلانٍ. وقال س[12] في فَعُلانٍ وفَعِلانٍ بالإدغام، وقال أبو الحسن[13] بالتفكيك.

---

(١) رجل خاف: شديد الخوف.

(٢) رجل مال: كثير المال.

(٣) يوم راح: شديد الريح.

(٤) رجل حول: كثير الحيلة. وعور: لا شيء له.

(٥) وعيب: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) رجل لومة: كثير اللوم. ونومة: كثير النوم. وعيبة: كثير العيب.

(٧) كذا في المخطوطات! وما مثَّل به يقتضي أن يكون هذا اللفظ: وقرأ.

(٨) الكتاب ٣: ٥٥٢، ٤: ٣٧٨.

(٩) الكتاب ٤: ٣٧٨.

(١٠) ك: وجيئِي وقرئِي. وكذا رسمتا في الكتاب.

(١١) الكتاب ٤: ٣٧٩.

(١٢) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(١٣) المنصف ٢: ٣١١.

والصحيح من هذه المذاهب هو الأول.

وقال أبو عثمان[1]: «الإلحاق[2] المطَّرد من موضع اللام نحو قُعْدُدٍ[3]، ورِمْدِدٍ[4]. والإلحاق في الفعل أيضًا كذلك نحو شَمْلَلَ[5]، وصَعْرَرَ[6]. وأمّا الإلحاق في غير اللام فهو شاذٌّ لا يقاس عليه لقلَّته، وذلك نحو جَوْهَرٍ[7]، وبَيْطَرَ[8]، وجَدْوَلٍ، وحِذْيَمٍ[9]، ورَهْوَكَ[10]» انتهى.

وهذا يدلُّ على أنَّ أبا عثمان يذهب إلى هذا المذهب التفصيلي. وعلى قول أبي عثمان يجوز البناء على فَعَنْلَلٍ من كل رباعيٍّ وثلاثيٍّ لكثرة ما جاءت النون ساكنةً ثالثةً نحو جَحَنْفَلٍ[11]، وعَرَنْتُنٍ[12]، وحَزَنْبَلٍ[13]، واقْعَنْسَسَ[14]، واحْرَنْجَمَ[15].

---

(١) المنصف ١: ٤١ بمعناه.

(٢) في المخطوطات: في الإلحاق.

(٣) القعدد: القريب الآباء إلى الجد الأكبر.

(٤) رماد رمدد: كثير دقيق جدًّا. وزيد بعده في المخطوطات: وشملل وصعرر.

(٥) شملل: أسرع.

(٦) صعرر: دحرج.

(٧) الجوهر: الدر والياقوت والزبرجد ونحو ذلك، وأصله فارسي.

(٨) بيطر: عالج الدوابّ.

(٩) الحذيم: الحاذق.

(١٠) رهوك الرجل: تبختر في مشيه.

(١١) الجحنفل: العظيم الشفة.

(١٢) العرنتن: شجر يدبغ بعروقه.

(١٣) الحزنبل: القصير الموثق.

(١٤) اقعنسس أي: رجع وتأخر.

(١٥) احرنجم القوم: اجتمعوا.

ولم يُمعِن المصنف في الكلام على المزيد للإلحاق، إنما ذَكر منه نزرًا يسيرًا، ونحن نذكر من ذلك ما فاته ملخَّصًا إن شاء الله، فنقول: قد تقدَّم كلام المصنف في الإلحاق وشرحُنا له.

واعلمْ أنَّ الزائد للإلحاق على قسمين: تارة يكون من حروف الزيادة، وتارة يكون من غيرها:

فالذي من غيرها نحو أحد الدالين من نحو قَرْدَدٍ ورِمْدِدٍ.

والزوائد منها ما أَلحقوا به، ولم يشرطوا فيه شرطًا، ومنها ما أَلحقوا به، وشَرَطوا فيه، ومنها ما لم يُلحقوا به أصلًا:

فمثالُ الأول الميم والنون إذا وقعتا أولًا أو حشوًا أو طرفًا نحو: مَرْحَبَكَ اللهُ[1]، ونِفْرِج[2]، ودُلامِص[3]، وعَقَنْقَل، ورَعْشَن، وضَيْفَن[4] في أحد قوليه[5]، وزُرْقُم[6]، وفُسْحُم[7].

وزعم بعض المتأخرين[8] أنَّ الزائد إذا كان أول كلمة فلا يجوز أن يكون للإلحاق حتى يكون معه زائد آخر.

والصحيحُ أنَّ مَرْحَبَكَ اللهُ مُلحَق بدَحْرَجَ لمماثلة مصدره لمصدر دَحْرَجَ. وقد نصَّ أبو الفتح[9] على أنَّ مَخْرَقَ مُلحَق بدَحْرَجَ، ونصَّ س[10] على أنَّ المزيد الثلاثيّ

---

(١) مرحبك الله: جعل لك سعة.

(٢) النفرج: الذي ينكشف فرجه.

(٣) الدلامص: البرّاق.

(٤) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف.

(٥) الممتع الكبير ص ١٨٠.

(٦) الزرقم: الحيّة.

(٧) الفسحم: الواسع.

(٨) الخصائص ١: ٢٢٤.

(٩) المنصف ١: ٨٩ [الحاشية ٩].

(١٠) الكتاب ٤: ٢٩٠.

من الأفعال إذا كان له نظير من الرباعيِّ كان مُلحَقًا به إلا أن يُخالف مصدرُه مصدرَه.

ومثالُ الثاني - وهو ما شرطوا فيه شرطًا - أن يكون مع الحرف الزائد حرفٌ آخر زائد؛ فلا يخلو هذا الزائد من أن يكون حرفَ مدٍّ ولِين حشوًا أو غيرَه، إن كان حرفَ مدٍّ ولِين حشوًا فأكثرُ النحويين - منهم الفارسيُّ[1] - أجازوا أن تكون الكلمة إذ ذاك مُلحَقة بنظيرها؛ فتِجْفافٌ[2] وسِرْحانٌ وإخْرِيطٌ[3] وأُمْلُودٌ[4] مُلحَقة بقِرْطاسٍ وبِرْطِيلٍ[5] ودُمْلُوجٍ[6].

[٨: ١٤٢/أ] وذهب أبو الفتح إلى أنَّ الإلحاق في مثل هذا لا يجوز لأنه يلزم من جوازه أن يكون باب إعْصار ملحقًا بقِرْطاس؛ قال[7]: «وبابُ أَفْعَلَ لا يجوز أن يكون مُلْحَقًا لأنَّ أصله المصدر كإكرام؛ وإفْعال مصدر أَفْعَلَ، فلا يكون مُلْحَقًا لأنَّ فِعله غير مُلحَق». /ثم قال[8]: «وحروفُ المدِّ واللِّين حروفُ مَعانٍ، وحروفُ المعاني لا يُلْحَق بها».

قال بعض أصحابنا: والصحيحُ الإلحاق في مثل هذا، والإلحاق لم يقع بحروف المدَّ واللِّين، إنما وقع بالتاء من تِجْفافٍ إذ تُقابل قاف قِرْطاس، وبالنون من سِرْحان إذ قابلَتْ سين قِرْطاس، وبهمزة إخْريط إذ قابلتْ باء بِرطِيل، وبهمزة أُملُود إذ قابلتْ دال

---

(١) المسائل الشيرازيات ٢: ٥٤٢ والمسائل الحلبيات ص ٣٦٧.

(٢) التجفاف: ما يوضع على الخيل من حديد وآلة يقيانه الجراح في الحرب.

(٣) الإخريط: ضرب من الحمض.

(٤) جارية أملود: ناعمة.

(٥) البرطيل: الحجر المستطيل، والمعول، والرِّشوة.

(٦) الدملوج: الْمِعْضَد من الحلي.

(٧) الخصائص ١: ٢٣١ - ٢٣٢ باختصار.

(٨) الخصائص ١: ٢٣٢ بتصرف.

دُمْلُوج؛ إذ ليست الهمزة والتاء في هذه الأسماء لمعنًى من المعاني، ولا يُحكَم لهما بحُكم حروف المضارعة بدليل أنك لو سمَّيت بها لصرفت، بخلاف أَفْكَلٍ وتَأْلَبٍ[1]. وأمّا حروف المد واللين فيها فليس الإلحاق بها كما توهَّمه أبو الفتح؛ إذ ليس مقابلًا لأصل، وحملُه إفْعال الاسم على إفعال المصدر ليس بصحيح لاعتلال إفْعال المصدر حملًا على فعله إذا اعتل وصحّة إفعال الاسم؛ ألا تراهم قالوا: أقامَ إقامًا في المصدر، وقالوا في الاسم: إذْوابٌ، فلم يُعِلُّوه، والإذواب: ما يُطبَخ من الزُّبد في البُرْمة ليصير سَمْنًا، فدَّل ذلك على الفرق بين إفِعال الاسم وإفْعال المصدر، فنقول في باب إغْصار الاسم[2] إنه مُلحَق، ولا نقول ذلك في إفْعال المصدر.

وإن كان مع الزائد حرفٌ لا يكون حرفَ مدٍّ ولِين حشوًا جاز أن تكون الكلمة مُلحَقة؛ وذلك في الاسم نحو أَلَنْجَجٍ[3] وأَلَنْدَدٍ ويَلَنْجَجٍ، هي مُلحَقة بسَفَرْجَلٍ. وفي الفعل نحو تَشَيْطَنَ وتَجَوْرَبَ وتَرَهْوَكَ[4]، هي مُلحَقة بتَدَحْرَجَ، ومما شرطوا فيه الألف والهمزة، وقد تقدَّم الكلامُ[5] عليهما حيث تعرَّض لهما المصنف.

ومما شرطوا فيه أن تكون الكلمة فيها حرف علة، فلا يخلو من أن يكون ألفًا، وقد تقدَّم الكلام عليها مُشبعًا، أو واوًا أو ياء، فإن كان واوًا أو ياء فإما أن يكون ما قبلهما متحركًا بحركةٍ تُناسبهما أو لا، إن لم يكن جاز الإلحاق بهما في الاسم والفعل نحو جَوْهَرٍ وضَيْغَمٍ[6] وحَوْقَلَ[7] وبَيْطَرَ. وإن كان متحركًا بحركةٍ تُناسبهما - وذلك نحو قَضِيب وعَجُوز - فلا يكونان إذ ذاك للإلحاق.

---

(١) التألب: عود تعمل منه القسيّ.

(٢) الاسم: انفردت به ل.

(٣) الألنجج واليلنجج: العود الذي يتبخر به. والألندد: الشديد الخصومة.

(٤) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

(٥) تقدم في ص ١٧٥ - ١٧٨.

(٦) الضيغم: الأسد.

(٧) حوقل الرجل: كبر وضعف.

فإن قلت: قد زعمَ النحويون أنَّ طُومارًا[1] ودُولابًا ونظائرهما مُلحَقة بقُرْطاسٍ، فقد جعلوا الواو للإلحاق مع أنَّ حركة ما قبلها تناسبها.

قلت: اختلف النحويون في الجواب عن ذلك:

فقال الزجاج: إنما امتنع ذلك في مثل عَجوز وقَضيب لأنهما لو جُعلا للإلحاق لم يكن لهما نظير يُلحَقان به؛ ألا ترى أنَّ مثل بناء جَعُفْرٍ وجَعِفْرٍ مفقود، بخلاف باب دُولاب، فإنَّ له نظيرًا تُلحِقه به، وذلك قُسْطاس.

وما ذهب إليه فاسد لأنه بَناه على وجود النظير وعلى عدمه، وليس كذلك؛ ألا ترى أنَّ أحدًا من النحويين لم يذهب إلى أنَّ الألف في الرِّجازة[2] للإلحاق مع وجود نظير لها وهي الهِدَمْلة[3]، فدلَّ ذلك على بطلان قوله.

[٨: ١٤٢/ب] وذهب أبو الفتح[4] إلى أنَّ سبب إجازة ذلك في طُومار ومَنعِهِ في مثل قَضيب وعَجوز هو أنَّ موضع المد إنما هو مجاور للطَّرَف كألف عِماد وواوِ ثَمود وياء سَعيد؛ وأمّا واوُ طُومار فهي بعيدة من الطرف، /وإنما لم يتمكَّن حال المد إلا فيما جاور الطَّرَف لأنَّ المدَّ إنما جيءَ به لِلِينِه ولِينِ الصوت به، وآخرُ الكلمة موضع الوقف ومكان الاستراحة، فقدَّموا أمام الحرف الموقوف عليه بما يؤذِن بسكونه.

وما ذهب إليه فاسد لأنه يَلزمه أن يجعل عُذافِرًا[5] ونحوه مُلحَقًا بقُذَعْمِلٍ[6]؛ لأنَّ الألف بعيدة عن الطرف، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين، بل نصَّ الأخفش على أنه لا يجوز أن يكون مُلحَقًا.

---

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) الرجازة: كساء تجعل فيه أحجار ويعلق بأحد جانبي الهودج إذا مال ليعتدل.

(٣) الهدملة: الرملة الكثيرة الشجر، والدهر الذي لا يوقف عليه لطول التقادم.

(٤) الخصائص ١: ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٥) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(٦) القذعمل: الضخم من الإبل.

قال بعض أصحابنا: إجازتُهم إلحاقَ دُولابٍ بقُسْطاسٍ مبنيَّة على فهم السبب في امتناع الإلحاق بحرف المد إذا لم يكن في الكلمة زائدٌ غيره وكان حشوًا؛ فنقول: إنما امتنع الإلحاق به لأنه لمعنًى، وحروفُ المعاني لا يُلحَق بها كما تقدَّم، وليس المراد بالمعنى المدّ كما ذهب إليه أبو الفتح، وإنما المعنى أنهم قَصدوا به زوال قَلَقِ اللسان بتوالي الحركات في نحو كتاب؛ أو زوالَ اجتماع المثلين في نحو رَبابة، بدليل أنهم ألحقوا بالألف آخرًا لأنها لا يمكن أن يُقصَد بها ذلك، وإذا كان كذلك فالواوُ في دُولابٍ زائد لمجرد المد ؛إذ قد حَصل زَوالُ قَلَقِ اللسان بالحركات بالألف فيه، وإذا كان زائدًا لمجرد المد فقط جاز الإلحاق به كما جاز بالألف آخِرًا لَمَّا كانت لمجرَّد المدّ، فلذلك جاز عندهم الإلحاق في دُولابٍ بقُسْطاسٍ، فجُعلت الواو في مقابَلة سينه.

ومثالُ ما لم يُلحِقوا به من حروف الزوائد السينُ، قالوا: لأنها لم تُزَدْ على أن تكون من نفس الكلمة إلا في أسْطاعَ واسْتَفْعَلَ إذا كان على وزنه حتى يكون الفعل أحقَّ بذلك الوزن؛ يعنون بذلك أنها لم تُزَدْ على أن تكون مقابِلةً لحرفٍ هو من نفس الكلمة وسِنْخٌ[1] لها. وهذا الذي ذكروه قد تقدَّم[2] لنا في زيادة السين ما يدلُّ على خلافه، وأنها زيدتْ للإلحاق، فيُنظَر ذلك في زيادة السين.

ص: ويُقارِبُ الاطِّرادَ الإلحاقُ بتَضعيفِ ما ضَعَّفَتِ العربُ مِثلَه، فلا يُلحَقُ بتضعيفِ الهمزة، ولا بتَضعيفَين متَّصلَين لإهمال العرب لذلك، فإن قُصد التدرُّبُ أو اجابةُ مُمتَحن فلا بأسَ به ولو كان إلحاقًا بأعجميٍّ أو بناء مثل منقوص وفاقًا لأبي الحسن[3] بشرطِ اجتنابِ ما اجْتَنَبَتِ العربُ مِن تأليفٍ[4] أو هيئة.

---

(١) السنخ: الأصل.

(٢) تقدم في ص ١٢٦ - ١٣٥.

(٣) ل: لأبي الحسين.

(٤) ل: تألف.

ش: قولُه **يُقارب الاطِّرادَ** يعني أنه لا ينقاس، لكنه قريب من القياس، فلو أنَّا ألحقنا بتضعيفِ لام الكلمة، فبَنَيْنا من الضَّرْب مثلَ قَرْدَدٍ لقلنا: ضَرْبَبٌ، ولكان ذلك قريبًا من أن يَطَّرد. وهذا منه جنوحٌ يسير إلى مذهبِ مَن زعمَ أنَّ ما فعلت العرب مثلَه في كلامها كثيرًا واطَّرَدَ فيجوز لنا إحداثُ نَظيره؛ وإلا فلا، لكنه قد صَرَّحَ قبلُ بمذهبه أنه لا إلحاق إلا ما أَلْحَقَتْه العرب، وأمّا ما أَلحقَه النحويون فهو على سبيل التدرُّب والتمرُّن والامتحان.

٨: ١٤٣/أ] وقولُه **فلا يُلْحَقُ بتضعيفِ الهمزة** وإنما لم يُلحَق بها لثقلها؛ ألا ترى أنَّ أهل التخفيف يخففونها منفردة على ما /سيأتي في تخفيفها؛ فإذا ضُمَّ إليها همزة أخرى زاد الثِّقَل، فلذلك أُلزمت إحداهما البدل على ما سيأتي عند الكلام على تسهيل الهمزتين؛ فيزول إذ ذاك اجتماع الْمِثْلين، فلو قيل لنا: ابنِ من قرأَ مثل جَعْفَرٍ لم يجز أن نقول: قَرْأَأٌ؛ لأنَّ العرب أهملت الإلحاق بتضعيف الهمزة لِما ذكرناه، بل نخفف بإبدال الأخيرة ياء وانقلابها بعد الإبدال ألفًا لتحركُّها وانفتاح ما قبلها، فنقول: قَرْأَى.

وقولُه **ولا بِتَضْعيفَين متَّصلَين** مثالُ ذلك أن يقال لك: ابنِ مِن كَمْ مثلَ جِرْدَحْلٍ. فلا يُتَصَوَّرُ ذلك إلا بتضعيفِ الميم، فتقول: كِمَّمٌّ، أصله كِمْمَمْمٌ، فقد اجتمعَ تضعيفان متصلان، فلا يجوز ذلك لأنَّ العرب قد أهملته.

واحتَرز بقوله **متَّصلَين** عن أن يكونا تضعيفين منفصلين، فإنَّ العرب لم تهمل ذلك، ومثالُه دَمَكْمَكٌ[1] وجُلَعْلَعٌ[2]، فهذان تضعيفان، لكنه فُصل بين كلٍّ منهما.

وقولُه **فلا بأس به** أي: بِطلب ذلك لأجل الامتحان، وكيف كان يكون لو تكلمت به العرب. وكذلك أيضًا الإلحاق بالأعجميِّ، يطلب ذلك للتمرُّن، ولا يُقارب ذلك الاطِّرادَ، ولا يجوز إلا للتمَرُّن لأنَّ الأعجمي من لغة غير العرب، فلا

---

(١) الدمكمك: الرجل العظيم الخَلْق.

(٢) الجلعلع: الجُعَل.

نُلحِق نحن به، فلو قيل لنا: ابن لنا مِن لفظ ضرب اسمًا على وزن صِجْقَنْ[1] - وهو الفأر[2] باللسان التركي - فنقول: ضِرْبَبٌ، فهذا تأليفٌ موجود في لسان العرب، وهيئتُه موجودة أيضًا لأنَّ فِعْلَلًا موجود كدِرْهَم. وكذلك الإلحاقُ أيضًا ببناءٍ مثل منقوص، لو قيل لك: ابنِ من ابْنٍ مثل يَدٍ لقلتَ: بَنٌ، ومثلَ فُل لقلتَ: بُن.

وقولُه **وِفاقًا لأبي الحسن** يعني أنَّ غيره من النحويين لا يُجيز أن يُلحَق بالأعجمي ولا ببناء مثل منقوص.

وقولُه **بشرطِ اجْتِنابِ ما اجْتَنَبَتِ العربُ مِن تأليفٍ** يعني أنه يجوز ذلك للتمرُّن بهذا الشرط الذي ذكره؛ فلو قيل لنا: ابنِ من الجُلوس اسمًا على وزن جِنْلِقْ - وهي الشختورة بلسان الترك - قلت: جِنْلِسْ، فهذا لا يجوز لأنه أدَّى إلى تأليفٍ مهملٍ؛ لأنه لا يوجد في لسان العرب كلمة تقع فيها النون تليها اللام. ويعني المصنف بالتأليف مادّة الكلمة.

وقولُه **أو هيئةٍ** يعني بها الوزن، فلو قيل لنا: ابنِ من ضرب[3] اسمًا على وزن دِيْكُجْ - وهو المهماز - لم يجز لأنك كنت تقول ضِرْبُب[4]، فهو هيئة أي: وزنٌ مفقود في كلام العرب وإن كان التأليف موجودًا، وهو المادة، فقولك جِنْلِسْ تأليف اجتنبته العرب، وكذلك ضِرْبُب[4] على وزن فِعْلُل هيئة اجتنبتها العرب أيضًا. ولو قيل لك: ابنِ من الرمي اسمًا على وزن مَفْعِلٍ لقلتَ: مَرْمٍ، ومَفْعِلٌ في المنقوص قد تجنبته العرب إلا شاذًّا نحو مَأْوِي الإبل، فهذه هيئة تنكَّبَتْها العرب وإن كانت المادة موجودة، فلا يجوز أن تبني من الرمي مثل هذه الهيئة.

---

(١) ح: صجقق. ت: صحقن.

(٢) ت: النار.

(٣) ح: جَعْفَر.

(٤) ح: جِعْفُر.

ص: وسلوكُ سبيلِ صَمَحْمَحٍ وحَبَنْطًى في إلحاقِ[1] ثلاثيّ بخُماسيّ أولى مِن سُلوكِ سبيلِ غَدَوْدَنٍ وعَفَنْجَجٍ وعَقَنْقَلٍ وخَفَيْدَدٍ وخَفَيْفَدٍ واعْثَوْجَجَ وهَبَيَّخٍ وقَنَوَّرٍ[2] وضَرَبَّبٍ، ويُختار إبدالُ /ياءٍ مِن آخرٍ نحو ضَرَبَّبٍ مِنَ الرَّدِّ ونحوه.

[٨: ١٤٣/ب] ش: قولُه **وسلوكُ سبيلِ صَمَحْمَحٍ وحَبَنْطًى** أي: ما كان الإلحاق فيه بعد كمال أصول الكلمة، فتكّرر العين واللام نحو صَمَحْمَحٍ[3] لأنَّ وزنه على الأصحّ فَعَلْعَلٌ.

أو ما كان الإلحاق فيه بحرفين زائدين مفصول بينهما وليسا من جنس واحد كنونِ حَبَنْطًى[4] وألفِه.

أَولى مِن سُلوكِ سبيلِ غَدَوْدَنٍ[5] مما كان الإلحاق فيه قبل استيفاء أصول الكلمة؛ لأنَّ النون أصل، وقد تأخَّرتْ بعد حرفي الإلحاق - وهما الواو والدال - وكان أحد الحرفين فيه من جنس أصل الكلمة التي هي الدال، ولم يُفْصَل بين حرفي الإلحاق.

ومِن عَفَنْجَجٍ[6] مما كان الإلحاق فيه مماثلًا لأصلٍ في الكلمة، وكانت الزيادتان متصلتين على أحد المذهبين، وهو مَن يَرى أنَّ أول المثلين هو الزائد.

ومِن عَقَنْقَلٍ حيث كانت الزيادتان متصلتين[7]، وإحداهما من لفظ الأصل.

---

(١) في إلحاق: مكرر في ح.

(٢) في التسهيل ص ٢٩٩: وقتور.

(٣) الصمحمح: الغليظ.

(٤) الحبنطى: الممتلئ غيظًا.

(٥) الغدودن: الناعم. والمسترخي. ح: عذودن.

(٦) العفنجج: الجافي الخلق.

(٧) ح: متصلة.

ومِن خَفَيْدَدٍ[1]، وفيه ما في عَفَنْجَجٍ من الإلحاق فيه بحرف مماثلٍ لأصل في الكلمة؛ والزيادتان فيه متصلتان على مذهب مَن يرى ذلك، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ النون في نحو عَفَنْجَجٍ تطَّرد زيادتها، ولا تطَّرد زيادة الياء.

ومِن خَفَيْفَدٍ[2]، وفيه ما في عَقَنْقَلٍ من الإلحاق فيه بحرفٍ مماثلٍ به لِما هو في الكلمة أصلٌ مع اتصال الزيادتين على مذهبِ مَن زعمَ أنَّ أول الحرفين المضعَّفَين هو الزائد؛ إلا أنَّ النون في عَقَنْقَلٍ تطَّرد زيادتها، ولا تطَّرد زيادة الياء.

ومِن اعْثَوْجَجَ[3] لأنَّ وزنه افْعَوْلَلَ، وهو بناء غريب، وقد نفاه بعضهم[4]، وزعم أنه لا يوجد فعلٌ على وزن افْعَوْلَلَ، هذا مع اتصال الزيادتين عند مَن يرى أنَّ الزائد من المضعَّفَين هو الأول.

ومن هَبَيَّخٍ[5] وقَنَوَّرٍ وضَرَبَّبٍ لأنَّ فيها الإلحاق بحرفين أُدغم أحدهما في الآخر لا سيما هَبَيَّخ وقَنَوَّر[6]؛ فإنَّ الملحَق به فيهما هو حرفا علّة متصلان، ولا خفاء فيما يلحق بهما بناء الكلمة من الثقل[7].

وقولُه **ويُختار إبدالُ ياءٍ مِن آخِرٍ نحو ضَرَبَّبٍ مِنَ الرَّدِّ ونحوه** مثالُ ذلك أن تقول في البناء على نحو ضَرَبَّبٍ من الرَّدِّ: رَدَدَّدٌ، فعينُ الكلمة ولامُها من جنس واحد، ثم أُلحقت بحرفين مماثلين لعين الكلمة ولامها، فاجتمعَ بذلك في آخر الكلمة أربعة أحرف من جنس واحد، ولا يُحفظ نظير ذلك في لسان العرب، فأبدلوا من الدال

---

(١) الخفيدد: السريع.

(٢) الخفيفد: الخفيف من الظلمان.

(٣) اعثوجج البعير: أسرع.

(٤) الممتع ١: ١٧١.

(٥) الهبيخ: الأحمق المسترخي.

(٦) القنور: الشديد الضخم الرأس من كل شيء.

(٧) ك، ح، ل: بناء الكلمة والثقل.

الأخيرة ياء لأنَّ العرب قد فعلتْ ذلك، أعني إبدال الدال ياء، قالوا: تَصْدِيةٌ[1]، في تَصْدِدة، وإذا كانت العرب قد أَبدلتْ فيما آخرُه ثلاثةُ أحرفٍ من جنسٍ واحد من الحرف الأخير ياء نحو تَظَنَّيتُ في تَظَنَّنتُ فالأحرى أن يفعلوا ذلك فيما في آخره أربعة أحرف من جنس واحد؛ وإذا أبدلنا في رَدَدَّدٍ قلنا: رَدَدَّى، أصلُه رَدَدَّيٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا.

[١٤٤/أ] وكذلك لو بنيتَ من الرَّدِّ مثلَ خُبَعْثِنةٍ[2] أَبدلتَ من الدال الأخيرة ياء، فقلتَ: رُدَدِّيةٌ. ومَن قال أُمَيِّيٌّ فجمعَ في النسب أربع ياءات قال في هذا المثال: /رُدَدِّدَة، قاله أبو الحسن في تصريفه. وقياسُ قول أبي الحسن في المثال الأول أنك تقول: رَدَدَّدٌ، والإقرارُ في باب رَدَدَّدٍ أَولى من اجتماع أربع ياءات في أُمَيِّيّ لأنَّ الياءاتِ أثقلُ من الدالات، وما كان أثقلَ كان أَدعى إلى التخفيف.

ص: وجملةُ ما يتميَّزُ به الزائدُ تسعةُ أشياء: دلالتُه على معنًى، وسقوطُه لغير علَّةٍ مِن أصلٍ أو فرعٍ أو نَظير، وكونُه مع عدم الاشتقاق في موضعٍ تَلزَمُ فيه زيادتُه أو تَكثُر مع وجود الاشتقاق، واختصاصُه بِبِنْيةٍ لا يقع موقعه منها ما لا يَصلح للزيادة، ولزومُ عدمِ النظير بتقديرِ أَصالتِه فيما هو منه أو في نَظير ما هو منه.

ش: لَمَّا فرغَ المصنف من القول في حروف الزيادة ما كان منها للإلحاق ولغيره أخذَ يَذكر ما يُسْتَدَلُّ به على زيادة الحرف؛ وحصرَها في تسعة أشياء، وغيرُه[3] من التصريفيين ذكر الأدلة على زيادة الحرف قبل ذِكر حروف الزيادة ومواضعها، ولكلٍّ من الترتيبين وجه.

---

(١) التصدية: التصفيق والصوت.

(٢) الخبعثنة: الغزيرة اللبن.

(٣) منهم ابن عصفور في الممتع ١: ٣٩ - ٥٩.

فبدأ المصنف أولًا بذكر ما يدلُّ على معنًى، فإذا رأيت حرفًا في كلمة يُفهَم عنه معنًى فإنك تَحكم بزيادته، ومثالُه حروف المضارعة نحو أَقوم، فإنَّ هذا الفعل وضع للحال أو للاستقبال أو لهما على الخلاف المذكور فيه في موضعه؛ والهمزةُ منه تدلُّ على التكلّم، كما أنَّ الياء تدلُّ على الغيبة في غير المسند للمخاطب، والنون للمتكلم مع جماعة أو للمعظِّم نفسه، والتاء للمخاطب في غير الغائبة والغائبتين، وكألف فاعَل نحو ضارَب، وتاء افْتَعَلَ نحو اقْتَدَرَ، وكياء التصغير، فكلُّ هذا يُحكم عليه بأنه زائد.

وهذا الذي ذكره المصنف وبدأ به أولًا ذكرَه غيره[1] من التصريفيين سادسَ دليل يُعرَف به الزائد من الأصلي؛ وهو أن تكون الزيادة لمعنًى، وقال[2]: «قد كان يُستَغنَى عن هذا الدليل بذكر دليل الاشتقاق والتصريف؛ إذ ما من كلمة فيها حرفُ معنًى إلا ولها اشتقاق أو تصريف يُعلم به حروفُها الأصول من غيرها». وإذا كان كما قرر هذا فكان ينبغي ألا يُذكر فيما يتميز به الزائد ويستدل به عليه فضلًا عن أن يذكر أولًا كما فعل المصنف.

وقولُه **وسقوطُه لغيرِ علَّةٍ مِن أصلٍ** احتَرز المصنف بقوله **لغيرِ علَّة** من مثل عِدَة، فإنَّ الواو سَقطت منه لكن لعلَّة ستُذكَر، فلا تُدَّعى زيادة الواو لأجل سقوطها في المصدر. ومثالُ سقوطه من أصلٍ قولُهم: أَحْمَرُ وحُمْرَةٌ، فأَحْمَرُ فرعٌ، وحُمْرَةٌ أصل، وقد سَقطت الهمزة منه، فدلَّ ذلك على زيادتها في أَحمر.

وتعبيرُ المصنف عن ذلك بسقوطه من أصل ليس بجيد؛ لأنَّ السقوط يقتضي ثبوتًا قبل ذلك، وليس كذلك إذ لم تكن الهمزة في حُمْرَةٍ قَطُّ حتى يقال فيها إنها سَقطت. وهذا الذي عبَّر المصنف عنه بالسقوط من أصلٍ هو الذي يعبِّر عنه التصريفيون بالاشتقاق، وهو أولُ الدلائل التي يذكرونها[3] في معرفة الزائد من الأصلي.

---

(١) الممتع ١: ٣٩ - ٤٠، ٥٦.

(٢) الممتع ١: ٥٧.

(٣) الممتع ١: ٣٩، ٤٠.

والاشتقاقُ على قسمين: أكبر، وأصغر. فالأكبر /هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنًى واحد نحو ما ذهب إليه أبو الفتح[(١)] من عقد تقاليب (القَوْل) السِّتَّة على معنى الخِفَّة والسُّرعة نحو القَوْل والقِلْو[(٢)] والوَلْق[(٣)] والوَقِل[(٤)] واللَّقْو[(٥)] واللَّوَق[(٦)].

وكما ذكر صاحب (الْمُحَرَّر)[(٧)] في مادة الكلمة، فإنه زعم أنَّ منها خمسة موضوعة، وواحدًا مهملًا، قال: وهي في جميع تقاليبها تدلُّ على معنى القوّة والشِّدَّة:

الأول من الخمسة (ك ل م): فمنه الكلام لأنه يقرع السمع ويؤثر فيه ويفيد الذهن معناه، ومنه الكَلْم وهو الجُرح، وذلك للشِّدَّة، والكُلام: ما غلظ من الأرض.

الثاني (ك م ل): ومنه كمَل الشيءُ فهو كامل، وذلك لأنَّ الكامل أقوى من الناقص.

[١٤٤ :٨/ب] /الثالث (ل ك م): معنى اللَّكْم: الضرب بشِدَّة.

الرابع (م ك ل): بئرٌ مَكُول: إذا قَلَّ ماؤها، وإذا كان كذلك كُرِهَ مَورِدُها، وذلك شِدَّة.

الخامس (م ل ك): يقال: مَلَكتُ العَجينَ: إذا أَنعَمتَ عَجنه فاشتَدَّ وقَوِيَ، ومنه مِلْكُ الإنسان، وهو الذي لا يتمكَّن غيره من انتزاعه، ومنه الْمُلْك لِمَا يُعطي صاحبه من القوّة، وأُمْلِكَتِ الجاريةُ؛ لأنَّ يد بعلها تقتدر عليها.

---

(١) الخصائص ١: ٥ - ١٣.

(٢) القلو: حمار الوحش.

(٣) الولق: الإسراع، والطعن الخفيف.

(٤) الوقل: الوعل.

(٥) اللَّقوة: العُقاب، والناقة السريعة اللقاح.

(٦) اللوق: الحمق.

(٧) المحرر: كتاب في النحو، صنفه فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي المفسر المعروف [٥٤٤ - ٦٠٦هـ]. البحر المحيط لأبي حيان ١٠: ٥٥٢. والرازي تابع في هذا لابن جني، فقد ذكره في الخصائص ١: ١٣ - ١٧.

وأمّا الواحد المهمَل على ما زعم فتركيب (ل م ك)، وهو السادس. وليس كما زعم بمهمل، بل هو موضوع، وقد استُعمل بدليل ما أنشد الفراء[1]:

فلَمّـــا رآني قـــد حَمَمْـــتُ ارتِحالَـــهُ   تَلَمَّـكَ ، لـو يُجـدي عليـه التَّلَمُّـكُ

ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحد من النحويين إلا أبا الفتح، وحَكى[2] عن أبي علي أنه كان يأنَس به في بعض المواضع. والصحيحُ[3] أن هذا الاشتقاق غير معوَّل عليه لعدم اطِّراده.

والاشتقاقُ الأصغر: هو إنشاء مركَّب من مادةٍ يدلُّ عليها وعلى معناه. فقولنا «إنشاء مركب من مادة» جنس يشمل المشتقَّ نحو أَحمر ويَضرب، والجمعَ نحو رِجال، و(قالَ) بالنسبة إلى أنَّ مادته قَوَلَ، فتحركت الواو وانفَتح ما قبلها فقُلبت ألفًا.

وقولُنا[4] «يَدُلُّ عليها» فصلٌ خَرج به الجمع، فإنه مع دلالته على الجمع لا يدلُّ على المفرد.

وقولُنا[4] «وعلى معناه» خرج به (قالَ)، فإنَّ مدلوله ومدلول قَوَلَ واحد، فليس لـ(قالَ) مدلولان، بخلاف أَحمَر ويَضرب، فإنَّ أَحمَر يدلُّ على الحُمْرة وعلى الذات المتَّصفة بالحُمرة، ويَضرب يدلُّ على الضَّرْب وعلى زمانِ ذلك الضَّرب.

وهذا الاشتقاقُ أيضًا فيه خلاف[5]: ذهب الخليل و(س) وأبو عمرو وأبو الخَطّاب وعيسى بن عمر والأصمعيُّ وأبو زيد وأبو عُبيدة والجَرميُّ وقُطْرُبٌ والمازنيُّ والمبردُ والزَّجّاجُ والكسائيُّ والفراءُ والشَّيبانيُّ وابنُ الأَعرابيِّ وثَعْلَبٌ إلى أنَّ الكَلِمَ بعضُه مُشتَقٌّ، وبعضُه غيرُ مُشتَقٍّ.

---

(١) الصحاح (لوك) و(حمم). حممت ارتحالَه: عجَّلتُ. تلمَّك البعيرُ: لوى لَحيَيه. ح: لا يجدي.

(٢) الخصائص ١: ١١ - ١٢. وهذه عبارة ابن عصفور في الممتع ١: ٤٠.

(٣) الممتع ١: ٤٠.

(٤) في المخطوطات: وقوله.

(٥) هذا الخلاف بنصه مختصر من اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٤٨٠ - ٤٨٤.

وذهبتْ طائفة من متأخِّري أهل اللغة إلى أنَّ الكَلِمَ كلّه مشتقٌّ. وقد نُسب هذا المذهب إلى الزَّجّاج. وزعمَ بعضُهم أنَّ س كان يرى ذلك.

وذهب[1] قومٌ مِن أهل النظر إلى أنَّ الكَلِمَ كلّه أصلٌ، وليس منه شيء اشتُقَّ /من غيره.

[٨: ١٤٥/أ] وتفريعُ الناس إنما هو على القول الأول.

واعلم أنه يَعرض في اللفظ المشتقِ مع المشتقِّ منه تغييراتٌ تسعة:

التغيير الأول: زيادةُ حركةٍ نحو علِم وضرَب وظرُف، فإنَّ فيها زيادة حركة على أصولها وهي العِلْم والضَّرْب والظَّرْف.

الثاني: زيادةُ حرفٍ نحو جازِعٍ وطالِبٍ وهارِبٍ، فإنَّ أصولها الجزَعُ والطَّلَب والهرَب.

الثالث: زيادةُ حركةٍ وحرفٍ نحو ضارِبٍ وعالِمٍ وظرِيفٍ، فإنَّ مصادرها العِلْم والضَّرْب والظَّرْف.

الرابع: نُقصانُ حركةٍ نحو الفَرْس، فإنه مشتقٌّ من الفَرَس، وسيأتي بعد ذلك الكلام على الاشتقاق من الجوهر والخلاف الذي فيه.

الخامس: نُقصانُ حرفٍ نحو نَبَتَ وصَهَلَ وخَرَجَ، فإنَّ مصادرها النَّبات والخُروج والصَّهيل.

السادس: نَقصُ حركةٍ وحرفٍ نحو نَزا وغَلَى وهَذَى، فإنَّ مصادرها النَّزَوان والغَلَيان والهَذَيان.

السابع: نَقصُ حركةٍ وزيادةُ حرفٍ نحو غَضْبَى وعَطْشَى، ومصدراهما الغَضَب والعَطَش.

---

(١) في المخطوطات: وزعم. والتصويب من اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٤٨٣.

الثامن: نقصُ حرفٍ وزيادةُ حركةٍ نحو حَرَمَ، فإنَّ مصدره الحِرْمان.

التاسع: زيادةُ حركةٍ وحرفٍ ونقصانُ حركةٍ وحرفٍ، وذلك نحو اسْتَنْوَقَ، فإنه مشتقٌّ من النّاقة، فالعينُ في الناقة ساكنة، وفي اسْتَنْوَقَ متحركة، والفاءُ في الناقة متحركة، وهي في اسْتَنْوَقَ ساكنة، والتاءُ في الناقة موجودة، وفي اسْتَنْوَقَ مفقودة، والسينُ في الناقة مفقودة وفي اسْتَنْوَقَ موجودة[1].

وزادَ رضيُّ الدين بن جعفر البغداديُّ[2] ستة تغييرات على التسع، وزعَمَ أنها الأقسام الممكنة التي لا يُزاد عليها. فالذي زاد:

نقصانُ حركة مع زيادة حركة نحو سَرِفَ[3] من السَّرَف، نقصتْ فتحة، وزادت كسرة.

الثاني: نقصانُ حركة مع زيادة حركة وحرف نحو أَضْرِبُ من الضَّرْب، نقصتْ حركة الضاد، وزادت الهمزة وحركة الراء.

الثالث: نقصانُ حرف وزيادةُ حرف نحو دَيَّان من الدِّيانة[4]، نقصتَ تاء المصدر عن اسم الفاعل، وزدتَ فيه ياء ساكنة، وكذا راضِعٌ من الرَّضاعة، نقصتَ من الفعل ألفًا وتاء، وزدتَ فيه ألفًا.

الرابع: نقصانُ حرف وزيادةُ حركة وحرف، مثالُه خافَ من الخَوْف، نقصتَ الواو، وزدتَ الألف، وفتحتَ الفاء.

الخامس: نقصانُ حركة وحرف وزيادةُ حركة فقط، مثالُه عِدْ من الوَعْد، نقصتَ الواوَ وحركتَها، وزدتَ كسرة.

---

(١) مفقودة وفي استنوق موجودة: موضعه بياض في ل.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٢: ٣١٨. ولم أقف على ترجمته.

(٣) سَرِفَ الطعامُ سَرَفًا: ائتكل حتى كأنَّ السُّرفة أصابته. والسُّرفة: دودة القَزّ.

(٤) دانَ دِيانة: خضع وذلّ، وأطاع. والدَّيَّان: القاضي، والحاكم، والقهّار.

السادس: نقصانُ حركة وحرف وزيادةُ حرف، مثالُه فاخَر من الفِخار[1]، نقصتْ ألف، وزادت ألفٌ وفتحة.

وقولُنا ((زيادةُ حرف ونقصانُ حرف)) لا يُحمل على الحروف الأصلية؛ إذ لا بُدَّ مِن تَوافُق المشتقِ والمشتقِّ منه في الحروف. ولا يُحمل أيضًا الحرف على الواحد، بل المرادُ به الجنس؛ لأنا نجد المشتقَّ قد يُزاد فيه حرفٌ واحد وحرفان وثلاثة، فإنما ذلك كقولنا: الإعراب يكون بحركة وبحرف، لا نريد بذلك الحرف الواحد، بل جنس الحرف، كما لا نريد بالحركة الواحدةَ بل جنس الحركة.

[٨: ١٤٥/ب] /فإن قيل: إذا كانت بنية المشتقِّ وبنية المشتقِ منه قد اتحدتا في الحروف الأصلية وفي المعنى فبأيِّ شيء يُعرف أحدهما[2] من الآخر؟

قلتُ: يُعلَم ذلك بأحد أمرين:

أحدهما: دَوَرانُ لفظ ذلك الأصل ومعناه في الفروع؛ ألا ترى أنَّ ضاربًا ومضروبًا وضَرّابًا ومِضْرَبًا ومَضْرَبًا وضارَبَ واضْطَرَبَ دارَ لفظ الضَّرب ومعناه في هذه التراكيب كلها؛ فهي تدلُّ عليه دلالة الفرع على الأصل، وتدلُّ مع ذلك على المعنى الذي اشتُقَّت منه لأجله، كالدلالة على ذاتٍ صادرٍ عنها الضَّرب، أو ذاتٍ حالٍّ بها الضَّرب، أو ذاتٍ صادرٍ عنها الضَّرْب على طريق الكثرة والمبالغة، أو ذاتٍ هي آلةٌ أو مكانٌ أو زمانٌ حالٌّ فيه الضَّرب، أو فعلٍ صادرٍ من اثنين، أو فعلٍ لازمٍ كان قبل الزيادة متعديًا، فهذا أحد الأمرين.

الثاني: أن يُمكن أن يكون هذا أصلًا لهذا اللفظ، أو يكون العكس، فلا بُدَّ إذ ذاك من مُرَجِّح.

---

(١) الفخار ... إذ لا بد من: سقط من ك.

(٢) أحدهما: سقط من ك.

وذكروا[1] أنَّ المرجِّحات تسعة، نحن نَسردها كما ذكروها، ونزيدها وضوحًا إن أمكن إن شاء الله تعالى:

المرجِّح الأول: أن يَطَّرِد معنيان أحدُهما أَمكنُ من الآخَر لكثرة ما يُشتَقُّ منه؛ وذلك نحو السَّقْي والسِّقاء، فتقول: السِّقاءُ مشتقٌّ من السَّقْي، وذلك لكثرة ما اشتُقَّ من السَّقي؛ لأنَّ حروفه الأصول ومعناه جارية في الفروع التي اشتُقَّت منه، وليست تلك الفروع فيها معنى السِّقاء؛ لأنَّ السِّقاء إمّا مصدرُ ساقَى[2]، وهو الأظهر، وإما اسمٌ يدلُّ على معنى الآلة التي يُسقَى بها، وليس معنى الآلة موجودًا في تلك الفروع، فلذلك ادَّعينا أنَّ تلك التراكيب مشتقَّة من السَّقي لا من السِّقاء، وادَّعينا أيضًا أنَّ السِّقاء مشتقٌّ من السَّقي.

المرجِّح الثاني: أن يكون أحد المطَّرِدَين أَشرفَ من الآخَر، فالاشتقاقُ من الأَشرف أَرجَح من الاشتقاق مِن غير الأَشرَف، وذلك نحو المالِك، اختُلف في اشتقاقه، فقيل: هو من معنى القُدْرة، وهو قول أبي بكر بن الإخْشيذ، وكان من رؤساء المعتزلة، توفي سنة ست وعشرين وثلاثمئة. وقيل: مِن معنى الشَّدِّ والرَّبط، وهو قول أبي بكر بن السراج. فسُئل ابن الإخشيذ: لم جعلتَه من معنى القُدْرة دون معنى الشَّدِّ والربط؟ فقال: لأنَّ الله تعالى قد اشتقَّ اسمه منه في صفات، فقال: مالِكٌ ومَلِكٌ ومَلِيكٌ.

الثالث: كونُ أحد المطَّرِدَين أظهرَ والآخَر أغمَض، فيُجعَل الاشتقاق من الأظهَر دون الأَغمَض لأنَّ الأَظهَر طريقٌ إلى الأَغمَض، وذلك نحو القَبَل والإقْبال[3]، فالإقبالُ أظهَر من القَبَل، فالاشتقاقُ منه.

---

(١) الممتع ١: ٤٤ - ٤٧.

(٢) ك: المتصدر من ساقي.

(٣) ك: القفل والإقفال.

الرابع: أن يكون أحدهما أخصَّ والآخر أعَمّ، فالأخَصُّ أولى من الأَعَمِّ الذي هو له ولغيره، [كالفَضْل والفَضيلة][1]، فلو قال قائل: أصلُه الزيادة. وقال آخر: أصلُه المِدحة، لكان قولُ صاحب الزيادة أَولى؛ ألا ترى أنَّ معنى المِدحة أعمُّ من معنى الزيادة؛ إذ تكون المِدحة في العِلم /والقُدرة والنِّعمة والنَّصَفة وفيما لا يُحصى كثرة من الأفعال الحسنة.

[٨: ١٤٦/أ] الخامس: أن يكون أحدهما أحسنَ تصرُّفًا، فتجد الاشتقاق منه سهلًا قريبًا كباب المعارَضة والاعْتِراض والتَّعريض والعارِض والعِرْض؛ يُرَدُّ ذلك كله إلى معنى العَرْض، وهو الظُّهور من قولك: عَرَضَ عَرْضًا: إذا ظَهر، فهو أَولى مِن ردِّه إلى العُرْض، وهو الناحية من نواحي الشيء، وإن كان الزَّجّاج قد ردَّ ذلك كله إلى العُرْض بمعنى الناحية لَمّا رآه قد اطَّرد في الباب كله، ولم يُراعِ باب الأحسَن في المطَّرِدَين.

السادس: أن يكون أحدُهما أقربَ من الآخر، والآخَر أبعَد، فيكون الأقرب أَولى لأنه يُرجَع إليه بقلَّة وسائط، والأبعَد يُرجَع إليه بكثرة وسائط، ونظيرُ ذلك رَدُّك العُقار[2] إلى معنى العَقْر لأنها تَعْقِرُ الفهم، فهذا أقربُ من أن تقول: لأنَّ الشارب يَسْكَر فيَعْقِر.

السابع: أن يكون أحدُهما أَلْيَقَ، وذلك كالهِداية، جَعلُها بمعنى الدِّلالة أَلْيَقُ منها بمعنى التَّقَدُّم مِن قولك الهَوادي لِمُتَقَدِّمات الوحش، والهادي للعُنُق لتقدُّمه على بقيّة الجسد.

الثامن: أن يكون أحدُهما مطلَقًا والآخَرُ مضمَّنًا، وذلك كالقُرْب والْمُقارَبة؛ لأنَّ القُرْب مُطلَق، فهو أَولى من الْمُقارَبة لأنَّها مضمَّنة، ومعنى هذا أنَّ كلَّ مُقارَبة قُرْب، وليس كلُّ قُرْبٍ مُقارَبة.

---

(١) كالفضل والفضيلة: من الممتع ١: ٤٥.

(٢) العقار: الخمر.

التاسع: أن يكون أحدُهما جوهرًا والآخَرُ عَرَضًا، فيكون الردُّ إلى الجوهر أَولى من الردِّ إلى العَرَض لِسَبق الجوهر، وذلك نحو اسْتَحْجَرَ الطِّينُ[1]، هو مأخوذ من الحَجَر، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ[2]، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ[3]، وتَرَجَّلَتِ المرأةُ[4].

ومعنى أنَّ هذا اللفظ أَولى أن يكون أصلًا من الآخر إنما يكون ذلك إذا استَوَيا في كلِّ شيء إلا فيما تقع به الأَوْلَوِيّة من الصفة التي رُجِّحَ بها؛ فأمّا إذا عَرَضَتْ عَوارضُ تُوجِب تَغليبَ غيره عليه فالحكمُ للأَغلَب.

واعلم أنَّ أصل الاشتقاق إنما يكون من المصادر، وأصدقُ ما يكون في الأفعال المزيدة، والأسماءِ الجارية عليها، والصفاتِ الجارية على الأفعال أو في حُكم الجارية، وفي أسماء الزمان والمكان الْمُتَلاقية مع الفعل في الاشتقاق من المصادر، وفي العَلَم غالبًا لأنَّ غالبه أن يكون منقولًا، فقد يكون منقولًا من مشتقٍّ. وأَدَقُّ الاشتقاق في أسماء الأجناس لأنها أُوَلُ وُضعت لِمُسَمَّياتها من غير نقل، فإنْ وُجد ما يمكن اشتقاقه حُمل على أنه مشتقٌّ، وذلك قليل جدًّا.

قال بعض أصحابنا[5]: «فمِمّا يمكن اشتقاقه غُرَابٌ، فيُمكن أن يكون مأخوذًا من الاغْتِراب، وجَرادةٌ من الجَرْد، فأمّا ما جاء في أشعار العرب من قولهم في الحَمام: حُمَّ اللِّقاءُ، وفي البان[6]: البَيْن، وفي العُقاب: العُقوبة، وفي الغَرَب: اغْتِراب، وفي الصُّرَدِ[7]: التَّصريد، وفي الشَّوْحَط[8]: الشَّحْط - فليس من باب الاشتقاق، بل تكلّموا

---

(١) استحجر الطين: صلُب كالحجر.

(٢) استنوق الجمل: صار كالناقة في لينها وانقيادها.

(٣) استتيست الشاة: صارت كالتَّيس.

(٤) ترجلت المرأة: صارت كالرجل في بعض أحوالها.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٤٩ - ٥٠ ملخَّصًا.

(٦) البان: ضرب من الشجر طيب الزهر.

(٧) الصرد: طائر فوق العصفور يصيد العصافير.

(٨) الشوحط: ضرب من أشجار الجبال تُتَّخذ منه القسيّ.

بذلك على جهة التفاؤل والتطيُّر، وإلا فهذه /المعاني ليست موجودة في هذه الأسماء كوجود الاغْتِراب في الغُراب، والجَرْد في الجَرادة)). وقد تقدَّم شيء من الكلام على الاشتقاق في أول كلامه في التصريف من شرح هذا الكتاب.

[٨: ١٤٦/ب]وقولُه أو فَرعٍ سقوطُ حرف الزائد من الفروع وثبوته في الأصل ذكرَه المصنف في تقاسيم الدليل الثاني؛ وهو السقوط، وهذا هو الذي يسميه التصريفيون في الدلائل التي تدلُّ على معرفة الفرع والأصل بالتصريف، فإذا استُدلَّ على الأصالة والزيادة بالفرع سُمِّيَ تصريفًا، وهو الثاني من الدلائل عند التصريفيين، وهو أن تُغَيِّر صيغة إلى صيغة، وهو شبيه بالاشتقاق إلا أنه لا يكون إلا استدلالًا بالفرع بخلاف الاشتقاق، فإنه استدلالٌ بالأصل، ويكون عامًّا لِمَا فعلتْه العرب ولِمَا نُريد نحن أن نبنيه، والاشتقاقُ خاصٌّ بما فعلتْه العرب، فبناؤنا مثلَ شُرْبُبٍ[١] من الضرب وقولُنا ضُرْبُبٌ ينطلق عليه تصريف لا اشتقاق. ومثالُ سقوطه من فرع وثبوته في أصلٍ فيُستَدَلُّ بسقوطه على زيادةٍ قولُهم إصارٌ: جمع الأَيْصَر، فإصارٌ تصريفٌ من تصاريف أَيْصَر، وقد سقطت الياء في الجمع، فدلَّ على زيادتها، وأنَّ وزن أَيْصَرٍ فَيْعَلٌ لا أَفْعَل، وليس إصار مشتقًّا من أَيْصَرٍ فيكون الاشتقاق يدلُّ على زيادة الياء، هكذا قال بعض أصحابنا[٢]: إنَّ إصارًا جمع لأَيْصَرٍ.

وقال الجوهري[٣]: ((الإصار والأَيْصَرُ: حبلٌ قَصير يُشَدُّ به في أسفل الخِباء إلى وَتِدٍ، وجمعُ الإصار أُصُرٌ وجمعُ الأَيْصَر أَياصِرُ، والإصارُ والأَيْصَرُ أيضًا الحَشيشُ، يقال: لفُلانٍ مَحَشٌّ لا يُجَزُّ[٤] أَيْصَرُه، أي: لا يُقْطَع)). انتهى كلام الجوهري، وهو يدلُّ

---

(١) شربب: اسم وادٍ.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٥٤.

(٣) الصحاح (أصر).

(٤) ك: لا يجذ.

على أنَّ الأَيْصَرَ والإصارَ مُترادفان لا أنَّ أحدهما الذي هو الأَيْصَر مفرد، والثاني الذي هو الإصارُ جمعٌ، وهو مُخالِفٌ لما نقلناه قبلُ عن بعض أصحابنا. والظاهر أنه غلط[1]، وأنه لَمّا رأى أَيْصَرًا وإصارًا توهَّمَ أنَّ إصارًا جمعٌ لأَيْصَرٍ، ولا يُجمَع فَيْعَلٌ على فِعالٍ؛ ألا ترى أنك لا تقول في ضَيْغَمٍ[2] ولا صَيْرَفٍ: ضِغامٌ ولا صِرافٌ.

وفي الإفصاح: «أَيْصَرٌ: عمودُ الخِباء كالخشبة، وجمعُه إصارٌ وأَياصِرُ. وقال ابن جِنّيْ[3] في الأَيْصَر: إنه الحَشيش، وأَنشد لِمَقّاس العائذيّ[4]:

تَــذَكَّرَتِ الخيــلُ الشَّــعيرَ عَشِــيَّةً وكُنَّــا أُناسًــا يَعْلِفُــونَ الأَياصِــرَا

والأَيْصَرُ أيضًا: القَرابة[5] والرَّحِم، وجمعُه أَياصِر».

وسقوطُ الحرف الزائد من الفرع وثبوتُه في الأصل كثيرٌ جدًّا، مثالُ ذلك ألفُ قَذالٍ وواوُ عَجوز وياءُ كَثيب، فإنك تقول في الجمع: قُذُلٌ وعُجُزٌ وكُثُبٌ، وتسميةُ مثل هذا فرعًا وأصلًا فيه تجوُّز، وكذلك قولُهم في (باب ما لا ينصرف): إنَّ الإفراد أصل والجمع والتركيب فرعان عنه، وإنما يَنطلق الفرع والأصل بالحقيقة على المشتَقِّ والمشتَقِّ منه، فسقوطُ هذه /الحروف ونظائرِها من الفرع كان لغير عِلّة. واحتَرز بقوله **لغير علَّة** مِن سقوطه من الفَرع لِعِلَّة، فإنَّ ذلك لا يكون دليلًا على زيادة الحرف، مثالُه يَعِدُ وأخواتُه، فإنَّ الواو سقطتْ من يَعِدُ وأخواته[6] وهي فروع، ولا يدلُّ ذلك على زيادة الواو. [٨: ١٤٧/أ]

---

(١) ليس بغلط، فقد حكاه ابن جني في المنصف ٣: ١٨.

(٢) الضيغم: الأسد.

(٣) المنصف ٣: ١٨.

(٤) المفضليات ص ٣٠٦ [المفضلية ٨٥] والمنصف ٣: ١٨.

(٥) في المنصف: الصداقة.

(٦) ح: وأخواتها.

وقولُه **أو نَظيرٍ** مثالُ ذلك قولهم: إصارٌ وأَيْصَرٌ، هما بمعنًى واحد على ما نقلَه الجوهريُّ، فسقوطُ الياء في إصارٍ دليلٌ على زيادتها في أَيْصَرٍ، وأَيْصَرٌ نَظير لإصارٍ لأنه بمعناه. وكذلك أيضًا أَيْطَلٌ[1]، الياءُ فيه زائدة لسقوطها في إطْلٍ، وهو بمعنى أَيْطَلٍ، فسقوطُ الياء في إطْلٍ يدلُّ على زيادتها في أَيْطَلٍ لأنَّ إطْلًا في المعنى نظيرُ أَيْطَلٍ.

واحتَرَز أيضًا بقوله **لغير علّة** من سقوطه من النَّظير لعلّة، فإنَّ ذلك لا يكون دليلًا على زيادة الحرف، مثالُ ذلك عِدَة، أصلُه وِعْدة بمعنى وَعْد، وعِدَةٌ مصدرٌ نظيرُ وَعْد، ولا يدلُّ سقوطُ الواو من عِدَةٍ على زيادتها لأنَّ سقوطها كان لعلّة، وستأتي عِلَّة السقوط في فصل الحذف إن شاء الله.

وقولُه **وكونُه مع عدم الاشتقاق في موضعٍ تَلزَم فيه زيادتُه** مثالُ ذلك وقوع النون ثالثةً ساكنة وبعدها حرفان ولم تكن مُدغمة فيما بعدها نحو عَفَنْقَس بالفاء أخت القاف، وهو العَسِر الأخلاق، قاله الجوهري[2]، وذكرَه بعض أصحابنا[3] بالباء مكان الفاء عَبَنْقَس، وقَرَنْبًى[4] لا يُعرف، لهما اشتقاق ولا تصريف، ومع ذلك فيُحكم بزيادة النون فيهما لأنَّ ما وُجد من هذا التركيب ـ أعني مما ثالثُه نونٌ ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان ـ وعُرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم، مثالُ ذلك جَحَنْفَلٌ[5] من الجَحْفَلة، وحَبَنْطًى[6] مِن حَبِطَ بطنُه، ودَلَنْظًى[7] من دَلَظَه أي: دَفَعَه.

---

(١) الأيطل: الخاصرة.

(٢) الصحاح (عفقس).

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٥٦، ٢٦٢. وذكره قبل ابن جني في سر الصناعة ٢: ٥٩٦.

(٤) القرنبى: دويبّة تشبه الخنفساء طويلة الرجلين.

(٥) الجحنفل: العظيم الجحفلة، والجحفلة: الشفة للخيل والحمير والبغال.

(٦) الحبنطى: العظيم البطن. وحبط بطنه: انتفخ.

(٧) الدلنظى: الشديد الدفع.

فإن كانت النون مدغمة، وذلك نحو عَجَنَّسٍ وهو الجمل الضَّخم، وهَجَنَّع[1]، وزوَنَّك[2]، وضَفَنَّط[3]، وسَفَنَّج[4]، وهَجَنَّف[5] - فمِن النحويين[6] مَن حكم على النونين معًا بالزيادة، وجَعل وزنها فَعَنَّلًا. ومنهم مَن جعلها أصلية، وجعلَ وزنها فَعَلَّلًا كعَدَبّس[7]. ولم أر أحدًا ذهبَ إلى أنَّ وزنها فَعَنْلَلٌ كجَحَنْفَلٍ[8] إلا ما حُكي عن أبي الحسن بن سِيْدَهْ[9] أنَّ زَوَنَّكًا رباعي، فتكون أصوله الزاي والواو والنون والكاف، وتكون النون الأولى زائدة، فيكون مثل جَحَنْفَلٍ. وما ذهبَ إليه ليس بصحيح لأنه لا تُحفَظ زيادتها مدغمة في مثلها أصليًّا فيُحمل هذا عليه؛ بل جميعُ ما حُفظ من ذلك غير مدغم، فالأَولى أن يُسلَك به أحد الوزنين إما فَعَنَّل وإمّا فَعَلَّل.

وقولُه **أو تَكثُر مع وجود الاشتقاق** مثالُ ذلك أن يكون حرفٌ قد كثُرت زيادته فيما عُرف /له اشتقاق أو تصريف؛ ووُجد ذلك الحرف فيما لم يُعرف له اشتقاق ولا تصريف، فيُحمل على الزيادة حملًا على الأكثر، نحو الهمزة إذا وقعت أولًا قبل ثلاثة أحرف، فإنها يُحكم عليها بالزيادة وإن لم يُعلم لها اشتقاق لكثرة ما وُجدت فيه زائدة فيما عُرف له اشتقاق؛ وذلك نحو أَفْكَل، فالهمزةُ فيه زائدة وإن لم يُعرف اشتقاقُه، ولذلك حَكم س[10] عليه أنه إذا سُمِّيَ به لم يَنصرف للعَلَميَّة ووزن الفِعل، والأَفْكَلُ: الرِّعْدة.

[٨: ١٤٧/ب]

---

(١) الهجنع: الشيخ الأصلع وبه قوة، والظليم الأقرع. وهجنع ... وهجنف: موضعه بياض في ك.

(٢) الزونّك: القصير اللحيم الحيّاك في مشيته.

(٣) الضفنط: الرجل الضخم الرخو البطن.

(٤) السفنج: السريع، وهو من صفات الظليم.

(٥) الهجنف: الظليم.

(٦) تقدم الخلاف في وزنها في ١٨: ١٩١ - ١٩٢.

(٧) العدبّس: الشديد الموثق الخلق.

(٨) كجحنفل إلا ما حُكي: موضعه بياض في ك.

(٩) المخصص ٧: ١٢٧ [ط. العلمية].

(١٠) الكتاب ٣: ٢٠٣.

وقوله **واختصاصُه بِبِنْيةٍ لا يقعُ مَوقعَه منها ما لا يَصلُح للزيادة** يعني أنَّ اختصاص الحرف ببِنية لا يقعُ موقعَه فيها حرفٌ أصليٌّ دليلٌ على أنَّ ذلك الحرف حرف زيادة. ومثالُ ذلك النونُ في حِنْطَأْوٍ[1]، وكِنْثَأْوٍ[2]، وسِنْدَأْوٍ[3]، فإنَّ وزنها فِنْعَلْوٌ، فالنونُ زائدة في هذا البناء، ولم يجئ مكانَ النون في نحو هذا البناء حرفٌ أصليٌّ، فدَلَّ ذلك على زيادة الحرف، وقد تقدَّمَ الكلام[4] على هذا البناء في الأوزان.

فإن قلتَ: فهلّا حكمتَ على الهمزة بالزيادة لأنها أيضًا قد لَزِمَتْ هذا البناء.

فالجواب: أنها ليست بلازمة إذ قد حُكي عِنْزَهْوٌ[5]، فوقعَ مكان الهمزة الهاءُ، فدلَّ على أنَّ الهمزة ليست بلازمة. وأيضًا فلو حَكمتَ بزيادة الهمزة مع زيادة النون والواو لأدَّى ذلك إلى كون الاسم على حرفين. وأيضًا فإنَّ بعض هذه الألفاظ قد حُفظ في التصرّف منها سقوط النون والواو، فدلَّ على زيادتهما، فكذلك في باقيها، قال الشاعر[6]:

وأنتَ امرؤٌ قد كَثَّأَتْ لكَ لِحْيَةٌ ... كأنَّكَ منها قاعِدٌ في جُوالِقِ

وقولُه **ولزومُ عدم النظير بتقدير أصالته فيما هو منه** يريد أنَّ الحرف لزِم أن لا يكون للبِنية التي هو فيها نظيرٌ بتقدير أصالة ذلك الحرف في الكلمة التي ذلك الحرف منها. ومثالُ ذلك مِلْوَظٌّ[7]، يُحكم على الواو بالزيادة، وعلى الميم بالأصالة، وهو

---

(١) الحنطأو: العظيم البطن.

(٢) الكنثأو: العظيم اللحية.

(٣) السندأو: الجريء المقدم.

(٤) تقدم في ١٨: ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٥) العنزهو: العازف عن اللهو والنساء.

(٦) البيت في الأمالي ٢: ٧٩ والمنصف ١: ١٦٥، ٣: ٢٦ والممتع ١: ٢٧٠. كثّأت اللحية: عظُمت. والجوالق: الغِرارة، وهي وعاء من الخيش يوضع فيه التِّبن أو القمح ونحوهما.

(٧) ت: ((ملوط)). وكذا فيما يأتي.

مشتَقٌّ من الملظ. ومنه قولهم: غطاء[1] المِلظ، والْمِلْوَظُّ: مِقْرَعة الحديد. وإنما ذهبنا إلى زيادة الواو وأصالة الميم لأنّا لو عكسنا فجعلنا الواو أصلية والميم زائدة لكان وزنه مِفْعَلًّا، وعلى التقدير الذي قدَّرناه يكون وزنه فِعْوَلًّا، ومِفْعَلٌّ مفقود، وفِعْوَلٌّ موجود نحو عِسْوَدٍّ[2] وعِثْوَلٍّ[3] وعِلْوَدٍّ[4]، فبتقدير الأصالة لَزِمَس عدم النظير في نظير الذي ذلك الحرف منه وهو مِفْعَلٌّ لا في اللفظ الذي ذلك الحرف منه.

وعبَّر بعضُ أصحابنا[5] عن هذا القسم والذي قبله بالنظير والخروج عن النظير؛ وشرحَ النظير بمسألة تتْفُل[6]، وشرحَ الخروج عن النظير بأنه إن قُدِّرَ الحرف زائدًا كان للكلمة نظيرٌ، وإن قُدِّرَ أصلًا لم يكن لها نظير، وكذلك العكس، فينبغي أن يُحمل على ما لا يؤدي إلى الخروج عن النظير من أصالة أو زيادة. ومثالُ ذلك قولُهم: عِزْوِيتٌ، وهو الداهية، أو اسم موضع، /أو الرجل القصير، وقد تقدَّم شرحه[7]، فإنّا إذا جعلنا التاء فيه زائدة كان وزنه فِعْوِيلًا، وهو بناء مفقود، وإن جعلناها أصلية كان وزنه فِعْلِيتًا، وهو بناء موجود نحو عِفْرِيت، فحَكمنا إذ ذاك على التاء بالزيادة، وكذلك الميم في مِلْوَظٍّ كما تقدَّم، إن حكمنا عليها بالزيادة كان وزن الكلمة مِفْعَلًّا، وهو بناء مفقود، وإن حكمنا عليها بالأصالة كان وزنها فِعْوَلًّا، وهو بناء موجود، ولذلك حَكَمْنا على الميم بالأصالة. [٨: ١٤٨/أ]

---

(١) ت: ممطاء. غطاء: سقط من ك. ولم أقف على هذا القول، ولم أهتدِّ إلى معناه.

(٢) العسود: الحية. وقيل: دويبّة سوداء غبراء.

(٣) رجل عثولّ: عَيِيٌّ فَدْمٌ ثقيلٌ مُستَرْخٍ.

(٤) العلودّ: الكبير الهرم من الرجال.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٥٧ - ٥٨.

(٦) التتفل: ولد الثعلب.

(٧) تقدم في ١٨: ٢٠١.

وقولُه **أو في نظيرٍ ما هو منه** مثالُ ذلك أن يكون في الكلمة حرفٌ لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها؛ ثم يُسمع في تلك الكلمة لغة أخرى تتغير فيها حركة ذلك الحرف؛ فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلًا وأن يكون زائدًا؛ فتحمله على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى، مثالُ ذلك تتْفُلٌ، فإنَّ فيه لغات[1]:

إحداها: تَتْفُلٌ بفتح التاء الأولى وضم الفاء، فهذا وزنه تَفْعُلٌ كتَنْضُبٍ[2]، فالتاء فيه زائدة لأنَّا لو قدَّرناها أصليّة لَلَزِمَ مِن ذلك عدم النظير؛ لأنه يكون إذ ذاك وزن الكلمة فَعْلُلًا، وفَعْلُلٌ بناء لم يجئ عليه شيء من الكلم.

واللغةُ الأخرى تُتْفُلٌ بضم التاء والفاء، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصليّة ويكون وزنه فُعْلُلًا كبُرْثُنٍ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه، أي: من اللفظ؛ ألا ترى أَن التاء في تُتْفُلٍ المضمومِ أولُه موجودة في تَتْفُلٍ المفتوحِ أولُه، فلزومُ عدم النظير في تَتْفُلٍ إذا قدَّرناها أصلية دليلٌ على الزيادة في تُتْفُلٍ إذ هذه التاء هي تلك، ولم تتغير إلا بالحركة.

وكذلك نِرْجِسٌ بكسر النون، لا تقول إنَّ وزنه فِعْلِلٌ كزِبْرِجٍ[3] لأنهم قالوا: نَرْجِسٌ بفتح النون، وليس في[4] كلامهم فَعْلِلٌ، فهو إذًا نَفْعِل كنَضْرِب، ويُمنع من الصرف إذا سُمّي به، فزيادتُها في نَرْجِسٍ - بفتح النون - تقضي بزيادتها مكسورة لأنها هي، لا فرق بينهما إلا بالحركة.

---

(١) هذه اللغات كلها في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٥٩. وفيه خطأ في ضبط اللغة الخامسة، فقد جعلت كالسابعة.

(٢) التنضب: شجر.

(٣) الزبرج: الزينة، والسحاب الرقيق.

(٤) وليس في ... بفتح النون: سقط من ك.

واللغةُ الثالثة: تَتْفَلٌ بفتح التاء والفاء. واللغةُ الرابعة تِتْفِلٌ بكسرهما. والخامسةُ تَتْفِلٌ بفتح التاء وكسر الفاء، والسادسةُ تُتْفَلٌ بضم التاء وفتح الفاء. والسابعةُ تُتْفِلٌ بضم التاء وكسر الفاء. والثامنةُ - عن الكسائيّ - تِتْفَل. فيُحكم على التاء في هذه اللغات كلها بالزيادة لقيام الدليل على ذلك في تَتْفُلٍ وتَتْفِلٍ وتُتْفَلٍ وتُتْفِلٍ؛ لفقد فَعْلُلٍ وفَعْلِلٍ وفُعْلَلٍ وفُعْلِلٍ وإن كان يمكن في تُتْفُلٍ وتَتْفَلٍ وتِتْفِلٍ [وتِتْفَلٍ][1] أن لا تكون زائدة لوجود فُعْلُلٍ وفَعْلَلٍ وفِعْلِلٍ [وفِعْلَلٍ][2]، لكن منعَ من ذلك القطعُ بزيادتها في بقية اللغات؛ لأنه يَلزم من تقدير الأصالة عدمُ النظير في اللفظ الذي ذلك الحرفُ منه.

وذكر بعضُ أصحابنا[3] في الدلائل التي يُعرف بها الزائد من الأصليّ الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير؛ وهو أن يكون في الكلمة حرفٌ إن جعلتَه زائدًا أو أصليًّا خرجتَ /إلى بناء مفقود، فتَحمله على الزيادة لأنَّ أبنية المزيد أوسعُ من أبنية الأصلي، وذلك نحو كَنَهْبُلٍ[4]، يحتمل أن تكون النون فيه زائدة فيكون وزنه فَنَعْلُلًا، ويحتمل أن تكون أصلية فيكون وزنه فَعَلُّلًا، وكلاهما بناء مفقود، لكن حمله على الباب الأوسع أَولى، وهو باب الزيادة. **[٨: ١٤٨/ب]**

* * *

---

(١) وتِتْفَلٍ: تتمة يقتضيها السياق، وهي اللغة الثامنة التي حكاها الكسائيّ.

(٢) وفِعْلَل: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٥٨ - ٥٩. وذكر ... وهو باب الزيادة: سقط من ح.

(٤) الكنهبل: ضرب من الشجر.

ص: فصل

يَجمع حروفَ البدل الشائعِ في غير إدغام قولُك: لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طَيَّ ثوبِ عِزَّتِه. والضروريُّ في التصريف هِجاءُ: طويت دائمًا. وعلامةُ صحّة البدلية الرجوعُ في بعض التصاريف إلى المبدَل منه[1] لُزُومًا أو غَلَبَةً، فإن لم يَثبُت ذلك في ذي استعمالَين فهو من أصلَين.

ش: أعقب المصنف الزيادة بالبدل، وكذلك فعل غيره من التصريفيين، والجامعُ بين الفصلين أنَّ حرف البدل ليس معدودًا من أصول الكلمة كما أنَّ حرف الزيادة كذلك. وأيضًا فإنَّ حرف الزيادة قد يكون عوضًا من حرف كما أنَّ حرف البدل عوضٌ من المبدَل منه، فلذلك ناسبَ أن يذكر فصل البدل إثرَ فصل حروف الزيادة.

وقولُه **الشائعِ** احتراز من إبدال الذال من الدال، قرأ الأعمش: ﴿فَشَرِّذْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾[2] بذال معجمة. قال أبو الفتح بن جني[3]: ((لم يمرّ بنا في اللغة تركيب (ش ر ذ)، وأَوجَهُ ما يُصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلًا من الدال كما قالوا: لحمٌ خَرادِل وخَرَاذِل، والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان)).

وخَرَّجَ الزمخشريُّ[4] قراءة الأعمش على أنه من باب ما قُلبت فيه لام الكلمة؛ فجُعلت مكانَ العين والعينُ مكانَ اللام من قولهم: شَذَرَ مَذَرَ، أي: فَرِّقْ بهم مَن خلفهم.

---

(١) منه: سقط من ح.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأنفال. المحتسب ١: ٢٨٠. ونسبت إلى ابن مسعود في مختصر في شواذ القرآن ص ٥٠ والكشاف ٢: ٢٣٠ [ط. دار الكتاب العربي ١٤٠٧].

(٣) المحتسب ١: ٢٨٠. خرادل: مقطع مفرق.

(٤) الكشاف ٢: ٢٣٠.

وقولُه **في غير إدغام** لأنَّ البدل الذي يكون للإدغام لا يكون مختصًّا بهذه الحروف التي ذكرها؛ بل يجوز في سائر حروف المعجم إلا الألف على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وذكرَ المصنف أنها اللام والجيم والدال والصاد والراء والفاء والشين والكاف والسين والهمزة والألف والميم والنون والطاء والياء والثاء والواو والباء والعين والزاي والتاء والهاء؛ وذلك اثنان وعشرون حرفًا. وتلخَّص أنَّ باقي حروف المعجم لا تُبدل، وذلك الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف، وقد جمعناها في مقدمتنا المسماة بـ(غاية الإحسان في علم اللسان)[١] في قولك: شفعت لطوزكي أجاد نص همس، فنَقَصتْ ثلاثة أحرف مما ذكره المصنف هنا، وهي الراء والثاء والباء.

وقولُه **والضروريُّ في التصريف هجاءُ: طويتُ دائمًا** جمعوا حروف البدل في قولهم[٢]: طالَ يوم أَنْجَدتُه، وفي قولهم[٣]: أُجُدٌ طُويتْ مَنْهَلا، وفي قولهم: إنْ طالَ وَجْدي هِمْتُ، وفي قولهم: أَجهدْتُم طاوِينَ[٤]، وفي قولهم: طالَ جهدي وأَمِنْتُ، وذلك اثنا عشر حرفًا، وأمّا باقي الحروف فسنذكرها عند الفراغ[٥] من ذكر الحروف /الضرورية، ونذكر ما سبب ترك ذكر س لها إن شاء الله. [٨: ١٤٩/أ]

ويظهر من كلام المصنف أنَّ الضروري في التصريف في هذه الحروف إنما هو هجاء: طَوَيت دائمًا، يعني: الطاء والواو والياء والتاء والدال والألف والهمزة والميم، وذلك ثمانية أحرف.

---

(١) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٢٤٩.

(٢) الأمالي ٢: ١٨٦ وأبنية سيبويه للزبيدي ص ٨٠ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٠٥.

(٣) التبصرة ٢: ٨١٢ والممتع ١: ٣١٩.

(٤) خلا هذا القول من اللام.

(٥) عند الفراغ ... سبب ترك س لها: سقط من ت.

وقولُه **وعلامةُ صحَّة البدليَّةِ الرجوعُ في بعض التصاريف إلى المبدَل منه لُزومًا** وذلك نحو جَدَفٍ وجَدَثٍ[1]، الفاءُ بدلٌ من الثاء، يدلُّ على ذلك أنهم حين جمعوه لم يقولوا إلا أَجْداثًا بالثاء على جهة اللزوم.

وقولُه **أو غَلَبَةً** مثالُ ذلك وَحَدٌ وأَحَدٌ، وأَفْلَتَ وأَفْلَطَ، فالهمزةُ بدلٌ من الواو، والطاءُ بدلٌ من التاء، والغالبُ في الاستعمال أَفْلَتَ بالتاء ووَحَدٌ بالواو، تقول: مررتُ برجلٍ وَحَدٍ، في معنًى: واحد، قال النابغة[2]:

كأنَّ رَحْلِي وقد زالَ النَّهارُ بِنا يومَ الجَليلِ على مُستَأْنِسٍ وَحَدِ

أي: واحد، ولذلك جاءت أكثر تصاريف هذه المادة بالواو نحو وَحَّدَ وتَوَحَّدَ، وقالوا: وَحَدَ[3] يَحِدُ.

وقوُله **فإن لم يَثبُت ذلك** - أي: **الرجوع إلى المبدل في بعض التصاريف لزومًا أو غَلَبَةً** - **في ذي استعمالين** - أي: في لفظٍ ذي استعمالين - **فهو** - أي: ذلك اللفظ - **من أصلين**. مثالُ ذلك وكَّد وأكَّد، وأَرَّخَ ووَرَّخَ، لا تقول: إنَّ الهمزة بدَلٌ من الواو؛ لأنَّ تصاريف جميع الكلمة جاءت على الهمزة وعلى الواو فيهما؛ قالوا: أَرَّخَ يُؤَرِّخُ تَأْرِيخًا فهو مُؤَرِّخٌ ومُؤَرَّخٌ، ووَرَّخَ يُوَرِّخُ تَوْرِيخًا فهو مُوَرِّخٌ ومُوَرَّخٌ، وكذلك أَكَّدَ، فالهمزةُ أصل، والواوُ أصل.

* * *

---

(١) الجدث: القبر.

(٢) تقدم البيت في ٩: ٣١٨، ٣٣٦.

(٣) وحدَ: انفرد بنفسه. ووحدَ الشيءَ: أفردَه.

تُبدَل الهمزةُ وجوبًا من كلِّ حرفِ لِينٍ يلي ألفًا زائدةً متطرِّفًا أو متصلًا بهاء تأنيث عارضة؛ وربَّما صُحِّحَ مع العارضة، وأُبدِل مع اللازمة.

ش: مثالُ ذلك كِساءٌ ورِداءٌ وجِراءٌ وظِباءٌ، وأصلُ ذلك كِساوٌ من الكُسْوة[1]، ورِدايٌ من الرِّدْية[2]، وجِراوٌ وظِبايٌ: جمع جَرْو وظَبْي. وسواءٌ في ذلك المفرد والجمع كما مثَّلْنا.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الهمزة بدلٌ من الواو والياء. وغيرُه لا يذهب إلى ذلك، بل يقول: إنه لَمّا كان الأصل كِساوًا ورِدايًا تحركت الياء والواو وقبلهما فتحةٌ لا حاجز بينهما سوى الألف؛ وهي حاجز ليس بحصين[3] لسكونها وزيادتها، والياءُ والواو طرفان، وهما في محلِّ التغيير، فقُلبت الواو والياء ألفًا، فالتقى ساكنان الألفُ الزائدة والألف المبدَلة، فلم يمكن الجمع بينهما ولا تحريك أحدهما لتعذُّر ذلك نُطقًا، ولا حذفُه لنقص البِنية وإلباسها، فقُلبت الألف المبدلة همزة، ولم تُرَدّ إلى أصلها لئلا يُرجَع إلى ما فُرَّ منه، وهذا فيه تغيير بقلبٍ ثم تغييرٌ ببدل. [٨: ١٤٩/ب]

ويَرِدُ عليه أنه قد يوجد حرفٌ يَلي ألفًا زائدة وقد تطرَّف، ومع ذلك لا يُبدَل همزة، ومثالُ ذلك قولُهم: غاوِيٌّ في النسب، إذا سَمَّينا به /ورَخَّمناه على لغةِ من لا ينتظر[4] الحرف فإنك تقول: يا غاوُ بضم الواو، وصدَق عليه أنه حرفُ لِين يلي ألفًا زائدة لأنها ألف فاعِلٍ وقد تطرَّف، ومع ذلك لا يُبدَل همزة. وإنما لم يَجز تغيير هذا بالإبدال لوجهين:

---

(١) الكسوة: اللباس.

(٢) الردية: الارتداء.

(٣) ت: ((وهي الألف))، بدلًا من: ليس بحصين.

(٤) ك، ت، ل: ((من ينتظر)). الحرف: سقط من ت.

أحدهما: أنه قد اعتلَّ بحذف لامه التي هي ياء؛ ألا ترى إلى سقوطها عند النسب لأجل ياءي النسب، فلم يكونوا ليجمعوا بين اعتلاله من وجهين أحدهما بالحذف والآخر بالإبدال.

والثاني: أنهم لَمّا رخموا بحذف ياءي النسب، وجعلوه على لغةِ من لا ينتظر الحرف، فصار شبيهًا بالذي وُضع أولًا وآخره واو، وما وُضع كذلك لا تعتلُّ واوه، فكذلك هذا، وذلك نحو واو (قَفًا)، ومثل (واو)، فكما صحَّت واوُ (واو) فكذلك صحَّت واوُ (غاو).

وإصلاحُ ما ذكره المصنف أن يزاد فيه: بأن يكون حرف اللِّين لام الكلمة؛ ليَحترز بذلك مِن نحو يا غاوُ، فإنَّ الواو عين الكلمة.

وقولُه **أو متصلًا بهاء تأنيث عارضة** مثالُ ذلك عَظاءة[1] وصَلاءة. واحتَرز بقوله **عارضة** من أن تكون التاء لازمة، أي: بُنيت الكلمة عليها، فإنك إذ ذاك لا تُبدِل الهمزة منها، وذلك نحو هِداية وحِماية وسِعاية وعِلاوة[2] وإداوة[3] وهِراوة[4].

وقولُه **وربَّما صَحَّ مع العارضة** مثالُ ذلك شَقاوة وصَلاية.

وقولُه **وأُبدل مع اللازمة** أي: مع هاء التأنيث اللازمة، مثالُ ذلك ما وردَ في المثل من قولهم: اسْقِ رَقاشِ فإنَّها سَقَّايَة[5]، فصَحَّحوا الياء لأنَّ الْمَثَلَ لا يُغَيَّر، فأُمن سقوط التاء منه، فأَشبَه ما وُضع على التاء كهِداية، فجَرى مَجراه. ومنهم مَن يقول: فإنها سَقَّاءة، يُجري الكلمة على ما كان لها قبل أن تقع مَثَلًا.

---

(١) العظاءة: دويبّة من الزواحف ذوات الأربع. والصلاءة: ما يُسحَق عليه الطِّيب.

(٢) العلاوة: أعلى الرأس.

(٣) الإداوة: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء.

(٤) الهراوة: العصا الضخمة.

(٥) مجمع الأمثال ١: ٣٣٣، وإيجاز التعريف ص ٦٢ - ٦٣ وفيه الروايتان [ط. مكة المكرمة]. يضرب في الإحسان إلى المحسن.

ويَظهر في كلام المصنف نقصٌ من وجهين:

أحدهما: اقتصارُه على أن يكون قبل الياء والواو ألفٌ زائدة، وقد يَثبت الإبدال مع الألف المنقلبة من أصل، وذلك نحو راية وطاية[1]، إذا نسبت إليهما فيجوز أن تقول: رائيٌّ وطائيٌّ، بإبدال الياء همزة بعد ألف غير زائدة تشبيهًا لها بالألف الزائدة. إلا أنَّ في كلام المصنف ما يَنفي هذا، وهو قولُه **تُبدَل الهمزة وجوبًا**، وهذا ليس بواجب، بل هو جائز.

والوجه الثاني: قولُه **أو متصلًا بهاء تأنيث** إلى آخره[2] ليس هذا الحكم مخصوصًا بهاء تأنيث، بل زيادةُ التثنية تجري مجرى هاء التأنيث، ولا تخلو زيادتا التثنية من أن تُبنَى عليهما الكلمة أو لا، إن لم تُبْنَ عليهما جاز إبدالهما همزة نحو كساءان ورداءان، وإن بُنيت عليهما فلا إبدال، بل يبقى حرف اللين كحاله، مثالُ ذلك: عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ[3]، فحرفُ اللين صحيح، ولا يجوز إبداله همزة.

ص: وتُبدَل الهمزةُ أيضًا وُجوبًا مِن كلِّ ياءٍ أو واوٍ وقعتْ عينًا لِما يُوازِن فاعِلًا وفاعِلةً[4] من اسمٍ مُعْتَزٍ إلى فعلٍ معتلِّ العين؛ أو اسمٍ لا فِعلَ له، ومِن أَوَّلِ واوَين صُدِّرَتا وليست الثانيةُ مَدَّةً غيرَ أصلية ولا مبدلةً من همزة؛ فإن عَرَض اتِّصالُهما بحذفِ همزةٍ فاصلةٍ فوَجْهان. [٨: ١٥٠/أ]

ش: مثالُ إبدالها وجوبًا من /كلِّ ياء أو واو قائمٌ وبائعٌ، أصلهما قاوِمٌ وبايِعٌ.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الهمزة أُبدلت من الواو والياء، وغيرُه لا يذهب إلى ذلك، بل يقول: إنَّ الأصل كما ذكرنا قاوِمٌ وبايِعٌ، فتَحرّكت الياء والواو وقبلَهما

---

(١) الطاية: مربد التمر.

(٢) هو قوله: ((أو متَّصلًا بهاء تأنيث عارضة، وربما صُحِّح مع العارضة وأُبدل مع اللازمة)).

(٣) تقدم في ٢: ٢٩، ٣٠.

(٤) وفاعلة: سقط من ح.

فتحةٌ، وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة، وهي حاجز غير حصين، وقد كانت الياء والواو قد اعتلّتا في قامَ وباعَ، فاعتَلّت[1] في اسم الفاعل حملًا على الفعل، فقُلبت ألفًا، فاجتمعَ ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، وحُرّكت هروبًا من التقاء الساكنين، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وزعمَ المبردُ[2] أنَّ ألف فاعِلٍ أُدخِلت قبل الألف المنقلبة في قالَ وباعَ وأمثالهما؛ فالتقى ألفان، وهما لا يكونان إلا ساكنين، فلَزِمَ الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، فحركت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألفُ إذا تحركت صارت همزة.

وقولُه **وقعت عينًا** لأنها إن وقعتْ فاءً أو لامًا فلها حُكم غير هذا.

وقولُه **لِما يُوازن فاعِلًا وفاعِلةً** احترازٌ مِن مثل مُطِيل ومُنِيل مِن أَطالَ وأَنالَ، فالعين فيهما قد اعتلت في الفعل، لكنَّ اسم الفاعل لم يجئ على فاعِلٍ ولا فاعِلة.

وقولُه **مِن اسمٍ مُعْتَزٍ إلى فعلٍ معتلِّ العين** مثالُ ذلك قامَ وباعَ. واحتَرز بقوله **معتلِّ العين** مِن الفعل الذي تكون عينه حرف علة وقد صَحَّ، مثالُ ذلك عَوِرَ[3] وصَيِدَ[4] وشَوِى، فاسمُ الفاعل منها عاوِرٌ وصايِدٌ وشاوٍ بالواو والياء، ولا يُبدَلان همزة لصحتهما في الفعل. وكان ينبغي أن يُقَيّد قوله **مُعتَلِّ العين** بقَلْبِهما ألفًا؛ لأنه يَصدُق على عَوِرَ وصَيِدَ أنهما معتلَّا العين، فتَحريره أن يقال: معتلِّ العينِ بقلبِها ألفًا.

وقولُه **أو اسمٍ لا فعلَ له** مثالُ ذلك حائرٌ وجائزة، هما اسمان، ولا فعلَ لهما، والحائرُ: البُستان، قال الشاعر[5]:

---

(١) أي العين.

(٢) المقتضب ١: ٩٩ والممتع ١: ٣٢٨.

(٣) عور الرجل: ذهب بصر إحدى عينيه. وعورت عين الرجل: ذهب بصرها.

(٤) صيد البعير: مال إلى جانب خلقة. وصيد الرجل: تكبر.

(٥) تقدم في ٦: ٣٠٨، ٣٣٣، ١٦: ٦٥. ت: تميلها تتمل.

صَـــعْدةٌ نابتـــةٌ في حـــائرٍ أينَمـــا الـــريحُ تُميِّلْهـــا تَمِـــلْ

والجائزة: خشبة تُجعل في وسط السقف.

وقولُه **ومِن أَوَّلِ واوَين صُدِّرَتا** مثالُ ذلك قولك في جمع واصِلة: أَواصِل، وفي تصغير واصل: أُوَيصِل، وفي فُعَلٍ جمع أُولى: أُوَلٌ، أصلها[1]: وَوَاصِل كضَوارِب، ووُوَيْصِل ووُوَلٌ، فاستُثقل اجتماع الواوين، فأُبدل من أولاهما همزة، وأقربُ الحروف للواو الألفُ والياء، فلا يمكن إبدالها ألفًا لسكونها، ولا ياءً لأنَّ الياء والواو مستَثقَلان، فعَدَلوا إلى الهمزة إذ هي أقربُ للألف لكونهما من مخرج واحد مع أنَّ الهمزة تُقلب في التسهيل واوًا وياءً وألفًا؛ فقد شاركتْ حروف اللين.

ويَرِد على قول المصنف أنا قد وجدنا مسألة اجتمعَ في أَوَّل الكلمة واوان ولم تُبدَل الأولى همزة؛ بل أُبدلت تاء، وذلك تَوْلَجَ، وهو بيت الوحش والمكان الذي يَلِج فيه، /ويقال له أيضًا: دَوْلَجٌ، أنشدوا لجرير[2]: **[٨: ١٥٠/ب]**

مُتَّخِـــذًا مِـــن عِضَـــواتٍ تَوْلَجَـــا

فهذا فيه خلاف:

ذهب بعض النحويين[3] إلى أنَّ وزنه تَفْعَلٌ.

وذهب الخليل و(س)[4] إلى أنَّ أصله وَوْلَجٌ، فوزنه فَوْعَلٌ من الوُلوج، قُلبت الأولى فيه تاء، فعلى هذا كان ينبغي للمصنف أن يقول: ما لم يكن قد أُبدل منها، أو

---

(١) في المخطوطات: أصلهما.

(٢) الديوان ١: ١٨٧. وهو بلا نسبة في المنصف ١: ٢٢٦، ٣: ٣٨ والخصائص ١: ١٧٢. عضوات: جمع عِضَة، وهو شجر له شوك.

(٣) هم الكوفيون، وسمّاهم ابن جني البغداديين في سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦، وكذا فعل ابن عصفور في الممتع ١: ٣٨٣.

(٤) الكتاب ٤: ٣٣٣.

يقول: إلا في تَوْلَجٍ على مذهب الخليل و(س)، وهو أرجحُ لأنَّ فَوْعَلًا أكثرُ من تَفْعَلٍ. إلا أنَّ بدل الواو تاءً ليس بمطَّرِدٍ في مثل هذا، ودَوْلَجٌ بدلُ بدلٍ لأنهم لَمَّا أبدلوها تاء أبدلوا التاء دالًا.

وقولُه **وليست الثانيةُ مَدَّةً غيرَ أصلية** احترازٌ مِن مِثل وُوْرِيَ، فإنَّ الثانية مَدة غير أصلية؛ ألا ترى أنَّ الأصل وارَى على وزن فاعَلَ، فمِثلُ وُوْرِيَ ليس مما يجب قلبها همزة. فإن كانت المدَّة أصلية وجبَ قلب الأُولى همزة، مثالُه الأُولَى مؤنث الأَوَّل، فإنَّ أصله الوُوْلَى، فالتقت الواوان صدرَين، والثانيةُ مدّة أصلية لأنها عين الكلمة إذ وزن الكلمة فُعْلَى، وهي تأنيث الأَوَّل، وفاؤه وعينه من جنس واحد من باب دَدَنٍ[1].

واندرجَ تحت قوله **مَدَّةً غيرَ أصلية** مسائل:

إحداها: أن تكون الواو زائدة والأُولى مضمومة في أصل البناء، وذلك نحو أن تبني من الوعد مثل طُوْمار[2]، فإنك تقول: وُوْعادٌ، فالثانيةُ مَدّة زائدة.

والمسألة الثانية: أن تكون مضمومة ضمة عارضة، وذلك إذا بَنيت من الوَعد مثل فَوْعَلَ، ثم رددته إلى ما لم يُسَمّ فاعله، فقلت وُوْعِدَ، فالواو الثانية في وُوْعِدَ شبيهة بالعارضة في مثل واعَد إذا بَنَيتَه لِما لم يُسَمّ فاعله.

والثالثة: أن تكون الواو مدة بدلًا من زائد، وذلك نحو ما مثَّلنا به من قولهم: وُوْرِيَ.

أمّا المسألة الأولى ففي إبدال واوها الأولى همزةً خلافٌ:

منهم مَن ذهب إلى أنَّ ذلك واجب، فلا يجوز في فُوْعالٍ من الوَعد إلا أُوْعادٌ، ولا من الوقاية إلا أُوْقاءٌ، ولا يجوز غير ذلك لاجتماع الواوين في أول الكلمة، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور[3] وقوله.

---

(١) الددن: اللهو واللعب.

(٢) الطومار: الصحيفة.

(٣) الممتع ٢: ٧٥١.

ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّ ذلك جائز، فأجاز أن تقول: وُوْعادٌ وأُوْعادٌ؛ لأنَّ الثانية وإن كان مدُّها غير متجدِّد لكنَّها على كل حال مدة زائدة، فلم تَخلُ من الشَّبَه بالمنقلبة عن ألف فاعَلَ، بخلاف ما لو كانت غير زائدة كالعين من أُولى، وهذا اختيار أبي عبد الله بن هشام، والمصنف في كتابه المسمَّى بـ(إيجاز التعريف)[1].

وأمّا المسألة الثانية والثالثة وهما مسألتا فَوْعَلَ وفاعَلَ من الوَعد فإنك تقول: وُوْعِدَ، فإبدال الأولى همزة إنما هو على حكم الجواز، وهذا الإبدال لأجل الضمة لا لاجتماع الواوين، وليس من شرطه أن تكون الثانية مبدَلة من ألف، بل قد تكون مبدلة من ألف نحو واعَدَ، ومن ياء نحو بنائك /من الوعد مثل فَيْعَلَ، فتقول فيهما وُوْعِدَ، فهي واوٌ في اللفظ غير واو في التقدير، فلم يُستثقل اجتماعهما. [٨: ١٥١/أ]

وأفهمَ قول المصنف **غيرَ أصلية** أنه متى كانت الثانية مدة أصلية فإنه يجب إبدال الأولى همزة؛ وذلك إذا بنيت من وَيْسٍ مثال فَعْيَلَ، فإنك تقول فيه إذا رددته إلى ما لم يُسَمّ فاعلُه: وُوْيِسَ، فالواو الثانية بدلٌ من أصل، ولا يجب إبدال الأولى همزة لأنه لا يَصدق عليها أنها مدة أصلية، بل هي مدة مبدلة من أصل، فلذلك كان البدل جائزًا لا لازمًا. والفرقُ بين مسألة أُولى ووُوْيِسَ عروضُ الضمة في وُوْيِسَ وعدمُ عروضها في أُولى، فلذلك كان الإبدال في وُوْيِسَ جائزًا وفي أُولى واجبًا.

وقولُه **ولا مبدلةً من همزة** احترازٌ من أن تكون مبدلة من همزة، فإنها إذا كانت كذلك لا يجب إبدالها، مثال ذلك الوُوْلَى تأنيث الأَوْأَل أي الأَلْجأ من وَأَلْتُ أي: لَجَأْتُ، أصله وُؤْلَى، فأبدلوا من الهمزة واوًا لضمة ما قبلها كما أبدلوا في بُؤْسٍ حين قالوا: بُوْسٌ، فصار الوُوْلَى، فلا يجب إبدال الواو الأولى همزة إذ ذاك لأنَّ الثانية بدل من الهمزة، فكأنها موجودة، فمَن نظرَ إلى أصل الواو الثانية وأنها همزة في الأصل لم يهمز الأولى لأنه كأنه لم يلتق واوان. ومَن نظرَ إلى حال الكلمة بعد الإبدال من أنه

---

(١) إيجاز التعريف ص ٦٦ - ٦٧ [ط. مكة المكرمة].

التقى واوان أول الكلمة هَمَزَ، ومتى هُمِزت الثانية لم يَجز همز الأُولى، فلا يجوز الأُؤْلى لاستثقال الهمزتين؛ ألا ترى أنه متى أدَّى إلى ذلك أبدلت الثانية من جنس حركة ما قبلها نحو آدَم وأُوْتِيَ وإيمان.

وقولُه **فإن عَرَضَ اتصالهما بحذف همزةٍ فاصلةٍ فوجهان** هذه المسألة مما تَعِبتُ في استخراج مثالها، وهو أن تقول في البناء من وَأَيْتُ على وزن افْعَوْعَلَ: ايْأَوْأَى[1]، أصلُه اوْأَوْأَيَ، سكنت الواو الأولى التي هي فاء الكلمة وقُلبت ياء لكسرة همزة الوصل قبلها؛ والياء أخيرًا تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار كما ذكرناه ايْأَوْأَى، فإذا سَهَّلْنا الهمزة الأولى نقلْنا حركتها إلى الياء الساكنة قبلها، فانحذفتْ همزة الوصل لأنه إنما جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، وقد زال السكون عن الياء بإلقاء حركة الهمزة عليها، وإذا زالت همزة الوصل عادت الياء إلى أصلها من الواو لأنَّ الموجب لقلبها ياء هو الكسرة قبلها؛ فتصير الكلمة إلى وَوْأَى، فهذا معنى قوله **فإن عرضَ اتصالهما بحذفِ همزةٍ فاصلةٍ فوجهان** ويعني بالوجهين إقرارَها واوًا دون إبدالها كحالها حين كانت الهمزة موجودة، فإنه إذ ذاك لا يجوز إبدالها همزة لأنه لم يلتقِ واوان، فاستُصحب هذا الأصل، ولم يُعْتَدّ بهذا العارض. والوجه الثاني إبدالها همزة، فيقال: أَوْأَى اعتدادًا بالعارض، وهو التقاء الواوين واستثقال اجتماعهما.

[٨: ١٥١/ب] واندرجَ تحت قوله **فإنْ عرضَ /اتصالُهما** هذه المسألةُ، وهو أن تتصلا والواو الثانية ساكنة، ومسألةٌ أُخرى أن تتصلا والواو الثانية متحركة، وهو أن تُسَهِّل الهمزتين بحذفهما وتُلقي حركتهما على الواوين معًا، فإنه يصير وَوَى، فيجوز إبدال الواو الأولى همزة، فتقول: أَوَى، اعتدادًا بالعارض، ويجوز الإقرار واوًا، فتقول: وَوَى، ولا تعتدّ بالعارض كما لم يُعْتَدّ بحذف الهمزة في مثل جَيَل وسَمَوَل[2] حين حُذفت الهمزة

---

(١) هي في شرح الملوكي لابن يعيش ص ٥٢٥ - ٥٢٦.

(٢) أصلهما: جَيْئَل وسَمَوْءَل. والجيئل: الضَّبُع.

وأُلقيت حركتها على الياء والواو؛ فلم ينقلبا ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لأنَّ ذلك عارضٌ فيهما.

وقولُ المصنف **وجهان** نصٌّ على أنه يجوز الوجهان. وما ذهب إليه هو قول أبي علي الفارسيّ[(١)].

وذهب غيره من النحويين إلى أنَّ هذا لا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو إبدال الواو الأولى همزة على جهة اللزوم، وذلك في الصورتين معًا.

ص: وكذا كلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمَّةً لازمة غيرِ مشدَّدة ولا موصوفةٍ بموجب الإبدال السابق.

ش: مثالُ ذلك وُجوه ووُقِّتَتْ ووُعِدَ، يجوز فيها أُجوه وأُقِّتَتْ وأُعِدَ. وإنما جاز الإبدال لأنَّ الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان، فكما أنَّ اجتماع الواوين مستثقل فكذلك اجتماع الضمة والواو، وقد جاء[(٢)] البدل لازمًا في شيء من هذا، قال أبو حاتم[(٣)]: ((يقولون أُجْنة[(٤)]، ولم يقولوا وُجْنة)) من الوَجْنة، ومنه في القراءة: ﴿إِلَّآ أُثْنًا﴾[(٥)] ولم يقولوا: وُثْنًا، والقياسُ ما تقدَّم.

وقولُه **ضمةً لازمة** احترازٌ من نحو: اخْشَوُا الله، و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[(٦)]؛ لأنَّ ضمة الواو عارضة، وكذلك: هذا غزوٌ، لا تُبدل الواو همزة، وكذلك: لوُ اسْتُخرج؛ لأنَّ الضمة في غَزْو إعراب، وفي لو لالتقاء الساكنين، وهي عارضة فيهما، فلا يُعتَدُّ بهما.

---

(١) المسائل البغداديات ص ٩١ - ٩٣ والمنصف ٢: ٢٤٨.

(٢) وقد جاء ... والقياس ما تقدم: سقط من ح.

(٣) المحتسب ١: ٣٤٨، ٢: ٣٣١ والخصائص ٣: ٨٥.

(٤) الأجنة: ما ارتفع من الخدين.

(٥) الآية ١١٧ من سورة النساء. ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾. وقد رويت هذه القراءة عن النبي ﷺ، وقرأ بها عطاء بن أبي رباح، وقرأ ابن عباس رضي الله عنه: ﴿إلا وُثْنًا﴾. المحتسب ١: ١٩٨ - ١٩٩ والخصائص ٣: ٨٥.

(٦) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

وقولُه **غيرِ مشدَّدة** احترازٌ من نحو تَعَوُّد وتَعَوُّذ، فإنه لا يجوز همزها لأنه[1] مصدر حُمل على فعله نحو تَقَوَّلَ يَتَقَوَّل، فصَحَّ لصحة فعله، والمصادرُ تُحمل على أفعالها. وقيل: لو أُبدلت همزة ضُعِّفت الهمزة، وهي لم تُضاعَف إلا في فَعَّال نحو سأَّل على قِلَّته.

وقال أبو بكر بن طاهر: «يجوز التَّقَوْؤُل ببدل الثانية».

قال بعض أصحابنا: وهذا عندي بعيد لأنَّ المضاعَف لا يختلف حرفاه، وقد يَشهد له دِينار وقِيراط، ودِيباج ودِيماس[2] وشِيراز[3] في من قال دَماميس ودَبابيج وشَراريز، والأكثر دَياميس ودَيابيج[4]، وهذا بعدُ[5] لا ينقاس، ولا يُتَجاوز به ما سُمع، ولم يأت البدل إلا في الأول لسكونه وإعلاله بالإدغام.

وقولُه **ولا موصوفةٍ بموجب الإبدال السابق** يشير إلى مسألة أَوَّلِ واوين صُدِّرَتا. وسواء كانت الواو المضمومة أولًا كما مثَّلنا أم غير أوَّل، نحو نار وأَنْوُر، وثَوب وأَثْوُب، ودار وأَدْوُر، وغارتْ عينُه غُوُورًا، وفَوْج وفُوُوج، فإنَّ كل هذا يجوز إبدالها همزة. وقيَّدَ[6] بعضهم هذا بأن تكون عينًا.

[٨: ١٥٢/أ] وزعمَ المازنيُّ[7] أنَّ همز أَدْوُر أكثر، وهو ظاهر /كلام س[8].

---

(١) لأنه مصدر ... وإعلاله بالإدغام: سقط من ح.

(٢) الديماس: القبر. والحمّام.

(٣) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.

(٤) ن: دماميس ودبابيج.

(٥) ن: بعيد لا يقاس.

(٦) وقيد ... وجوه أحسن وأكثر: سقط من ح.

(٧) المنصف ١: ٢٨٤.

(٨) الكتاب ٤: ٣٦٢.

وزعمَ المبردُ أنَّ تَركَه أحسنُ لأنَّ الواوين وسطًا لا تُهمز[1]، والواو المضمومة واوٌ وبعضُ أخرى؛ فخلاهما[2] أَولى بأنَّ[3] الواوين يلزمهما الهمز. واتَّفقوا على أنَّ همز واوِ وُجوهٍ أحسنُ وأكثر.

وقد نقص المصنفَ شرطٌ في جواز إبدال هذه الواو همزة، وهو أن تكون مضمومة ولا يمكن تخفيفها بالإسكان ليحترز بذلك من نحو نَوارٍ ونُوُر، وسِوارٍ وسُوُر، فإنها يَصدق عليها أنها واو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق؛ ومع ذلك فلا يجوز إبدالها همزة لأنه يمكن تخفيفها بالإسكان، فتقول: سُوْرٌ ونُوْرٌ.

وزاد أبو الفتح[4] شرطًا آخر، وهو أن لا تكون الواو زائدة، فلا يجوز عنده في التَّرَهْوُك مصدر تَرَهْوَكَ[5] إبدالُ الواو همزة. وفَرَّق بين الأصلية والزائدة؛ لأنَّ الأصلية يدلُّ تصريفها واشتقاقها على أنَّ الهمزة بدل من الواو، وأمَّا الزائدة فلو أُبدلت لألبس[6] في بعض المواضع، فلم يُدْرَ أزيدت الهمزة ابتداءً أم زيدت الواو أولًا ثم أُبدلت الهمزة منها، فلمّا كان إبدال الزائدة يؤدي إلى الإلباس في بعض المواضع رُفض.

قال بعض أصحابنا[7]: «ويقوِّي قولَ أبي الفتح كون الهمزة لا تُحفظ مبدلة[8] من واو زائدة».

---

(١) أي: لا تهمز الأولى منهما.

(٢) ك:فخلافهما». والعبارة هنا مضطربة.

(٣) ت، ن: فإن الواو يلزمهما.

(٤) الخصائص ١: ١٣٩ والممتع ١: ٣٣٦.

(٥) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

(٦) ن: لالتبس.

(٧) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٣٧.

(٨) ت: بدلًا. ن: لا تحفظ به بدلًا منه.

وقد اندرجَ تحت قول المصنف **وكذا كلُّ واو مضمومة** إلى آخره[١] مسائلُ:

إحداها: أن يكون واوان غير مصدَّرَين نحو فُوُوج وقَوُول، أو صُدِّرا والثاني مدة غير أصلية نحو وُوْرِيَ، أو صُدِّرا والثاني بدلٌ من همزة نحو الوُوْلى مؤنث الأَوْأَل، فهذا كله يجوز فيه الإبدال، ولا يجب على ما يقتضي كلام المصنف. أمّا المسألتان الأُولَيان فالحكم كذلك فيهما.

وأمّا إذا تصدَّرَتا والثانيةُ مَدَّةٌ بدلٌ من همزة ففيها خلاف:

ذهب أبو عثمان[٢] إلى أنَّ البدل في الأُولى جائز لا لازم، قال: إذا بَنيتَ من الوأي اسمًا على وزن فُعْل فقلت: وُؤْيٌ، ثم خَفَّفت الهمزة، فإنك تبدلها واوًا ساكنة كما تبدلها في بُؤْس، فتقول: وُوْي، فتتصدر الواوان، والثانية مدة، وهي بدلٌ من همزة، فهمز الأولى جائز لا واجب، وهو نظير وُوْرِيَ لعروض الواو فيهما؛ إذ هي في وُوْيٍ بدل من همزة، وفي وُوْرِيَ بدل من ألف، فالتخفيفُ في وُوْرِيَ عارض، فكأنَّ الواو الثانية همزة. والدليلُ على عروض هذا التخفيف وأنَّ الهمزة مُرادة كونهم لم يدغموا الواو في الياء؛ إذ من القواعد أنه متى اجتمع واوٌ وياءٌ وسَبق إحداهما بالسكون قلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء في الياء، إلا ما شَذَّ، فكونُهم لم يقولوا وُيٌّ كما قالوا طَيٌّ دليلٌ على صحَّة ما ذهب إليه أبو عثمان.

[٨: ١٥٢/ب] وذهب أبو العباس[٣] إلى أنَّ البدل لا يجوز مِن قِبل أنَّ الذين خفَّفوا غرضُهم أن يَفِرُّوا من الهمزة إلى الواو، والواوُ أخفُّ، والإبدالُ يؤدي إلى الفرار من همزة ساكنة إلى همزة متحركة، وإذا كانوا قد فَرُّوا من الهمزة /الساكنة إلى الواو اقتضى ذلك ألّا يَفِرُّوا من الواو المتحركة إلى الهمزة.

---

(١) هو قوله: ((ضَمَّةً لازمة غيرِ مشدَّدة ولا موصوفةٍ بموجب الإبدال السابق)).

(٢) الأصول ٣: ٢٤٥ والانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٦٢ والتعليقة للفارسي ٥: ١٠، ١١ والبغداديات ص ٩١ - ٩٣. انظر رأي ابن جني في الخصائص ٣: ١٠ - ١٤.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٦٢.

وذهب الخليل و(س)[1] إلى أنَّ البدل لازم، وذلك أنه لَمَّا اجتمع واوان متصدران وجبَ همز الأولى كما قالوا: الأُوَل والأُولى وأُوَيْصِل وأَواصِل، فيقول الخليل و(س) في وُؤْي إذا خُفِّفَ بإبدال الهمزة واوًا: أُوْيٌ، كما يقول: الأُولى.

وقال[2] أبو العباس[3]: هذا خطأ لأنه إما أن يعتدّ بالواو أو لا يعتدّ، فقياس الأُولى أُيٌّ أو أُوْيٌ، وقياس الثاني وُوْي، وألَّا يلزم البدل.

قال الأستاذ أبو علي: ومراد الخليل عندي أن أجاب[4] فأشبع ما يجوز في المسألة من الوجوه، فقال: يجوز أن لا يُعتَدّ بها من وجه، ويُعتَدّ بها من آخَر، فتنقلب الواو مراعاةً لها، ولا تُدغَم مراعاةً لأصلها، ونظيرُ ذلك من كلامهم: لا أبا لك، اعتُدَّ باللام فعملت لا، ولم يُعتَدّ بها فثبَتت الألف.

وقولُه[5] «لا بُدَّ من الهمزة» يعني إذا اعتدَدت بها من هذا الوجه. وأمّا ما ذهب إليه أبو عثمان من دعواه عُروض الواو فنقول له: العارضُ هو الطارئ على اللفظ من غير قصد، فإذا طرأ بالقصد فلا نسميه عارضًا لأنه قصدٌ أوّليٌّ؛ ومثال ذلك جَيْئَل[6]، إذا قلنا فيه جَيَلٌ فهذا فيه شيئان:

أحدهما حذف الهمزة، ولا نسمي هذا عارضًا لأنّا قصدنا بذلك التخفيف، وكذلك وُوْيٌ في وُؤْيٍ قصدنا التخفيف، فليس إبدال الهمزة واوًا عارضًا.

والثاني: أنه لزِم من ذلك تحرك ياء جَيَل، فهذا عارض لأنه لم يُقصد، فلذلك لم يُعتَدّ به في قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكذلك أيضًا إبدال الألف واوًا

---

(١) الكتاب ٤: ٣٣٣.

(٢) وقال ... اعتددت بها من هذا الوجه: سقط من ح.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٦٢.

(٤) ل: أجاز. ك: أجاب بأمتع.

(٥) يعني قول الخليل. الكتاب ٤: ٣٣٣.

(٦) الجيئل: الضبع.

في وُوْرِيَ ليس مقصودًا لذاته، بل إنما قصدنا بناء الفعل للمفعول، ولزِم من ذلك المجيء بواوين، فلما اجتمعَ في وُوْي واوان[1] كان إبدال الأولى همزةً على اللزوم. وأما كون الواو لم تُدغَم في الياء فلم يقصد بإبدال الهمزة واوًا اجتماع الواو والياء، بل لزِم ذلك من حيث تخفيف الهمزة، فلذلك لم يُدغم.

وأمّا ما ذهب إليه أبو العباس فإنَّ التخفيف قد حصلَ إذ الهمزةُ الساكنة في وُؤْيٍ أثقل من الواو؛ والواوُ المضمومة أثقل من الهمزة المضمومة، ففَرُّوا إلى الهمزة ليزول الثقل.

وتلخَّص من هذا الذي ذكرناه اختلافُهم في العارض ما هو، وجاءت في المسألة ثلاثة أقوال: قول إنه[2] لا يجوز إبدال الواو همزة، وهو رأي المبرد. وقول إنه يجوز، وهو رأي المازني. وقول إنه يجب، وهو رأي الخليل و(س). والمصنفُ وافق المازني.

وقال بعض أصحابنا: «حكى س عن الخليل أنه قال في فُعْل من وَأَيْتُ: أُوْيٌ. وهذا شيء انتقده أبو الحسن[3]، وأبو عثمان[4]، وأبو العباس، وأبو بكر، وأبو علي[5] والجماعة».

[٨: ١٥٣/أ] قال ابن جني[6]: «جوابه /عن هذا طريفٌ وصعب، وذلك أنه قَدَّر الكلمة تقديرين ضدَّين، وذلك أنه اعتقد صحة الواو المبدَلة من الهمزة حتى قلب لها الفاء، ثم إنه لم يعتدّ بها من حيث إنه لم يقلبها، ويدغمها، ففيه تناقض ظاهر».

---

(١) زيد هنا في ك، ت: بالقصد.

(٢) ك، ت: بأنه.

(٣) الخصائص ٣: ٨٦.

(٤) الأصول ٣: ٢٤٥ والخصائص ٣: ٨٦.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٥: ١١ والمسائل البغداديات ص ٩١ - ٩٣.

(٦) ت: أبو الفتح. الخصائص ٣: ١٠ - ١١.

ثم وجَّهَ[1] كلامه على أنه من الأخذ بطرفين كباء مررتُ بزيدٍ؛ لأنها تقدَّر من جهة جزءًا من الاسم، ومن جهة جزءًا من الفعل، وكذلك: لا أبا لِزيدٍ، فكذلك الواو من جهة لفظها يقلب لها ما قبلها لأنه اجتماع واوين؛ ومن جهة أنها همزة في الأصل لم تقلب وتدغم. ويَجِلُّ الخليل عندي عن هذا. وغايةُ قوة هذا أن يجوز الوجهان، ولم يجوز إلا البدل، وهذا عند النظر مما لا يقاس عليه. فالصحيح ما قيَّدناه من أن تكون الثانية غيرَ مَدَّة زائدة، وهي هنا كذلك، فلزِم البدل في الأولى وحمل الثانية على الوجه المختار الجاري على القياس.

وقال مَن تقدَّم غير الخليل في فُعْل من وَأَيْتُ: وُيٌّ أو أُيٌّ بالجواز. قال ابن جني[2]: ((فإن اعتقدتَ أنك أبدلت الهمزة إبدالًا ولم تخففها تخفيفًا قلتَ: وُيٌّ لا غير)) أي: في الإدغام إن اعتقدتَ أنك بدأتَ به. فإن بدأت بالتعليل أولًا قلتَ: أُيٌّ لا غير بالهمز، ولم تعتدّ بالإدغام لأنه عارضٌ بعد ما لزِم القلب، وكان هذا كقولك في قائلٍ: قُوَيْئلٌ، لا كقولك في مِيعادٍ: مُوَيْعِيد؛ لأنَّ الانقلاب إلى الهمز ليس كالانقلاب إلى غيره. قال[3]: ((فإن أبدلتَها مختارًا على حدِّ وُجوه لزِم قلب الثانية واوًا محضة، ولزِم القلب والإدغام وإبدال الأولى همزة، وهذا وجهٌ آخَرُ بخلاف ما تقدَّم)).

ص: وكذا كلُّ ياءٍ مكسورةٍ بين ألفٍ وياءٍ مشدَّدة. وهمزُ الواو المكسورة المصدَّرة مطَّرد على لغة. وربما هُمزت الواو لضمَّةٍ عارضة.

ش: مثالُ وقوعِ الياء بين ألف وياء مشددة النسبُ إلى نحو راية وسِقاية ودِرْحاية[4]، فنقلوا في النسب إلى راية ونحوه ثلاثة أوجه:

أحدها: النسب إليه على لفظه، فتقول: رابيٌّ بإقرار الياء بعد الألف.

---

(١) الخصائص ٣: ١١.

(٢) الخصائص ٣: ١٣.

(٣) الخصائص ٣: ١٣ - ١٤.

(٤) الدرحاية: القصير.

والثاني: إبدال الياء همزة، فتقول رائيٌّ، وهو الذي ذكره المصنف.

والثالث: إبدال الياء واوًا، فتقول راوِيٌّ. وكأنَّ مَنْ أبدلها همزة أو واوًا فَرَّ من التقاء ثلاث ياءات، وهو ثقيل، فأَبدل ليزول الثِّقَل، ومَنْ أقرَّها لم يُبالِ بالثِّقَل لخفَّة الكلمة لكونها ثلاثيَّة.

وقولُه **وهمزُ الواوِ المكسورةِ الْمُصَدَّرةِ مُطَّرِدٌ على لغة** مثالُ ذلك وِسادة ووِعاء ووِلْدة ووِجْهة ووِشاح ووِكاف[1] ووِفادة. وهذه المسألة فيها خلاف:

فذهب الجمهور إلى أنَّ إبدالها همزة مُطَّرِد منقاس.

واختَلف النقل عن المازني: فنَقل عنه ابن عصفور في(الممْتِع)[2] عدم القياس، ونَقل عنه في (شرح الجمل الصغير) القياس، وكذلك نقَله عنه الأستاذ أبو علي.

[٨: ١٥٣/ب] وكذلك اختَلف النقل عن الجرمي: فنقلَ عنه شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في كتاب (الْمُلَخَّص)، وابنُ /عصفور في (شرح الجمل الصغير) عدم القياس، وكذا قال ابن جني عن أبي علي[3] عن أبي بكر عن أبي العباس أنَّ أبا عمر الجَرميَّ كان لا يرى إبدال الهمزة من الواو المكسورة مطردًا؛ بخلاف أبي عثمان[4]، ويرى ذلك من الشواذِّ، بخلاف أبي عثمان.

قال أبو العباس: والقول عندي قول أبي عثمان؛ لأنَّ الاطراد في المضمومة إنما هو لشبهها بالواوين. ونقلَ الأستاذ أبو علي[5] عن أبي عمر اطِّراد ذلك. وليس في

---

(١) الوكاف: برذعة الحمار وغيره.

(٢) الممتع ١: ٣٣٣.

(٣) التكملة ص ٢٤٨.

(٤) نص أبو عثمان في تصريفه على أنَّ هذا الإبدال مطَّرد عند من يفعله من العرب. المنصف ١: ٢٢٨ - ٢٢٩. ونقل الفارسي في التكملة ص ٢٤٨ أن المازني يذهب إلى أنَّ إبدالها مكسورة مطرد. ونقل عنه ابن عصفور في الممتع ١: ٣٣٣ أنه لا يقيسه، بل يقصره على السماع.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٥٥ [رسالة].

كتاب س نصٌّ على ذلك، قال (س)[1]: ((وليس هذا مطردًا في المفتوحة)). يعني قلبها أولا همزة. قال[1]: ((ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجْرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة)). قال الأستاذ أبو علي[2]: ((لا يريد (س) الاطراد، بل يريد أنَّ همز الواو المكسورة أكثر من همز المفتوحة)).

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: ((قد يظهر من كلام (س) بعض ظهور اطراده حيث نَفى الاطراد عن المفتوحة، ثم استَدرك المكسورة، فظاهرُه استدراك ما نَفى، وهو الاطراد)).

وقال ابن عصفور: الصحيح اطراد ذلك لأنه قد جاء منه جملة صالحة للقياس عليها، فينبغي أن يقاس.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[4]: ((وردتْ منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة، قليلة بالنظر إلى المضمومة، فيقوَى عندي الوقوف عند ما سُمع من ذلك، ويقوِّي ذلك أنه ما من واو مضمومة إلا سمع فيها الهمز. وأما المكسورة فإذا نظرنا الألفاظ التي لم يُسمع فيها الهمز لم يكن فيما سُمع فيها الهمز قدر لتلك الألفاظ)) انتهى كلامه.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5]: ((والقياس يقتضي الإبدال لأنَّ الواو المكسورة بمنزلة الواو والياء، فكما يكرهون اجتماعهما، فيقلبون الواو إلى الياء تقدَّمتْ أو تأخَّرتْ نحو طَيّ وسَيّد، كذلك ينبغي أن يَفِرُّوا من النطق بالواو المكسورة)).

---

(١) الكتاب ٤: ٣٣١.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٥٤ [رسالة].

(٣) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٥٤ - ٩٥٥ [رسالة].

(٤) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٥٦ [رسالة].

(٥) الممتع ١: ٣٣٣ - ٣٣٤ بتصرف. وهذا القول والقول الآتي لابن عصفور والرد عليه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٥٥ - ٩٥٦ [رسالة].

قال[1]: ((فإن قيل: قد جاء وَيْح ووَيْل ونحوهما ولا قلب؟

فالجواب أنَّ الواو المكسورة كواو ساكنة بعدها ياء لأنَّ الحركة في التقدير بعد الحرف؛ فكما أنَّ الواو الساكنة مع الياء بعدها لا تثبت كذلك ينبغي أن لا تثبت هذه الواو المكسورة)).

ويعارض هذا القياسَ الذي ذكره ابن عصفور أنه لو كانت الواو المكسورة كما زعمَ لوجب تغييرها وسطًا؛ بل كان يكون أكمل في التشبيه بما زعم؛ لأنَّ الواو والياء لا يجتمعان ويَسبق أحدهما بالسكون في أول الكلمة؛ فتشبيهُها وسطًا أكملُ بما قال منه أولًا، وإنما قُلبت المكسورة أولًا إذ كانت المفتوحة قد قُلبت، وبلا شك إنَّ المكسورة أثقل.

وبالجملة فهي ثلاث مراتب: الواو المضمومة، وتقدَّم الكلام على إبدالها جوازًا ومنعًا ووجوبًا. والمفتوحة وإبدالها شاذٌّ لا يقاس، وسيأتي. والمكسورة وهي متوسطة بين المضمومة والمفتوحة في الثقل والكثرة.

[٨: ١٥٤/أ] وقولُ المصنف **مُطَّرِدٌ على لغة** لم يعيِّن مَنْ هذه لغته[2] /مِن العرب، ولم أَرَ أحدًا نصَّ على أنَّ ذلك[3] لغة إلا ما يعطيه ظاهر كلام س من قوله ((يُجْرون الواوَ إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة))، فكما أنَّ إبدال الواو المضمومة همزة مطرد، كذلك الواو المكسورة.

وقال[4] ابن هشام: ((ومِن النحويين مَن يقيس الكسر في هذا الباب في الفاء وحدها، وهذا يظهر من كلام س، فإنه قال في (باب حروف البدل) بعد قَضاء

---

(١) الممتع ١: ٣٣٤ باختصار.

(٢) نسبت إلى تميم في دقائق التصريف ص ٢٤١، وإلى هذيل في البحر المحيط ٦: ٣٠٦ [ط. دار الفكر] عند تفسير الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٣) ت: على أن ذلك لغة ظاهر كلام سيبويه.

(٤) وقال ابن هشام ... كما كسرت الباء في بيض: سقط من ح.

وشَقاء وأَدْؤُر وأَنْؤُر: ((وإذا كانت فاء فهو هكذا نحو إعاء))[1] انتهى. يعني في وعاء، وهو مذهب السيرافيّ[2]، وبه فَسَّر كلام س. وقولُ س ((ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجْرون)) إلى آخره يدلُّ على اطِّراد ذلك؛ لأنَّ ما فعله كثير من العرب ولم يخصّ بتعيين ألفاظ فهو قياس، ولا يلزم في الشيء أن لا يكون قياسًا حتى تنطق به العرب كلهم، وما فعلت العرب في (لات) و(ما) و(لا) من النصب والرفع، وتسهيل الهمزات، وإدغام نحو ردّ، فهذا كله اختلفت فيه العرب، وهو جائز كله بالاتفاق، وإنما الذي لا يقاس عليه ما فعله قليلٌ منهم كخفض الجوار، وأمّا ما يقوله ناس كثير فهو قياس)).

مسألة: مَن قال في رُيَّا الذي أصله رُؤْيا بالهمز فأبدل: رِيّا، بكسر الراء - قال في وُيٍّ الذي أصله وُؤْيٌ، فأبدل وأدغم: وِيٌّ بكسر الواو، فيجوز همزها، فيقول: إيٌّ كما قالوا إِسادة في وِسادة، هذا مذهب س[3].

وقال بعض أصحابنا: هذه الواو لا يجوز همزها بحال؛ ألا ترى أنَّ الواو المضمومة أَقعَد في الهمز من المكسورة بدليلِ أنها تُهمز أولًا نحو أُعِدَ؛ ووسطًا نحو أَثْؤُب، ولا تُهمز المكسورة إلا أولًا، والواوُ إذا انضمَّت لا على اللزوم لم تُهمز نحو ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾[4]، فإذا ثبتَّ أنَّ المضمومة التي هي أَقعَد في الهمز إذا كانت ضمَّتُها لا تلزم لم تهمز، فالأحرى[5] أن تكون المكسورة لا تُهمز إذا كانت الكسرة غير لازمة نحو: وِيّ؛ لأنها إنما كُسرت لأجل الياء كما كُسرت الباء في بِيْضٍ.

وقولُه **ورُبَّما هُمزت الواوُ لِضمَّةٍ عارِضةٍ** أتى بِ(رُبَّما) لأنَّ ذلك قليل جدًّا، وذلك أنَّ الواو المضمومة إذا وقعتْ غير أوَّل فإنه يجوز قلبها همزة بشرط أن تكون

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٧.

(٢) السيرافي النحوي ص ٥٦٥ - ٥٦٦.

(٣) الكتاب ٤: ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٤) الآية ٤٢ من سورة التوبة. وقد سبقت في ١٧: ١١٥.

(٥) ل: والأخرى.

ضمتها لازمة؛ وقد تقدَّم الكلام على ذلك. فإن كانت عارضة مثل كونها إعرابًا أو لالتقاء الساكنين لم يجز قلبها إلا في ضعف؛ نحو: هذا دلوُك، واخْشَوُا اللهَ، و﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ في قول مَن ضَمَّ واوَ لَوْ، وذلك تشبيه للعارضة باللازمة، وهو ضعيف، فمن ذلك قراءة مَن قرأ في الشاذ: ﴿لَفريقًا يَلْؤُوْنَ﴾[1]، وقرأ: ﴿ولا تَلْؤُوْنَ على أَحَدٍ﴾[2]، وهذه الضمة في الواو عارضة.

[٨: ١٥٤/ب] فَرْع: إذا سميت بوَرْقاءَ رجُلًا، ثم جمعته جمع تصحيح، فإنك تقول فيه: قام الوَرْقاوُونَ بالواو كما تفعل إذا جمعتَ مثل هذا اسمًا علمًا لمؤنث، فإنك تُبدل الهمزة واوًا، فتقول: الوَرْقاواتُ كما تقول: الصَّحراواتُ؛ لأنَّ عَلَمَي الجمع في المؤنث /مثل عَلَمَي الجمع في المذكر. وفي جواز إبدال مثل هذه الواو المضمومة خلاف:

فذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز إبدالها همزة، وهو ظاهر مذهب س[3]، وذلك أنَّ هذه الضمة عارضة كضمة[4] الإعراب؛ ألا ترى أنها تزول في حالة النصب والجر، وإذا كانت عارضة فلا يجوز همزها اطِّرادًا.

وذهب بعضهم[5] إلى أنه يجوز؛ إذ ليست نفس الضمة هي الإعراب، فليست كالضمة في: هذا دَلْوُك.

ص: إذا اكتنفَ طَرَفا اسمٍ حَرفَيْ لِينٍ بينهما ألفٌ وجبَ في غيرِ نُدورٍ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلًا من همزة؛ ولا مفصولًا من الطرف لفظًا أو تقديرًا، ولا يختصُّ هذا الإعلالُ بواوَين في جمعٍ، خلافًا للأخفش.

---

(١) الآية ٧٨ من سورة آل عمران. ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

(٢) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران. المحرر الوجيز ١: ٥٢٦ [ط. العلمية].

(٣) الكتاب ٣: ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٤) كضمة ... كانت عارضة: سقط من ت.

(٥) نسب للمازني في شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٨٦ والتعليقة للفارسي ٣: ٢٣٦.

ش: مثالُ ذلك أَوائل وحَوائل وعَيائل وسَيائد في جمع أَوَّل وحُوَّل وعَيِّل وسَيِّد.

وحرفا لين أعمُّ مِن أن يكونا من جنس واحد كأوائل؛ إذ أصله أَواوِل لأنه جمع أَوَّل، وفاءُ أَوَّل وعينُه واوان كحَوائل إذ أصلُه حَواوِل لأنه جمع حُوَّل[1]، وهو مما ضُعِّف عينه، وخَيائر في جمع خَيِّر، وعَيائل في جمع عَيِّل، وهو الفقير، من عالَ يَعيل إذا افتَقر، وأصلُها الياء. أو من جنسين مختلفين كسَيائد إذْ أصلُه سَياوِد لأنه جمع سَيِّد، وأصلُه سَيْوِد. وإنما أُبدل في هذا لثِقَل البناء مع ثِقَل اجتماع حروف العلة، وهي الياءان والألف.

وقولُ المصنف **بينَهما ألفٌ** أعمُّ مِن أن تكون الألف للجمع كما مثَّلنا، أو تكون ليست للجمع، بل وقعت في مفرد نحو بنائك من القول مثل عُوارِض[2]، فإنك تقول فيه: قُوائل بالهمز، وأصلُه قُواوِل. هذا مذهب (س)[3] والجمهور.

وذهب أبو إسحاق إلى أنه لا يجوز إبدال الواو همزة، بل تقول فيه: قُواوِل لأنَّ الاسم مفرد، فلم يَكثُر الثِّقَل. وهذا النوع ليس بمسموع، لكن القياس مذهب س لأنه إذا قَوِيَ الشَّبَهُ بين شيئين حُكم لكلٍّ واحد منهما بحُكم الآخر. وإلى مثل ما ذهب إليه أبو إسحاق ذهب الأخفش[4]، وسيأتي مذهبه في آخر الفصل عند تعرُّض المصنف له.

وقولُه **وجبَ في غير نُدور** مثالُ ذلك ضَياوِن، وقياسُه الهمز. ووجهُ الشذوذ فيه أنهم شَذُّوا في مفرده، وقالوا ضَيْوَن[5]، فلم يُدغموه، فشَذُّوا في جمعه. ولا يُستدَلُّ

---

(١) الحوَّل: السريع التغير من الرجال، والمحتال الشديد الاحتيال.

(٢) عوارض: جبل ببلاد طيئ، وعليه قبر حاتم.

(٣) الكتاب ٤: ٣٩١.

(٤) إيجاز التعريف ص ٧١ [تحقيق الدكتور حسن العثمان].

(٥) الضيون: السِّنَّور الذكر.

بصحة ضَياوِن في الجمع على أنه متى كان المفرد صحَّ شذوذه صحَّ جمعه كما ذهب إليه ناس، بل لو صحَّ في المفرد لم يكن في الجمع إلا مهموزًا، ولا يقاس على ضَياوِن، فلو بنينا مثل ضَيْغَم من القَوْل وصحَّحناه فقلنا قَيْوَل، ثم جمعناه لقلنا: قَيائل بالهمز؛ ألا ترى أنَّ س قال: لو جمعت أَلْبَبًا لقلت: أَلَابٌ[1]، يعني بالإدغام، وإن كان قد شذَّ في مكبَّره بالفك.

[٨: ١٥٥/أ] وقولُه **إن لم يكن بدلًا من همزة** يعني أنه متى كان الثاني بدلًا من همزة فلا يُبدَل همزة لأنهم فَرُّوا منها؛ فكيف يعودون إليها، وذلك نحو حَوايا[2]، ورَوايا[3]، وحيايا[4]: جمع حَوِيَّة /أو حاوِية أو حاوِياء، وراوِية[5]، وحَيِيَّة، وذلك أنَّ ثاني اللينين كان همزة، ثم أُبدل منها الياء على ما سيأتي تقريره في مسألة خَطايا إن شاء الله؛ فلو أنهم أبدلوا من الثاني همزة لكانوا قد عاوَدوا ما استثقلوه من اجتماع ألفين وهمزة مفتوحة بينهما؛ واستَسهَلوا أمر الياء من حيث كانت مفتوحة وبدلًا من همزة، ولم يُستَسهَل أمرها إذا كانت مكسورة وياء غير مبدلة من شيء.

وقولُه **ولا مفصولًا من الطَّرَف** مثالُه طَواويس وعَواوير في جمع عُوّار، وهو الرَّمَد، تقول: بعينه عُوّار، أي: رَمَدٌ، وهو الخُفَّاش[6] أيضًا، والجبان.

وفي قوله **ولا مفصولًا من الطرف** تعقُّب، وذلك أنه قَدَّم أول الفصل أنه إذا اكتنف طرفا اسمٍ حرفَي لِين بينهما ألفٌ، ومثلُ عَواوير وطَواويس لم يَلِ الواوَ الأخيرة

---

(١) لم أقف عليه في الكتاب.

(٢) الحوايا: الأمعاء.

(٣) ك، ل: وزوايا. ح: وروايا وزوايا.

(٤) ت: وحوايا.

(٥) الراوية: البعير الذي يستقى عليه.

(٦) الخفاش: طائر الليل.

الطرف، وإنما وليَتْها ياءٌ بعدها الطرف، والأحسنُ قوله في (إيجاز التعريف)[1]: ((إذا وقعتْ ألف التكسير بين حرفَي علَّة وجبَ إبدال الهمزة من ثانيهما إن اتَّصل بالطرف)). ثم قال بعد كلام[2]: ((فلو انفصَل من الطرف دون اضطرار وجبَ التصحيح)).

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُه عَواوِر إذا اضطرَّ شاعر، فلا تبدل الواو همزة وإن قرُبتْ من الطرف؛ لأنَّ الأصل عَواوير، والحذفُ عارض، فلا يُعْتَدُّ به كما لم يَعتَدُّوا بالبعد من الطرف حين اضطرَّ الشاعر، فزاد ياء في قوله[3]:

فيهـــا عَيائيـــلُ أُسُـــودٍ ونُمُـــرْ

لأنَّ هذا المد عارضٌ للضرورة، فلا اعتداد به.

وقولُه **ولا يختصُّ هذا الإعلال بواوَين في جمع، خلافًا للأخفش** يعني أنَّ أبا الحسن[4] يخصُّ هذا الإعلال - أعني إبدال ثاني اللينين همزة[5] - بواوَين في جمع، فمتى كانا ياءين أو ياءً وواوًا في جمعٍ فلا يُبدِل ثاني اللينين همزة، فيقول في جمع بَيِّن وسَيِّد وصائدة: بَيايِن وسَياوِد وصَوايِد، وفي مثال عُوارِض من القول: قُواوِل، كما ذهب إليه الزَّجاج في قُواوِل، وقد تقدَّم[6]. وإنما كان ذلك في الواوين في الجمع لأنَّ لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة، فكما أنك تهمز الأُولى منهما للعلَّة التي تقدَّم ذكرها، فكذلك تهمز الواو الأخيرة في أَوائل وأمثاله، وأمّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء

---

(١) إيجاز التعريف ص ٦٨ [تحقيق الدكتور حسن العثمان].

(٢) إيجاز التعريف ص ٧٠.

(٣) تقدم في ١٧: ٢٦٩.

(٤) المنصف ٢: ٤٥ والممتع ١: ٣٣٨.

(٥) همزة ... فلا يبدل ثاني اللينين: سقط من ت.

(٦) تقدم قريبًا.

والواو فلا إبدال؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أولًا فلا تُهمز، فكذلك هذا، نحو يَيْن[١] ويَوْم.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن يردُّه السماع، حكى أبو زيد[٢] في سَيِّقة[٣]: سَيائق، وهو فَيْعِلة[٤] من ساق يَسُوق، وحكى الجوهري في (تاج اللغة)[٥]: جَيِّد وجَيائد. وحكى أبو عثمان[٦] عن الأصمعيّ في جمع عَيِّل: عَيائل بالهمز، ولم يكتنف ألفَ الجمع واوان، فدلَّ على أنَّ العرب استَثقلت في هذا وأمثاله اكتنافَ ألف الجمع حرفا علَّة.

لا يقال[٧]: لعلَّ همز عيائل شاذّ؛ لأنَّ الوارد من ذلك إنما هو هذه اللفظة، فلو كان سُمع في نظائرها غير مهموز وسُمع الهمز في هذه لكان ذلك شاذًّا؛ ولكن جميع المسموع من ذلك إنما هي هذه اللفظة، ونظير ذلك شَنُوءة، فإنَّ العرب نسبت إليه: شَنَئيٌّ، وقِسناه نحن لأنه لم يجئ منه سوى هذه اللفظة ، ولم يرد غيرها غير محذوف الواو مفتوح الوسط فيجعل شَنَئِيًّا شاذًّا، فكذلك جعلناه أصلًا وقِسنا عليه.

فأمّا ضَياوِن فصحَّ هذا شذوذًا، ولم يُهمز، كما شذَّ القَوَدُ والقُصْوى، فلم يُعَلَّا، وصحَّ في الواحد، فحَملوا عليه الجمع. وغَلَّط المبردُ (س) فيه، فقال[٨]: أجاز (س)[٩]

---

(١) يين: اسم موضع.
(٢) المسائل الشيرازيات ١: ٧ والإغفال ٢: ٢٧٥ والمنصف ٢: ٤٦ والمحتسب ١: ٢٠٠. وقوله: ((أبو زيد ... وجيائد وحكى)): سقط من ح.
(٣) السيقة: ما يسوقه أهل الإغارة من الدوابّ.
(٤) ك، ل، ت: فعيلة.
(٥) الصحاح (جود) و(سود) و(عيل).
(٦) المنصف ٢: ٤٤ والمسائل الشيرازيات ١: ٧ والإغفال ٢: ٢٧٥.
(٧) لا يقال ... وقسنا عليه: انفردت به ح. وسقط منها ما بعده من الفصل.
(٨) الأصول ٣: ٣٤٧.
(٩) الكتاب ٤: ٣٦٩.

ضَياوِن حملًا على المفرد، وقد قال في (بنات أَلْبَبِه)[1]: إذا /جمعتَه قلتَ: أَلَابٌّ بالإدغام، يُجريه على القياس؛ لأنَّ العرب قد أَشَذَّتْ مفرده، فنتبعها في المفرد حيث سمعنا، ويجري الجمع على القياس. قال: وقد قال هنا: تقول ضَياوِن، فيصحُّ الجمع لتصحيح المفرد. وهذا تناقض، والصحيحُ ما قال في أَلْبَب. [٨: ١٥٥/ب]

ورَدَّ عليه أبو علي بأنَّ أَلْبَبًا سُمع فيه الفكُّ، ولم يُسمع في جمعه، وضَيْوَنٌ سُمع التصحيح فيه وفي جمعه، وقال: «حكى هذا أبو زيد».

ورُدَّ على أبي علي في نسبة ذلك إلى أبي زيد حيث جَهِلَ نص (س)، و(س) قد قال[2]: «ولو لم يَعتلَّ لم يُهمز، كما قالوا: ضَيْوَنٌ وضَياوِن»، فلم يهمزوا.

وغَلِطَ المبرد على (س) لأنه قد أخبر أنَّ العرب لم تهمز ضَياوِن، فهو مُتَّبِع للعرب إذ لم يهمزوه لا في المفرد ولا في الجمع.

* * *

---

(١) أي: بنات أعقله. وبنات الألبب: عروق في القلب تكون منها الرقة.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٩.

يجب أيضًا إبدالُ الهمزة مما يلي ألفَ جمعٍ يُشاكل مَفاعِلَ مِن مَدَّةٍ زيدتْ في الواحد؛ فإن كانت المدَّة عينًا لم تُبْدَل إلا سماعًا، وتُفتَح في غير شذوذ الهمزةُ العارضة في الجمع المشاكل مَفاعِل، مجعولةً واوًا فيما لامُه واوٌ سلمتْ في الواحد بعد ألف، ومجعولةً ياءً في غير ذلك مما لامُه حرفُ علة أو همزة، وربما عُومِلت الهمزةُ الأصلية معاملةَ العارضة للجمع، ونحوُ هَدِيَّة وهَداوَى شاذٌّ، ولا يقاس عليه، خلافًا للأخفش. وتُبدل الهمزة قليلًا من الهاء والعين، وهُمَا كثيرًا منها.

ش: يعني بقوله **يُشاكِلُ مَفاعِلَ** أي: في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وقولُه **مِن مَدَّة** يشمل الواوَ في نحو حَلُوبة، والألفَ في نحو رِسالة، والياءَ في نحو صحيفة. واحتَرز من أن تكون الواو والياء زيدَتا في المفرد لا للمدّ، نحو جَدْوَل وطِرْيَم[١]، فإنك لا تُبدِلِ في الجمع، بل تقول: جَداوِلُ وطَرايِمُ.

وقولُه **زيدتْ في الواحد** احترازٌ من أن تكون المدة منقلبة عن أصل نحو ألف مَفازة، أو أصلًا نحو واوِ مَعُونة وياءِ مَعِيْشة، فإنك لا تهمز، بل تقول: مَفاوِزُ ومَعاوِنُ ومَعايِشُ.

وقولُه **فإن كانت المَدَّةُ عينًا لم تُبدَل إلا سماعًا** يعني أنه إذا كانت المدَّة عينًا بأن تكون بنفسها عينَ الكلمة، أو منقلبةً عن عين الكلمة كما بيَّنَّاه قبلُ، لم تُبدل، بل يُنطَق بها واوًا أو ياء، نحو مَفاوِز في جمع مَفازة، ومَسايِل في جمع مَسِيل، وقال الفرزدق[٢]:

---

(١) الطريم: الطويل، والعسل، والسحاب المتراكب.

(٢) البيت من قصيدة للأخطل في ديوانه ص ٣٢٠. ونسب للفرزدق في المقتضب ١: ١٢٢، وليس في ديوانه. مولاه: ابن عمه ووليّه.

وإني لَقَوَّامٌ مَقاوِمَ لم يَكُنْ جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَريرٍ يَقُومُها

وقولُه **إلا سماعًا** المسموعُ من ذلك مَعائشُ ومَسائلُ ومَصائبُ ومَنائرُ:

أمّا مَعائشُ فالقياس الياء، وبذلك قرأ أكثر القُرّاء، وروى خارجةُ عن نافع ﴿مَعائِش﴾[1] بالهمز، شَبَّه الأصلية بالزائدة، وهو شاذّ.

وأمّا مسائل ففيه خلاف:

منهم مَن ذهب إلى أنه جمع مَسِيل، وهو ماء المطر، ويجمع على أَمْسِلة ومُسُل، والميم أصلية، وذلك نحو كَثيب وأَكْثِبة وكُثُب، وعلى هذا ذكره الزُّبَيْدي[2] في (مختصر العين)، فعلى هذا تكون الهمزة فيه بدلًا من مَدّة في المفرد. [٨: ١٥٦/أ]

وذهب بعضهم /إلى أنه جمع مَسِيْل، وهو مَفْعِل من سالَ يَسيل، شبهوه بفَعِيل، وجمعوه جمع رَغيف، وهذا من التشبيه اللفظي. فأمّا قول (س)[3] في هذا: ((إنه غلط)) فإنما يعني به هذا المعنى، أي: كان قياسه أن لا يُهمز، فهُمز تشبيهًا للأصليّ بالزائد. وقال زهير[4]:

فقال : شِياهٌ راتعاتٌ بقَفْرةٍ بمُسْتَأْسِدِ القُرْيانِ حُوٍّ مَسائِلُهْ

قال الأعلم[5]: ((المسائل: حيث يَسيل الماء إلى الرياض، والقياس أن لا يُهمز لأنَّ ياءه أصلية، إلا أنَّ العرب همزَتْها، [كأنها][6] تَوَهَّمَتْها زائدة)) انتهى. وقال طرفة[7]:

---

(١) الآية ١٠ من سورة الأعراف. السبعة ص ٢٧٦.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٦٣ [رسالة].

(٣) الكتاب ٤: ٣٥٦.

(٤) شعره ص ١٠٥. الشياه هنا: الأتن. والمستأسد من النبت: الذي طالَ وتمَّ. والقريان: مجاري الماء إلى الرياض، الواحد قَرِيٌّ. والحُوّ: ذات النبات الشديد الخضرة.

(٥) ديوان زهير بشرحه ص ٥٠.

(٦) كأنها: من شرح الديوان. توهمتها: انفردت به ح.

(٧) تقدم البيت في ٣: ٣١٦.

بِتَثْلِيثَ أو نَجرانَ أو حيثُ نَلتَقي مِنَ النَّجْدِ في قيعانِ جَأْشٍ مَسايِلُهْ

وأمّا مَصائبُ فقياسُه مَصاوِبُ، وقد نُطق بهذا الأصل، والأصل[1] مُصْوِبة، ثم نُقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصارت واوًا ساكنة بعد كسرة، فقُلبت ياءً، فإذا جمعوا رجعوا إلى الأصل إذ زال موجب القلب.

وزعمَ (س)[2] أنهم شبهوا ياء مُصِيبة بياء فَعِيلة، فهمزوها.

وزعم أبو إسحاق[3] أنَّ مَصائبَ قُلبت فيه الواو المكسورة همزة وسطًا تشبيهًا بالواو المضمومة؛ فكما أنَّ الواو المضمومة تُبدل همزة جوازًا، فكذلك جاءت الواو المكسورة، أُبدلت همزة بجامعِ ما اشتركا فيه من الثِّقَل.

وزعمَ ابن عصفور[4] أنَّ قول الزجاج أقوى من قول (س) لأنه قد جاء له نظير؛ وهو أَقائيم، على ما سنبيّنه.

وأمّا مَنائرُ فجمعُ مَنارة، والقياس والأصل مَناوِرُ، وقد نُطق بهذا الأصل، والهمزُ فيه شاذّ.

فَرْع: إذا كان بعد ألف الجمع ياءٌ أو واو أصليان وليسا بمدّة ولا من بابِ أَوَّل وعَيِّل لم يُبْدَلا همزة؛ قالوا: أَقْوالٌ وأَقاويلُ، وأَبْيات وأَبايِيتُ، وأمّا أَقائيم فهو جمع أَقْوام.

قال ابن عصفور[4]: «وإن لم تكن - يعني الواو - زائدةً للمدِّ لم تُقلب همزة أصلًا إلا حيث سُمع شاذًّا؛ والذي سُمع من ذلك أَقائيم في جمع أَقْوام، وأصلُه أَقاويم، فأبدل من الواو المكسورة همزة وإن كانت غير أوَّل تشبيهًا لها بالواو المكسورة إذا وقعت أولًا» انتهى.

---

(١) يريد: أصل مُصِيبة.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢٠ - ٣٢١.

(٤) الممتع ١: ٣٤٠.

وقولُه **وتُفتَح في غير شذوذٍ الهمزةُ العارضةُ في الجمعِ المُشاكِلِ مَفاعِلَ مجعولةً واوًا فيما لامُه واو** مثالُ ذلك هِراوة وإداوة[1] وعِلاوة[2]، فهذا مثل رِسالة، فقياس جمعه أن يأتي كجمع رِسالة، فكما تقول: رَسائل، فتقلب ألف رِسالة بعد ألف الجمع همزة كذلك كان قياس هِراوة أن تقول: هَرائو، لكنهم فتحوا الهمزة، فصار هَراءَو، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فانقلبت الواو ألفًا، فصار هَراءا، ثم إنهم كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة، والهمزةُ كأنها ألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات، فأبدلوا من الهمزة واوًا، فقالوا: هَراوَى.

وقولُه **سَلِمَتْ في الواحد** احترازٌ من نحو مَطِيَّة، فإنَّ لامها واو، ولم تَسلم في الواحد، فلها حكمٌ غير هذا، يُذكر بعد هذا. [٨: ١٥٦/ب]

وقولُه **ومجعولةً ياءً في غير ذلك مما لامُه /حرفُ علة** أي: في غير ما لامه واو سلمت في الواحد، وذلك أن تكون لامه واوًا اعتلَّت في الواحد نحو مَطِيَّة، أو ياءً نحو هَدِيَّة.

وقولُه **أو همزةٌ** مثالُ ذلك خَطيئة، فإنك تُبدل في هذه كلها ياءً، فتقول: مَطايا وهَدايا وخَطايا ومَنايا. وقد جاء شاذًّا إقرارُ الهمزة في جمعِ ما لامه همزة، وذلك خطيئة، فقالوا: خَطاءٍ، وإقرارُ الهمزة فيما لامه ياء، قالوا: مَنِيَّة ومَناءٍ، قال الشاعر[3]:

فما بَرِحَتْ أَقْدامُنا في مقامنا ... ثَلاثتِنا حتى أُزيرُوا الْمَنائيا

وروي: اللهمَّ اغفرْ لي خَطائِئِيَهْ[4]، بإبدال الهمزة من ياء خَطيئة، وبإقرار الهمزة التي هي لام الكلمة، وإبدالها واوًا فيما لامُه واوٌ لم تَسلم في الواحد، قالوا: مَطِيَّة

---

(١) الإداوة: إناء من جلد يتخذ للماء.

(٢) العلاوة: أعلى الرأس.

(٣) تقدم البيت في ١٣: ١٩.

(٤) حكاها أبو زيد والأخفش والكسائي. مختار تذكرة أبي علي ص ١٦٣ وشرح المفصل ٩: ٢٢٤ - ٢٢٥ وفيهما تخريجها، وتأتي في ص ٢٥٤، ٢٦٦.

ومَطاوَى، وإبدالها واوًا فيما لامه ياء، قالوا: هَدِيَّة وهَداوَى، وهذا كله شاذّ، وإليه الإشارة بقول المصنف **وتُفتَح في غيرِ شذوذ**.

وقولُه **وربما عُوملت الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع** مثالُ ذلك مِرْآة، هو مشتقٌّ من الرؤية، ووزنه مِفْعَلة، وهمزته أصل، والألف بدل من ياء، أصلُه مِرْأَية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت[1] ألفًا، وهي آلة للرؤية نحو مِطْرَقة ومِكْسَحة، فجمعها مَراءٍ على وزن مَفاعِل، لكنه منقوص. وقالوا في جمعه: مَرايا، عاملوا همزته الأصلية التي هي عين الكلمة معاملة الهمزة العارضة للجمع؛ فأبدلوها ياء كما أبدلوها بعد ألف الجمع إذ كانت مدَّة في المفرد؛ واللام ياء أو همزة.

وقولُه **ونحوُ هَدِيَّة وهَداوَى شاذّ** وجهُ شذوذه ظاهرٌ؛ إذ ما وردَ مما لامه ياءٌ أو واوٌ لم تَسلم في الواحد أو همزةٌ حقُّه أن تُقلب الهمزة التي بعد ألف الجمع فيه ياء؛ فأُبدلت في هذا واوًا. وقياسُ الأخفش[2] عليه ضعيف؛ إذ لم يُنقل لنا من ذلك إلا هذه اللفظة، وأمّا إبدالها ياء فكثير جدًّا نحو مَنِيَّة وحَنِيَّة[3] ومَنايا وحَنايا.

ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ هذا الوزن كله هو فَعالَى، وأنَّ عَلاوَى وبابه صحَّت الواو فيه لَمّا صحت في مفرده، واعتلَّت في مَطايا لَمّا اعتلَّت في مَطِيَّة مفرده، وأنَّ حَنايا جاء على الأصل من ظهور الياء فيه، وأنَّ خَطايا جاء على تقدير إبدال همزة خطيئة وإدغام ياء المد فيها، فصارت كحَنِيَّة ـ لكان مذهبًا حسنًا بعيدًا من التكلف. وإنما دعا النحويين إلى تلك التقديرات حملُهم جمعَ المعتلِّ على الصحيح، فأَجْرَوا ذلك مُجرى رِسالة وصَحيفة، وقد تكون أحكامٌ للمعتلِّ لا تكون للصحيح، وأحكامٌ للصحيحِ لا تكون للمعتلِّ.

---

(١) في المخطوطات: قلبت.

(٢) شرح الشافية للرضي ٣: ٦١.

(٣) الحنيّة: القوس.

وقولُه **وتُبدَل الهمزةُ قليلًا من الهاء والعين** مثالُ إبدال الهمزة من الهاء قولُهم: ماءٌ، أصله مَوَهٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأُبدلت الهاء همزة، وكذلك قالوا في الجمع: أَمْواءٌ، والأصل أَمْواه، وقال الشاعر[1]: [٨: ١٥٧/أ]

/وبلـــدةٍ قالِصـــةٍ أَمْواؤُهـــا تَسْـــتَنُّ في رَأْدِ الضُّـــحى أَفياؤُهـــا

وإنما كانت الهاء هي الأصل لأنَّ أكثر تصريف الكلمة جاء بالهاء، قالوا: مِياهٌ وأَمْواهٌ، وماهَتِ الرَّكِيَّةُ[2]، فأما قول امرئ القيس[3]:

راشَـــهُ مِـــن ريـــشِ ناهِضَـــةٍ ثُمَّ أَمْهـــاهُ علـــى حَجَـــرِهْ

فهو من المقلوب، وأصله أَماهَه، فقلَبه بأن جعل لامه مكانَ عينه وعينَه مكان لامه.

ومِن إبدالها من الهاء قولُهم: أَلْ فَعلتَ كذا؟ يريدون: هل فعلتَ كذا؟ وكان الأصل هل لأنه الأكثر. وقولُهم: أَذا؟ يريدون هَذا؟ قال[4]:

فقـــالَ فَريـــقٌ : آأَذا إذْ نَحـــوْتُهُمْ نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مـا نَـدْري

أراد: أَهَذا، فأَبدل الهاءَ همزة، ثم فَصل بين الهمزتين بالألف كما فُصل[5] في ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ﴾[6].

---

(١) البيتان بلا نسبة في المسائل الحلبيات ص ٤٠ والمنصف ٢: ١٥١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٠٠ والممتع ١: ٣٤٨ وشرح شواهد شرحي الشافية ص ٤٣٧. تستنّ: تجري في السَّنَن، وهو وجه الطريق والأرض. ورأد الضحى: ارتفاع النهار. تستن: سقط من ل.

(٢) ماهت الركية: كثر ماؤها، والركية: البئر.

(٣) تقدم البيت في ١٧: ١٤٣.

(٤) تقدم البيت في ١١: ٣٥٤. ت: إذ دعوته.

(٥) ت: فُعِل.

(٦) الآية ٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. السبعة ص ١٣٤ - ١٣٥.

فأمّا قولُ العرب آلٌ ففيه خلاف:

ذهب بعض النحويين[1] إلى أنَّ الأصل فيه أَهْل، ثم أَبدلوا من الهاء همزة، فقالوا: أَأْل، ثم أبدلوا من الهمزة ألفًا، فقالوا: آلٌ. واستدلُّوا على ذلك بأنَّ العرب قالوا في التصغير: أُهَيْلٌ، وبأنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا: أَهْلُه وأَهْلُك؛ لأنَّ المضمر يردّ الأشياء إلى أصولها، ولا يقال: آلُك وآلُه إلا قليلًا جدًّا. وبأنَّ العرب تخصُّ ما كان بدلًا من بدلٍ بشيء لا يكون البدل مختصًّا به، دليلُ ذلك أنَّ باء القَسَم تدخل على الظاهر والمضمر، والواو بدلٌ منها، فاختصَّت بالظاهر، والتاء بدلٌ من الواو، فاختصَّت باسم الله تعالى، وكذلك الأهل يضاف إلى الشريف وغيره، والآل لا يضاف إلا إلى الشريف، فيقال: آلُ اللهِ وآلُ السلطانِ، فدلَّ على أنَّ الألف بدلٌ من بدل، فلذلك خُصَّ بشيء لا يكون للمبدَل منه به اختصاص لأنه فرعُ فرعٍ، والفروعُ لا يُتَصَرَّفُ فيها تصرف الأصول، فكيف فروعُ الفروع.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ الألف فيه بدل من واو، وأنَّ أصله أَوَلٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت[2] ألفًا، فقيل: آلٌ، وإلى هذا ذهب الكسائيُّ، وهو اختيار أبي الحسن بن الباذش، قال[3]: «لا يَثبت أنَّ ألف آلٍ بدلٌ من هاء أَهْل، ولا من همزة مبدَلة من هاء؛ لأنَّ معنَى آلٍ غيرُ معنى أَهْل؛ لأنَّ الأَهْل: القَرابة، والآلُ: من يَؤُول إليه في قَرابة أو رأي أو مذهب، وإنما ألفُ آلٍ مبدَلة من واو كما بَيَّن الكسائيُّ في ذلك بالرواية عن العرب. ولم يذكر (س) في باب البدل أنَّ الهاء تُبدَل همزة كما ذكر[4] أنَّ الهمزة تبدل هاء في هَرَقْتُ وأَرَقْتُ وهَيَا، وهَرَحْتُ الفرسَ، وهِيّاك؛ وذكر أنَّ

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٠٠ - ١٠٧ والممتع ١: ٣٤٨ - ٣٥٠ والإقناع ١: ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) في المخطوطات: قلبت.

(٣) الإقناع ١: ٢٢٦.

(٤) الكتاب ٤: ٢٣٨.

الهاء تكون بدلًا من التاء التي يؤنَّث بها في الوقف كقولك: هذا طَلْحَهْ. وأنَّ الهاء أُبدلت من الياء في (هذه)، فجاء من قول (س) أن الهاء تُبدَل من غيرها ولا يُبدَل غيرها منها، وإنما حَكى /أنَّ الهاء تُبدَل همزة في قولهم: أَمْواءٌ في أَمْواه غير (س)، وجعل هذا البدل شاذًّا مختصًّا به الشعر)) انتهى كلام ابن الباذش. [٨: ١٥٧/ب]

والمذهب الأول عليه جميع النحويين إلا الكسائي، قاله أبو عمرو [بن] الصَّيرفي[١]، ونقلَ مذهب الكسائيِّ فيه وأنَّ تصغيره أُوَيْل.

وقال ابن جِنِّي[٢]: ((أُبدلت الهمزة من الهاء، ثم أَبدلوا الهمزة ألفًا في آلٍ، وتقول في تصغيره: أُهَيْلٌ، وفي قول يونس: أُوَيْلٌ)) انتهى. فعلى هذا لا يصح نقل أبي عمرو الصيرفيّ أنَّ هذا قول جميع النحويين إلا الكسائي؛ لأنَّ يونس قد وافقه في التصغير، ولأنَّ (س) لم يذكر ذلك في كتابه.

وأمّا قولُ العرب تُدْرَأٌ وتُدْرَهٌ للدافع عن قومه فليس أحد الحرفين فيه بدلًا من الآخر، بل هما أصلان بدليل مجيء تصاريف الكلمة عليهما، قالوا: دَرَأَه ودَرَهَه، ومِدْرَأُ القوم ومِدْرَهُهم، كذا قال ابن عصفور[٣].

والأجودُ أن تُجعل الهمزة هي الأصل، والهاءُ بدل منها؛ لأنَّ بعض التصاريف سُمع فيه الهمز، ولم تُسمع الهاء، نحو ادّارأَ[٤] الرجلان: إذا تَدافَعا، ومن ذلك الدَّريئة[٥]، ولم تُحفظ الدَّريهة، قال الشاعر[٦]:

---

(١) الإقناع ص ٢٢٥، ٢٢٦. هو أبو عمرو الداني [٣٧١ - ٤٤٤هـ]. بن: تتمة من ترجمته.

(٢) معنى هذا القول في سر صناعة الإعراب ١: ١٠٠ - ١٠٦ وليس فيه ذكر لقول يونس.

(٣) الممتع ١: ٣٥١.

(٤) ت: ادّرأ.

(٥) الدريئة: الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي.

(٦) هو عمرو بن معدي كرب. شعره ص ٧٣ وتهذيب اللغة ١٤: ١٥٦.

فقـــد جَعَلَتْـــنِي للرِّمـــاحِ دَريئـــةً أُقاتِـلُ عـن أَحْسـابِ قـومي وفَـرَّتِ

فتكون مسألة مِدْرأ ومِدْرَهٍ مما أُبدلت فيه الهاء من الهمزة، وسيأتي ذلك. قال أبو زيد(١): الدَّريئة بالهمز، وقال الأصمعيُّ(٢): الدَّريَّة بغير همز.

ومثالُ إبدال الهمزة من العين قولُهم أُباب في عُباب، وفي هذه المسألة خلاف:

منهم مَن زعم أنَّ الهمزة بدل من العين فيها، قال: لأنَّ عُبابًا أكثر من أُباب، فهو الأصل، وقال الشاعر(٣):

أُبابُ بَحْـــرٍ ضـــاحِكٍ زَخُـــورِ

ومنهم مَن زعم أنَّ الهمزة أصل، وليست بدلًا من شيء، وهو من أَبَّ بمعنى تهيَّأ، قال الأعشى(٤):

.... أَخٌ قد طَوَى كَشْحًا ، وأَبَّ لِيَذْهَبا

لأنَّ البحر يتهيَّأ لِما يَزخر به. وإلى هذا ذهب أبو الفتح، قال(٥): ((والبدل وجه ليس بالقوي)). قال(٦): ((وكان يونس يقول فيه ذلك)). ولا أدري ما أشار إليه

---

(١) تهذيب اللغة ١٤: ١٥٦ والحجة ١: ٢٥٩ - ٢٦٠ وانظر النوادر ص ١٥٠، ١٥٢.

(٢) في الصحاح (درأ): ((قال الأصمعي: هي مهموزة)). وفي تهذيب اللغة ١٤: ١٥٦ ما نصه: ((أبو عبيد عن الأصمعي: الدَّرِيَّةُ غير مهموزة: دابة يستتر بها الذي يرمي الصيد ليصيده ... قال: وقال الأصمعي: الدَّريئة مهموزة" الحلْقة التي يتعلم الرامي عليها))، وفيه: ((وقال أبو زيد: هي مهموزة لأنها تُدْرأ نحو الصيد)).

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٠٦ - وفيه تخريجه - وآخره فيه: هَزوقِ. وفي الممتع: زَهُوقِ. ولم أقف على رواية أبي حيان في مصادري. العباب: معظم الماء وكثرته وارتفاعه. وضاحك: كناية عن امتلائه. وزهوق: مرتفع. وهزوق: مستغرق في الضحك.

(٤) صدر البيت: صَرَمتُ ولم أَصرمْكُمُ وكَصارِمٍ. ديوانه ص ١٦٥. والعجز في سر صناعة الإعراب ١: ١٠٧. وفي المخطوطات: ((وكان)) في موضع ((أخ قد))، والتصويب من سر الصناعة وشرح شواهد شرحي الشافية ص ٤٣٦. والكشح: الجانب. وطوى كشحه: أعرض.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ١٠٧.

(٦) لم أقف عليه.

أبو الفتح بقوله «ذلك»، هل إلى كون الهمزة أصلًا لا بدلًا أو بدلًا من العين؛ إذ يحتمل ذلك الوجهين.

وقوله **وهُما كثيرًا منها** أي: وتُبدل الهاء والعين إبدالًا كثيرًا من الهمزة، فمثالُ إبدالها من الهمزة قالوا: هِيَّاك في إيَّاك، قال الشاعر(١):

فهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ مَصادِرُهْ

[٨: ١٥٨/أ]

وقالوا أيضًا: هَيَّاك في أَيَّاك بفتح الهمزة، وقالوا: هَرَحْتُ وهَنَرْتُ وهَثَرْتُ وهَرَدْتُ وهَرَقْتُ في: أَرَحْتُ وأَنَرْتُ(٢) وأَرَقْتُ وأَثَرْتُ وأَرَدْتُ، وأثبتوها في المضارع وفي اسم /الفاعل واسم المفعول، فقالوا: يُهَرِيقُ ومُهَرِيقٌ ومُهَراقٌ، وكذا باقيها. وأبدلوها من همزة الاستفهام، قالوا: هَزيدٌ منطلقٌ؟ يريدون: أزيدٌ منطلقٌ؟ وأنشد أبو زكريا الفراءُ(٣):

وأَتى صواحبُها ، فقُلْنَ : هذا الذي مَنحَ الْمَودَّةَ غيرَنا ، وجَفانا

يريد: أَذا الذي؟ وقالوا في أيا في النداء: هَيا، قال الشاعر(٤):

وانصرفت ، وهي حَصانٌ مُغْضَبَهْ ورفعت بصوتها : هَيا أَبَهْ

يريد: أَيَا أَبَهْ؛ لأنَّ أَيَا أكثر من هَيَا. وقالوا: هَما واللهِ، يريدون: أَمَا واللهِ. وقالوا: لَهِنَّك، يريدون: لَإِنَّك على أحد الوجهين. وقرأ بعضهم ﴿طَهْ ما أَنْزَلْنا﴾(٥)، قالوا(٦): يريد طَأْ، أي: طَأَ الأرضَ بقدميك جميعًا، قالوا: لأنه كان يُراوِح في صلاته.

---

(١) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١٠٢، وفيه أنه يروى لمضرس بن ربعي. وهو في سر صناعة الإعراب ص ٥٥١ - ٥٥٢ وفيه تخريجه.

(٢) أنرت الثوب: جعلت له علمًا.

(٣) قيل: إنَّ البيت لجميل. وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٤ وفيه تخريجه.

(٤) نُسب البيتان للأغلب العجلي وللعجفاء بنت علقمة. وهما بغير نسبة في إبدال ابن السكيت ص ٨٨ وإبدال أبي الطيب ٢: ٥٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣ وفيه تخريجهما.

(٥) الآيتان ١ - ٢ من سورة طه. وقد نسبت للحسن في شواذ ابن خالويه ص ٨٧. وله ولعكرمة ولأبي حنيفة في شواذ الكرماني ص ٣٠٥. ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٨٨٩.

وأبدلَتْها طَيِّئ[1] من همزة إن الشرطية، قالوا: هِنْ قام زيدٌ قام عمرو.

ومثالُ إبدال العين من الهمزة قولُهم في أَنْ: عَنْ، وفي أنَّ: عَنَّ، وفي مُؤْتَلٍ: مُعْتَلٍ، وفي أَما: عَما، قال الشاعر في عَنْ[2]:

أَعَنْ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنزلةً ماءُ الصَّبابةِ مِن عَينَيكَ مَسْجومُ

يريد: أنْ. وقال آخر[3]:

نُبِّئْتُ أنَّ رُبَيْعًا عَنْ رَعَى إبِلًا يُهدي إليَّ خَناهُ ثانيَ الجِيدِ

وقال آخر[4]:

أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوَّقةٌ وَرْقاءُ تَدعو هَديلًا فوقَ أَعْوادِ

وقالوا: يعجبني عَنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، يريدون: أنَّ، وقال الشاعر[5]:

فنحنُ مَنَعْنا يومَ جَرْسٍ نساءَكم غَداةَ دَعانا عامرٌ غيرَ مُعْتَلِي

يريد: غيرَ مُؤْتَلي، هكذا ضبطه النحويون جَرْس بالجيم، وقال لي شيخنا اللغوي الحافظ رضي الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف الشاطبي: صوابه

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٢.

(٢) البيت مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه ١: ٣٧١ وفي سر صناعة الإعراب ١: ٢٢٩، ٧٢٢. خرقاء: اسم امرأة كان يشبب بها. والمنزلة: المنزل. والصبابة: رقة الشوق. ومسجوم: سائل مهراق. وآخره في ل: منسجم.

(٣) الشماخ يهجو ربيعًا بن عِلباء السُّلَميّ. ديوانه ص ١١٥ والكامل ١: ١٦، وفيهما: ((أن))، وبها يفوت الاستشهاد. خناه: الفحش في هجائه. والثاني الجيد: المتكبر.

(٤) هو ابن هرمة. شعره ص ١٠٥ ومجالس ثعلب ص ٨١ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٣٠. الساق: الغصن. والمطوقة: الحمامة التي في عنقها طوق يخالف سائر لونها. والورقاء: التي في لونها سواد وبياض. والهديل: ذكر الحمام.

(٥) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٦٦ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٣٥. يوم حرس: من أيام العرب في الجاهلية. وغير مؤتل: غير مقصر.

حَرْس بالحاء المهملة، وهو ماء لبني عُقيل، وقيل: جبل في بلاد عامر بن صعصعة، وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري في (مُعْجَم ما استعجم)(١)، والحازمي(٢) في (ما اتفق [لفظه](٣) وافترق مُسَمَّاه).

وزعمَ بعضهم(٤) في ((هاتِ يا فلان)) أنَّ الهاء بدل من همزةٍ آتَى يُؤاتي، قال(٥):

للهِ مــا يُعطــي ومــا يُهــاتي

أي: وما سيأخذ(٦).

وقال الأصمعي(٧): يقال للصَّبا: هِيْرٌ وهَيْر وإيْر وأَيْر، وذكره ابن السكيت(٧) في باب الإبدال، ولم يقل أيّهما الأصل. قال أبو الفتح(٨): ((وعندي أنهما أصلان حتى يقوم دليل على تعيين أحدهما)).

ولم يذكر س إبدال العين من الهمزة لأنَّ ذلك قليل، بخلاف ما زعم المصنف أنه كثير. ولا يُحفظ منه إلا ما ذكرناه أو ما عساه أن يشذَّ إن كان شَذَّ. قال ابن

---

(١) معجم ما استعجم ٢: ٤٣٨ وفيه: جبل في ديار بني عبس.

(٢) أبو بكر محمد بن أبي عثمان موسى الحازمي الهمذاني زين الدين [٥٤٨ - ٥٨٤هـ]. غلب عليه الحديث، من مصنفاته: الناسخ والمنسوخ في الحديث، وما اتفق لفظه وافترق مسماه في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، استوطن بغداد، وفيها توفي. وفيات الأعيان ٤: ٢٩٤ - ٢٩٥ [ط. دار صادر].

(٣) لفظه: من وفيات الأعيان ٤: ٢٩٥.

(٤) كذا في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣، ولم يسمه.

(٥) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣ وفيه تخريجه.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي سر صناعة الإعراب وشرح الجمل لابن الضائع: وما يأخذ.

(٧) الإبدال لابن السكيت ص ٨٨.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٣.

عصفور[1]: ((ولا يَفعل ذلك إلا بنو تميم)). وزاد أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ صاحب كتاب (الإبدال): ((وقبائل من قيس))[2]. وذكر النَّضْر بن شُمَيْل عن الخليل /أنَّ الهمزة عندهم تُبدل من العين، وتُبدل العين منها، فتقول: عَنَّ بمعنى أَنَّ، وخَبَأَ بمعنى خَبَعَ، وعَذِر[3] بمعنى أَدِرَ[4]، ونَزَأَه بمعنى نَزَعَه. ويقال[5]: ((ارتفعتْ قريش في الفصاحة عن عَنْعنةِ تميم، وتَلْتَلة بَهراء، وكَسْكَسة هَوازِن، وكَشْكَشة رَبيعة، وعَجْرَفيَّة ضَبَّة، وتَضَجُّع قَيس. فعَنْعَنة تميم هي أن تقول في أَنْ عَنْ وفي أنَّ عَنَّ)).

[٨: ١٥٨/ب]

* * *

---

(١) الممتع ١: ٤١٥.

(٢) هذا ضمن القسم الساقط من أول مخطوطة الإبدال التي طُبع عنها.

(٣) ت: وعذَر بمعنى أدَر.

(٤) أدر الرجل: انتفخت خصيتاه.

(٥) مجالس ثعلب ص ٨٠ - ٨١ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٢٩ - ٢٣٠.

تُبدَل الهمزة الساكنة بعد همزةٍ متحركة متصلة مَدَّةً تُجانس الحركة. فإن تحرّكتا والأُولى لغير المضارعة أُبدلت الثانية ياءً إن كُسرت مطلقًا، أو كانت موضعَ اللام مطلقًا، وواوًا إن فُتحت بعد مفتوحة أو مضمومة، أو ضُمَّتْ مطلقًا.

ش: قولُه **تُبدل الهمزة الساكنة** ثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّيّ بعد هذا اللفظ: **دون نُدور**، ومعنى هذه الزيادة صحيح، فإنَّ بعضهم قال: أُؤْتُمِنَ بإقرار الهمزة الثانية، وهي ساكنة، وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه.

وقولُه **بعدَ همزةٍ** احترازٌ من أن تقع بعد غير همزة؛ لأنَّ لها حكمًا وتقسيمًا غير هذا، وسيأتي.

وقولُه **متحركةٍ** ليس احترازًا من شيء؛ لأنَّ الهمزة الساكنة يستحيل أن تلي همزة ساكنة، إنما ذلك توطئة للوصف الذي يجيء بعده، وهو قوله **متصلة** .

واحتَرَز بقوله **متصلةٍ** من أن تجيء همزة ساكنة بعد أخرى متحركة ولا تتصل؛ وذلك نحو إيَأْيٍ على وزن قِمَطْرٍ من الهمزة، فإنَّ له ولأمثاله حكمًا سيأتي.

وقولُه **مَدَّةً تُجانس الحركة** أي: حركةَ الهمزة المتصلة هذه الهمزةُ الساكنة بها، وذلك نحو آدَمَ وآمَنَ وأُومِنُ وإيمان، الأصل: أَأْدَم وأَأْمَنَ وأُؤْمِنُ وإئْمان فاستثقلوا اجتماع همزتين[1]، فأبدلوا من الثانية حرفًا مناسبًا لحركة ما قبله، فزال ثقل اجتماع الهمزتين.

وقولُه **فإن تحرّكتا** يعني الهمزتين المتصلتين.

وقولُه **والأُولى لغير المضارعة** احترازٌ من أن تكون للمضارعة نحو أُؤَكْرِمُ، فإنَّ الثانية لها حكمٌ غير ما ذكر، وهو الحذف، وسيأتي، فتقول: أُكْرِمُ.

---

(١) همزتين ... ثقل اجتماع: سقط من ت.

وقولُه **إن كُسرت مطلقًا** أي: كُسرت الهمزة الثانية مطلقًا، سواء كان قبلها فتحةٌ نحو أَئِمَّة، أم ضمَّةٌ نحو أُئِنُّ، أم كسرةٌ نحو إِئِمٌّ على وزن إِثْمِد، فتقول: أَيِمّة وأُيِنُّ وإِيِمٌّ، وأصلُ هذا أَأْمِمة، وأُؤْنِنُ مضارع آنَنْتُ[1]، وإِئْمِمٌ، فنُقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها لأجل الإدغام، فانكسرتْ، فأُبدلت حرفًا يناسب حركتها، وهو الياء.

وقالوا: تحقيق الهمزتين في أَئمَّة وتسهيل الثانية مخالف للقياس، وقد قرئ بذلك في السبعة[2]، فهو مقبول. وفي (الإفصاح): ((وقد حكى ابن جنِّي جائئُ[3]، وسَمع أبو زيد: اللهم اغفرْ لي خَطائئي[4]، قال: همزها أبو السَّمْح ورَدّاد ابن عمه، وفي القراءة الكوفية (أَئمّة) بهمزتين. وهذا كله شاذٌّ يُحفظ)).

[٨: ١٥٩/أ] وثبتَ بعد قوله **إن كُسرت مطلقًا** في نسخة البَهاء الرَّقِّيِّ /وفي نسخة أخرى عليها خطُّ المصنف: **أو فُتحت بعد مكسور**، وفي كتابه المسمَّى بـ(التعريف في ضروري التصريف)[5]: **أو وَلِيَتْ كسرةً ولم تُضمّ**، وذلك إذا بَنيتَ مثل إِصْبَع من الأَمّ، فإنك تقول: إِئْمَمٌ، ثم تنقل حركة الميم إلى الهمزة لأجل الإدغام، فتقول: إِئَمٌّ، فتصير همزة مفتوحة بعد كسرة، فتنقلب ياء، فتقول إِيَمٌّ، كما فُعل ذلك مِن كلمتين عند مَن سَهَّل، فقرأ: ﴿من السَّماءِ يايةً﴾[6] بالياء.

---

(١) آننته: جعلته يئنُّ.

(٢) من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ الآية ١٢ من سورة التوبة. تحقيق الهمزتين قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. السبعة ص ٣١٢. وفي التيسير ص ٣٠٢: ((وأدخل هشام ... بينهما ألفًا. والباقون بهمزة وياء مختلسة الكسرة من غير مد)). وانظر الحجة ٤: ١٦٧ - ١٧٦ والدر النثير ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) المنصف ٢: ٥٢ والخصائص ٢: ٦، ٣: ١٤٣.

(٤) تقدم في ص ٢٤٣.

(٥) التعريف بضروري التصريف ص ١٢٥.

(٦) الآية ٤ من سورة الشعراء. ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ورويس. النشر ١: ٣٨٨.

وقولُه **وكانت موضعَ اللام مطلقًا** سواء كانت في فعل أو اسم، وسواء كانت الهمزة التي قبلها مفتوحة أو مضمومة أم مكسورة؛ مثالُ ذلك فيما قبلها همزة مفتوحة قَرْأًى وقِرْأًى إذا بنيت من القراءة مثل جَعْفَرٍ ومثل دِرْهَمٍ؛ وقَرْأَى إذا بنيتَ فِعلًا مثل دَحْرَجَ، الأصلُ قَرْأَأٌ و قِرْأَأٌ و قَرْأَأَ. ومثالُ ذلك فيما قبلها ضمة أن تبني مثل بُرْثُنٍ من القراءة، فتقول في الرفع والجر: قُرْءٍ، الأصل قُرْؤُؤٌ، فأبدل من الهمزة ياء، فصار[1] قُرْؤُيٌ، فاستثقلت الضمة فيها، فحذفت، فانقلبت واوًا لضمة ما قبلها، فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة، فقلبت الضمة كسرة والواو ياء، فصار من باب المنقوص. ومثالُ ذلك فيما قبلها كسرة أن تبني مثل زِبْرِجٍ، فتقول أيضًا: قِرْءٍ، الأصل قِرْئِئٌ، فأبدلت الهمزة ياء، ثم استثقلنا الضمة في الياء، وصار مثل قاضٍ.

وقولُه **وواوًا إن فُتحت بعد مفتوحة أو مضمومة** مثالُ إبدالها بعد مفتوحة أَوادِم جمع آدَم، وأصله أَأَادِم. ومثالُ ذلك بعد مضمومة أُوَيْدِم تصغير آدَم، أصله أُؤَيْدِم. وكلامُ المصنف يفهم أنَّ الهمزة أُبدلت واوًا في المسألتين.

وقال صاحب (اللباب)[2]: «وإذا صغَّرتَ آدَمَ وجمعته أبدلتَ الألف واوًا، فقلتَ: أُوَيْدِمٌ وأَوادِمُ، كما تقول في ضارِبٍ: ضُوَيْرِبٌ وضَوارِبُ، ولا يجوز تحقيق الثانية في التصغير والجمع للثقل ولأنَّ حركتها عارضة» انتهى. فظاهر كلامه أنَّ الألف تُبدل واوًا، وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الهمزة تُبدل واوًا، وهما اعتباران، فمَن نظرَ إلى أنَّ الأصل الهمزة جعلَ الإبدال من قَبيل إبدال الهمزة واوًا، ومَن نظرَ[3] إلى ما آلتْ إليه الهمزة من إبدالها ألفًا جعلَ الإبدال من قبيل إبدال الألف واوًا، وهو قول أبي عثمان[4]، وسيأتي مذهبه والردُّ عليه.

---

(١) فصار ... واوًا لضمة ما قبلها: سقط من ت.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٣) ومن نظر ... من قبيل إبدال الألف واوًا : سقط من ت.

(٤) المنصف ٢: ٣١٤.

والأَولى أن يكون من قبيل إبدال الهمزة واوًا لأنَّ الموجب لقلبها مدَّةً من جنس الحركة قد زال، وهو سكونها، فقد زالَ بالتصغير والتكسير، فعادت إلى أصلها من الهمز، فأَّما في التصغير فظاهرٌ لأنَّ قبلها ضمة، وأمّا في التكسير فإنهم استثقلوا اجتماع الهمزتين، فأبدلوا من الثانية واوًا.

[١٥٩ :٨/ب] وقولُه **أو ضُمَّتْ**[1] **مطلقًا** يعني سواء كان قبلها ضمة أم فتحة أم كسرة، فمثالُ ذلك ضمةً أن تبني من أَمَمْتُ مثل أُبْلُمٍ، فتقول: أُوُمٌّ، أو مثل أَصْبُعٍ فتقول: أَوُمٌّ، أو مثل إصْبُعٍ[2] /فتقول: إوُمٌّ، أصلها: أُأْمُمْ وأَأْمُمْ وإأْمُمْ[3]، فلما أردتَ الإدغام نقلتَ حركة الميم إلى الهمزة، فقلبت الهمزة واوًا من جنس حركتها في نفسها.

ص: خلافًا للأخفش في إبدال الواوِ من المكسورة بعد المضمومة، والياءِ من المضمومة بعد المكسورة، وللمازنيّ في استصحاب الياءِ المبدلةِ منها لكسرةٍ أزالها التصغير أو التكسير، وفي إبدال الياء منها فاءً لـ(أَفْعَل).

ش: خالفَ الأخفشُ في مسألتين هنا:

إحداهما: مسألة أُئِمٍّ على وزن أُصْبِعٍ، فمذهبُنا أنّا نُبدل الهمزة ياءً لمناسبة حركتها، ومذهبُه أنه يبدلها واوًا لمناسبة حركة ما قبلها، فيقول: أُوِمٌّ.

والمسألة الثانية: مسألة إِئُمٍّ على وزن إِصْبُعٍ، فمذهبُنا أنّا نُبدل الهمزة واوًا لمناسبة حركتها، ومذهبُه أنه يُبدلها ياءً لمناسبة حركة ما قبلها، فيقول: إِيُمٌّ.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الخلاف في هذا بخصوصيته منقول عن الأخفش، يعني في إبدال الواو من الهمزة المكسورة بعد المضمومة، وفي إبدال الياء من الهمزة المضمومة بعد المكسورة.

---

(١) في المخطوطات: أو ضمة.

(٢) ت: إصبَع فتقول إوَم.

(٣) ت: وإأَمٌّ.

وقال في بعض كتبه التصريفية ما نَصُّه[1]: ((قياسُ قول الأخفش تحويلُهما - يعني الهمزة المكسورة بعد الهمزة المضمومة، والهمزة المضمومة بعد الهمزة المكسورة - فيقول: أُونٌّ، وفي مثل إصْبُعٍ من أَمَّ: إِيمٌّ)). فظاهرُ نقلِه هذا أنه قياسُ قوله، وظاهرُ كلامه في هذا الباب أنه نصٌّ قوله في اجتماع هاتين الهمزتين، وسيأتي ذكرُ مذهبه وتوجيهُه والردُّ عليه في الفصل بعد هذا إن شاء الله.

وقولُه **أَزالَها التصغير**[2] مثالُ ذلك أَئِمَّة إذا صغَّرته، فتقول: أُيَيْمَّة على مذهب المازني[3]، وأُوَيْمَّة على مذهب أبي الحسن[4]، وهو المختار.

وقولُه **التكسيرُ** مثالُ ذلك على مذهب أبي عثمان[5] أَيادِمُ: جمع إِيْدَمٍ إذا بنيتَ من الأُدْمة مثل إصْبَعٍ، ومذهبُ أبي الحسن[5] - وهو المختار - أنك تقول: أَوادِمُ لأنَّ الواو أحقُّ بالهمزة. وإنما صير إلى الياء لأجل الكسرة، فلمّا ذهبت الكسرة ذهب موجبُ إبدالها ياءً، فتعيَّن أن تُبدَل واوًا كما أُبدلت في آدَم حين صغَّروه وكسَّروه، فقالوا: أُوَيْدِمٌ وأَوادِمُ.

وقولُه **وفي إبدال الياء منها فاءً لـ(أَفْعَل)** مثالُ ذلك أن تبني من الأَمّ أَفْعَلَ، فتقول على مذهب المازني[3]: هذا أَيَمُّ من هذا، وعلى مذهب الأخفش[4] والجماعة[6]: هذا أَوَمُّ، وذلك أنهم لما اضطروا إلى الإبدال في جمع آدَم قالوا: أَوادِم، فأبدلوا الهمزة واوًا، وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحًا أم مضمومًا في

---

(١) إيجاز التعريف ص ٧٨.

(٢) أزالها التصغير: سقط من ت.

(٣) المنصف ٢: ٣١٨.

(٤) المنصف ٢: ٣١٥.

(٥) المنصف ٢: ٣٢٢.

(٦) الممتع ١: ٣٦٥ - ٣٦٧.

التزام إبدالها واوًا، ومثالُ انضمام ما قبلها أُوَيْدِم، أصله أُأَيْدِم، فالتزموا البدل هروبًا من اجتماع الهمزتين وإن كان الموجب للإبدال قد ذهب، ليجري الباب مجرًى واحدًا.

[٨: ١٦٠/أ] وأمّا أبو عثمان فإنما ذهب إلى إبدالها ياءً - وإن كانت مفتوحة - حملًا على أَيِمَّة؛ لأنَّ الفتحة أخت الكسرة، فالأقيسُ أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال /لا كالمضمومة في إبدالها واوًا؛ ورأى أنه لا حجة في أَوادِم لأنهم لما قالوا في المفرد آدَم صار بمنزلة خاتَم، فأجروا الألف المبدلة مجرى الزائدة، فكما قالوا خَواتِم قالوا أَوادِم، فالواو عنده بدل من الألف لا من همزة آدَم.

وما ذهب إليه أبو عثمان فاسد؛ لأنه لو كانت المبدَلة تجري مجرى الزائدة لجاز الجمع بينها وبين الساكن المشدَّد؛ فكنت تقول: آمَّة في جمع إمام؛ إذ الأصل أَأْمِمة فتُبدل الهمزة ألفًا، فيصير آمِمة، ثم تُدغم إحدى الميمين في الأُخرى، فيصير آمَّة كدابَّة، فكونُ العرب لم تَقل ذلك وقالت أَئِمَّة دليلٌ على أنَّ تلك الألف المبدلة من الهمزة لم تجر مجرى الألف الزائدة، وإنما ردَّتها إلى أصلها من الهمز؛ إذ الموجب لإبدالها ألفًا إنما هو سكونها، وقد زال بانفتاحها في الجمع، فلما التقتْ همزتان مفتوحتان استثقلوا اجتماعهما، فأبدلوا من الثانية واوًا، فإذا تقرَّر ذلك في أَوادِم وجب في أَأْمَم أن يُعتقد ذلك؛ لأنه بالنَّقل والإدغام زال سكون الهمزة، وانفتحت، فالتقت الهمزتان مفتوحتين، فاستُثقل ذلك، فأَبدل من الثانية واوًا، فقال[١]: أَوَمّ.

فَرْع: إذا بنيتَ أَفْعَلَ من أَدَدْتُ[٢] وأَلَلْتُ[٣] ونحوهما على قياس قول أبي عثمان اختلفوا في ذلك:

---

(١) ك، ت، ل: فقالوا.

(٢) أدَدت الشيء: مددته. وأدَّه الأمر: دهاه. وأدَّ البعير: هدر. وأدَّت الناقة: حنَّت.

(٣) أللت: اجتهدت في الشيء، وحافظت عليه، ولم أضيِّعه. وألَّه: طعنه بالحربة. وألَّ: أسرع، وأنَّ.

فذهب أبو علي في أحد قوليه إلى أنك تقول: هذا أَيَدُّ من هذا، وهذا أَيَلُّ من هذا،[1] فتبدل الثانية ياء كما أبدلها في أَيَمّ؛ إذ الأصل أَأْدَدُ وأَأْلَلُ، فبالإدغام نقلتَ الحركة إلى الهمزة الساكنة فتحركتْ، فأبدلت ياءً كما أبدلها[2] في أَيَمّ.

وذهب أبو الفتح إلى أنَّ قياسه أن تقول: أَوَدُّ مِن كذا، وأَوَلُّ مِن كذا، كما يقول الأخفش: أَوَمّ.

والفرق بينهما أنَّ أبا عثمان إنما قَلب في أَيَمَّ ياءً حملًا للمفتوحة على المكسورة في أَيِمَّة؛ وأَيِمَّةٌ مسموع، ولم يُسمَع أنهم قالوا أَيِدَّة[3] ولا أَيِلَّة في أَدَدتُ وأَلَلتُ، فتقيس عليه أَيَدّ وأَيَلّ. وإلى هذا رجع أبو علي الفارسي أخيرًا، واتَّفَقا - أعني أبا الفتح وأبا علي - على أنك تقول: أَوَدُّ وأَوَلُّ على قول أبي عثمان والأخفش معًا لهذا الفرق.

وفيه نظر لأنَّ قياس فِعال إذا بُني من أَدَدْتُ وأَلَلْتُ أن يقال: إدادٌ وإلال، وقد سُمع إلال، وهو اسم جبل عرفة، قال الشاعر[4]:

بِمُصْطَحِباتٍ مِن لَصَافِ وثَبْرةٍ ... يَزُرْنَ إلالًا ، سَيْرُهُنَّ التَّدافُعُ

فقياسُ جمع إداد وإلال أن يقال: أَيِدَّة وأَيِلَّة كما قالوا أَيِمَّة، وقياسُ قول أبي عثمان أَفْعَلَ على أَفْعِلة في هذا ظاهر، وإنما يَرد عليه هذا القياس بما تقدَّم من أنَّ العرب لم تُجرِ المبدَل من الأصل مجرى الزائد.

ص: فإن سَكنت الأُولى أُبدلت الثانية ياءً إن كانت موضعَ اللام؛ وإلا صُحِّحت، ولا تأثيرَ لاجتماع همزتين بفصل، ولا يقاس على[5] ذَوائب إلا مثلُه

---

(١) زيد هنا في ك: فتبدل من هذا.

(٢) ح: كما زيد.

(٣) ل، ت: أيدم.

(٤) البيت للنابغة في ديوانه ص ٣٦. مصطحبات: يعني الإبل. ولصاف وثبرة: موضعان في بلاد بني تميم. ت: وبثرة.

(٥) ل، ت، ك: عليه.

/**جمعًا وإفرادًا، خلافًا للأخفش، وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتصال لغة. ولو تَوالى أكثر من همزتين حُقِّقت الأولى والثالثة والخامسةُ وأُبدلت الثانية والرابعة.**

[٨: ١٦٠/ب] ش: قولُه **إن كانت موضعَ اللام** مثالُ ذلك أن تبني من قرأَ اسمًا على وزن قِمَطْرٍ، فإنك تزيد حرفًا من آخره للإلحاق، فتقول قِرَأْءٌ، ثم تُبدل الثانية ياءً، فتقول: قِرَأْيٌ. وإنما أبدلتَها ياءً لأنك بين أمرين:

أحدهما: أن تُقِرَّها غيرَ مدغمة، وذلك في غاية الاستثقال ومخالفة الأَقْيِسة؛ لأنه متى التَقى مِثْلانِ والأولُ ساكنٌ في كلمة وجبَ الإدغام؛ نحو خِدَبٍّ[١] وهِجَفٍّ، هما مُلحَقان بقِمَطْرٍ، وقد أُدغِما، وقِرْشَبٌّ[٢] هو مُلحَق بجِرْدَحْل[٣]، وقد أُدغم.

والثاني: أن تُدغم، وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلا إذا كانتا عينين نحو سآّل ولآّل؛ وليس هذان بعينين، فلذلك وجب الإبدال. وإنما كانت ياء لأنَّا نظرنا ما وقع رابعًا في المتحركتين أبدل ياء، فكذلك في الساكنة والمتحركة وإن تحركت الأولى، مثالُ ذلك اسم فاعِل من جاءَ، تقول: جاءٍ، فتُبدل الثانية ياء. وكذلك جمع خَطيئة، تقول: خطائئُ، تُبدل الثانية ياءً، فتقول: خطائيُ، وتُبدل من كسرة الهمزة فتحة فصار: خطاءَي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها صارت خطاءا، ووقعت الهمزة بين ألفين قُلبت ياء. وحَكى ابن جني[٤]: جائئٌ بهمزتين، وحَكى أبو زيد: اللهمَّ اغفرْ لي خَطائئي، قال: همزَها أبو السَّمْح وردّادُ ابن عمِّه. وحَكى[٥] أيضًا: دَريئة ودَرائئ. وحكى قُطْرُبٌ[٦]: لَفيئة ولَفائئ، وأنشدوا[٧]:

---

(١) الخدبّ: الضخم الطويل. والهجفّ: الجافي الثقيل.

(٢) القرشبّ: المسنّ.

(٣) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٤) تقدم هذا في ص ٢٥٤.

(٥) أي: أبو زيد كما في الخصائص ٣: ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ١: ٧١.

(٦) الخصائص ٣: ١٤٣. اللفيئة: القطعة من اللحم.

(٧) البيت في الخصائص ٢: ٦، ٣: ١٤٣. ل: ما الموت.

فإنكَ لا تَدري متى الموتُ جائئٌ إليكَ ، ولا ما يُحدِثُ اللهُ في غَدِ

وفي مجيء هذه الأشياء دليل على فساد ما ذهب إليه الخليل[1] من ادِّعاء القلب.

وقال س[2]: ((وسألتُه عن فَعْلَلٍ من جاءَ فقال: جَيْأًى))، يقلب الثانية ألفًا، يريد أنَّ هذا الواجب، إن جاء من كلام العرب مبنًى على هذا فهذا[3] قياسه، ولا يجوز بالكسر لأنَّ العرب لم تضعِّف الهمزة، وفي هذا التضعيف خلاف بين النحويين في غير الهمزة، ولا ينبغي أن يكون في الهمزة إلا الاتفاق على المنع.

وكذلك قولهم في مثلِ فُلْفُلٍ من آءة: أُوءٍ، يريدون أنك تقلب الثانية واوًا للضمة، فيدخل في باب أَدْلٍ. فإن سَهَّلتَ قلتَ: أُوٍ لأنَّ الواو أصلية، ولم تردّ الهمزة الثانية لزوال الأولى لأنَّ ذلك تخفيف عارض لا يُعتدّ به. وإذا صغَّرتَ أُوٍ قلتَ: أُوَيْءٍ، ولم تردّ أيضًا لأنَّ قلب الهمزة قياس، فهي كالثانية. ومَن حذفَ في أُخَيٍّ لاجتماع ثلاث ياءات لم يَحذف هنا لأنَّ الوسطى في تقدير همزة. وهذا كله كلام صناعيٌّ لا يجوز وضعه، وإنما يُذكر على ما تُوجب الصنعةُ فيه لو وُجد. ولا تجتمع الهمزتان في كلمة واحدة ببناء الكلمة، إنما تجتمع لعوارض قياسية، فيلزمون تخفيف الثانية بأن /تُبدل على حركة الأولى. [٨: ١٦١أ]

وقولُه **وإلا صُحِّحت** أي: وإلا تكن موضعَ اللام صُحِّحت، مثالُ ذلك سآّل ولأّل[4] والْمُذَأَّب[5] وغير ذلك، فإنها صحَّت، ولم تبدل، ولزمَ الإدغام إذ موجبُه موجود.

---

(١) الكتاب ٤: ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٢.

(٣) في المخطوطات: هذا.

(٤) اللأّل: بائع اللؤلؤ.

(٥) غلام مذأَّب: له ذؤابة.

وقولُه **ولا تأثيرَ لاجتماع همزتين بفَصْل** مثالُ ذلك آءَةٌ وآءٌ، وهو شجر، قال الشاعر[1]:

أَصَــكَّ مُصَــلَّمِ الأُذُنَــينِ أَجْــنَى ... لَــــه بالسِّـــــيِّ تَنُّـــومٌ وآءُ

فهذا تصحُّ فيه الهمزتان لأنه قد وقع الفصل بينهما. ويعني باجتماع الهمزتين أي: في كلمة وقد فُصل بينهما.

وقولُه **ولا يقاس على ذَوائِب إلا مثلُه جمعًا وإفرادًا** لَمّا ذكرَ أنَّ اجتماعهما بفصل لا يؤثر خاف أن يدخل في ذلك مسألة ذوائب؛ فإنَّ أصله ذآئب، فقد اجتمع همزتان، ووقع بينهما فصل، وقد أثَّر ذلك بأن أُبدلت الأُولى التي هي عين الكلمة واوًا، فقالوا: ذَوائب، فاستَدرك ذكرها لئلا تدخل تحت القانون الذي قبلها، فذَكر أنه لا يقاس على ذَوائب إلا ما كان مثلَه جمعًا يعني على فَعائل، وإفرادًا أي: على وزن مفرده، وصَحَّت فيه الهمزة. وكان ينبغي أن يذكر محلَّ القياس، وهو إبدال الهمزة واوًا، وأنْ يذكر أنَّ ذلك إبدالٌ على جهة اللزوم لا على جهة الجواز.

قال بعض أصحابنا[2]: «وتُبدل أيضًا - يعني الواو من الهمزة - باطِّراد إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بشرط أن يَكتنف ألف الجمع همزتان نحو[3] ذَوائب في جمع ذُؤابة؛ أصلُه ذآئب، فأُبدلت الهمزة واوًا هروبًا من ثِقَل البناء مع ثِقَل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأنَّ الألف قريبة من الهمزة؛ لأنها من الحلق كما أنَّ الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث هَمَزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوًا».

---

(١) هو زهير يصف الظليم. شعره بشرح ثعلب ص ٥٨. الصَّكَك: اصطكاك العرقوبين. ومصلم الأذنين: لا أذنين له. وأجنى: أدركَ أن يُجنى. والسي: أرض. والتنوم: شجر أغبر ينبت حبًّا دسمًا.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٣) في المخطوطات: في نحو. والتصويب من الممتع ١: ٣٦٣.

وقولُه **خلافًا للأخفش** يعني أنَّ أبا الحسن يَقيس على ذَوائب ما ليس مثلَه لا في الجمعية ولا في الإفراد؛ ومثالُ ذلك أن تبني من السؤال مثلًا اسمًا على وزن فُعاعِل[1] نحو سُخاخِن[2]، فتقول: سُؤائل، وتُبدِل همزته واوًا على مذهبه، فتقول: سُوائل قياسًا على ذَوائب في كونها همزة بعدَها ألفٌ بعدها همزة وإن كان اسمًا مفردًا. فإن أبدلت الهمزة واوًا لأجل ضمة السين قبلها جاز على المذهبين.

ومثالُ ما هو جمعٌ وهو مخالفٌ في الإفراد سَآئم جمع سائمة مسمًّى بها على حد سَحابة وسَحائب، تُبدل همزته واوًا على مذهبه، فتقول: سَوائم قياسًا على ذَوائب، وإن كان مفرده مخالفًا لمفرده في الوزن. [٨: ١٦١/ب]

وقولُه **وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتصال لغة** أي: وتحقيقُ الهمزة المتحركة مع اتصالها بهمزة أُخرى لغة، فتقول في أَيِمَّة: أَئمَّة، وفي أَوَمُّ مِن فلان: أَأَمُّ من فلان. وقال في (إيجاز التعريف)[3]: ((اجتماع الهمزتين في كلمة /موجبٌ لإبدال الثانية حرفَ لين ما لم يَشِذّ التحقيقُ أو تَكُن الأُولى عينًا تَليها ألفُ شبهِ مَفاعِل؛ فتُبدَل واوًا، كذُؤابة وذَوائب، أو تجتمعا كاجتماعهما في سآّل)). ثم قال[4]: ((فإن كانت ساكنة بعد متحركة))، وذكرَ أحكامها. فقولُه في هذا: ((ما لم يشذّ التحقيق)) مُنافٍ لقوله هنا: إنَّ ذلك لغة، إلا إن كان يعني بالشذوذ شذوذَ القياس فنَعَمْ، كقولهم: إعمالُ الحجازيين ما شاذٌّ، يعنون: في القياس.

وقولُه **ولو تَوالى** إلى آخر الفصل[5] مثالُ ذلك أن تبني من الهمزة مثل[6] أُتْرُجَّة، فتقول: أُؤْأُؤَّة، فتخفف الثانية بإبدالها واوًا لضمة ما قبلها، وكذلك الرابعة،

---

(١) فعاعل ... في الوزن: موضعه بياض في ح، وفيها حاشية تضمنت معنى النص الساقط.

(٢) طعام سخاخن: سخن.

(٣) إيجاز التعريف ص ٧٦.

(٤) إيجاز التعريف ص ٧٧.

(٥) هو: ((ولو تَوالى أكثر من همزتين حُقِّقت الأولى والثالثة والخامسةُ وأُبدلت الثانية والرابعة)).

(٦) المنصف ٣: ١٠٦ - ١٠٧. والأترجة: ثمرة شجر معروف.

وتحقق الأولى والثالثة والخامسة، فتقول: أُوْأُوْأة. فلو خَفَّفتَ الهمزة المحققة الثانية نَقلتَ إلى الساكن قبلها حركتَها، وحذفتَها، فقلت: أُوُوْأَة، ولو خَفَّفتَ المحققة الثالثة نقلتَ أيضًا، وحذفتَ، فقلتَ: أُوْأُوَة، فلو خَفَّفْتَهما لقلتَ: أُوُوَة؛ لأنك تنقل حركتيهما إلى ما قبل، وتحذفهما.

وإنما لم يجز قلب الهمزتين واوين وإدغامهما في الواوين قبلهما كما جاز ذلك في همزة مَقْرُوءة لأنَّ الواوين هنا بدلٌ من حرفين أصليين؛ فيقبلان الحركة، بخلاف واو مَقْرُوءة، فإنها زائدة، فلا تَقبل الحركة لئلا تخرج بذلك عن المد الذي لأجله جيء بها كما قَبِلَت الألفُ الحركةَ في أَوَمّ حيث أُبدلت واوًا لأنها[1] بدلٌ من أصل؛ ولم يقولوا: آمّ، فاحتملت الحركة لذلك، وأُبدلت واوًا.

وقولُ المصنف **وأُبدلت الثانية والرابعة** قد ذكرنا مثالَ ذلك في البناء من الهمزة مثل أُتْرُجَّة، وهو ما اجتمع فيه خمس هَمَزات. ولا يختصُّ إبدال الثانية والرابعة بذلك، بل لو بنيتَ من الهمزة مثل قِمَطْرٍ لقلت إِيَأْيٌ، وأصله: إِئَأْءٌ، فتُبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها كما أبدلتها واوًا من جنس حركتها في مضارع آتَى فاعَلَ من الإتيان؛ فقلت: أُواتي. وتُبدل الرابعة لِما تقرَّر في بناء نحو قِمَطْرٍ من قرأَ قبل هذا. وإبدالُ الثانية والرابعة إنما هو على اللزوم.

ويجوز إبدال الثالثة الساكنة ألفًا في إِيَأْي، فتقول: إيايٌ، كما تقول في كَأْسٍ: كاسٌ. وفي هذا نظر لأنَّ إبدال هذه الهمزة ألفًا يؤدي إلى إعلال معظم الكلمة، فيمكن أن يُجتنب ذلك، فلا يجوز إلا تحقيقها.

* * *

---

(١) لأنها بدل ... وأبدلت واوًا: سقط من ت.

ص: [فصل][1]

إذا كان في الكلمة همزةٌ غيرُ متَّصلة بأُخرى من كلمتها جاز أن تخفَّف متحركةً متحركًا ما قبلها بإبدالها مفتوحةً بواوٍ بعد ضمة؛ وبياءٍ بعد كسرة، وأن تخفَّف مفتوحةً بعد فتحة، ومكسورةً أو مضمومةً بعدَ فتحة أو كسرة أو ضمَّة، بجعلها كمُجانِس حركتِها.

ش: قولُه **غيرُ متَّصلة بأُخرى** احترازٌ مِن أن تتصل، وقد تقدَّم[2] حكمُ ذلك.

وقولُه **جاز أن تُخَفَّف** يعني أنه لا يجب ذلك.

وقولُه **مفتوحةً بواوٍ بعد ضمة** مثال ذلك جُوَنٌ جمع جُؤْنة[3]، وأصله جُؤَنٌ مهموز، فيجوز إبدال الهمزة واوًا لضمَّة ما قبلها، وكذلك رجلٌ سُؤَلة، ويجوز سُوَلة بإبدال الهمزة واوًا. [٨: ١٦٢/أ]

/وقولُه **وبياءٍ بعد كسرة** مثالُ ذلك مِيَرٌ في مِئَرٍ: جمع مِئْرة[4]، وأريدُ أن أُقْرِيَك، وأصله أُقْرِئك بالهمز لأنه من القراءة.

ومثالُها مفتوحةً بعد فتحة سَأَلَ. ومثالُها مكسورةً بعد فتحة سَئِم، وبعدَ كسرة مِئِين، وبعد ضمة سُئِلَ. ومثالُها مضمومةً بعد فتحة لَؤُمَ، وبعد كسرة يَسْتَهْزِئُ، وبعدَ ضمة مُؤُون جمع مأْنة[5].

وقولُه **بِجَعْلِها كمُجانِس حركتها** أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها، وهي التي يقال فيها إنها تُسَهَّل بَينَ بَينَ، ويقال أيضًا: همزةُ بَينَ بَينَ.

---

(١) فصل: من التسهيل ص ٣٠٢ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٠٤٤.

(٢) تقدم في ص ٢٥٣ - ٢٦٤.

(٣) الجؤنة: سلة مستديرة مغشّاة جلدًا يجعل فيها الطيب والثياب.

(٤) المئرة: العداوة.

(٥) المأنة: السُّرَّة وما حولها من البطن. وقيل: هي لحمة تحت السُّرَّة إلى العانة.

فهذه الهمزة في هذه الأضرب السبعة تُسَهَّل كما ذُكر، والضربان اللذان قبل هذه الأضرب تُبدَل فيهما كما مثَّلنا في جُوَنٍ ومِيَر. وإنما لم تُجعل بين الهمزة والألف في هذين لأنها إذ ذاك تُقَرَّب من الألف، فكما أنَّ الألف لا يكون ما قبلها مكسورًا ولا مضمومًا، فكذلك ما يُقَرَّب منها، فلما تعذَّر تسهيلها أَبدل منها واوًا إذا انضمَّ ما قبلها، وياءً إذا انكسَر، كما يُفعل بالألف إذا انضمَّ ما قبلها أو انكسَر.

ص: خلافًا للأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرةٍ ياءً، والمكسورةِ بعد ضمةٍ واوًا.

ش: مثالُ ذلك سُئِلَ ويَستَهزِئُون، فالأخفش[1] يقول سُوِلَ ويَسْتَهْزِيُون، فيُدَبِّرها وهي مضمومة تدبيرها[2] وهي مفتوحة وقبلها ضمة نحو جُوَن، أو كسرةٌ نحو مِيَر. وحجته أنك إذا سهَّلتَ المضمومة قرَّبتَها من الواو الساكنة، فكما أنَّ الواو الساكنة لا تقع بعد كسرة فكذلك ما يُقَرَّب منها؛ ولو سهَّلتَ المكسورة كان ذلك تقريبًا لها من الياء الساكنة، فكما أنَّ الياء الساكنة لا تقع بعد ضمة فكذلك ما قُرِّبَ منها؛ وإنما تكون الواو الساكنة بعد الكسرة ياءً نحو مِيزان، والياءُ الساكنة بعد الضمة واوًا نحو مُوقِن، فكذلك الهمزة المضمومة بعد الكسرة تُبدَل ياء، والمكسورةُ بعد الضمة تُبدَل واوًا.

ونُقل عنه في المنفصلة: مِنْ عِنْدِ يُخْتِهِ، بإخلاص الياء كالمتصلة، وكذلك ذكرَ أبو علي[3]. ونقل[4] عنه: هو عبدُ يِبِلِك فجعل الهمزة بينَ بينَ لأنها منفصلة، فكأنه

---

(١) معاني القرآن له ص ٤٤ - ٤٥ وشرح الشافية للرضي ٣: ٤٦. وفي المقتضب ١: ١٥٧ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٧٧ والتكملة ص ٣٧ والحجة ١: ٣٥٦ أنه يقلبها ياء إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة، ولم يذكروا الهمزة المكسورة المسبوقة بضمة.

(٢) وهي مضمومة تدبيرها: سقط من ح.

(٣) الحجة ١: ٣٦٤ والتكملة ص ٣٧.

(٤) الحجة ١: ٣٦٤.

ابتدأ بها، ولا فرق بين الموضعين. كذا ذكر أبو عمر في (الفَرْخ) عنه، والاعتراض فيه بيِّن.

وسأل[١] مروان بن سعيد الْمُهَلَّبِيّ[٢] أبا عمر بمحضر أبي الحسن: كيف تسهِّل جُؤَنًا ومِئَرًا؟ فأجابه بما ذكر. فقال له: كيف تخفِّف همزة يَستَهزِئُون؟ فأجاب بمذهب س. فعارضَه بقوله: ففرق بما تقدَّم، وسكت أبو الحسن، ومذهب س[٣] جعلها بينَ بينَ كسائر أخواتها، ولولا ما ورد السماع في جُؤَن ومِئَر بالإبدال لَمَا أُبدلت[٤]، بل كانت في ذلك تُحمل على نظائرها مما هو متحرك بتحرُّك ما قبله في جعلها بينَ بين؛، ولم يُسمع الإبدال في مثل سُئِلَ ويَستَهزِئُون، فكان حملها على القياس أَولى.

وأيضًا فالألف لا يمكن وقوعها بعد كسرة ولا ضمة تخالف الواو والياء الساكنتين؛ فإنه يمكن أن تقول مِوْزان ومُيْقِن إلا أنَّ العرب لم تقُله لِما فيه من الثِّقَل، وأَجرت[٥] الياء والواو في /ذلك مجرى الألف، فجَعلت ما قبلهما من جنسهما كما أنَّ الألف كذلك، فإذا حُمل ما قُرِّبَ من الألف والواو عليهما، والياء والواو محمولان على الألف، كنت قد حَملتَ محمولًا على محمول غيره. [٨: ١٦٢/ب]

وذهب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح[٦] إلى أنَّ تسهيل المكسورةِ المضمومِ ما قبلها بجعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها؛ فتُجعل الهمزةُ في سُئِلَ بينها وبين الواو، والمضمومةِ المكسورِ ما قبلها بجعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، فتُجعل الهمزة التي في يَستَهزِئُون بينها وبين الياء.

---

(١) الحكاية في الحجة ١: ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين. بغية الوعاة ٢: ٢٨٤.

(٣) الكتاب ٣: ٥٤١ - ٥٤٢.

(٤) لما أبدلت ... ولم يسمع الإبدال: سقط من ت.

(٥) ت، ح: وأجريت.

(٦) الرعيني الإشبيلي [٤٥١ - ٥٣٧هـ] إمام مقرئ محدث نحوي قاضٍ، له تصانيف بديعة في القرآن. بغية الوعاة ٢: ٣ وغاية النهاية ١: ٣٢٤ - ٣٢٥.

وقد أُولع به جماعة من القُرَّاء، وأثاروه، وآثروه، وهؤلاء استقبحوا قول س لما أخذ به أبو الحسن، وقولَ أبي الحسن لِما اعتُرِض به عليه، فرأوا أن يتخلصوا بأن يجعلوا الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها، فتكون بمنزلتها إذا سكنت وأُبدلت، ويرون أنَّ في ذلك إبقاءً للهمزة على القياس الذي تقتضيه من التسهيل إذا كانت متحركةً متحركًا ما قبلها فرارًا من وقوع ما قُرِّب من الياء الساكنة بعد ضمة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لخروجه عن قياس كلام العرب؛ ألا ترى أنَّ الهمزة لم تُجعل قَطُّ في موضعٍ بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

ومِن نُكتة هذا الفصل فُوعِلَ من سَأَلَ، فتقول: سُوْئِلَ، كما قال[1]:

.... وسُــوْئِلَ لــو يُبِــينُ لنــا السُّــؤالا

وتسهيلُ هذه الهمزة بينَ بينَ في قول النحويين، لا خلاف بينهم في ذلك، وليست بعد ألف ولا بعد متحرك، وذلك قادح فيما عَمَّمَ أبو علي[2]، وقبله (س)[3] في عقد همزة بينَ بينَ أن لا تكون بعد ساكن إلا الألف، وليست زائدة لغير الإلحاق، ولا تدلُّ على معنًى، فينبغي[4] أن تُدغم وإن قلنا تدلُّ على معنًى؛ لأنها تُفهِم أنه قد كان من صاحبك إليك مثل ما كان منك له؛ فينبغي أن تحرَّك، والعرب إنما جعلتها بينَ بينَ.

وقال أبو علي[5]: «وإنما ذلك لأنَّ واو فُوعِلَ لا تُدغَم في كلامهم أصلًا، ولا تحرَّك، فلم يَجُز إلا أن تكون بينَ بينَ».

---

(١) صدر البيت: فَرَدَّ على الفؤاد هَوًى عَميدًا. وهو للمرّار الأسدي في الكتاب ١: ٧٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٥٣، وبلا نسبة في المقتضب ٤: ٧٦. الهوى العميد: المفسد الكبد. ويبين السؤال: يبين جواب السؤال.

(٢) التكملة ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) الكتاب ٣: ٥٤٥ - ٥٤٦، ٥٤٧.

(٤) فينبغي ... تدل على معنًى: سقط من ت.

(٥) المنصف ٢: ٣٩ بتصرف.

والذي يظهر من كلام س[1] أنَّ الواو محمولة على الألف، فكما قالوا: قُوْوِلَ وبُوْيِعَ فلم يدغموا كذلك قالوا: سُوْيِلَ، جعلوه بمنزلة همزة سَأَلَ لأنها تلك الألف قُلبت.

فأمّا مُفْعِلٌ من يَئِسَ فتقول: مُوْيِسٌ، فقاسه الخليل[2] و(س) على هذا، وأَجرَوا الواو مُجرى الياء في منع الإدغام، ومُجرى الواو في يُوئس في منع التحريك وإثبات التحريك.

والنحويون[2] على خلافهما، يقولون: مُيِسٌ، ينقلون الحركة لأنَّ الحرف أصلي، وليس بألف، فترجع الياء إلى أصلها. وكذلك تقول في مِفْعَلٍ من وَأَلَ: مِوَلٌ، وأصلُه مِوْأَل، ثم تقلب الواو ياء على حد مِيزان، فيصير مِيْئَل، فتُنقل حركة الهمزة، وترجع الواو إلى أصلها. [٨: ١٦٣/أ]

وقال أبو عمر: سألتُ أبا الحسن عن تخفيف سِيْئَتْ، فقال: سِيَتْ /لأنهم حرّكوا ياء مقلوبةً من واو قبلها كسرة، فلمَّا حركوا تلك الياء والكسرةُ على حالها لم يردُّوها[3] إلى الواو لأنَّ العلة على حالها، قالوا: دِيمةٌ ودِيَمٌ، وحِيلةٌ وحِيَلٌ، فتركوا الياء على حالها لَمّا تحركتْ لأنها قد قُلبت وقبلها كسرة، والكسرةُ التي قَلَبَتْها باقية على حالها.

ص: وأن تُخفَّف ساكنةً بعد حركةٍ بإبدالها مدَّةً تُجانسها، وإن تحركت بعد ساكن فبِحَذفها ونقلِ حركتها إليه ما لم يكن ألفًا أو واوًا مزيدةً للمدّ، أو ياءً مثلها، أو للتصغير، أو نونَ الانْفِعال عند الأكثر، وتُسَهَّل بعد الألف إن أُوثِرَ

---

(١) الكتاب ٤: ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٢) المقتضب ١: ١٧٨ والمنصف ٢: ٣٨ - ٣٩ والممتع الكبير ص ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٣) لم يردوها ... على حالها: سقط من ت.

التخفيف، وتُجعل مثل ما قبلها من الواو والياء المذكورتين[1]، وربما حُمل في ذلك الأصليُّ على الزائد، والمنفصلُ على المتصل. ونحو قولهم في كَمْأَة: كَماةٌ[2]، لا يقاس عليه، خلافًا للكوفيين.

ش: إذا كانت الهمزة ساكنةً فلا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا، إن كان ساكنًا لزمَ تحركه لالتقاء الساكنين، بحسب ما يجب من الحركات لنظيره مع غير الهمزة، فإذًا الساكنة لا بُدَّ أن يكون ما قبلها متحركًا بإحدى الحركات الثلاث، فيجوز أن تخفَّف بإبدالها حرفًا من جنس [حركة][3] ما قبلها، فإن كانت فتحةً أُبدلت ألفًا نحو كاس في كَأْس، وسواء كانت عينًا كما مثَّلْنا ـ والإبدالُ لغة الحجاز، والهمزُ لغة تميم ـ أم فاءً من كلمة نحو يَأْمَنُ، تقول فيه: يامَنُ، أو من كلمتين نحو: إنَّ أَحمدَ ائْتَمَرَ، تقول: إنَّ أحمدَ تَّمَرَ، أو لامًا نحو بَدَأْتُ وقَرَأْتُ، تقول: بَدَاتُ وقَرَاتُ. وكذلك تقول في الجزم: لم يَقْرَا زيدٌ، تُبدل الهمزة ألفًا لسكونها. وهنا اختَلف رأي أصحابنا:

فقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: ((لا يجوز حذف الألف لأنَّ الجزم قد حُذفت له الحركة)).

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: ((يجوز حذفها اعتدادًا بما آلت إليه الهمزة، وهو الألف)).

وكذلك في يَوْضُؤُ ويُقْرِئُ إذا سُهِّلَتا، وربما لزم البدل، وذلك إذا كانت الألف رِدْفًا كقول امرئ القيس[4]:

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٣٠٣ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٠٤٨: ويتعيَّن الإدغام.

(٢) زيد هنا في التسهيل ص ٣٠٣: شاذّ.

(٣) حركة: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) صدر البيت: وصُمٌّ صِلابٌ ما يَقينَ مِنَ الوَجَى. الديوان ص ٣٦. يصف حوافر فرسه وارتفاع مؤخرته ويشبهها بالرأل. وأراد بالصم حوافره. والوجى: الحفى. وما يقين من الوجى: لا يهبن المشي من الحفى لصلابتهن.

.... كأنَّ مكانَ الرِّدْفِ منهُ على رالِ

والرَّأْل. فرخ النَّعامة، وكما أنشد س[1]:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلاكَ وانْتِيابِها مِنْ حيثُ زارَتْني ، ولم أُوْرَا بِها

يريد: أُورأْ بِها، ومعنى لم أُوْرَأْ: لم أُعلم بها، وزعم أبو سعيد[2] أنه مشتقٌّ من الوراء، أي: لم أَشعر بها من ورائي، وذلك على قولِ مَن قال في تصغير وَراءٍ: وُرَيِّئة، وأمّا مَن قال: وُرَيَّةٌ فيلزمه أن يقول: لم أُورَهْ. وزعمَ[2] أيضًا أنَّ مِن ذلك: وَرَّأْتُ بكذا، أي: ساتَرتُ به، وفي الحديث: (كان[3] رسول الله - ﷺ - إذا أراد سَفَرًا وَرَّأَ بغيره عنه)[4]، ولم يضبط أهل الحديث الهمز فيه. فإذا كانت الألف رِدْفًا لم يَجز أن تقع الهمزة الساكنة التي أُبدلت منها الألف موقعها ولا غيرها من الحروف؛ فكان ينبغي للمصنف أن ينبِّه على لزوم البدل في هذه الحالة. [٨: ١٦٣/ب]

وإن كانت ضمةً أُبدلت واوًا نحو بُوْس في بُؤْس، وجُوْنة في جُؤْنة، وهي سُلَيلة مُغَشَّاة بأدم. وسواء كانت عينًا كما مثَّلْنا أو فاءً من كلمة نحو يُوْمِنُ في يُؤْمن، /أو من كلمتين نحو ﴿مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾[5] فيمن [قرأ][6] ﴿يَقُوْلُ اوْذَنْ لي﴾، أو لامًا نحو وَضُوْت في وَضُؤْت.

---

(١) تقدم البيتان في ١: ٢٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٨٠.

(٣) كان ... ولم يضبط أهل الحديث: سقط من ك.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد: باب من أراد غزوة فورَّى بغيرها ٤: ٦ ومسلم في صحيحه ٤: ٢١٢٨ وفيهما: ((وَرَّى)). وبالهمزة رواه السيرافي في شرح الكتاب ١٤: ٨٠ وتبعه ابن سيده في المخصص ٤: ٢٠٢ [ط. العلمية] والرضي في شرح الشافية ١: ٢٤٤.

(٥) الآية ٤٩ من سورة التوبة.

(٦) قرأ: تتمة يقتضيها السياق. وهذه قراءة حمزة. الدر النثير ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

أو كسرةً أُبدلت ياءً نحو ذِيْب في ذِئْب، ومِيْرة في مِئْرة، وهي العَداوة، من: مَأَرتُ بين القوم[١]. وسواء كانت عينًا كما مثَّلْنا أو فاءً من كلمة نحو تِيْبَى في تِئْبَى مضارع أَبى في لغة من كسر حرف المضارعة فيه، وتِيْمَنُ في مضارع أَمِنَ في لغة من يفعل ذلك، أو من كلمتين نحو (الَّذِي يْتُمِنَ) في ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[٢]، أو لامًا نحو بَرِيْتُ في بَرِئْتُ.

وقولُه **وإن تحركت بعد ساكن** المتحركة إما أن تقع أول الكلمة أو غير أولها، إن وقعت أولًا فهي تُحَقَّق لأنه لا جائز أن تُبدَل؛ لأنه لو أُبدِل منها حرف علَّة لكان الابتداء به ثقيلًا، والقصدُ بالإبدال إنما هو التخفيف. ولا جائز أن تُحذف لأنها لا تُحذف حتى تُلقى حركتها على ما قبلها؛ والفرض أنها وقعت أولًا، فليس ثَمَّ ما تُنقَل إليه حركتها، فلذلك لم تُحذف. ولا جائز أن تُجعل بينَ بينَ لأنَّ ذلك تقريب من الساكن، فكما لا يجوز أن يُبتدأ بالساكن فكذلك لا يجوز أن يُبتدأ بما قُرِّبَ منه؛ وهذا على رأي البصريين[٣]. وأمّا الكوفيون فإنهم يزعمون أنَّ همزة بينَ بينَ ساكنة. وهو خطأ، وقد ذكرنا هذه المسألة في كتاب (التذكرة)[٤] من تأليفنا، فتُطالَع هناك.

وإن وقعت الهمزة غير أوَّل فإما أن يكون قبلَها ساكنٌ أو غيرُ ساكن؛ إن كان ساكنًا فإما أن يكون صحيحًا أو معتلًّا:

---

(١) مأرت بين القوم: أفسدت.

(٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. وهذا التسهيل قراءة ورش وحمزة. الدر النثير ص ٢٧٥، ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٣) الكتاب ٣: ٥٤٩ - ٥٥٠ وشرحه للسيرافي ١٤: ٧٧ والمقتضب ١: ١٥٥ والأصول ٢: ٤٠٤ - ٤٠٥ والمنصف ٢: ١٩٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٨ - ٤٩ والإنصاف ٢: ٧٢٦ - ٧٣١ [المسألة ١٠٥] وشرح الشافية للرضي ٣: ٤٥.

(٤) لم أقف عليها في المطبوع، وهو ناقص.

إن كان صحيحًا جاز نقلُ حركتها إليه وحذفُها، فتقول: هذا خَبُك[1]، ورأيت خَبَك، ومررت بِخَبِك.

وإن كان معتلًّا فإما أن يكون حرفَ لين أو حرف مدّ ولين، فإن كان حرفَ لين فإما أن يكون زائدًا أو غير زائد، إن كان زائدًا فإما للإلحاق أو لغيره:

إن كان للإلحاق نقلت وحذفت، فقلتَ في حَوْءَبٍ[2] وجَيْئَلَ[3]: حَوَبٌ وجَيَل.

وإن كان لغير الإلحاق - وذلك ياء التصغير - نحو أَفْؤُس إذا صغَّرته، فتقول: أُفَيِّسٌ؛ لأنَّ ياء التصغير تجري مجرى المد واللين، فتشبه ألف التكسير لأنها أبدًا تقع من الاسم ثالثة وبعدها كسرة كألف التكسير.

وإن كان غير زائد - وذلك نحو شَيْء وضَوْء - فحُكم الياء والواو حكم الحرف الصحيح، فتنقل حركة الهمزة إليهما، فتقول: شَيٌ وضَوٌ، وفي المنفصل أَبُوَيُّوب وأَبُوسْحاق، وفي أبي إسحاق: وأَبِيِسْحاق، ويرمِيُمَّه، ويغزُوُمَّه، ويُعْطِيِ سْحاق.

وأجاز الكوفيون أن تقع همزة بينَ بينَ بعد كلِّ ساكن كما تقع بعد المتحرك؛ لأنها عندهم بمنزلة المتحرك. وهذا مخالف لكلام العرب والقياس.

وتقول في فُعْلُلٍ من جِئتُ: جُوْءٍ[4]، فإن خففَّتَ الهمزة قلتَ: جُيٍ، فتردها إلى الياء لأنَّ الياء أغلب على الواو حين تقلبها ياء من الواو على الياء؛ ألا ترى أنهما إذا اجتمعا قُلبت الواو ياء.

---

(١) هذا تخفيف: هذا خَبْؤُك. والخَبْء من الأرض: النبات. ومن السماء: المطر. والشيء المخبوء.

(٢) حوءب: موضع قريب من البصرة. وحافرٌ حوءبٌ: مقعَّب. ووادٍ حوءبٌ: واسع.

(٣) جيئل: الضبُع.

(٤) الكتاب ٤: ٣٨٦ وشرحه للسيرافي ١٨: ٩٣ والتعليقة ٥: ٨٩ - ٩١.

وقد حُكي في ذلك قلب الهمزة مع الياء ياء ومع الواو واوًا والإدغام؛ وذلك قليل جدًّا، فتقول: شَيٌّ وضَوٌّ[1] إجراء للأصل مجرى الزائد. وقال ابن جني: ((وقال بعضهم: سَوَّةٌ وضَوٌّ وشَيٌّ، فإذا قالوا: أَبُوُمّك وصاحِبِي بِلٍ لم يشدِّدوا كراهة الضَّمَّات والواوات)).

[٨: ١٦٤/أ] /والذي أراه أنَّ هذا شاذٌّ، لم يَقسه س ولا غيره ممن تقدَّم، ولا اشتهر في كلامهم، وهذا بمنزلة ما روي أنَّ منهم من يقول: يَرْمِ خْوانَه[1]، بحذف الياء لالتقاء الساكنين، ويُرْضِمَّه لاستثقال الضمة والكسرة. وقد حكى أبو عمر في (الفَرْخ) أن منهم من يدغم أَبُوُّمّك وأَبِيَّ بِيْك وشبهه.

وإن كان حرفَ مدٍّ ولين فإما أن يكون ألفًا أو ياءً أو واوًا، إن كان ألفًا مثل الهَبَاءة[2] فلا يَصحُّ النقل ولا الإبدال، بل تُسَهَّل بجعلها بينَ بينَ. وإنما جاز ذلك - والألفُ ساكنة، وهمزة بينَ بينَ بمنزلة الساكن - لأنَّ الألف فيها فضلُ مدّ، والهمزة الملَيَّنة فيها فضلُ حركة، فسهُل لذلك اجتماعهما.

وإن كان ياءً أو واوًا فإما أن يكونا زِيدا للمدّ أو لغيره، فإن زِيدا لغيره، وذلك أن تبني من السؤال مثل طُوْمَارٍ[3] ودِيْماس[4] فتقول: سُوْآلٌ وسِيْئالٌ، فإن سَهَّلتَ نَقلتَ لأنَّ الحرفين للإلحاق، وحرفُ الإلحاق يجري في ذلك مجرى الأصل. ويجري مجرى الملحق بالأصل في النقل حرفٌ دالٌّ على معنًى أو اسم؛ نحو: هؤلاءِ مُكْرِمُوَ بِيك، ومُكْرِمُو خْوَتِك، ورأيتُ ضارِبِيُمَّ فلانة، وضارِبِي نْسان، وهؤلاءِ لم يَضرِبُوَ خاك، وأَكْرِمِيَ باك يا امرأة، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٥٦.

(٢) الهباءة: موضع.

(٣) الطومار: الصحيفة.

(٤) الدِّيماس: الكِنّ، والسَّرَب، والحمّام.

وإن كانا زيدا للمدّ فتقلب الهمزة مع الياء ياءً، ومع الواو واوًا، فتقول في مَقْرُوءةٍ وخَطيئة: مَقْرُوّةٌ وخَطِيَّةٌ بالإدغام بعد القلب، فأما من قال[1] في خَطيئة: خَطِيَةٌ - بياء واحدة متحركة - فإنما هو فَعِلة كنَبِقَة، فقُلبت الهمزة ياء على حدِّ مِيَرٍ.

وإن كان ما قبل الهمزة غيرَ ساكن فقد تقدَّمت[2] الصُّوَر التسع وخلافُ الأخفش وخلافُ شُرَيح قبل هذا.

وقولُه **أو نونَ الانفعال** معطوفٌ على ما قبله مما لا يجوز نقلُ حركة الهمزة إليه وحذفُها وإن كان الحكم في ذلك مختلفًا؛ فهي مع الألف تُسَهَّل بينَ بينَ، ومع حرف المدِّ واللين الياءِ والواو المزيدتين وياءِ التصغير تُقلَب وتُدغَم، ومع نون الانفعال تُحَقَّق، وذلك نحو انْآدَ[3] وانْأَطَرَ، فمذهب الأكثرين أنه لا يجوز النقل، وسببُ ذلك ما يؤدي إليه من الالتباس، وذلك أنك إذا نقلتَ حذفتَ الهمزة، وألقيتَ حركتها على النون، وحذفتَ همزة الوصل لأنه إنما جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا تحرَّك فلا حاجة إليها، فيَبقى لو نقلنا: نادَ ونَطَرَ، فيلتبس أهو ثلاثيٌّ مجرد أم ثلاثيٌّ مزيد فيه حرفان، فاعتَبر الأكثرون هذا الالتباس العارض، ومَن لم يُبال بالعارض أجازَ ذلك.

وينبغي عندي أن تُقَرَّ همزة الوصل، فيقال: انادَ وانَطَرَ لأنَّ هذا النقل عارض، وفي إبقاء همزة الوصل ما يُزيل الالتباس، وإذا كانوا قد أَقَرُّوها في قولهم اَلْحَرْ حين نقلوا ولم يُلبس فلَأَنْ يُقِرُّوها مع الإلباس أَولى.

وقولُه **وربما حُمِل الأصليُّ على الزائد** قد ذكرنا[4] ذلك في التقسيم في شَيء وضَوء، وأنه يجوز فيها الإبدال والإدغام، وأنه قليل جدًّا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٨.

(٢) تقدمت في ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣) انآد: انحنى. ت: اتّأد. وانأطر: اعوجَّ وانثنى.

(٤) تقدم قريبًا.

[٨: ١٦٤/ب] وقولُه **والمنفصلُ /على المتصل** مثالُه أبو أَيُّوب، فتُبدِل الهمزة واوًا، وتُدغمها كما فعلتَ في مَقْرُوّة، وكذلك في الياء، تقول: فِيِّ بْراهيم، فتُبدل الهمزة ياء، وتُدغمها في الياء قبلها حملًا لها على خَطِيَّة في خَطيئة.

وقولُه **ونحوُ قولهم في كَمْأة كَمَاةٌ لا يُقاس عليه، خلافًا للكوفيين** قياسُ همزة الكَمْأَة أن تُخَفَّف بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وتُحذَف، فيقال: الكَمَةُ، وأمّا أن تُنقَل الحركة إلى الساكن قبلها وتُبدَل ألفًا فذلك شاذّ، وقاسَ عليه الكوفيون[١] جريًا على مذهبهم في بناء القواعد على ما قَلَّ ونَدر.

وقد أَورَد ذلك بعض أصحابنا موردَ غير الشذوذ، ووجَّهه، فقال[٢]: ((وأبدلت - يعني الألف - من الهمزة المفتوحة الساكنِ ما قبلها إذا كان الساكن مما يمكن نقلُ الحركة إليه نحو الْمَرَاْة في الْمَرْأَة، والكَمَاْة في الكَمْأَة، وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها، ولم يحذفوا الهمزة، بل أَبقَوها ساكنة، فجاءت ساكنة بعد فتحة، فقُلبت ألفًا)).

قال (س)[٣]: ((وقد قالوا: الْمَرَاْةُ والكَمَاْةُ، ومِثْلُه قليل)).

واختلفوا في حركة الساكن بالفتح، فقيل: نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم أُبدل منها ألف. وقيل: أَبدلوا الهمزة ألفًا، فلزِم تحريك ما قبلها بالفتح لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. وزعمَ أبو سعيد[٤] أنَّ ذلك لا يَطَّرد عند البصريين، وأنَّ الكسائيَّ والفَرّاء طَرَداه، وليس في لفظ س إلا أنه قليل.

---

(١) المفصل ص ٣٦٤.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٤٠٥.

(٣) الكتاب ٣: ٥٤٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٨٤.

وروى أبو زيد والكوفيون[1] أنَّ مِنَ العرب مَن يُبدِل الهمزة على حسب إبدالها في الفعل؛ فيقول في رَفْءٍ: مصدر رَفَا: رَفْوٌ؛ لأنه يقول: رَفَوْتُ، وفي خَبْءٍ: مصدر خَبَأَ: خَبْيٌ، لأنه يقول: خَبَيتُ. قال أبو سعيد[2]: «وهذا عند س وسائر البصريين رَديء الأصل، لا يَطَّرِد، ولا يَنقاس».

ص: وإن كان المنقولُ إليه حرفَ التعريف رُتِّبَ الحكم على سكونه الأصلي كـ«مِنَ الَانَ»، أو على حركته العارضة كـ«مِن لَانَ». وربما استُغني بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرِّك ما قبلهما ما لم تكن الحركةُ فتحةً؛ وقد لا تُستثنى. والتُزم غالبًا النقلُ فيما شاع من فروع الرُّؤية والرَّأي والرُّؤيا إلا مَرْأى ومَرْئيًّا ومِرْآةً وأَرْأَى منه وما أرآه وأرْءِ به.

ش: يعني بقوله **وإن كان المنقولُ إليه** الحرفَ المنقولَ إليه حركةُ الهمزة. **وحرف التعريف** يعني به اللام الساكنة، فإما أن تراعي السكون الأصلي، ولا تعتدَّ بالحركة المنقولة إلى اللام، فتُبقي همزة الوصل لأنَّ الساكن كأنه موجود، فتقول: الَرْضُ والَاخِرة ونحو ذلك، فإذا تقدَّم لامَ التعريف ساكنٌ حُرِّكَ بالحركة التي ذكرت في (باب التقاء الساكنين)[3] إن كان مما يُحَرَّك، فإن كان مماثلًا أو مقاربًا لا يجوز إدغامه في اللام فلا يُدغم في لام التعريف؛ لأنَّ النية بلام التعريف السكون، فيصير مما اجتمع فيه مِثلان أو متقاربان، الأولُ منهما متحرك والثاني ساكن، والإدغامُ شرطُه عكس هذا، وهو أن /يَسكن الأول ويتحرك الثاني[4]، فعلى هذا تقول: مِنَ الَرْضِ، ومِنَ الُوْلَى، ومِنَ الِلْقاء[5]، وعَلَى الَرْضِ، وعَلَى الُوْلَى، وعَلَى الِلْقاء[5]، بنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف وحذف الهمزة، وهذا معنى قول المصنف: **كَمِنَ الَانَ**. [٨: ١٦٥/أ]

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٨٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٨٦ بتصرف.

(٣) تقدم في ١٧: ٩٧ - ١١٦.

(٤) الثاني ... ومن الأولى ومن: سقط من ك.

(٥) ت: الإلغاء.

وقولُه **أو على حركته العارضة كَمِنْ لَان** هذا رَتَّبَ الحكمَ على الحركة العارضة، واعتدَّ بها لأنه لَمّا حرَّك لام التعريف بحركة الهمزة وحذفَها اعتدَّ بالحركة، فسقطت همزة الوصل، فالتقتْ نون مِنْ ساكنة مع لام التعريف، وهي متحركة، وهما متقاربان، فأُدغمت النون في اللام كما أَدغموا: مَن لَّاعبٌ؟ ومَن لَّكم؟ وعلى الاعتداد بالعارض تقول في الابتداء: لَحْمَرُ في: الأَحْمَر. وعلى مراعاة السكون الأصلي تقول: اَلَحْمَرُ، وقد أنشدوا على الاعتداد بالعارض - وهو تحريك اللام - قول الشاعر[1]:

فما أصبحتْ عَلَّرْضِ نفسٌ بَرِيَّةٌ ولا غيرُها إلا سُليمانُ مالُها

أصلُه: على الأَرض، فلما نقلَ الحركة من الهمزة إلى اللام وحذفَ الهمزة التقى لامان، إحداهما لام على، والأخرى لام الأَرض، فأَدخل اللام في اللام، فقال: عَلَّرْضِ. قال بعض البصريين[2]: ((وهو قياس مطَّرد، تقول في جَلا الأمر: جَلَّمْر، وفي سَلِ[3] الإقامة: سَلِّقامة، ومثلُه قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[4])) انتهى. يعني أنَّ أصله: لكنْ أنا، ثم نَقل وحذف الهمزة فبقي: لكنْنَا، فأدغم.

قال بعض شيوخنا[5]: ((يمكن أن يكون هذا مطَّردًا في لام المعرفة فقط، وأمّا أن يقال في اضْرِبْ أَباه إذا نقلتَ فقلتَ اضْرِبَ بَاه: اضْرِبَّاه، فلا، إلا أن يَنُصُّوا على حكايته وإثباته، وهو بعيد)).

---

(١) هو الفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك. الديوان ٢: ٦٢٣. وفيه: ((في الأرض نفس فقيرة))، وآخره في المخطوطات: بالها. ورواية أبي حيان في شرح للسيرافي ١٩: ١٣١ عن نسخة مبرمان من الكتاب، وعنه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٤٣ [رسالة].

(٢) هو السيرافي. شرح الكتاب ١٩: ١٣٣ باختصار.

(٣) السيرافي: سلا.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الكهف.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٤٣ [رسالة].

قال أبو سعيد[1]: ((مَن قال في هذا البيت: عَلَّرْضِ فهو قياس، ومَن قال: عَلْأَرْضِ فلا يُقبَل إلا بثَبَت ورواية)).

فإن قلت: قد أثبتَ س رواية عَلْماءِ، وأيُّ فرق بينهما؟

فالجواب أن يقال: يمكن أن أراد أبو سعيد الحذف في عَلْماءِ لأنه لا يُتَوَصَّل فيه إلى الإدغام؛ وهنا[2] قد يمكن أن يتوصل إليه بنقل حركة الهمزة، فلا ينبغي أن يقال إلا بثَبَت. هكذا فرقَ بينهما بعض شيوخنا[3].

والذي أذهب إليه أنَّ الإدغام في عَلَّرْضِ شاذٌّ، وأنه لا ينقاس إدغام لام ((على)) في لام ((الأرض))، ولا إدغام لام ((جَلا)) في لام ((الأمر)) بعد النقل. وسببُ ذلك أنهم إذا نَقلوا حركة الهمزة في نحو: الأَرْض والأَمْر واعتَدُّوا بالحركة العارضة فلا يجوز إدغام ((على)) ولا ((جلا)) لأنه قد فَصل بين الحرفين ألف؛ وينبغي في القياس أن تثبت لأنه قد تحرَّكت لام التعريف، وهي إنما تُحذف إذا لقيتْ ساكنًا، ولم تَلقَه، فكما لا يجوز حذف ألف ((على)) و((جلا)) إذا وليَها متحركٌ حركةً لازمة، نحو[4]:

على لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنارِهِ ....

[٨: ١٦٥/ب]

و((جَلا لاعب))، فكذلك ينبغي أن تثبت ولا تحذف إذا لقي حركة عارضة، وقد اعتُدَّ بها، فصارت كالحركة اللازمة، لأنَّ العرب حذفت ألف ((على)) و((جلا)) مع تحريك لام التعريف اعتدادًا بالسكون /الأصلي؛ ولم يَعْتَدُّوا بالحركة العارضة، فحَذفُ الألف إنما هو لذلك، وإذا كان كذلك كان إدغام عَلَّرْضِ في غاية الشذوذ؛ لأنه مِن حيث حُذف ألف ((على)) كان ذلك اعتدادًا بالساكن الأصليِّ، ومِن حيث

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٣٢ - ١٣٣ باختصار.

(٢) ت: وهذا.

(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٤٣ [رسالة].

(٤) عجزه: إذا سافَه العَودُ النَّباطيُّ جَرْجَرا. وقد تقدم في ١١: ٦٢، ١٤: ٣٧٠، ١٥: ٣٦٤.

أُدغمت اللام كان ذلك اعتدادًا بالحركة العارضة، فصار ذلك اعتدادًا بالشيء ونقيضه؛ لأنَّ السكون والحركة نقيضان، فلذلك كان إدغام عَلَّرْضِ شاذًّا، ولولا أنه فعلتْه العرب لَمَا نُطق به، وأمّا مثل ((جَلا الَامر)) فلم تُدغمه العرب، وحَذفُ ألف ((جَلا)) مع تحريك اللام دليلٌ على الاعتداد بالسكون الأصلي، وأنهم لم يَعتَدُّوا بالحركة العارضة، فجُعلت كلا حركة.

وأمّا إدغام مثل سَلِ الإقامة فتقول: سَلِّقامة، فيجوز لأنه قد التَقى المثلان، ولا حاجز بينهما، وصار كما أَدغموا في المتقاربين في قوله تعالى: ﴿عادًا لُّولى﴾[1] إذ أصلُه ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[2]، ثم نقل وحذف الهمزة، فالتقى تنوين (عاد) ولام (الأولى)، فأُدغم.

- وقولُه **وربما استُغني بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرِّك ما قبلهما** مثالُ ذلك: يَغْزُوْ دَدٌ، ويَرْمِ خْوانك، بحذف الياء لالتقاء الساكنين، تريد: يَغزو أُدَدٌ[3]، ويَرمي إخْوانك.

وأفهمَ قولُه **وربما** إلى آخره أنَّ ذلك قليل إذ الأكثر نقل الحركة إلى الياء والواو وحذف الهمزة، فتقول: يغزوُ دَدٌ، ويَرمِيِ خْوانه.

وأفهمَ قولُه **إلى الواوا والياء** أنَّ ذلك لا يكون مع الألف، نحو: هذا إبراهيم، وهذا أحْمَد، فهذا لا يمكن النقل فيه ولا الإدغام، بل يكون التخفيف في ذلك بتسهيل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها. وكذلك إذا كانت بعد ألف[4] وهي مفتوحة، فلا يمكن نقل ولا إدغام، وإنما التخفيف بالتسهيل نحو: هذا اَحْمَد.

---

(١) هذه قراءة نافع وأبي عمرو. السبعة ص ٦١٥.

(٢) الآية ٥٠ من سورة النجم.

(٣) أدد: أبو قبيلة من اليمن.

(٤) ت: الياء.

وقولُه **ما لم تكن الحركة فتحة** يعني فلا يُستغنى بحذف الهمزة عن النقل إلى الحرفين المذكورين، مثالُ ذلك: يغزو أَحمد، ويرمي أَحمد، بل تنقل الحركة من الهمزة إلى الياء والواو، وتحذف الهمزة، فتقول: يغزُوَ حْمَد، ويرمِيَ حْمَد.

ومِن العرب مَنْ يقلب الهمزة إذا كانت مفتوحة مع الياء ياءً، ومع الواو واوًا[1]، ويُدغم أحد الحرفين العَليلين في الآخر، فيقول: أَبُوَّ يُّوب، وغلاميَّ بِيك، يريد: أبو أَيُّوب وغلامي أَبيك.

وقولُه **وقد لا تُستثنى** يعني الفتحة، فتحذف الهمزة وإن كانت مفتوحة، فتقول: يغزُ حْمَد ويرمِ حْمَد، تريد[2]: يغزو أَحمد، ويرمي أَحمد.

وقولُه **والتُزم غالبًا** احترَز بقوله **غالبًا** من لغة تَيْم اللات[3]، فإنهم لا ينقلون، بل يقولون: يَرْأى وأَرْأَى[4] زيدًا، وقال شاعرهم[5]:

أُرِي عَيْـــــنَيَّ مـــــا لم تَـــــرْأَياهُ كِـــــلانا عـــــالمٌ بالتُّرَّهـــــاتِ

وقال (س)[6]: ((كل شيء أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد أجمعت العرب على تخفيفه)). شرح ذلك بعض شيوخنا، فقال: ((هي[7] حروف المضارعة وهمزة التعدية)). وكان /ينبغي لهذا الشارح أن يستثني من همزة التعدية ما لم يكن في

[٨: ١٦٦/أ]

---

(١) في المخطوطات: ياء.

(٢) ت: يريدون.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٠٤.

(٤) ت: وأرءَاى.

(٥) البيت لسراقة البارقي في النوادر ص ٤٩٦ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٧ - وفيه تخريجه - و٨٢٦. الترهات: الأباطيل. وكان سراقة قد وقع في أسر المختار الثقفي، فزعم أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب في جيش المختار، فأطلق سراحه، فقال ذلك.

(٦) الكتاب ٣: ٥٤٦.

(٧) ت: يعني. هي: سقط من ح.

التعجب، فإنَّ الهمزة لا تخفف. قال: وإنما استثنى ألف الوصل لأنه إذا سُهِّل لا تبقى زيادته. وأيضًا فليبيِّن أنها تحذف عند التسهيل، وذلك أنك تقول في الأمر من يَرى: رَهْ، أصله ارْأَ، فلمّا سَهَّلوا بالنقل والحذف ذهبتْ همزة الوصل لأنها إنما اجتُلبت لأجل الساكن بعدها؛ فإذا تحرَّك - لا سيَّما هذه الحركة اللازمة - حُذفت همزة الوصل. وحكى (س) [١] عن أبي الخطاب أنَّ مِن العرب من يحقق همزة أَرْأَى.

وقولُه **فيما شاع** احتَرز بقوله **فيما شاع** من نحو اسْتَرْأَى[٢] لقِلَّة ذلك.

وقولُه **من فروع الرُّؤْية والرَّأي والرُّؤْيا** هذه كلها مصادر، فالرُّؤيةُ بمعنى الإبصار في اليقظة، والرأيُ في معنى الاعتقاد، نحو قولِه[٣]:

وإنَّا لَقَومٌ ، ما نَرى القتلَ سُبَّةً   إذا ما رأتْه عامرٌ وسَلُولُ

وقولِه[٤]:

رأى الناسَ إلا مَن رأى مِثلَ رأيِهِ   خَوارِجَ تَرَّاكينَ نَهْجَ الْمَخارِجِ

والرُّؤْيا[٥] بمعنى الإبصار المنامي، قال تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[٦].

وفروعُ ذلك هو المضارع والأمر نحو نَرى وتَرى ويَرى وأَرى ورَهْ. وكذلك إذا دخلت همزة النقل فإنَّ الهمزة التي هي عين الكلمة تَسقط من الماضي ومن المضارع ومن الأمر ومن اسم الفاعل ومن المصدر، تقول: أَرَى زيدٌ عمرًا، ويُري وتُري ونُري

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤٦.

(٢) استرأى الشيءَ: استدعى رؤيته. ح: استرأى وأرى.

(٣) تقدم البيت في ٣: ٩٩، ١٥: ٩١.

(٤) تقدم البيت في ٦: ٣٨، ١٠: ٣١٢.

(٥) ل: والرؤية.

(٦) الآيتان ١٠٤ - ١٠٥ من سورة الصافات.

وأُري، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[2]، ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تُرَى﴾[3] في قراءة مَن ضَمَّ التاء، وتقول: أُرَى زيدًا قائمًا، وأنا مُرٍ زيدًا عمرًا إراءة، والأصل أَرْأَى ويُرْئي ومُرْءٍ وأَرْأَى وإِرْآءً.

وقولُه **إلا مَرْأًى** هذا مَفْعَلٌ، وقد جاء تخفيف مَرْأًى، قال الحادرة، واسمه قُطْبة ابن أَوس من بني ذُبيان[4]:

مُحْمَرَّةٍ عَقِبَ الصَّباحِ عُيونُهُمْ ... بِمَرًى هُناك مِنَ الحَياةِ ومَسْمَعِ

وقولُه **ومَرْئيًّا** هذا اسم مفعول. **ومِرْآة**: هذه آلة. **وأَرْأَى منه**: هذا أَفْعَلُ التفضيل. **وما أَرْآه، وأَرْءِ به**: هذان فِعلا التعجب.

وأفهمَ قوله **إلا مَرْئيًّا** أنه لا يلزم فيه وفيما بعده النقل، وتحت هذا قسمان: أحدهما منع النقل، والآخر جوازه.

وقد أطلق المصنف في قوله: **من فروع الرُّؤْية والرَّأْي والرُّؤْيا**؛ لأنَّ الرأي يكون مصدرًا أيضًا لِ((رَأَى)) التي هي بمعنى أَصَبْت الرئة، وإذا كان كذلك فجميع فروعه جاء مهموزًا لم يُحذف منه شيء، وإنما جاء الحذف في فروع ما يكون بمعنى الإبصار أو العلم أو الاعتقاد، قال صاحب[5] (كتاب الأمر والنهي) ما مُلَخَّصُه: ((وتقول في

---

(١) الآية ٤٤ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة الصافات. وهي قراءة الأعمش والضحاك. المحتسب ٢: ٢٢٢. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ماذا تُرِي﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿ماذا تَرَى﴾. السبعة ص ٥٤٨. وفي المحتسب: ((فتُرَى أي: يُلقَى إليك، ويُوقَع في خاطرك. وأما تُرِي فتُشير به، وتدعو إلى العمل بحسبه)).

(٤) المفضليات ص ٤٦ [المفضلية ٨]، وفيه: عقب الصَّبوح. الصبوح: شرب الغداة.

(٥) هو عمر بن عثمان بن خطاب التميمي أبو حفص النحوي، مغربي. ويعرف كتابه هذا بالمكتفي. معجم الأدباء ١٦: ٦٧ وبغية الوعاة ٢: ٢٢١.

الأمر من رَأَى يَرَى إذا أردت رؤية العين: رَ زيدًا يا رجل، ولا تَرَ، ورَيا، ولا تَرَيا، ورَوْا، ولا تَرَوْا، وللمرأة رَيْ، ولا تَرَيْ، ورَيا، ولا تَرَيا، ورَيْنَ، ولا تَرَيْنَ، حذفوا الهمزة استخفافًا لكثرته في الكلام، فإذا أردتَ الأمر من /رأيتُ الصَّيدَ: إذا أصبتَ رِئتَه قلتَ: ارْأَه[1]، ولا تَرْأَه، وارْأَياه، ولا تَرْأَياه، وارْأَوْه، ولا تَرْأَوْه، وارْأَيْه، ولا تَرْأَيْه، وارْأَياه، ولا تَرْأَياه، وارْأَيْنَه، ولا تَرْأَيْنَه، على الأصل لقلَّة هذا الحرف في كلامهم، وإنما يحذفون الكلمة إذا كثر استعمالهم إيّاها لِتَخِفَّ عليهم)) انتهى ملخصًا.

[٨: ١٦٦/ب] وأَخصَرُ من كلام المصنف أن لو قيل: والتُزم عند همز الثلاث النقلُ في مضارع رأى لغير إصابة، والأمرِ منه إلا التعجب، وفيما دخلت عليه همزة التعدية منه أمرًا ومضارعًا وماضيًا إلا التعجب.

* * *

(١) في المخطوطات: ((ارأ)). والتصويب من تمهيد القواعد ١٠: ٥٠٥٨.

ص: فَصْل

تُبدَل الياءُ بعد كسرة من واوٍ هي عينُ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ العين، أو عينُ جمعٍ لواحد معتلِّ العين مطلقًا، أو ساكِنها إن وليَها في الجمع ألف وصحَّت اللام، وقد يُصَحَّح ما حقُّه الإعلال من فِعَلٍ مصدرًا أو جمعًا، وفِعال مصدرًا، وقد يُعَلُّ ما حقُّه التصحيحُ من فِعالٍ جمعًا أو مفردًا غير مصدر، ومن فِعَلة جمعًا، وليس مقصورًا من فِعالة، خلافًا للمبرِّد.

ش: قولُه **بعدَ كسرة** احترازٌ من أن تكون بعد فتحةٍ نحو رَواح، أو ضمةٍ نحو عُوار، فإنه يجب التصحيح.

وقولُه **مِنْ واوٍ هي عينُ مصدر** مثالُ ذلك: قامَ قِيامًا، وعاذَ عِياذًا. واحتَرز من أن يكون غيرَ مصدر نحو سِواك وخِوان وصِوان[1].

وقولُه **لفِعْلٍ معتلِّ العين** مثالُ ذلك: قامَ، فإنه معتلُّ العين إذ أصلُه: قَوَمَ، فتحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا. واحتَرز من فِعْلٍ لم تعتلَّ عينه، فإنه إذ ذاك يصح، وذلك نحو: لاوَذَ[2] لِواذًا، وعاوَدَ عِوادًا.

وقولُه **أو عينُ جمعٍ لواحد** احترازٌ من أن يكون مفردًا نحو سِواك وخِوان[3] وطِوَل[4].

وقولُه **معتلِّ العين** احترازٌ من أن تصحَّ نحو زَوْج وزِوَجة، وعَوْد[5] وعِوَدة.

---

(١) الصوان: ما تصان فيه الثياب.

(٢) لاوذ فلان: راغ عنك وحاد.

(٣) وخوان: سقط من ح.

(٤) الطول: الحبل.

(٥) العود: البعير المسنّ.

وقولُه **مطلقًا** يشمل ما وليَها في الجمع ألف وما لم يَلِها ألف، نحو: دارٍ ودِيار، ورِيْح ورِياح، ونحو تارة وتِيَر، وقِيمة وقِيَم، فالعين معتلَّة إذ الأصل: دَوَرٌ ورِوْح وقِوْمة وتَوَرة، فأمّا دِيْمة[1] فجُمعت على دِيَم، والأصلُ الواو لأنه من الدوام.

وبعض العرب قال[2]: دُيِّمَتِ الأرضُ دِيَمًا: إذا أُمْطِرتْ بالدِّيمة، فعلى هذا قد يقال إنَّ عينها ياء لا واو.

وقد يجاب عن هذا بأن يقال: أصلُه الواو، ولكن لَمَّا لم يُستعمل الفعل منه إلا مبنيًّا للمفعول لازَمَه الإعلال، فبُني المصدر عليه معلًّا كما قيل في مَفْعُول من الشَّوْب: مَشِيبٌ، حملًا على شِيْبَ.

وقولُه **أو ساكِنها إن وليَها في الجمع ألفٌ وصحَّت اللامُ** مثالُ ذلك ثَوْب وثِياب، وحَوْض وحِياض، وسَوْط وسِياط.

واحتَرز بقوله **إن وَلِيَها في الجمع ألفٌ** من نحو زَوْج وزِوَجة، ودَوْلة ودِوَل، فإنها لا تعتلُّ في الجمع.

[٨: ١٦٧/أ] واحتَرز بقوله **وصَحَّت /اللام** من أن تكون اللام فيه معتلَّة بواو نحو قولك في جَوٍّ: جِواءٌ، أو بياء نحو قولك في جمع رَيَّانَ: رِواءٌ، وأصل رَيَّان رَوْيان فَعْلان من رَوِيَ، فإنَّ الواو إذ ذاك تصحُّ ولا تُبدَل في الجمع. وإنما صحَّت فيه لئلا[3] يجتمع على الكلمة إعلالان: أحدهما إبدال الواو ياء لكسرة ما قبلها، والثاني إبدال الياء والواو همزة لوقوعهما بعد ألف زائدة نحو كِساءٍ ورِداء، فاقتُصر على أحد الإعلالين، وكان الآخِرَ لأنَّ الأَواخر هي محلُّ التغييرات.

---

(١) الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق. وقيل: السحابة التي يدوم مطرها أيامًا.

(٢) إيجاز التعريف ص ٨٣.

(٣) ت: كيلا.

وقولُه **وقد يُصَحَّح ما حقُّه الإعلالُ من فِعَلٍ مصدرًا أو جمعًا** مثالُ ذلك حِوَلٌ، وحِوَجٌ جمع حاجة.

وقولُه **وفِعالٍ مصدرًا** قالوا: نارَتْ نِوارًا، أي: نَفَرَت، وقياسُه نِيار نحو قِيام إذ أصلُه الواو.

وقولُه **وقد يُعَلُّ ما حقُّه التصحيح من فِعالٍ** احترازٌ من نحو اعْلِوَّاط[1] واجْلِوَّاذ[2].

وقولُه **جمعًا أو مفردًا غير مصدر** مثالُه جمعًا قولهم في طِوال جمع طَوِيل: طِيالٌ[3]، وكان قياسه التصحيح لأنَّ واوه لم تسكن في مفرده كثَوْب، ولا اعتلَّت كدارٍ. ومثلُه جِياد في جمع جَواد. وهذا شاذٌّ، وقال الشاعر[4]:

تَبَــــيَّنَ لي أنَّ القَمـــــاءَةَ ذِلَّـــــةٌ   وأنَّ أَعِـــزَّاءَ الرجـــالِ طياهُـــا

بالياء، وهي رواية ضعيفة، والمشهور: طِوالها[5]، بالواو.

ومثالُ المفرد غير المصدر قولهم في الصِّوان والصِّوار[6]: صِيان وصِيار[7].

وقولُه **ومن فِعَلةٍ جمعًا** مثالُ ذلك ثَوْر وثِيَرة، وكان قياسه أن يقال فيه: ثِوَرةٌ، كما قالوا: عَوْدٌ وعِوَدة.

---

(١) اعلوَّاط: مصدر اعْلَوَّطَ المهرَ: تعلَّق بعنقه وركبه.

(٢) اجلِوَّاذ: مصدر اجْلَوَّذَ السفرُ: طال.

(٣) هي لغة بني ضبة كما في الحجة ٣: ١٣٢.

(٤) البيت لأُنَيف بن زَبّان النَّبهاني في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٨٥ - ٣٨٧. وبلا نسبة في الكامل ١: ١٢١، ٢: ١٠٤٤ والمنصف ١: ٣٤٢ والمحتسب ١: ١٨٤ والممتع ٢: ٤٩٧. القماءة: صغر الجسم.

(٥) الكامل ١: ١٢١.

(٦) الصوار: القطيع من البقر.

(٧) صيان وصيار: موضعهما بياض في ك.

وقولُه **وليس مقصورًا من فِعالة، خلافًا للمبرِّد** يقول المصنف: إنَّ تصحيح فِعَلة هو القياس كما تقدَّم، وقد شذَّ الإعلال فيه. قال أصحابنا[1]: ((إن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع نحو زَوْج وزِوَجة، وعَوْد وعِوَدة، إلا لفظة واحدة شذَّت[2]، وهي ثَوْر وثِيَرة)) انتهى. وزاد بعض أصحابنا[3]: عَوْد[4] وعِيَد[5]، وكان قياسه الواو نحو دِوَل جمع دَوْلة.

وفي توجيه ثِيَرة خلاف: فحَكى المصنف عن أبي العباس أنه مقصور، وأنَّ الذي قلب الواو ياء كون الأصل ثِيارة كحِجارة، فقُلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها كما قُلبت في سِياط، فلما قُصر منه بقيت الياء مَنْبَهةً على أنه أصله فِعالة، وأنَّ هذا مقصور منه، فاعتلَّ هذا كما صحَّ عَوِرَ حملًا على اعْوَرَّ.

[٨: ١٦٧/ب] وحكى غير[6] المصنف أنَّ هذا توجيه أبي بكر. وحكى[7] عن أبي العباس توجيهًا غير هذا، وهو أنهم أرادوا أن يفرقوا بين جمع ثَوْر الذي هو الحيوان، والثَّوْر الذي يراد به القطعة من الأَقِط، فقالوا في الحيوان ثِيَرة، وفي الأَقِط ثِوَرة، كما قالوا نَشْيان للخبر، وأصله نَشْوان، فرقًا بينه وبين نَشْوان بمعنى سَكْران. فقد اختَلف نقلُ المصنف ونقلُ غيره عن أبي العباس المبرد. ويحتمل أن يكون التوجيهان له، فعثَر المصنف على توجيهٍ فنقَله عنه، وعثَر غيرُه على توجيهٍ /غيره فنقَله.

---

(١) الممتع ٢: ٤٧١.

(٢) وهو قول سيبويه. الكتاب ٤: ٣٦١ والخصائص ١: ١١٢.

(٣) المحكم ٢: ٣٢٣ [ط. العلمية]. وفيه: عِيَدة. وقال محقق إيجاز التعريف ص ٨٣ ((في النسختين عِيَد، والتصويب عن المعاجم: عود)).

(٤) ت: ((عودة)). والعَودة: الناقة المسنّة. وقال بعضهم: لا يقال للناقة عودة.

(٥) تهذيب اللغة ٣: ١٢٥: عِيَدة. وفي المخصص ٢: ١٣٨ [ط. بيروت] أنَّ ثعلبًا حكى عيدة.

(٦) المنصف ١: ٣٤٧ والخصائص ١: ١١٢. وهو في الأصول ٣: ٣١٠ - ٣١١.

(٧) الأصول ٣: ٢٤٦ - ٢٦٥ والمنصف ١: ٣٤٦ والخصائص ١: ١١٢ والممتع ٢: ٤٧٢.

وذهب بعضهم[1] إلى أنَّ أصله ثِوْرة بالإسكان، جمعه على فِعْلة نحو فِتْية وغِلْمة، فقُلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، ثم حُرِّكت بالفتح، وأُبقيت الياء لأنَّ أصلها السكون.

وذهب بعضهم[2] إلى أنَّ العرب قالت: ثِيْرة وثِيْران، فقلبوا الواو ياء، فأحبُّوا أن يجري جمعُه كله على الياء، فقالوا ثِيَرة كما قالوا ثِيْرة وثِيْران، كما حملوا نُكرم ويُكرم وتُكرم على أُكرم. وكلُّ هذا توجيهُ شذوذ.

* * *

(١) الممتع ١: ٤٧٢. ونسب في الأصول ٣: ٢٦٥، ٣١٠ والمنصف ١: ٣٤٩ للمبرد.

(٢) هو السيرافي كما في شرح الكتاب ١٨: ٢٨ - ٢٩. والقول في الممتع ٢: ٤٧٢ بلا نسبة.

ص: فَصْل

تُبدل الألفُ ياءً لوقوعها إثر كسرةٍ أو ياءِ التصغير. وكذلك الواوُ الواقعة إثرَ كسرة متطرفةً، أو قبلَ عَلَمِ تأنيثٍ أو زيادتَيْ فَعِلان، أو ساكنةً مفردة لفظًا أو تقديرًا. وكذلك الواقعةُ إثرَ فتحةٍ رابعةً فصاعدًا طرفًا أو قبلَ هاء التأنيث. ونحوُ مَقاتِوةٍ وسَواسِوةٍ وأَقْروةٍ ودِيوانٍ واجْلِيواذٍ شاذٌّ لا يُقاس عليه.

ش: مثالُ وقوعها إثر كسرةٍ مَحاريب، هو جمع مِحْراب، فلمّا جمعناه على مَفاعِيل لم يُمكن مجيء الألف بعد كسرة لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فأُبدلت ياء. ومثالُ مجيئها إثر ياء التصغير قولهم: غُزَيِّلٌ وكُتَيِّبٌ في غَزال وكِتاب.

وقولُه **إثرَ كسرةٍ متطرفةً** مثالُها الغازِي وغُزِي.

وقولُه **أو قبلَ عَلَمِ تأنيث** مثالُه عُرَيْقِية وتُرَيْقِية تصغير عَرْقُوة[1] وتَرْقُوة[2]، وأَكْسِية جمع كِساء، وهو من الكُسْوة[3]، ومَحْنِية، وهو من ذوات الواو، بُني على مَفْعِلة، قالوا: حَنا يحنو، قال الشاعر[4]:

بِمَحْنِيةٍ قد آزَرَ الضالَ نَبْتُها ... مَجَرَّ جُيوشٍ غانِمِينَ وخُيَّبِ

وقولُه **أو زيادتَيْ فَعِلان** مثالُه شَجِيان.

وقولُه **أو ساكنةً مفردةً** احترز بـ((**مفردة**)) من مصدر اجْلَوَّذَ[5] واخْرَوَّطَ، فإنها لا تُبدل ياء لكسرة ما قبلها، بل تقول: اجْلِوّاذٌ واخْرِوّاطٌ.

---

(١) العرقوة: خشبة تجعل معترضة على الدلو. وقيل: هي الدلو.

(٢) الترقوة: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق.

(٣) الكسوة، بضم الكاف وكسرها: اللباس.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٤٦.

(٥) اجلوذ: استمر واستقام. واخروط السفر: طال.

وقال في بعض تصانيفه[1]: ((فلو لم تكن الواو مفردة بل مدغمةً في مثلها وجبَ التصحيح نحو إِوَّاب: مصدر أَوَّبَ: إذا استوعَبَ النهارَ بسيره أو غيره من الأعمال، فبعدَ كسرة الهمزة من إِوَّاب واوٌ ساكنة، لكن حَصَّنها الإدغام، فلم تتأثر للكسرة)).

وقولُه[2] **لفظًا** مثالُه إيعاد ومِيعاد ومِيزان.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُ ما هي ساكنة في مفرده تقديرًا لا لفظًا مصدرُ احْوَوَى[3]، على قول[4] من قال في مصدر اقْتَتَلَ قِتَّالًا، فإنه يقول في مصدر احْوَوَى على هذا القياس: حِيَّاء، أصلُه حِوّاء، فتقلب الواو الأولى الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، فتجتمع ياء وواو، الياء المنقلبة والواو التي هي إحدى لامي الكلمة، فتنقلب الواو ياءً، وتدغم الياء في الياء، فيصير حِيَّاء. فهذه واو مفردة لم توضع أولًا على الإدغام، بخلاف واو اجْلِوَّاذ؛ إذ أصلُ مصدر احْوَوَى أن تقول فيه: احْوِواء، وإنما صار إلى حِيَّاء على لغة مَن قال في مصدر اقْتَتَلَ إذا أدغم قِتَّالًا. [٨: ١٦٨/أ]

وزعم أبو الحسن أنك تقول في مصدر /احْوَوَى على قياس مصدر اقْتَتَلَ قِتَّالًا: حِوَّاءٌ[5]. قال بعض أصحابنا[6]: ((وهو الصحيح لأنَّ الواو بالإدغام قد زال عنها المدّ، فصارت بمنزلة الحروف الصحيحة، ولذلك وقعَ[7] في القافية (لِيّ)[8] مع (ظَبْي)،

---

(١) إيجاز التعريف ص ٨٥ [تحقيق د. حسن العثمان].

(٢) وقوله لفظًا ... أي خدم وساس: سقط من ح.

(٣) احووى: صار أحوى، والأحوى: النبات الضارب إلى السواد لشدة خضرته.

(٤) على قول ... في مصدر احووى: سقط من ت.

(٥) كذا في الممتع ٢: ٥٨٩. وهو قول سيبويه. الكتاب ٤: ٤٠٤.

(٦) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥٨٩.

(٧) كذا! ولم أقف على بيت في ذلك. وسيبويه لم يجزم بوقوعه، وإنما ذهب إلى جوازه، فنصَّ على ((أنه يجوز في القوافي لَيًّا مع قولك ظَبْيًا، ودَوًّا مع قولك غَزْوًا)). الكتاب ٤: ٤٤٢.

(٨) ت: كُسي. ك: ليي مع طبي. الممتع ٢: ٥٨٩: لُيّ. وفي ص ٦٥٥: لَيّ.

وإذا كان كذلك لم تقوَ الكسرة على قلبها، ويقوِّي ذلك قولهم: لُيّ، فلم يقلبوا من الضمة كسرة لَمّا أَمِنوا قلب الياء واوًا للإدغام كما قلبوها في بِيْض)) انتهى.

ولو بنيتَ من القُوَّة مثل جِرْدَحْل[1] ففي ذلك خلاف: ذهب أبو إسحاق الزجاج[2] إلى أنك تقول: قِوَّيٌّ، أصله قِوَّوٌ، أدغمت الأولى في الثانية، ولم تقلب لأنَّ الواو المدغمة بالإدغام زال عنها المدّ، وقلبت الثالثة ياء لئلا تجتمع ثلاث واوات، وقلبت الرابعة ياء لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقلبت، وأدغمت الياء في الياء.

وذهب أبو بكر محمد بن أحمد الخياط[2] إلى أنك تقول: قِيَّوٌّ، أصله قِوَّوٌّ، قلبتَ الواو الأولى ياء لأنها ساكنة قبلها كسرة، وهي عين الفعل، والواو التي بعدها لام، فيكون قِيْوَوٌّ، ثم تَقلب الواو التي بعد الياء ياء، فتقول: قِيَّوٌّ.

ولو بنيتَ من القُوَّة مثل عِثْوَلٍّ قلت: قِيْوَوٌّ[3]، أصله قِوَّوٌّ، قَلبت الأولى لكسرة ما قبلها ياء، وأقررتَ الثانية لأنها زائدة للإلحاق. واتَّفق[4] الزجاج والخياط على هذه المسألة وأنك تقول فيها: قِيْوَوٌّ كما ذكرناه.

وقولُه **رابعةً فصاعدًا** مثالُ ذلك أَغزَيتُ واستَغزَيت، وسواء كان ذلك في فعل كما مثَّلنا أم في اسم نحو مُعْطًى ومُسْتَعْلًى؛ فالألف منقلبة عن ياء هي بدل من واو، ولذلك إذا ثَنَّيت تقول: مُعْطَيانِ ومُسْتَعْلَيانِ.

---

(١) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٨ [المجلس ٥٧].

(٣) كذا! وقال سيبويه: ((وكعِثْوَلٍّ من قَوِيتُ قِيَّوٌّ، وكان الأصل قِيْوَوٌّ، ولكنك قلبت الواو ياء كما قلبتها في سَيِّد)). الكتاب ٤: ٤١٣. والعثولّ: الفدم المسترخي.

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٨ [المجلس ٥٧].

وقولُه **أو قبلَ هاء التأنيث** مثالُه مُعْطاةٌ ومُسْتَعْلاة.

وقولُه **ونحوُ مَقاتِوة** هو جمع مُقْتَوٍ: اسم فاعل من اقْتَوَى، أي: خدَم وساس، قال عمرو بن كلثوم[1]:

مـــتى كُنَّـــا لأُمِّـــكَ مُقْتَوِينـــا

وقال يَزيد بن الحَكَم[2]:

تَبَدَّلْ خَليلًا بي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فإني خَليلًا صالحًا بك مُقْتَوِي

فمُقْتَوٍ: مُفْعَلٌّ من القَتْو، وهو الخِدمة، قال الشاعر[3]:

إني امرؤٌ مِن بَني خُزَيْمةَ لا أُحْسِنُ قَتْوَ الْمُلوك والحَفَدا

فكان القياس في مَقاتِوةٍ أن يقال: مَقاتِيةٌ.

وقولُه **وسَواسِوةٍ** هذا أيضًا شاذٌّ، والقياس سَواسِية، وقد سُمِع على الأصل، وهم المستوُون في الشَّرّ، قال الشاعر، وهو البَعيث[3]:

أَبَى لِكُلَيْبٍ أنْ تُساميَ مَعْشَرًا مِنَ الناسِ أنْ لَيسُوا بِفَرعٍ ولا أَصْلِ

سَواسِيةٌ سُودُ الوُجوهِ كأنَّهُمْ ظَرابِيُّ غِرْبانٍ بِمَجْرودةٍ مَحْلِ

وقولُه **وأَقْروةٍ** كان قياسه أَقْرِية كأَكْسية، وهو جمع قَرْوٍ، وهي مِيْلغة الكلب.

وقولُه **وديوانٍ** أصلُه دِوّان، فهي واو غير مفردة، فكان الأصل الإدغام. ويدلُّ على أنَّ الياء بدل /من واو قولهم في الجمع: دَواوين، ولم يُسمَع في دِيوان دِوّان. **[٨: ١٦٨/ب]**

---

(١) تقدم في ٢: ٣٣ وآخره ثَمَّة: مَقْتَوينا.

(٢) تقدم في ١٤: ١٧٤.

(٣) البيت الثاني رابع ثلاثة أبيات له في الشعر والشعراء ١: ٤٩٧. والبيتان من قصيدة في شعره ص ٧٧ [ط. دمشق ٢٠١٠]. ظرابيّ: جمع ظَرِبَى أو ظَرِبان، وهي دابّة شبه الكلب، منتنة الرائحة، تشبَّه بالقرد. ومجرودة: أرض أكل الجراد نبتها.

وقولُه **واجْلِيواذٍ** هذا أيضًا شذَّ الإبدال فيه لأنه مصدر اجْلَوَّذَ[1]، فالواو فيه وُضعت مدغمة غير مفردة، فقياسُها أن لا تُبدل ياء كما لم يُبدلوها في مصدر اخْرَوَّطَ واعْلَوَّطَ[2].

ص: وتُبدَل الألفُ واوًا لوقوعها إثْرَ ضمّة. وكذلك الياءُ الساكنةُ المفردةُ في غير جمع، والواقعةُ آخرَ فَعُلَ، أو قبل زيادتَي فَعُلان، أو قبلَ علامة تأنيث بُنيت الكلمةُ عليها.

ش: مثالُ وقوعها إثر ضمة ضُوَيْرِبٌ في تصغير ضارِبٍ، وبُويِعَ في بايَعَ إذا بنيتَه للمفعول.

وقولُه **الياءُ الساكنةُ** مثالُه مُوْقِنٌ ويُوقِنُ، أصلُه مُيْقِن ويُيْقِنُ، ويُوسِرُ مضارع أَيْسَرَ مبنيًّا لفعلٍ ما لم يُسَمَّ فاعله. واحتَرز من المتحركة نحو هُيَام، فلا تبدل، وسواء كانت متحركة في اللفظ والتقدير كما مَثَّلنا، أم متحركة في اللفظ ساكنة في الأصل، نحو قولهم: يُيَلّ في المكان[3]: مضارع يُلَّ، أصلُه يُيْلَلُ، فعَرض تحريكها لأجل إدغام اللام في اللام، فلم تُبدَل واوًا لضمة ما قبلها، وإن كانت ساكنة في الأصل.

وكذلك لو كانت ساكنة في أول كلمة، وما قبلها من الكلمة الأخرى مضموم، كما تُقلب الواو إذا انكسر ما قبلها، تقول: يا زيدُ وْأَسْ، إذا أمرتَه من اليأس، كما تقول يا غلامِ يْجَلْ إذا أمرتَه من الوَجَل. قال س[4]: «وقد قال بعضهم يا زيدُ يْئَسْ، فشَبَّهها[5] بقُيْلَ»، يعني أنه لم يَقلبها بعد الضمة، بل نطق بها ياء ساكنة، فشبَّهَها

---

(١) اجلوذ السفر: طال.

(٢) اعلوطت البعير: تعلقت بعنقه وعلوته.

(٣) لم أقف على هذا الاستعمال، والذي في المصادر اللغوية: يَلَّ الرجلُ يَيَلُّ: تكسرت أسنانه. واليَلَل: قصر الأسنان العليا. وقيل: انعطافها إلى داخل الفم. ورجلٌ أَيَلُّ، وامرأة يَلَّاءُ.

(٤) الكتاب ٤: ٣٣٨.

(٥) فشبهها ... بل نطق بها ياء ساكنة: سقط من ت.

بقُيْلَ في لغة مَن أَشَمَّ. وهذا يدلُّ على أنَّ في الإشمام صوتًا ما إذا كان في أثناء النطق، وفيه خلاف، قال س[1]: ((وزعموا أنَّ أبا عمرو قرأ: ﴿يا صالحُ يْتِنا﴾[2]، جعل الهمزةَ ياءً، ثم لم يقلبها واوًا))، يعني أنه لَمّا وجبَ تسهيلها بأن أُبدلت ياء عند النطق بهمزة الوصل ترَكَها كذلك عند الوصل وحَذف همزة الوصل، ولم يَرُدَّها إلى الهمزة، واحتَمَلَها ساكنةً بعد الضمة، لكن هذه اللغة فيما الياءُ مِن كلمة والضمةُ مِن كلمة أخرى.

قال س[1]: ((ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلًا)). قال[1]: ((وهي لغة ضعيفة لأنَّ قياسها يقتضي أن يقال: يا غُلامِ وْجَلْ))، يعني: وهم لم يقولوا ذلك، فعدمُ اطِّرادها يدلُّ على ضعفها، وكأنهم احتَمَلوا ذلك لخفّة الياء، فكرهوا أن يَقلبوها واوًا، وهم يَفِرُّون من الواو إلى الياء.

وقولُه **المفردةُ** احترازٌ من أن تكون ساكنة ولكنها ليست مفردة، وذلك نحو أن تَبني اسمًا على وزن فُعَّال من البَيع للكثير البَيع، فتقول: بُيَّاعٌ، فلا تُبدل الياء واوًا لضمّة ما قبلها - وإن كانت الياء ساكنة - لأنها بالإدغام أَشبهَت ياء هُيَام، وكذلك بُيَّاع جمع بائع لا تُبدل فيه الياء واوًا.

وقولُه **في غير جمعٍ** احترازٌ من نحو بِيْض، فإنها ياء ساكنة مفردة، لكنَّها في جمع، ولا تُبدل واوًا. وكان ينبغي أن يستثني على مذهبه الصفة نحو الخِيْرى والكِيْسى، وسيأتي كلامه في الصفة.

[٨: ١٦٩/أ]

وقولُه **والواقعةُ آخرَ فَعُلَ** مثالُ ذلك قَضُوَ ورَمُوَ، وهو مختصٌّ بفعل التعجب، فيجوز بناء الفعل للتعجب على فَعُلَ، فإذا كانت لامُه ياءً صارت /واوًا لتطرُّفها بعد ضمة، نحو: لَقَضُوَ الرجلُ! أي: ما أَقْضاه! ولو سكَّنتَ فَعُلَ تخفيفًا لم تُزِل الواو، بل

---

(١) الكتاب ٤: ٣٣٨.

(٢) الآية ٧٧ من سورة الأعراف. ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾. انظر جواهر القرآن ١: ٤١٨ - ٤٢٥، ٣: ١٦١١ وحواشيه.

تقول: لَقَضْوَ الرجلُ! لأنَّ هذا التخفيف عارض فلم يَعتَدُّوا به. ولم يجئ مثل ذلك في فعلٍ متصرف إلا ما نَدر من قول العرب[1]: نَهُوَ الرجلُ فهو نَهِيٌّ: إذا كان كامل النُّهْية، وهي العقل.

وقولُه **أو قبلَ زيادتَيْ فَعُلان** مثالُ ذلك أن تبني من الرمي مثل سَبُعان[2]، فإنك تقول: رَمُوان، وأصلها رَمُيان، فتُبدلها واوًا كما تُبدلها مع تاء التأنيث المبنيَّةِ عليها الكلمة.

وقولُه **بُنيت الكلمة عليها** مثالُ ذلك أن تبني من الرمي مثل أُبْلُمة، فتقول: أُرْمُوَةٌ، فلو قَدَّرتَ اطِّراح التاء وجب الإعلال. وكذلك لو بنيتَ مثلَ سَمُرَة من الرمي الحكمُ واحد، فإن قُدِّر بناء الكلمة على التاءِ لم تُبدل الضمة كسرة، فتسلم الياء لأنها ليست طرفًا، ولأنَّ لحاق التاء غير عارض، فلو قُدِّر بناؤها على التذكير، ثم عَرَض لحاق التاء وجبَ إبدال الضمة كسرة وتصحيح الياء.

ص: وتُبدَلُ الضمةُ في الجمع كسرةً، فيَتَعَيَّنُ التصحيح، ويُفعَل ذلك بالفُعْلى صفةً كثيرًا، وبمفرد غيرها قليلًا، وربما قُرِّرت الضمة في جمع، فيَتَعَيَّنُ الإبدال.

ش: مثالُ إبدال الضمة في جمعٍ كسرةً قولُهم: بِيْضٌ وعِيْنٌ، أصلُه بُيْضٌ وعُيْنٌ نحو حُمْر، فهُم بين أمرَين: إمّا أن يُقِرُّوا ضمة فائه، فيَلزم من ذلك قلب الياء واوًا لضمَّةِ ما قبلها كما قالوا مُوسِرٌ ومُوقِن، فكانوا يقولون: بُوْضٌ وعُوْنٌ. وإما أن يحوِّلوا الضمة كسرة لتصحَّ الياء، وتغييرُ حركة أَولى من تغيير حرف، فلذلك عدَلوا إليه مع أنَّ الياء وَلِيَتِ الطرف، فعُوملت معاملة الطرف، فكما أنها إذا كانت طرفًا وقبلَها ضمةٌ حُوِّلت الضمة كسرةً نحو أَظْبٍ في جمع ظَبْي؛ فكذلك فعلوا في بِيْضٍ.

---

(١) إيجاز التعريف ص ٨٦ وشرح الكافية الشافية ٢١١٨.

(٢) سبعان: اسم موضع.

وقولُ المصنف **في الجمع** احترازٌ من المفرد، فإنَّ فيه خلافًا:

ذهب الخليل و(س)[1] إلى أنَّ حُكمه حكم الجمع، فلو بنيتَ من البياض اسمًا مفردًا على وزن فُعْلٍ لقلت بِيْضٌ كما تقول في الجمع، ولذلك كان ((دِيْكٌ)) محتملًا عندهما[2] أن يكون فُعْلًا وأن يكون فِعْلًا. فعلى هذا لو بنيتَ من البَيْع مثل مُسْعُطٍ[3] لقلتَ على مذهبهما: مُبِيْعٌ، والأصل مُبْيُع، استُثقلت الضمة على الياء، فنُقلت إلى الساكن قبلها، فصار مُبُيْعًا، فتقلب الضمة كسرة لتصحَّ الياء، فتقول: مُبِيْع.

وذهبَ أبو الحسن[4] إلى التفرقة بين الجمع والمفرد، فيَقلب الضمة كسرة في الجمع لتصحَّ الياء، ويُقِرُّ الضمة في المفرد، ويُعِلُّ الياء بإبدالها واوًا. فـ((مَعِيْشة)) عند أبي الحسن[5] مَفْعِلة بكسر العين، وعند الخليل و(س)[6] يجوز أن تكون مَفْعُلة بضم العين، ومَفْعِلة بكسر العين.

وحُجة قول (س) من وجوه:

أحدها: قولُ العرب[7]: أَعْيَشُ بَيِّنُ العِيْشة، والعِيْشة مصدر كالحُمْرة، فهو مفرد، وقد أُبدلت فيه الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ولو كان على مذهب أبي الحسن لكان العُوشة.

---

(١) المنصف ١: ٢٩٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١٤: ١٧٧ والممتع ٢: ٤٦٨ - ٤٦٩.

(٢) الكتاب ٣: ٥٩٢ وشرحه للسيرافي ١٤: ١٧٧، ١٧٨ والمنصف ١: ٢٩٧ والمسائل البصريات ١: ٦٥٥ والممتع ٢: ٤٦٩.

(٣) المسعط: ما يجعل فيه السَّعوط ويصبُّ منه في الأنف.

(٤) المنصف ١: ٢٦٥، ٢٩٧ والمقتضب ١: ١٠١ وشرح الكتاب للسيرافي ١٤: ١٧٧ والممتع ٢: ٤٦٩.

(٥) المنصف ١: ٢٩٧ والمسائل البصريات ١: ٦٥٦.

(٦) الكتاب ٤: ٣٤٩ والمنصف ١: ٢٩٦ والمقتضب ١: ١٠١.

(٧) العين ٧: ٢١١.

الثاني: قولُ العرب[1]: مَبِيعٌ ومَكِيل، أصلُهما مَبْيُوع ومَكْيُول، فنُقلت الضمة من الياء لاستثقالها إلى فاء الكلمة، ثم كُسرت الفاء لتصحَّ الياء على ما سيأتي الكلام فيه مبيَّنًا، فقالوا: مَبِيعٌ ومَكِيل.

[٨: ١٦٩/ب] الثالث[2]: أنه لا يوجد في كلامهم اسم على وزن /فُعْلٍ مفردًا مما عينه ياء، وأنَّ ما جاء من ذلك على وزن فُعْلٍ فإنَّ أصله الواو، وإنما كان ذلك لأنَّ العين حُكم لها بحكم اللام، فقُلبت الضمة لأجلها كما قُلبت لأجل اللام.

وحُجة مذهب الأخفش من وجوه:

أحدها[3]: قولُ العرب: مَضُوفةٌ لِمَا يُحْذَر منه، وإنما هو من ضاف يَضيف: إذا أشفقَ وحذِر، قال الشاعر[4]:

وكنتُ إذا جاري دَعا لِمَضُوفةٍ   أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَري

وحكى الأزهريُّ[5] أنَّ مِن العرب مَن يقول: مَعُوشةٌ في مَعِيشة، وهو مَفْعُلة من العَيْش.

والثاني[6]: أنَّ المفرد لا يقاس على الجمع لأنَّه قد وجد ما يُقلب في الجمع ما لا يُقلب في المفرد؛ ألا ترى أنَّ الواوين المتطرفتين تُقلبان ياءين في الجمع كعُتِيٍّ وجُثِيٍّ جمع عاتٍ وجاثٍ قياسًا مطَّردًا، ويشذّ عدم القلب نحو نُحُوّ، ولا تُقلبان في المفرد، بل تَصِحّان نحو عُتُوّ: مصدر عَتا، قياسًا مطردًا، وشذَّ فيهما القلب كمَرْضِيّ، وأرض

---

(١) المنصف ١: ٣٠٠ والممتع ٢: ٤٦٩.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٣٥ - ٩٣٦ [رسالة].

(٣) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٣٥ [رسالة].

(٤) البيت لأبي جُنْدب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١: ٣٥٨. وبلا نسبة في الممتع ٢: ٤٧٠.

(٥) تهذيب اللغة ٣: ٦٠ وفيه أنها لغة الأَزْد.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٣٥ [رسالة].

مَسْنِيَّة[1]. وكذلك أيضًا صُيَّم: جمع صائمٍ، قُلب، ولا يجوز في المفرد القلب نحو حُوَّل[2].

الثالث: ما حكاه الأصمعي[3] أنَّ العرب تقول: ريحٌ هَيْفٌ وهُوْفٌ، وهي الريح ذات السَّمُوم الْمُعَطِّشة، فالواوُ منقلبة عن ياء. يدلُّ على ذلك قولُهم هَيْفٌ بالياء، فقد أقرُّوا الضمة، وأعلُّوا الياء، وهو اسم مفرد.

الرابع[4]: أنَّ الجمع أثقل من المفرد، فهو أدعى إلى التخفيف، فلذلك قُلبت الضمة كسرة في الجمع لتصحَّ الياء، ولم تُقلب الياء واوًا لأنَّ الياء أخفُّ من الواو، وأمّا المفرد فلكونه أخفَّ من الجمع احتُملت فيه الواو.

والذي صَحَّح الناسُ مذهبُ الخليل و(س)، ورَدُّوا ما ذهب إليه الأخفش، وأجابوا عن مَضُوفة بجوابين:

أحدهما[5]: أنه شاذٌّ، فلا تُبنى عليه القواعد.

الثاني: أنَّ أبا بكر الزُّبيدي[6] ذكر في (مختصر العين) مَضُوف ومَضُوفة من ذوات الواو؛ وذكرَ أضافَ: إذا أشفقَ، رباعيًّا، وأصله أَضْوَفَ، ومَن روى ضافَ يَضيف فهو قليل، على أنه يمكن أن يقال فيه إنه فَعِلَ يَفْعِلُ نحو طاحَ يَطيحُ على ما ذهب إليه فيه (س)[7] من أنه من ذوات الواو؛ ولَمّا جاء على يَفْعِل كان يَطْوِح، ثم

---

(١) أرض مسنيّة: مسقاة بالسانية.

(٢) رجل حوَّل: كثير الاحتيال.

(٣) إصلاح المنطق ص ٩٢ والمنصف ١: ٢٩٩ والممتع ٢: ٤٧٠.

(٤) المنصف ١: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٥) المنصف ١: ٣٠١ والممتع ٢: ٤٧٠.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٣٥.

(٧) الكتاب ٤: ٣٤٤.

نُقلت الكسرة إلى الطاء، فصار يَطِوْح، فقُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها. والدليلُ على أنه من ذوات الواو قولُهم: طَوَّحَتْ به الطوائح، بالواو، فكذلك يمكن أن يقال في ضافَ يَضيف.

وأجابوا عن جوابه الثاني بأنه قياس مُعارِض للنص، فلا يُلتَفَت إليه.

وأجابوا[1] عن الثالث - وهو قولهم هُوْفٌ - بجوابين:

أحدهما[2]: أنه قليل، فلا يُلتَفَت إليه إذ لم يُحفَظ منه سوى هذه اللفظة النادرة.

والثاني[3]: أنه من ذوات الواو لا من ذوات الياء.

فإن قلت: فقد قالوا: هَيْفٌ، بالياء.

فالجواب: أنه كان أصله هَيِّف نحو مَيِّت، فخُفِّف بحذف عينه كما خَفَّفوا مَيِّتًا، فقالوا: مَيْتٌ، وأصلُه فَيْعِلٌ على الخلاف الذي في مَيِّت، وسيأتي إن شاء الله.

[٨: ١٧٠/أ] وقد رُدَّ[2] هذا التأويل بأنه لم يُسمَع فيه التثقيل، فيُدَّعى أنَّ هذا مخفَّف منه. /وبأنَّ تركيب «هـ و ف» لم يأت، أو إن روي فهو نادر. وأيضًا فالهَيْفُ هي الريح ذات السَّموم الْمُعَطِّشة، ورجلٌ مِهْيافٌ وهَيُوفٌ: لا يصبر عن الماء. فهذا اشتقاق صحيح.

وقولُه **ويُفعَل ذلك بالفُعْلَى صفةً كثيرًا** زعم (س)[4] أنَّ فُعْلَى إذا كانت صفة وعينها ياء قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء، قالوا: امرأةٌ حِيْكَى[5]؛ ألا ترى أنَّ فِعْلى لا

---

(١) وأجابوا ... فلا يلتفت إليه: سقط من ت.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٣٦ [رسالة].

(٣) المنصف ١: ٢٩٩ والممتع ٢: ٤٧٠.

(٤) الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٥) امرأة حيكى: في مشيها تبختر واختيال.

يكون صفةً. وكذلك ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[1]، هي عند (س)[2] فُعْلَى لأنه لا يُحفظ في الصفات فِعْلى بكسر الفاء بل بضمِّها نحو حُبْلَى. وإذا كانت اسمًا قُلبت الياء واوًا، وذلك نحو الطُّوْبَى والكُوْسَى والخُوْرَى: مؤنث الأَطْيَب والأَكْيَس والأَخْيَر، وأَفْعَلُ مِن ومؤنثُه عند (س)[2] حكمهما حكم الأسماء، ولذلك جُمعت جمع الأسماء، فزعمَ أنهم فرقوا بين الاسم والصفة، فاعتدُّوا بألف التأنيث في الأسماء، فصارت العين بعيدة من الطرف، فأتبعوا الياء الضمة، ولم يعتدُّوا بها في الصفة، فقلبوا الضمة كسرة، ففرقوا بينهما كما فرقوا بينهما في فَعْلَى إذا كانت لامها ياء، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الصفة كثير في الفُعْلَى التي عينها ياء، وعلى ما قررناه لم يذكر منه إلا: امرأة حِيْكَى، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾، لكنه - والله أعلم - جعل الفُعْلَى التي هي للتفضيل من باب الصفة، وقد ذكرنا أنَّ (س) يجعل لها حكم الأسماء، فلذلك ذكرها أصحابنا التصريفيون في باب الأسماء لا في باب الصفات.

وظاهرُ كلام المصنف جواز الوجهين في الفُعْلَى التي للتفضيل، وقد مَثَّل بالوجهين في بعض كتبه، فقال[3]: ((تقول الخُوْرَى والكُوْسَى والضُّوْقَى والخِيْرَى والكِيْسَى لتسلم الياء))، ونصَّ[3] على أنَّ الوجهين في ذلك مسموعان من العرب. والكُوْسَى من كاسَ الرجلُ[4] يَكيسُ كَيْسًا، والاسمُ الكِياسة من الكَيْس، ويقال: الكِيْسى، عن كُراع[5]. وظاهرُ كلام (س) [2] أنه لا يجوز فيها إلا إقرار الضمة وإبدال الياء واوًا.

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النجم. ضيزى: جائرة.

(٢) الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٢٠.

(٤) كاس الرجل: خفَّ وتوقَّد.

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب له ٢: ٥٥٧، وفيه: ((والكُوسى والكيسى جمع كَيِّسة)). وانظر المحكم ٩: ٢٢٥ [ط. العلمية].

وإنما لم يَقلبوا الياء واوًا في الصفة ويُقِرُّوا الضمة لثقل الضمة[1]، فرأوا أنَّ تغيير حركة أسهل من قلب حرف، وأما في الاسم فقلبوا لخِفَّة الاسم ولبُعد الياء من الطرف، فلو كانت الياء بعيدة من الطرف قُلبت واوًا لضمة ما قبلها، وذلك نحو قولهم: عاطَتِ الناقةُ تَعيطُ عُوطَطًا، أصلُه عُيْطَطٌ، فقلبوا الياء واوًا لضمة ما قبلها، كما قلبوها في مُوسِر وموقن، ولذلك قال س[2]: ((لو بنيتَ فُعْلَلًا من البَيْع لقلت: بُوعَعٌ)). قال[3]: ((والدليلُ على ذلك قولهم: عُوطَطٌ، فيجري هذا مجرى بُوطِرَ من بَيْطَرَ، ومُوقَن من أَيْقَنَ، وأنشد[4]:

مُظاهِرةً نَيًّا عَتِيقًا وعُوطَطًا فقد أَحْكَمَا خَلْقًا لها مُتَبايِنا))

قال أبو سعيد[5]: ((العُوطَط: هو اعْتِياط رَحِمِ الناقة والأتان، أي: حيالهما أن لا تحملا، والناقة عائط، قال أبو ذؤيب[6]:

فَرَمَى، فأَنْفَذَ، في نَحُوصٍ عائطٍ سَهْمًا، فَخَرَّ، وريشُهُ مُتَصَمِّعُ))

---

(١) لثقل الضمة: سقط من ح.

(٢) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٤٧ [رسالة]، والذي في الكتاب ٤: ٣٧٥: ((وذلك قولك في فُعْلَلٍ من كِلْتُ كُوْلَلٌ)). وذكر عُوْطَطًا بعد البيت.

(٣) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٤٧ [رسالة]. وهو مختصر من نص الكتاب ٤: ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٤) الكتاب ٤: ٣٧٦ - وبعده فيه: ((العُوْطَطُ فُعْلَلٌ)) - وشرحه للسيرافي ١٨: ٦٠ والمنصف ٢: ١٢، ٤٢ وتحصيل عين الذهب ص ٥٨٩. يصف ناقة مطارقة الشحم وافرة القوة والجسم لاعتياط رحمها وعقرها، وأصل المظاهرة لبس ثوب على آخر. والني: الشحم. والعتيق: الحولي القديم. وأحكما: أي السمن والحيال. والمتباين: المتفاوت المتباعد لكماله. وفي المخطوطات: أحكمت. والتصويب من المصادر المذكورة.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٨: ٦١. وعنه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٤٧.

(٦) البيت له في شرح أشعار الهذليين ١: ٢٢. رمى: يعني القانص. والنحوص: الحائل، والتي ليس في بطنها ولد. السهم المتصمع: الذي قد دُقِّق ريشه وأُلطف، وقيل: هو المتلطخ بالدم.

قال بعض البصريين[1]: لا حجة لِ(س) في عُوطَط لأنه سُمع من كلامهم: عاطَت تَعِيط وتَعُوط. [٨: ١٧٠/ب]

/ويظهر من كلام (س) أنه لم يَحفظ في تصريف عُوطَط الواو، فلذلك احتجَّ به، أو سَمع ممن يُصَرِّف بالياء عُوطَطًا، وإن كان قد سُمع في عاطَ الياء والواو، فقد قالت العرب[2]: حالتِ الناقةُ حِيالًا وحُوالًا، فقلبوا الياء واوًا لضمَّةِ ما قبلها. وقالت العرب: عيَّطته[3]، حين عَدَّوا عاطَ بالتضعيف، ولم يُحفظ عَوَّطته بالواو، فدَلَّ على أنَّ لغة الواو قليلة، وأنَّ المشهور في عاطَ أنه من ذوات الياء.

وقولُه **وبِمفردٍ غيرها قليلًا** أي: وبمفردٍ غير الصفة قليلًا، ومن ذلك الطِّيْبَى في الطُّوْبَى الذي هو مصدر لِطابَ، تقول: طابَ طُوْبَى، ومنه قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[4]، وقد قرأ بعض القُرّاء: ﴿طِيْبَى لهم﴾[5]. وأمّا قولهم رِيّا في رُؤْيا، سَهَّلُوا الهمزة بإبدالها واوًا لضمَّةِ ما قبلها، ثم كسَروا الراء، ووزنُها فُعْلَى بضم الراء، وفُعْلَى من ذوات الواو، فتكون الضمة فيه ثابتة لا تغير - فكان ينبغي ألا تُكسر، فقدَّرنا أنهم قالوا: طِيْبَى، مع أنَّ فيه تحويل الواو ياء؛ إذ القياس طُوْبَى بقلب الياء واوًا لضمَّةِ ما قبلها، فهو في هذا أَحرى أن يكون لأنه لا يتغيَّر لمكان الإدغام.

---

(١) السيرافي. شرح الكتاب ١٨: ٦١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ٩٤٧ - ٩٤٨.

(٢) تهذيب اللغة ٥: ٢٤٣.

(٣) الممتع ٢: ٤٩٣.

(٤) الآية ٢٩ من سورة الرعد. ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾.

(٥) في الخصائص ١: ٧٥ - ٧٦ أنَّ أبا حاتم السجستاني ذكر في كتابه الكبير في القراءات أنَّ أعرابيًّا قرأها عليه بالحرم، ولم يسمِّه. وكذا في ص ٣٨٤ لكنه لم يذكر فيه كتابه. ونسبها أبو حيان إلى بَكْرة الأعرابي في البحر المحيط ٦: ٣٨٦ [ط. دار الفكر ١٤٢٠هـ]. وفي الكشاف ٢: ٥٢٨ [ط. دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ] والتفسير الكبير للرازي ١٩: ٤١ [ط. العلمية ٢٠٠٠م]: مكوزة الأعرابي. وفي مختصر ابن خالويه ص ٦٧: مكورة الأعرابي.

وقال الأستاذ أبو علي: ((لم يجئ من هذا مقلوبًا إلا فُعْلَى أَفْعَلَ، ولم يجئ اسمًا ولا صفة دونها، وهذا كله قياسٌ من النحويين، جعلوه نظير فَعْلَى، وهو عكسه، وهو حدسٌ منهم وقياسٌ جيد)) انتهى. وكأنه لم يَعْتَدَّ بِطُوْبَى؛ ألا ترى أنه اسم مصدر[1]، وقد قلبوا ياءه واوًا، فلعلَّه يذهب إلى أنه تأنيث الأَطْيَب لا مصدر.

وقولُه **وربَّما قُرِّرت الضمة في جمع، فيتعيَّنُ الإبدال** نقلَ أبو عبيدة[2] أنَّ عائطًا يجمع على عِيَّطٍ، وهو القياس، كبِيْض وعِيْن، وعلى عُوَّطٍ بإقرار الضمة وإبدال الياء واوًا لأجلها.

ص: وتُبدل كسرةً أيضًا كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واو، وهي آخرُ اسمٍ متمكنٍ لا يتقيَّد بالإضافة، أو مدغمةٌ في ياءٍ هي آخِرُ اسم لفظًا أو تقديرًا، وكلُّ ضمة في واوٍ قَبل واو متحركة، أو قبلَ ياءٍ تليها زيادتا فَعُلان أو علامةُ تأنيث.

ش: قولُه **وهي آخِرُ اسمٍ** احترازٌ من أن لا تكون[3] آخرًا، فإنَّ[4] الواو تثبت، وذلك نحو أُفْعُوانٍ[5]؛ لأنَّ الموجب لقلبها قد زال، وهو كونها معرَّضة لياء المتكلم وياء النسب على ما سيأتي في أَدْلٍ ونحوه. وأمّا الياء فإنها تُقلب واوًا للضمة التي قبلها كما فُعل ذلك في الفعل حين قالوا: لَقَضُوَ الرجلُ! فعلى قياس مَن قال رُكُبات بضم الكاف يقول في جمع كُلْية: كُلُواتٌ[6]، إلا أنَّ العرب التزمت فيه التسكين أو الفتح في لام كُلْية في الجمع لئلا يكونوا قد خرجوا من الأخفِّ الذي هو الياء إلى الأثقل الذي

---

(١) ت: مقدر.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٦١.

(٣) ك: من أن تكون.

(٤) في المخطوطات: وأن.

(٥) الأفعوان: ذكر الأفاعي.

(٦) في المخطوطات: كليات. والتصويب من الممتع ٢: ٥٥٩.

هو الواو. وإنما قُلبت هنا ولم تُعَلَّ في عُيَبَة[1] لأنها في كُلْية لام، وفي عُيَبَة عين، والعينُ أقوى من اللام.

واحتَرز بقوله **اسمٍ** من أن تكون آخِر فِعْلٍ، فإنه لا تُقلَب الضمة فيه كسرة، ولا تَنقلب الواو ياء، وذلك نحو يَغزُو ويَدعُو.

وقولُه **متمكنٍ** احترازٌ من الضمير نحو مِنْهُو وعَنْهُو ومِنْهُمُو وعَنْهُمُو، و((هُوْ)) في لغة من سكن الواو[2]، و((ذُو)) الموصولة في أَشهَر لغة طَيِّئ. [٨: ١٧١/أ]

وقوله **لا يتقيَّدُ بالإضافة** احتراز /من مثل ((ذُو)) بمعنى صاحب، فإنه متمكن، ولكنه يتقيَّد بالإضافة. ومثالُ ذلك أَظْبٍ وأَدْلٍ، أصلُهما أَظْبُيٌ وأَدْلُوٌ على وزن أَفْعُلٍ نحو أَكْلُبٍ في جمع كَلْب:

فأمّا أَظْبُيٌ فاستُثقلت فيه الضمة التي قبل الياء كما استَثقلوا الواو قبل الياء في نحو كَيٍّ إذ أصلُه كَوْي لأنه مصدر لِكَوَى، فقلَبوا الواو ياء فيه، وأدغموا الياء في الياء.

وأمّا أَدْلُوٌ فاستَثقلوا فيه الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وإن لم تُستَثقَل في الفعل؛ لأنَّ الاسم يُضاف إلى ياء المتكلم، ويُنسَب إليه، فلو أُقِرَّت لاجتمعتْ ضمةٌ وواو قبلها مع ياء النسب، وياءُ المتكلم وكسرة قبل الياءين؛ وذلك ثقيل، فقلب الواو ياء والضمة فيه وفي أَظْبُيٍ كسرة.

ومِثلُ أَدْلٍ في قلب الضمة كسرة والواوِ ياءً قَمَحْدُوةٌ[3] وعَرْقُوةٌ[4] وثَمُود إذا رخَّمتَها على لغةِ مَن لا ينتظر الحرف، فإنك تقول: يا قَمَحْدِي، ويا عَرْقِي، ويا ثَمِي.

---

(١) رجل عيبة: كثير العيب للناس.

(٢) انظر ما تقدم في ٢: ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٣) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا خلف الأذنين.

(٤) العرقوة: خشبة تجعل معترضة على الدلو. وقيل: هي الدلو.

وكذلك[1] يَغزو إذا سمَّيتَ به وهو عارٍ من الضمير فإنك تقول: قامَ يَغْزٍ، ومررتُ بِيَغْزٍ، ورأيتُ يَغْزِيَ يا هذا[2].

وكذلك إذا قلتَ في جمع قَلَنْسُوةٍ: قَلَنْسٍ، فأصله قَلَنْسُوٌ؛ إذ بينه وبين مفرده هاء التأنيث، وقال الشاعر[3]:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عندَ خِيْستِهِ ... بالرَّقْمَتَينِ، لـه أَجْرٍ وأَعراسُ

وقال[4]:

لا مَهْلَ حتى تَلْحَقي بعَنْسِ ... أَهلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي

وقال[5]:

حتى تَفُضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيّ

وقال تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[6].

وبين النحويين خلافٌ في كيفية الإعلال في أَدْلٍ ونحوه:

---

(١) وكذلك يَغزو ... ورأيتُ يَغْزِيَ يا هذا: انفردت به ح.

(٢) المنصف ٢: ١١٨ - ١١٩.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي أو مالك بن خالد الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٢٦، ٤٤٢.
هزبر: شديد. والخيسة: الأجَمة. والرقمتان: بلدة. وأجرٍ: جمع جَرْو. وأعراسه: إناثه، جمع عِرْس، وهي اللَّبُؤة. وقال الشاعر ... في أفواههم: سقط من ح.

(٤) الرجز في الكتاب ٣: ٣١٧ والمقتضب ١: ١٨٨ والمنصف ٢: ١٢٠، ٣: ٧٠ وتحصيل عين الذهب ص ٤٩١. يخاطب ناقته. عنس: قبيلة من اليمن. والرياط: جمع ريطة، وهي ضرب من الثياب.

(٥) البيت في الكتاب ٣: ٣٠٩ والمقتضب ١: ١٨٨ والمنصف ٢: ١٢٠، ٣: ٧٠ وتحصيل عين الذهب ص ٤٨٧. الفضّ: الكسر.

(٦) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

فمنهم مَن ذهب[1] إلى أنَّ الضمة قُلبت كسرة، فانقلبت الواو ياء لكسرةِ ما قبلها نحو أَكْسِية وأَقْرِية[2] ونحوهما، فنُزِّلت الكسرة المنقلبة عن الضمة منزلة الكسرة التي هي من نفس الوضع.

ومنهم من يقول[3]: إنَّ الواو قُلبت ياء، فانقلبت الضمة التي قبلها كسرة لتصحَّ الياء. وكلا[4] القولين لأبي علي الفارسي.

ووجهُ تسويغه لهما ما ذكره أبو الفتح في (الخصائص)[5] من أنه إذا اعتَرض تغييران في مثالٍ واحد فالقياس يُسَوِّغ لك أن تبدأ بأي العملين شئت. فوجهُ الابتداء بالأول أنك إنما تُغَيِّر لتنطق بما تصيِّرك الصنعة إليه، وإنما تبتدئ بالحرف من أوله لا من آخره، فعلى هذا ينبغي أن يكون التغيير من أوله لا من آخره لتجتاز بالحروف وقد ترتب على ما توجبه الصنعة فيها. وأما وجهُ الابتداء بالأخير فإنك لَمَّا أردت التغيير ابتدأتَ به من أَقْبَل المواضع له، وهو الآخر.

قال بعض أصحابنا: ((أبو الفتح - وإن سوَغَّ فيما اعتَرض فيه تغييران الابتداء بالأول والآخِر - لا يُجيز في أَجْرٍ وأمثاله إلا الابتداء بتغيير الضمة[6]؛ لأنَّ التخيير عنده قد منع منه مانع، وهو كون الحركة أضعف من الحرف، وابتداء الضعيف أقرب مأخذًا من الإنحاء على القوي، فإذا غيَّروه تطرقوا بتغييره إلى تغيير القوي.

---

(١) مقاييس المقصور والممدود ص ١٧ والحجة ٢: ٢٦٦ والمسائل البغداديات ص ١٢٠.

(٢) أقرية: جمع قَرْو، وهي ميلغة الكلب.

(٣) الكتاب ٤: ٣٨٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٣٢.

(٤) وكلا القولين ... مرفوضان في لسان العرب: سقط من ح.

(٥) الخصائص ٣: ٨ - ٩.

(٦) مثَّل لهذا الطريق في الخصائص ٢: ٤٧١. وقال في المنصف ٢: ١٠٢ في أدْلٍ: ((فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفًا مضمومًا ما قبلها، فصارت في التقدير أَدْلُيٌ، ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة لتصح اللام ...)). وكذا في ص ١١٨. وانظر اللمع ص ١١٨.

[٨: ١٧١/ب] وكذلك أيضًا لا يجوز التخيير إذا كان الابتداء بأحد العملين يؤدي من التغيير إلى أكثر مما[1] يؤدي إليه الابتداء بالآخر؛ بل يُبتدأ بالذي يَقِلُّ معه التغيير، ولا يجوز غير ذلك، فتقول في تصغير عَيْطَمُوس[2]: /عُطَيْميس، فتحذف الياء لأنك لو حذفتَ الواو لاحتجتَ إلى حذف الياء، وإذا حذفتَ الياء لم تَحتج إلى حذفِ غيرها لبقاء الاسم على خمسة أحرف ورابعُه حرفُ علّة زائد.

فإن كان الابتداء بأحدهما يؤدي إلى كثرة عمل، والابتداء بالآخر ليس كذلك، فأبو الفتح يُسَوّغ الابتداء بكلٍّ واحد من التغييرين. والصحيح أن تبتدئ بالذي يَقِلُّ معه العمل، نحو إوَزَّة، أصلُه إِوْزَزة، فابْتُدئ فيها بالتغيير من آخر، فنقلت حركة الزاي إلى الواو، وأدغمت إحدى الزايين في الأخرى، فقلتَ: إوَزَّة. ولا ينبغي أن يُعتقد أن الواو قُلبت أولًا ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار إيْزَزَة، ثم نُقلت حركة الزاي الأولى إلى الياء، وأُدغمت إحدى الزايين في الأخرى، فصارت إيَزَّة، ثم قَويت الياء بالحركة، فعادت إلى أصلها من الواو، فقيل: إوَزَّة؛ لأنَّ في ذلك زيادة عملَين على الوجه الأول، وهما قلبُ الواو ياء، ثم قلبُ الياء بعد ذلك واوًا.

فإن كان العمل القليل خارجًا عن القياس والكثيرُ له وجهٌ من القياس فـ(س) يختار قلّة العمل؛ وغيرُه يختار كثرة العمل، ويرى أنه راجحٌ من حيث كان أقرب إلى القياس، ولذلك حمل (س)[3] قول العرب يَجِيكَ ويَسُوكَ على أنَّ الهمزة حُذفت منهما حذفًا، وبقيت الياء والواو على ما كانتا عليه. وحملهما أبو علي وأبو الفتح على أنَّ الهمزة خُففت، فأُلقيت حركتها على الياء والواو، ثم شُبهت الياء والواو بهما في يغزو ويرمي، فأُسكنت تخفيفًا)) انتهى.

---

(١) في المخطوطات: ما.

(٢) العيطموس: الفارهة الحسنة من النوق، ومن النساء: التامّة الناعمة.

(٣) الكتاب ٣: ٥٥٦.

وهذا الذي ذكرناه من أنَّ حرف العلة المتطرف في الاسم المعرب أو العارض بناؤه إذا انضمَّ ما قبله يُحَوَّل عن الضمة إلى الكسرة فيصير الأخير ياء هو باتفاق من النحويين؛ إلا في نوعين من الأسماء:

أحدهما: أن يكون الاسم الذي آخره كذلك أعجميًّا في الأصل، نقلتْه العرب إلى كلامها ولم تغيِّره، بل أبقَته على ما كان عليه قبل التسمية نحو سَمَنْدُو[1].

والآخر: أن يكون الاسم منقولًا من الفعل، نحو أن تسمي بـ(يَغْزُو) خاليًا من الضمير، فإنَّ في ذلك خلافًا:

فمذهب البصريين أن تقلب الضمة كسرة والواو ياء، كما فُعل بجَرْوٍ ودَلْوٍ إذا جُمعا على أَفْعُل؛ لأنَّ العلة التي أوجبتْ ذلك في أَدْلٍ ونحوه من كون الاسم معرضًا لدخول ياء النسب عليه وياء التثنية وعلامتي الجمع المذكر؛ وذلك يؤدي إلى اجتماع ضمة[2] مع واوين أو مع واو وياء آخرًا، ولاجتماع ضمة وواو مع ياءي النسب والكسرة التي قبلها، وذلك ثقيل، فلمّا كان إقرار الواو والضمة يؤدي إلى ما ذُكر من الثِّقَل رُفض.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمة لا تُقلب كسرة ولا الواو ياء، بل يبقونه على ما كان عليه قبل التسمية، ويفتحونه في حال النصب والجر، ويسكنونه في حال الرفع. واحتجُّوا لذلك بأنَّ العرب لما سَمَّت بـ(يَزِيد) أبقَته على اعتلاله، ولم تَحكم له بحكم الاسم؛ إذ لو حكمت له بحكمه لصحَّت عينه؛ لأنَّ الاسم إذا كان على وزن الفعل، وزيادتُه زيادةُ الفعل، صحَّت عينه، نحو أَسْوَد وأَبْيَض وتَدْوِرة[3]، فكما أُبقيت العين من (يَزِيد) على ما كانت /عليه في حال كونه فعلًا كذلك تبقى اللام من (يدعو) على ما كانت عليه في كونه فعلًا. [٨: ١٧٢/أ]

---

(١) سمندو: بلد في وسط بلاد الروم غزاها سيف الدولة سنة ٣٣٩هـ، وهرب منها الدمستق.

(٢) ضمة مع واوين أو مع واو وياء آخرًا ولاجتماع: سقط من ت.

(٣) تدورة: اسم مكان.

فرع: إذا خَفَّفتَ سُوءًا بنقل حركة الهمزة إلى الواو وحذف الهمزة ، فقلتَ: سُوٌ، فتطرفت الواو، فلا تقلب فيه الضمة كسرةً ولا الواو ياءً؛ لأنَّ هذا التطرف عارضٌ بسبب التخفيف، ولا اعتداد بهذا العارض، والمتطرفةُ في التقدير هي الهمزة لا الواو.

وكذلك لو بنيتَ من جاءَ اسمًا على وزن فُعْل لقلتَ: جُيٌ، والأصل جُيْءٌ[١]، فنقلت الحركة إلى الياء، وحذفت الهمزة، ولا تقلب تلك الياء واواً لضمَّة ما قبلها، فيلزم فيها ما لزم في قولك أَظْبُيٌ.

فرع: جمع المذكر السالم في الرفع ليست الواو فيه متطرفة؛ لأنَّ النون بعدها أو ما عاقب النون، وهو المضاف إليه، ولأنها لا تلزم؛ ألا تراها لا تثبت إلا في الرفع، فلا يثبت فيها الحكم الذي تقدَّم.

مسألة: روى ابن مجاهد[٢] عن أبي زيد الأنصاري عن أبي السَّمَّال أنه كان يقرأ ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبُوْ﴾[٣] بضم الباء بعدها واو ساكنة، وحُمل ذلك على المبالغة في تفخيم الألف والانتحاء بها إلى الواو التي هي بدل منها على حد تفخيم ﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾، فقوِيَ الصوت، فكاد أن يكون الواو؛ لأنَّ إقراره على ظاهره يؤدي إلى شذوذين: أحدهما الخروج من كسر إلى ضمٍّ لازم، والآخر وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم المعرب، وهما شيئان مرفوضان في لسان العرب.

وقولُه **أو مدغمةٌ في ياءٍ هي آخِرُ اسمٍ لفظًا أو تقديرًا** قولُه **أو مدغمةٌ** معطوف على قوله **وهي آخر اسم**، التقدير: وهي واوٌ أو ياءٌ آخرُ اسمٍ صفتُه كذا، أو واوٌ أو ياءٌ مدغمة في ياء.

---

(١) ت: جو.

(٢) ك: ابن عامر. والصواب ما أثبتناه كما في المحتسب ١: ١٤٢.

(٣) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة. المحتسب ١: ١٤٢. وفيه توجيه هذه القراءة.

واحترَز بـ(آخِر) من نحو ياء صُيَّم، فإنها ياء مدغمة في أخرى، ولا يجب كسر الضمة لأنَّ الياء ليست آخرًا، وسيأتي حكم صُيَّم. واحترَز بقوله **اسم** مِن أن يكون شيء من ذلك في فعلٍ نحو حَيَّ إذا بنيتَه للمفعول، فإنك تقول: حُيَّ، فهذا لا يجب تحويل الضمة فيه كسرة، لكنه جائز؛ إذ هي ياء أُدغمت في ياء هي آخِر فعلٍ.

واندرج تحت قوله **اسمٍ لفظًا** كونُ ذلك الاسم جمعًا نحو عَصًا وعُصِيّ ودَلْو ودُلِيّ وجاثٍ وجُثِيّ، أو مفردًا نحو مَرْمِيّ، وهذا فيه تفصيل، وذلك أنَّ ما آخره واو أو ياء وقبلهما[1] ياء أو واو ساكنة فإنها تدغَم، ولا يخلو أن يكون الساكن موافقًا أو مخالفًا، فإن كان موافقًا أدغمت من غير تغيير، وذلك نحو عَدُوّ ووَلِيّ؛ إذ وزنهما فَعُولٌ وفَعِيلٌ، فلامُ الكلمة في عَدُوّ واو، ووافقتْ واو المدّ، ولامُ الكلمة في وَلِيّ ياء، ووافقت[2] ياء المدّ.

وقد جاء القلب في الواو، ولا يخلو من أن يكون في مفرد أو في جمع، فإن كان في مفرد فهو قليل، وليس بمطَّرِد، قالوا: مَرْضِيٌّ، ومَسْنِيٌّ[3]، وهو من الرضوان، ومن سَنا يَسْنو، وقالوا: مَعْدِيٌّ، وهو من عَدَوْت، قال الشاعر[4]:

وقد عَلِمتْ عِرْسي مُلَيْكةُ أنَّني   أنا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عليَّ وعادِيا

وجاز القلب في مثل هذا لتطرُّف الواو ولم يفصل بينها وبين الضمة إلا حاجز ليس بحصين؛ /وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيَّة[5] بالإدغام، فكما قُلبت الواو ياء إذا تطرفت ووليتْها الضمة، وقُلبت الضمة قبلها كسرة في نحو أَدْلٍ، فكذلك هنا. [٨: ١٧٢/ب]

---

(١) ح: وقبلها.

(٢) ت: ووافقها.

(٣) مكان مسنيّ: مسقيّ.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٠١.

(٥) في المخطوطات: الخفيفة. والتصويب من الممتع ٢: ٥٥٠.

وقد ذهب الفراء[1] إلى تعليل ذلك بغير هذا، فزعمَ أنَّ مَسْنِيًّا ومَعْدِيًّا ومَرْضِيًّا بُني على سُنِيَ وعُدِيَ ورُضِيَ، فكما قُلبت في الفعل المبني للمفعول فكذلك فيما بُني عليه، وهو اسم المفعول.

وهذا باطلٌ لوجود ذلك في غير اسم المفعول، قالوا: عَتا عُتِيًّا في المصدر، وإن كان القياس والشائع عدم القلب، قال تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عُتِيًّا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[3]، والمصدر ليس بمبنيٍّ على فِعل المفعول.

وإن كان في جمع فإنه عكس المفرد، أي: القلب فيه قياس مطَّرد، والتصحيح شاذٌّ قليل، وذلك نحو عُصِيٍّ ودُلِيٍّ وجُثِيٍّ، فإذا قلبْنا لام الكلمة ياءً قلَبنا الواو الأولى ياء لإدغامها في الياء التي كانت واوًا؛ ثم تقلب الضمة كسرةً لتصح الياء. والسبب في القلب ثقل الجمع مع شبهه بأَجْرٍ وأَدْلٍ. ومِنَ العرب مَن يكسر الفاء إتباعًا لحركة العين، فيقول: عِصِيٌّ ودِلِيٌّ، والضمُّ هو الأصل والأكثر والأفصح.

وزعم أبو الحسن بن عصفور[4] أنه شذَّ من هذا الجمع لفظان، فجاءا على الأصل، وهو قولهم: نُحُوٌّ في جمع نَحْو، وفُتُوٌّ في جمع فَتًى، قال[4]: ((وحُكي عن بعض العرب: إنكم لتَنظرون في نُحُوٍّ كثيرة[5]، وقال الشاعر[6]:

---

(١) الممتع ٢: ٥٥٠.

(٢) الآية ٨ من سورة مريم. وضمُّ. أوله قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بكسره. السبعة ص ٤٠٧.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٤) الممتع ٢: ٥٥١.

(٥) الكتاب ٤: ٣٨٤. النحو: الجهة.

(٦) هو جذيمة الأبرش كما في طبقات فحول الشعراء ص ٣٨ والاختيارين ٧ ٧١٨. والبيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٨٨ وفيه تخريجه. الرابئ: الذي يعلو جبلًا يرقب المخافة للقوم. والكلال: التعب. والمراد بـ((ماتوا)) هنا: سكنوا وسكنت أعضاؤهم من الإعياء.

في فُتُـــــوٍّ أنا رابــــــئُهُمْ مِـــن كَـــلالِ غَـــزْوةٍ مـــاتُوا»

انتهى كلامه.

أمّا قولُه «لفظان» فقلّةُ حفظٍ عن العرب، بل قد سُمع من ذلك: بُهُوٌّ[1] جمع بَهْو[2]، وقد قالوا[3]: بُهِيٌّ[4] على القلب، وأُبُوٌّ في جمع أَبٍ، قال القَنانيُّ[5] يرثي الكسائي[6]:

أَبَى الذَّمَّ أخلاقُ الكسائيِّ، وانْتَمَتْ به المجدَ أَخلاقُ الأُبُوِّ السَّوابِقِ

وأُخُوٌّ في جمع أَخٍ، وبُنُوٌّ في جمع ابْن، ونُجُوٌّ في جمع نَجْو، وهو السَّحاب الذي هَراقَ ماءه، قال جميل بن مَعْمَرٍ[7]:

أَليسَ مِنَ البَلاءِ وُجوبُ قَلبِي وإيضاعي الهُمومَ مَعَ النُّجُوِّ

فأَحزَنُ أن يكونَ على صَديقٍ وأَفْرَحُ أنْ يكونَ على عَدُوِّ

يريد جميل بهذين البيتين أنَّ الغيث إن نزل على مَن يحبُّه انتَجع أهلها ذلك الغيث؛ فيحتاج هو أن يرتحل بارتحالهم، فيفتضح أمره، بخلاف حالهم إذا أجدبوا، فإنهم مقيمون، فيُقيم مع قومه، فلا يفتضح، ويُصيب محبوبته بثينة إذ ذاك، فلذلك

---

(١) ل، ت: نُهو جمع نَهو.

(٢) بهو الصدر: جوفه من الإنسان ومن كل دابة.

(٣) شرح الملوكي لابن يعيش ص ٤٧٨ [ضمن نص الملوكي].

(٤) ت: نُهِيّ.

(٥) ل، والمحتسب ١: ١٧٥: العتابي.

(٦) البيت في المحتسب ١: ١٧٥، ٣١٧ وشرح التصريف للثمانيني ص ٤٨٩ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٤٧٨.

(٧) البيتان في ديوانه ص ٢١٩ عن اللسان (نجو) [جمع وتحقيق د. حسين نصار، ط. ٢]. وبلا نسبة في شرح الملوكي لابن يعيش ص ٤٧٨ [ضمن نص الملوكي]. وجبَ القلب وُجوبًا ووَجيبًا: خفق واضطرب. والإيضاع: الحمل على الإسراع.

يحزن أن يكون السحابُ أراق ماءه على قومه، ويفرح أن يكون أراقه على العدو إذ لا يحتاج إلى انتجاع ولا إلى ارتحال، بل يُقيم في قومه وإن كانوا مُجْدِبين.

وقالوا أيضًا في جمع النَّجْوِ الذي هو السحاب الذي أراق ماءه: نِجاءٌ، نحو بَحْر وبِحار. وأمَّا ما أنشده على ((فُتُوٍّ)) فنظيرُه بيت الحماسة[1]:

وفُتُــــوٍّ هَجَّــــروا ، ثم أَسْــــرَوْا   لــيلَهم ، حــتى إذا انجــابَ حَلُّــوا

[٨: ١٧٣/أ] /وفي ((فَتًى)) خلاف:

منهم مَن زعمَ[2] أنَّ أصله الياء، واستدلَّ على ذلك بقلب ألفه ياء في التثنية، قال تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[3]، وهو مذهب (س)[4]، وقلبُها في فُتُوّ واوًا مُستَنْدَر.

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ أصله الواو[5]، واستدلَّ على ذلك بقولهم الفُتُوّة بالواو، والفُتُوّ في الجمع، وجعلَ قلب الألف في التثنية ياءً شاذًّا. فأمّا قولهم الفُتْيا بالياء والفَتْوى بالواو فلا حُجة في شيء منهما على أنَّ الأصل الياء أو الواو؛ إذ تحتمل الفُتْيا أن تكون كالدنيا مما قُلبت فيه الواو ياء، وتحتمل الفَتْوى أن تكون كالتَّقْوى مما قُلبت فيه الياء واوًا.

وإن كان الساكن مخالفًا للام، وهو أن تكون اللام ياء والساكن واوًا، أو اللام واوًا والساكن ياء، فإنَّ الواو تُقلب ياء سواء تقدَّمت أم تأخرت، وتُدغَم في الياء،

---

(١) البيت لابن أخت تأبط شرًّا في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٧٦. وقيل: لتأبط شرًّا. وقيل: لخلف الأحمر. شرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٢٧.

(٢) التنبيه ص ٢٧٦ وسر صناعة الإعراب ١: ١٥٠، ٢: ٥٧٩ - ٥٨٠ والخصائص ١: ٨٧.

(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٤) الكتاب ٣: ٣٨٧.

(٥) هو يعقوب كما في المحكم ٩: ٥٤٠ [ط. العلمية ٢٠٠٠م] واللسان (فتا).

وتُقلب الضمة كسرة لتصحَّ الياء، وذلك نحو مَرْمِيٍّ وسَرِيّ[1]، الأصل مَرْمُويٌ وسَرِيْوٌ، فقلَبنا الواو ياء، وأدغَمنا الياء في الياء، فقلنا: مَرْمِيٌّ وسَرِيٌّ لأنَّ مَرْمِيًّا مشتقٌّ من الرَّمْي، وسَرِيّ من السَّرْو. وسواء في ذلك المفردُ نحو ما مثَّلنا به والجمعُ، وذلك نحو نِهِيٍ[2]، وهو الغدير، فقياسُه نُهِيٌّ، وأصله نُهُوْيٌ، فقلبنا الواو ياء، وأدغمنا الياء في الياء.

وقد شذَّ من ذلك في المفرد قولهم: فلانٌ نَهُوٌّ عن المنكر، وأمرٌ مَمْضُوٌّ عليه، هو فَعُولٌ، كما شذَّ[3] في المصدر الفُتُوَّة والجمع فُتُوٌّ عند مَنْ جعله مِنْ ذوات الياء.

فأمّا قولهم امرأةٌ بَغِيٌّ ففيه خلاف: ذهب أبو الفتح[4] إلى أنَّ وزنه فَعِيل، قال: ولو كان فَعُولًا لقيلَ بَغُوٌّ كما قالوا نَهُوّ. وجعل نَهُوًّا الشاذَّ أصلًا، وقاسَ عليه.

والصحيحُ[5] أنَّ بَغِيًّا ليس فَعِيلًا، بل هو فَعُوْلٌ؛ إذ لو كان فَعِيلًا لدخلتْه التاء كعَلِيمة ورَحيمة؛ لأنَّ فَعِيلًا لا يكون للمؤنث بغير تاء حتى يكون في معنى مَفْعُول تابعًا، نحو عَيْن رَمِيّ، وكَفّ خَضيب، وامرأة جَرِيح.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُه مَرْمِيَّة.

وقولُه **وكلُّ ضمة** هو معطوف على قوله: **وكلُّ ضمة** من قوله: **وتُبدل كسرةً كلُّ ضمة.**

---

(١) السريّ: الشريف. والسَّرْو: الشرف.

(٢) بكسر النون وفتحها.

(٣) ح: كما شذ في الجمع فتوّ.

(٤) ذكر الزمخشري في الكشاف ٣: ١٠ [ط. دار الكتاب العربي] أنه ذهب إلى ذلك في كتاب التمام، ولم أقف عليه في مطبوعته.

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي ٢: ٩ [ط. دار البشائر] والممتع ٢: ٥٤٩. ونسب في الكشاف ٣: ١٠ [ط. دار الكتاب العربي] للمبرد.

وقولُه **في واوٍ قبلَ واوٍ متحركة** يريد: متحركة **تَليها زيادتا فَعُلان**، مثالُ ذلك في الواو أن تبني من القُوَّة اسمًا على وزن قولهم: السَّبُعان - وهو موضع - واختلفوا في ذلك:

فذهب أبو إسحاق(١) إلى منع بناء فَعُلان من القُوَّة، قال: لأنه ليس في الكلام اسمٌ ولا فعلٌ على فَعُلَ عينه ولامه واوان. قال: بل يَعدِلون فيه إلى فَعِلَ.

وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ثم اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب(٢):

أحدها: مذهب (س)(٣) واختياره، وهو أنك تقول: قَوُوانٌ، بتصحيح الواوين من غير إدغام ولا قلب لأنَّ في آخره زيادتين مختصتين بالأسماء؛ فأوجبَ التصحيح كما وجبَ في الجَوَلان، وذلك أنَّ المثال قد خالفَ بهما الفعل، وإنما يُعَلُّ ويُدغَم ما أَشبه الفعل لا ما خالَفَه.

قال بعض شيوخنا(٤) - وهو جنوحٌ منه إلى المذهب الثاني - ((وإنما لم تدغم لأنَّ اللام تنقلب ياء، فلا يجتمع المثلان، كما لم يجز في قَوِيَ الإدغام.

[٨: ١٧٣/ب] وإن سكَّنتَ فَعُلان قلتَ: قَوْيان، فلا تدغم(٥)، ولا تردّ الواو لأنَّ هذا السكون عارض. ومَن قال في رُؤيا: رُيّا قال: قَيَّانٌ)) /لأنه قد اجتمع واو وياء. وسَبق إحداهما(٦) بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٦٤.

(٢) المذاهب الثلاثة باختصار في إيجاز التعريف ص ١٨٥.

(٣) كذا في المنصف ٢: ٢٨٢ وإيجاز التعريف ص ١٨٥. وفي الكتاب ٤: ٤٠٩ ما نصه: ((وتقول في فَعُلانٍ من قَوِيتُ: قَوَّانٌ .... ومن قال حَيِيَ عن بَيِّنةٍ قال: قَوُوان)).

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠١٢ - ١٠١٣ [رسالة].

(٥) فلا تدغم ... قال قيّان: سقط من ت.

(٦) ت: أحدهما.

قال[1]: ((ومَن زعمَ أنَّ القياس أن يقال فيه: قَوَّانٌ لأنه إذا لم يراع الكسر في المخفف وجب الإدغام، ووجب ردُّ الواو لأنها إنما انقلبت للكسرة، فإذا لم تراع الكسرة وجب الرد - قيل له: معنى أنه لا يراعي الكسرة هو أن يجعل قَوْيان بعد التخفيف كأنه أصل كما يراعي ذلك في رُوْيا، وإذا جعل كأنه أصل أدغم على ما اقتضاه اللفظ من قلب الواو للياء بعدها كما قُلبت في طَيٍّ)).

والمذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو الحسن[1] وأبو عمر[2] وأبو العباس[3] وأكثر أهل العلم واختاروه من أنه إذا لم يُدغَم وجب أن يقال قَوِيانٌ؛ لأنه لَمّا اجتمع فيه واوان في أحدهما ضمة والآخر متحركٌ وجبَ القلب، وجُعل اجتماعهما مع الألف والنون كاجتماعهما مع هاء التأنيث، فكما أنها تُكسر الأُولى وتُقلب الثانية واوًا مع الهاء فكذلك مع الألف والنون. وقد نَصَّ (س)[4] على القلب في فَعْلُوة من الغَزْو، فقال غَزْوِية لاجتماع الواوين، وإن كان عَرْقُوة وقَلَنْسُوة لا تُقلب لأنها واو واحدة.

ويُقوِّي قولهم أنَّ الواوين متى أدَّى قياس إلى اجتماعهما متحركين رُفض ذلك؛ ألا ترى قلب الأولى منهما همزة في أَواصِل وأُوَيْصِل.

ورُدَّ هذا بأنه[5] لا كسرَ في قَوُوان كما هو في قَوِيَ، فقَلْبُها في قَوِيَ له موجب، وهو الكسرة قبلها، بخلاف قَوُوَان. وبأنه[5] يصحُّ مع الألف والنون ما لا يصحُّ مع

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠١٣ [رسالة].

(٢) الأصول ٣: ٣٧٠ وفيه أيضًا أنه قول أبي العباس وجميع أهل العلم. وكذا في شرح الكتاب للسيرافي ١٨: ١٦٤ والتعليقة ٥: ١٢٢ - ١٢٣ والمنصف ٢: ٢٨٢ والممتع ٢: ٧٥٩.

(٣) الانتصار لسيبويه من المبرد ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ومصادر الحاشية السابقة.

(٤) الكتاب ٤: ٤١٤. وبه أيد السيرافي هذا المذهب. شرح الكتاب ١٨: ١٦٤.

(٥) الانتصار لسيبويه ص ١٦٧. ونسب هذا الرد لابن خروف في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠١٣ [رسالة].

غيرهما؛ ألا ترى صحة النَّزَوان[1] وإعلال الحَصاة. وبأنه[2] قد وُجد في لسانهم ما يَقرُب منه، وهو قولهم في النسب إلى طُوى: طُوَوِيّ، فقد اجتمع واوان متحركتان، وقبل الأولى ضمة، وهي في التقدير بعد الحرف، فكأنها في الواو.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو الفتح[3] واختاره من الإدغام لأنهما مِثْلان متحركان في مثال يوجد في الأفعال؛ لأنَّ قَوُوَ من قَوُوان كظَرُفَ. قال: ((لأنَّ الإظهار مستثقل، ولا نظير له، وإن قيل فيه قَوِيانٌ وأُعِلَّ التبس بفَعِلانٍ)). قال: ((فإن قيل: وفي الإدغام أيضًا يلتبس لأنه لا يُعلم أَفَعُلان هو أم فَعِلان؟ قال: فلو كان فَعِلان لم يُدغم لزوال التضعيف)).

ورُدَّ[4] قول ابن جني بأنَّ الالتباس لا يُراعى في الأبنية، بل يكون في ذلك كـ((مختار)) إذ يحتمل الفاعل والمفعول، وكـ((دِيك)) في مذهب (س)[5]. ويلزم الإلباس أيضًا إذا أدغم على مذهب أبي الفتح، فإنه لا يُدرى أَفَعُلانٌ هو بضم العين أم فَعْلانٌ بسكونها.

ويظهر من كلام المصنف اختيار المذهب الثاني.

والصحيح[6] ما ذهب إليه (س) واختاره، وذلك أنَّ مِثل قَوُوانٍ لم يجئ في كلامهم لا مصححًا ولا معلًّا، فإذا بنيتَه فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبهُ الأشياء به طُوَوِيّ.

---

(١) النزوان: الوثب.

(٢) الانتصار لسيبويه ص ٢٦٧ والممتع ٢: ٧٦٠.

(٣) المنصف ٢: ٢٨٢، وفيه أقواله التالية مع بعض التصرف. وهي بلفظها في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠١٤ [رسالة].

(٤) الممتع ٢: ٧٥٩ - ٧٦٠.

(٥) الكتاب ٣: ٥٩٢.

(٦) كذا في الممتع ٢: ٧٦١.

قال بعض شيوخنا[1]: «الحجة لِ(س) أن يقال: قد يوجد في كلام العرب اجتماع واوين في وسط الكلمة، أمّا كون الأولى مضمومة فلا يُنفصل عن ذلك بطُوَوِيّ، فإناّ لو بنَينا من القُوَّة مثل سُلُطانٍ لَلَزِمَ أن نقول: قُوُوانٌ، فهذا اجتماع ضمتين وواوين، بل الواجب أن يقال: /لم نجد في كلام العرب مثل هذا قد أُعِلّ، وإنما نَفِرُّ من الثِّقَل الذي قد فَرَّت العزب منه، وهذا لم يَثبت عندنا الفرار منهم عنه إلا بالتسكين. فقول ابن جني فيه بالإدغام إن أراد هذا، وقاسه على خُوُن في جمع خِوان، فلا بأس به لأنه يقول: هذه الواو المضمومة وسطًا إذا كان بعدها متحرك وجدنا العرب تَفِرُّ عنه بلزوم[2] التسكين، فليلتزم[3] هنا ذلك فيجوز الإدغام، وكذلك في فَعُلان. [٨: ١٧٤/أ]

وقولُ ابن جني بالإلباس ليس هو مجرد العلة بل تقوية، فالردُّ عليه بأنَّ لنا ما يُلبس فلا يلزمه إلا أن يجعل سبب ترك الاعتلال الذي قال المبرد الإلباس فقط؛ ويُسلم أنه اعتلال صحيح، فحينئذ يقال له: إذا كان الاعتلال يقتضي أمرًا ما لم يُبالَ بذلك، ولظهورِ هذا بدأ (س) فيه بالإدغام.

فإن قيل: فينبغي أن لا يجوز الإظهار كما لا يجوز خُوُن بالتحريك إلا في الشعر.

قلتُ: قاس (س) تضعيف الواو على تضعيف الياء، فكما جاز حَيِيَ أجاز قَوُوان لأنه لا فرق بينهما، وذلك أن في خُوُن مجيء الواو المضمومة بعد ضمة، وهنا هي بعد فتحة، وقد قالوا: خُوُنٌ، في الشعر، فلذلك جاز قَوُوان في الكلام.

فإن قيل: بعده واو.

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠١٤ - ١٠١٦ [رسالة].

(٢) ك، ت: للزوم.

(٣) ح: فيلزم.

قلتُ: الواو المتطرفة هنا قد صارت عندهم كالصحيح، وموجبة تصحيح ما قبلها، فلا اعتداد بها في الإعلال لأنها قد صارت بالعكس. نَعَمْ قد يقوى الإدغام في نحو سُلُطان لأنه يجب فيه الإسكان وجوبَه في خُوُن)) انتهى.

وأما قياس قَوُوان على غَزْوُوة فقياس فاسد لأنه ليس موجب القلب في غَزْوِية اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة كما هما في قَوُوان؛ بل موجبه أنَّ الهاء يجوز فيها أن لا تُبنى عليها الكلمة، فيُحكم[1] لِما قبلها بحكمه متطرفًا كما عملوا في عظاءة وعباءة، ويجوز أن تُبنى الكلمة عليها، فالتَزم س في غَزْوِية أحد الجائزين لزيادة الثِّقل، وهو قياس كلام العرب؛ ألا تراهم قالوا مَرْضِيٌّ وإن كان شاذًّا، والتزموا مَقْوِيّ لأجل اجتماع الواوات؛ إذ الأصل مَقْوُوْوٌ، فلو أدغموا لكان ثقيلًا، بخلاف مَرْضُوٍّ فإنه ليس فيه سوى واوين، فلمّا كان مَقْوُوْوٌ ثقيلًا قلَبوه ليزول الثقل وإن كان القلب شاذًّا في باب مَرْضيّ؛ ولم نجد الألف والنون في كلامهم كتاء التأنيث في الاعتلال؛ إذ وجدناها يُصَحِّح ما قبلها كالنَّزوان، ويعتلُّ مع التاء، وقد ذكرنا ذلك قبلُ، ووجدنا التاء مع الواو المضموم ما قبلها تصحِّحها، ولا تصحِّحها بحسب التقديرين اللذَين ذكرناهما.

وقولُه **أو قبلَ ياء** مثالُ ذلك أن تبني من شَوَى اسمًا على وزن فَعُلانٍ، فتقول: شَوُيانٌ، فتنقلب الياء واوًا لضمة ما قبلها، فيصير: شَوُوَان مثل قَوُوَان. ويظهر أنه تجيء فيه المذاهب الثلاثة، ولكن لا أنقلها في هذا بخصوصيته.

فإن قلتَ: الضمة لا توجب قلب الياء المتحركة بدليل قولهم: عُيَبَةٌ، فصححوا الياء.

١٧٤/ب] قلتُ: الياءُ في عُيَبَةٍ عينُ الكلمة، فلا تُقلب لقوّتها، وأمّا /في مثل شَوُيَانٍ فتُقلب؛ ألا تراهم قلبوا في: لَقَضُوَ الرجل! والأصل لَقَضُيَ، فأبدلوا الياء واوًا.

---

(١) فيحكم ... ويجوز أن تبنى الكلمة عليها: سقط من ت.

وإذا سكَّنتَ فهل تعتدُّ بالعارض أم لا تعتدُّ به، فإن اعتَدَدتَ به بقي: شَوْيَانٌ، فالتقتْ واو وياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فأَدغمتَ وقلتَ: شَيَّانٌ. وإن لم تعتدّ به قلتَ: شَوْيَانٌ، من غير إدغام، كأنَّ الحركة في الواو موجودة.

وقولُه **زيادتا فَعُلان** قد تقدَّم تمثيل ذلك في قَوُوَانٍ وشَوُيَانٍ والحكمُ في ذلك.

وقولُه **أو علامةُ تأنيث** مثالُ ذلك مِنَ القُوَّة قَوُوَةٌ، ومِنْ شَوَيْتُ شَوُيَةٌ، فتُبدل الياء واوًا لضمة ما قبلها، ويصير: شَوُوَة، فهذا مما اجتمع في آخره واوان، فثَقُل بذلك، ووجبَ قلب الثانية ياء وكسرُ ما قبلها، فيصير: قَوِيَة وشَوِيَة[1]. وكذلك لو[2] بنيتَ منه فُعُلَة لقلتَ: قُوِيَة، ولا بُدَّ.

وقد اندرج تحت قوله **وكلُّ ضمّةٍ في واوٍ** أن تكون الواو عينًا نحو قَوُوَة، أو نحو أن تبني من الغزو مثل عَرْقُوة[3]، فإنك تقول: غَزْوُوَةٌ، فـ(س) في هذا يقول[4]: غَزْوِيَةٌ، وكأنها غَزْوُوٌ كأَدْلُو، فتقول: غَزْوٍ كأَدْلٍ، فإن اعتبرتَ التاء قلتَ: غَزْوُوَة في القياس كما قالوا: قَلَنْسُوة وعَرْقُوة وقَمَحدُوة[5].

وكذلك قياسُ الألف والنون، فإنهم قد اعتَدُّوا بهما، قالوا: أُقْحُوانٌ[6] وعُنْظُوانٌ[7] وأُفْعُوانٌ[8]، إلا أنَّ المبرد ومن ذكر من شيوخه لا تُجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة، فلذلك التَزموا قَوِيان كما التَزم س غَزْوِيَة.

---

(١) وشوية ... وقد اندرج تحت: سقط من ح.

(٢) في الارتشاف: ((ولو بنيتَ فُعْلة قلت قُوْيَة، والضمة في العين))، وأراه مصحفًا.

(٣) العرقوة: واحدة العرقوتين، وهما خشبتان تعترضان على فوهة الدلو.

(٤) الكتاب ٤: ٤١٤. وبه أيد السيرافي هذا المذهب. شرح الكتاب ١٨: ١٦٤.

(٥) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا خلف الأذنين.

(٦) الأقحوان: من نبات الربيع مُفَرَّض الورق دقيق العيدان، نَوره أبيض أو أصفر، يشبَّه به الثغر.

(٧) العنظوان: نبت من الحمض.

(٨) الأفعوان: ذكر الأفاعي.

قيل: وكان الوجه غَزْوُوَة فيمن بَنى على التاء. قال س[1]: ((ولا تقول غَزْوُوَةٌ لأنك إذا قلتَ: عَرْقُوَةٌ[2] فإنما تجعلها كالواو في سَرُوَ. فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت، كما لا يكون فَعَلْتُ مضاعفًا في الفعل نحو قَوَوْتُ)). فمن هنا قال مَن تقدَّم: قَوِيَانٌ، بنيتَ على الزيادتين أو لم تَبْنِ، و(س) لم يجعلها كالتاء، ولا يُشَبَّه[3] ما ذكروه بالتاء لأنَّ الأُولى في قَوُوَانٍ عين والثانية لام، وهي في غَزْوُوَةٍ لام والثانية زائدة، وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والنون كالتاء؛ ألا تراهم صحَّحوا نزَوَان وغَلَيَان، وأعلُّوا فَتَاةَ وقَطَاة وشَوَاة[4] الرأس ودَوَاة، فهذا فرق بَيِّن، وذلك بخلاف أن تكون واوًا واحدة، فإنه يجوز في ذلك أن تَبني على قياس عَظاءة[5]، فتقول في فَعُلَةٍ من الغزو: غَزِيَةٌ، ولك أن تبني على قياس عَظاية، فتقول: غَزُوَةٌ، وحيث يزداد الثِّقَل تَلتَزم أحد الوجهين على أحد التقديرين، وهو أن تبني على قياس عَظاءة[6].

ص: فإن كانت في غير واوٍ قبل واو قبل[7] هاء التأنيث لم تُبدل إلا إن قُدِّر طَرَآن التأنيث.

ش: يقول: فإن كانت الضمة في حرف غير واو بكون ذلك الحرف المضموم قبل واوٍ تلك الواو قبل[7] هاء التأنيث لم تُبدل - يعني الضمة كسرة والواو ياء - إلا إن قُدِّر طَرَآن التأنيث؛ فإنه إذا قُدِّر كان آخر الاسم واوًا قبلها ضمة، فيجب إذ ذاك

---

(١) الكتاب ٤: ٤١٤.

(٢) في المخطوطات: غزووة. والتصويب من الكتاب.

(٣) ك، ل، ت: يشبهه.

(٤) الشواة: جلدة الرأس.

(٥) العظاءة: دويبّة.

(٦) سقط ما يلي هذا من الفصل من ح.

(٧) ت: وقبل.

قلب الواو ياء والضمة كسرة، وقد تقدَّم تمثيل ذلك في بناء مثل سَمُرة من الغَزْو. وقال (س)[1] /في فُعُلَةٍ من الرَّمي: رُمُوَة إذا بنيت على التاء، ورُمِيَة إذا لم تبن. [٨: ١٧٥/أ]

وقولُ المصنف **إلا إن قُدِّر طرآن التأنيث** يقتضي أن لا تبدل إلا إن كان وجد هذا الشرط؛ وهو تقدير طَرَآن التأنيث، ولنا[2] ما لا يُقَدَّر فيه طَرآن التأنيث، وذلك نحو أن تبني من الرَّمي مثل مَفْعُلَةٍ أو مثلَ فَعْلُوَةٍ، فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ ورَمْيُوَةٌ، وهذا لا يمكن أن يُقَدَّر فيه طرآن التأنيث، فيقال فيه: مَرْمِيَةٌ ورَمْيِيَةٌ؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعُلٌ ولا فَعْلُوٌ دون تاء، فلمّا لم يكن هذان البناءان دون التاء لم يَجز البناء على حذفها.

وإن قلتَ: أمَّا مَفْعُلٌ فصحيح عند البصريين، وأمَّا فَعْلُوٌ فقد جاء العَرْقِي في جمع العَرْقُوة.

قلتُ: لَمَّا كان لم يجئ إلا محذوفًا منه التاء ولا بدَّ، ولم يجئ في غير جمعِ فَعْلُوة صار كأنه ليس في الكلام، وصار كأنه محذوف من فَعْلُوة، فكيف يجوز[3] أن يجعل أصلا للتاء، ولم نقل عَظاءة حتى جعلنا عَظاء هو الأصل، والتاء داخلة عليه، فلو كان فَعْلُوٌ أو فَعْلِيٌ أصلَ بناء لجاء غير محذوف منه التاء، ولهذا لم يذكرهما س في أصول الأبنية، أعني: فَعْلُوٌ وفَعْلِيٌ، وكذلك فَعَنْلُوٌ، وهم قد قالوا: قَلَنْسٍ في قَلَنْسُوة.

ص: وفي ضمةٍ مصدَّرةٍ قبلَ ياءٍ مشدَّدة أو مَتْلُوَّةٍ بأُخرى مغيَّرةٍ لياء مشدَّدة، أو منقولةٍ إلى واوٍ من همزةٍ قبلَ واوٍ وَجْهان.

ش: قولُه **مُصَدَّرةٍ** احترازٌ من أن لا تتصدر نحو: تُخُيِّرَ زيدٌ، فهذه ضمةٌ قبل ياءٍ مشددة، ولا يجوز فيها أنْ تُحَوَّل كسرة لأنها غير مصدَّرة. ويَرِدُ عليه مثلُ قولهم: غُيَّابٌ

---

(١) الكتاب ٤: ٤١٠ - ٤١١.

(٢) ولنا ... أن يقدر فيه طرآن التأنيث: سقط من ك.

(٣) ت: يكون.

ونُيَّابٌ وصُيَّابةٌ[1]، فإنها ضمة وقد صُدِّرت قبل ياءٍ مشددة، ومع ذلك لا يجوز فيها الوجهان، بل الضمُّ لا غير.

وقولُه **قبلَ ياءٍ مشدَّدة** احترازٌ من أن تكون غير ياء نحو شُهَّدٍ ونُوَّمٍ، فإنه لا يجوز إبدالها كسرة.

وشمل ما ذكر من قوله **وفي ضمةٍ مُصَدَّرةٍ قبل ياءٍ مشدَّدة** مسألتين: إحداهما مسألة صُيَّم، والثانية مسألة لُيٍّ جمع أَلْوَى، تقول العرب: قَرْن أَلْوَى وقُرونٌ لُيٌّ.

وقولُه **أو مَتْلُوَّةٍ بأُخرى** - أي: بضمة أُخرى - **مغيَّرةٍ** تلك الضمة لأجل ياء مشدَّدة، وذلك مثل عُصِيٍّ ودُلِيٍّ، فضمةُ العين والدال تلتْ ضمة أخرى، هي مغيَّرة لأجل تشديد الياء؛ إذ أصلهما عُصُوْوٌ ودُلُوْوٌ، وهما جمعان على وزن فُعُول، فقد غُيِّرت ضمة الصاد واللام لأجل الياء المشدَّدة التي كان أصلها واوان، إحداهما للمد، والأخرى لام الكلمة، وجَرى فيهما ما اقتضى قلبهما ياءين[2]، وأُدغما.

واحتَرز بقوله **مُغَيَّرةٍ** من مثل ضمة الخاء في نحو تَخُيِّرَ، فإنها ضمة قبل ياء مشدَّدة لم تتغير لأجل الياء، فلا يجوز في الياء كسرها.

وقولُه **أو منقولةٍ إلى واوٍ[3] من همزةٍ قبل واو** مثالُ ذلك أن تبني من لفظِ ((سوء)) اسمًا على وزن عَرْقُوة، فإنك تقول: سَوْءُوَة، ثم إنك تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة وتحذفها، فيصير سَوُوَة.

وقولُه **وَجْهانِ** يعني إقرار الضمة، وتحويلها كسرة، فيجوز[4] في نحو صُيَّمٍ ولُيٍّ وعُصِيٍّ وسَوُوَةٍ إقرار الضمة وتحويلها كسرة.

---

(١) الصيابة: أصل القوم، والخالص من كل شيء.

(٢) ت: ياء.

(٣) إلى واو: سقط من ل، ت، ك.

(٤) فيجوز ... وتحويلها كسرة: سقط من ت.

أمّا إقرار الضمة في غير سَوُوة فلأنه الأصل؛ إذ وزن صُيَّمٍ فُعَّلٌ، ووزن لُيٍّ فُعْلٌ، ووزن عُصِيٍّ فُعُولٌ.

وأمّا الكسر في صِيَّمٍ فلمناسبة الياء أيضًا.

وأمّا[1] في لِيٍّ فحَمْلًا على بِيْضٍ إجراءً لذوت الواو مُجرى ذوات /الياء، ولمناسبة الياء أيضًا. [٨: ١٧٥/ب]

وأمّا في عِصِيٍّ ودِلِيٍّ فلأجل الإتباع وسهولة اللفظ؛ لأنَّ الخروج من ضمٍّ إلى كسر أثقل من توالي كسرتين؛ ألا ترى أنه لا يوجد في الاسم فُعِلٌ، ويوجد فِعِلٌ.

وأمّا سَوُوَةٌ فضمةُ الواو حركة منقولة من الهمزة كما قرّرناه، فصار في اللفظ نحو قَوُوَةٍ لكن الضمة في قَوُوة غير عارضة، فاعتدَّ بها، وكان فيها القلب قولًا واحدًا، وهي في سَوُوَةٍ عارضة، فإن لم تَعتدَّ بها فلا قلب، وكأنك نطقتَ بسَوْءُوَة، فكما صحَّت في عَرْقُوَةٍ، فكذلك في هذا. وإن اعتددتَ بها صار مثل قَوُوَةٍ مما آخرُه واوان، فتقلب، فتقول: سَوِيَةٌ.

ص: وقد يُسَكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثِّرتَين إعلالَ اللام فيبقى أثرهما؛ وقد يؤثِّران إعلالَها محجوزةً بساكن، وربما أثَّرت الكسرةُ محجوزة بفتحة، وربما جُعلت الياءُ واوًا لإزالة الخفاء، والواوُ ياءً لرفعِ لبسٍ أو تقليلِ ثِقَل.

ش: **ذو الكسرة** نحو بنائك من الغزو اسمًا على وزن فَعِلان، فإنك تقول: غَزِيَانٌ، والأصل غَزِوانٌ، فقُلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

وقولُه[2] **والضمةِ** وذلك نحو بنائك من الرَّمْي اسمًا على وزن سَبُعان[3]، فإنك تقول فيه رَمُوان.

---

(١) وأما ... ولمناسبة الياء أيضًا: سقط من ت.

(٢) وقوله: سقط من ت.

(٣) سبعان: اسم موضع.

فإذا سكَّنْتَهما بقي أثرهما، يعني أنك تقول: غَزْيان ورَمْوان، فيبقى أَثَرُ الكسرة وإن زالت، وهو قلب الواو ياء، وأَثَرُ الضمة وإن زالت، وهو قلب الياء واوًا.

وهو نظير قولهم لَقَضْوَ في قَضُوَ، وغُزْيَ في غُزِيَ، فإنَّ أصله قَضُيَ وغُزِوَ، فقلبت الياء في قَضُيَ واوًا لضمة ما قبلها، وقلبت الواو [في غُزِوَ][1] ياء لكسرة ما قبلها، فإذا سكنت الضاد والزاي فقد زال موجب القلب، ومع ذلك فلم يعتَّد بهذا السكون إذ هو عارض. فكذلك جرى في رَمْوان وغَزْيان لم يعتدَّ به. ويدلُّ على عدم الاعتداد بالسكون العارض قول الشاعر[2]:

قالــت : أَراهُ دالِفًــا قــد دُنْيَ لَــهْ   تَهْــزأُ مــني أُخْــتُ آلِ طَيْسَــلَهْ

وهو من دَنَوْت، فأسكنَ النون وأَقَرَّ الياء وإن كان قد زال موجب قلب الواو ياء.

وقولُه **وقد يؤثِّران** - أي: الكسرة والضمة - **إعلالَها** - أي: إعلال اللام - **محجوزةً بساكن**، مثالُ ذلك في الكسرة قولهم: هذا ابنُ عَمِّي دِنْيًا[3]، أي: قريبًا، أصله: دِنْوًا لأنه من الدُّنُوّ، فقُلبت الواو ياء لكسرة الدال، وإن كان قد حجزَ بينهما ساكن، فلم يُعْتَدَّ بهذا الساكن لأنه حاجز غير حصين، فكأنَّ الكسرة جاورت الواو، فكما أنها إذا جاوَرَت الواو قُلبت لها ياء فكذلك إذا فَصل بينهما ساكن؛ والأكثرُ في لسان العرب صحة الواو إذا تقدَّمتْ كسرة وبينهما ساكن؛ وذلك نحو حِنْوٍ[4] وقِنوٍ[5]

---

(١) في غزو: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هو صُخَير بن عمير التميمي كما في الأصمعيات ص ٢٣٤ - ٢٣٥ وبينهما فيه بيتان [الأصمعية ٩٠]، وقد تقدم الثاني في ١٥: ٣٧.

(٣) الكتاب ٢: ١١٨. وفي إصلاح المنطق ص ٣١٢: وهو ابن عمي دِنْيًا ودِنْيًا.

(٤) الحنو: كل شيء فيه اعوجاج.

(٥) القنو: العِذق بما فيه من الرُّطَب.

وصِنْوٍ[1] وجِرْوٍ وغير ذلك. وكذلك القِنْية[2] والصِّبْية والعِلْية، أصلُها الواو، فجَرى فيها ما جَرى في دِنْيا من الإعلال، وقالت الخنساء[3]:

.... لكان للدَّهرِ صخرٌ مالَ قِنْيانِ

وجاء قِنْوة على الأصل، قال[4]: [٨: ١٧٦/أ]

ألا إنَّ بعدَ العُدْمِ لِلمَرءِ قِنْوةً وبعدَ الْمَشيبِ طُولَ عُمْرٍ ومَلْبَسا

ومثالُ ذلك في الضمة قولهم /للعُرْيان عُرْوٌ، أصلُه عُرْيٌ، وقد نُطق بهذا الأصل، فقُلبت الياء واوًا[5] لضمَّة العين، ولم يُعتدَّ بالساكن الذي هو الراء، فكأنَّ الضمة جاورت الياء، فكما أنها إذا جاورَت الياء قُلبت لها واوًا فكذلك إذا فَصل بينهما ساكن، والأكثرُ في لسان العرب صحة الياء، نحو مُدْيٍ وطُبْيٍ[6] وعُمْي.

وقولُه **أثَّرت الكسرةُ محجوزةً بفتحة** مثالُ ذلك قول العرب في رِضًا: رِضَيان بالياء، وأصلُه الواو لأنه من الرِّضوان، وهذا من الندور بحيث لا يقاس عليه، وقد قاسَ عليه الكسائيُّ في التثنية، وقد ذكرَ ذلك المصنف في (باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح)[7] في أول الكتاب.

---

(١) الصنو: الْمِثْل.

(٢) القنية: ما اكتُسب.

(٣) صدر البيت: ((لو كان للدهر مالٌ عندَ مُتْلِدِهِ)). وهو السادس من قصيدة لها في ديوانها ص ٤١٣. ومطلع قطعة لأبي الْمُثَلَّم يرثي صخرًا الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١: ٢٨٤. المتلِد: الذي يُتْلِده، أي: يحبسه، والتلاد: المال العتيق. وأول العجز في المخطوطات: وكان.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٨. الملبس هنا: المستمتَع.

(٥) ت: الواو ياءً.

(٦) الطبي لذوات الحافر والسِّباع كالضَّرع لغيرها. وقيل: هو حَلَمة الضرع التي فيها اللبن من الخُفِّ والظِّلف والحافر والسباع.

(٧) تقدم في ٢: ٢٢ - ٢٣.

وقولُه **وربما جُعلت الياءُ واوًا لإزالة الخَفاء** مثالُ ذلك قولهم في أَيْفَعَ الغلامُ: أَوْفَعَ الغلامُ.

وقولُه **والواوُ ياءً لرفع لَبْس** مثالُ ذلك قولهم في جمع عِيد: أَعياد، وهو من ذوات الواو، ولم يقولوا أعواد لئلا يلتبس بجمع عُود، فإنهم قالوا فيه أَعْواد. وكذلك أَرْياح في جمع رِيح، والقياس أَرْواح، وهو أفصح وأكثر وأشهر من أَرْياح، وإنما قلبوا فقالوا أرْياح لأنَّ أرْواحًا يلتبس بجمع رُوح، فإنه يقال فيه: أَرْواح. وكذلك قولهم خَيائن جمع خِيانة، فإنَّ أصلها الواو، أعلُّوها خوف التباسه بجمع خائنة، وكذلك أيضًا قلبوها في نَشْيان للخبر، وأصلها الواو، لئلا يلتبس بنَشْوان الذي بمعنى سكران، قال أحمد بن يحيى[1]: «ورجلٌ[2] نَشْوانُ من الشَّراب بَيِّنُ النَّشْوة، ورجلٌ نَشْيانُ للخبر بَيِّنُ النِّشْوة: إذا كان يتخبَّر الأخبار، وأصله الواو» انتهى.

وقولُه **أو تقليلِ ثِقَل** مثالُه[3] قولهم في صُوَّمٍ: صُيَّمٌ، وذلك أنَّ فُعَّلًا إذا كان جمعًا، ولم يكن معتلَّ اللام، وكانت عينه واوًا، جاز فيها وجهان: أحدهما أن لا تقلب، وهو الوجه، فتقول: صُوَّمٌ، والوجه الآخر أن تقلب الواو الأخيرة ياء، ثم تقلب الواو الأولى ياء، ثم تدغم الياء في الياء حملًا للعين على اللام، قال الشاعر[4]:

ومُعَــرَّضٍ تَغْلــي الْمَراجِــلُ تحتَــهُ   عَجَّلْــتُ طَبْخَتَــهُ لِــرَهْطٍ جُيَّــعِ

وذلك أنك لَمّا قلتَ في جمع عاتٍ عُتِيًّا قَلبتَ للجمع لا غير، فلما كانت العين تَقْرُب من الطرف شُبِّهت باللام فقُلبت، فإن بَعُدت من الطرف فلا تُقلب

---

(١) إسفار الفصيح ١: ٥٣١ وشرح الفصيح للجبان ص ١٧٩.

(٢) ل، ك: وجاز. ت: وكل.

(٣) مثاله: سقط من ل.

(٤) هو الحادرة كما في المفضليات ص ٤٦ [المفضلية ٨] وآخره فيه: جُوَّع، وبها يفوت الاستشهاد. وهو برواية أبي حيان في الخصائص ٣: ٢١٩ والمنصف ٢: ٣ والممتع ٢: ٤٩٧. المعرض: اللحم الذي لم يبلغ نضجه. والمراجل: جمع مرجل، وهو ما يطبخ فيه.

لأجل البعد. وقد شذَّ من ذلك حرفان، وهما: صُيَّابة، قالوا[1]: فلانٌ في صُيَّابة قومه، يريدون: صُوَّابة، أي: صميمهم وخالصهم. وقولُهم: نُيَّامٌ، في معنى نُوّام: جمع نائم، قال الشاعر، أنشده ابن الأعرابي[2]:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنْذِرٍ ... فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سلامُها

فإن كان فُعَّلٌ مفردًا لم يعتلّ نحو حُوَّل[3]. وكذلك إذا كان جمعًا معتلَّ اللام، وذلك نحو قولهم شاوٍ وشُوًّى، وذلك لكراهية اجتماع الإعلال، وإنما جاز القلب في صُوَّم لتقليل الثقل؛ لأنَّ قولك صُوَّمٌ فيه اجتماع واوين وضمة، فكأنه اجتمع ثلاث واوات، فصار ذلك ثقيلًا، فقلبوا الواوين ياءين ليقلّ الثقل؛ لأنَّ الياءين أخفُّ من الواوين.

* * *

---

(١) المنصف ٢: ٥.

(٢) البيت لذي الرمة في المنصف ٢: ٥ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٨١ - ٣٨٣. وبلا نسبة في الممتع ٢: ٤٩٨. وبرواية الديوان ٢: ١٠٠٣ يفوت الاستشهاد، وهي:

ألا خَيَّلَتْ مَيٌّ وقد نام صُحبتي ... فما نَفَّرَ التَّهويمَ إلا سَلامُها

(٣) رجل حُوَّل: كثير الاحتيال.

[٨: ١٧٦/ب] /**تُحذف الياءُ المدغَمةُ في مِثلها قبلَ مدغَمة في مِثلها إن كانت ثالثةً زائدةً لغير معنًى مُتجدِّد؛ أو ثالثةً عينًا، ويُفتَح ما قَبلَها إن كان مكسورًا، وإن كانت ثانيةً فُتحت، ورُدَّت واوًا إن كانت بدلًا منها، وتُبدَل الثانيةُ واوًا، ولا تَمتَنع[1] سلامتُها إن كانت الثالثةُ والرابعة لغير النسب، خلافًا للمازنيّ.**

ش: قولُه **المدغَمةُ في مِثلها** مثالُه غَنِيٌّ وصَبِيٌّ وعَلِيٌّ وقُصَيٌّ.

وقولُه **قبلَ مُدغَمة في مِثلها** وذلك إذا نسبتَ، فإنه يجتمع أربع ياءات: ياء المد، ولام الكلمة، وياء النسب، فتحذف الأولى، وهي ثالثة الكلمة، وإذا كانوا قد حذفوا ياء المدّ في مثل حَنِيفة مع أنه لا يتلاقى أربع ياءات، فلَأَن يحذفوا هنا أولى.

وقولُه[2] **ثالثةً** احترازٌ من أن تكون رابعةً كياء كُرْسِيٍّ ومَرْمِيّ، فإنهما تحذفان في النسب، أو ثانيةً، وستأتي.

وقولُه **إن كانت زائدةً** احترازٌ من أن تكون أصلية نحو تَحِيَّة، وستأتي.

وقولُه **لغير معنًى متجدِّد** احترازٌ من نحو قُصْوَى إذا صغَّرتَه، فإنك تقول في تصغيره: قُصَيْوَى، ثم تُدغم ياء التصغير في لام الكلمة، فتصير قُصَيًّا، ولا تحذفها، فعملتَ فيها ما عملتَ في عُرْوة حين صغرته، فإنك تُدغم ياء التصغير في لام الكلمة بعد قلبها ياء؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، فلا بدَّ من القلب والإدغام، فتقول: عُرَيَّةٌ وقُصَيٌّ، ولا تحذف الياء الأولى لأنها جاءت لمعنًى متجدد، وهو التصغير.

---

(١) في المخطوطات: ولا تمنع. والتصويب مما يأتي في الشرح والتسهيل ص ٣٠٧ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٠٩٧.

(٢) وقوله ثالثة ... أو ثانية وستأتي: سقط من ح.

وقولُه **أو ثالثةً عينًا** مثالُه تَحِيَّة، وذلك أنه مصدر حَيَّا: فَعَّلَ، وإذا كان معتلًّا مثل حَيَّا وزَكَّى فمصدرُه التَّفْعِلة نحو تَزْكية، فأصلُ تَحِيَّةٍ تَحْيِيةٌ: تَفْعِلة، فالياءُ الأولى عين الكلمة، والثانية لامها، فإذا نَسبتَ إليه حذفتَ الأولى، فيبقى مشابهًا في اللفظ لفَعِلٍ، فتُحرِّك وسطه للنسب بالفتح كما فعلتَ في نَمِرٍ، وتقلب ياءه واوًا، فتقول: تَحَوِيٌّ. وكذلك إذا نسبتَ إلى مُحَيٍّ: اسم فاعل من حَيَّا، فإنه إذ ذاك يجتمع خمس ياءات، فتحذف الأولى والثالثة، فتقول: مُحَوِيٌّ.

وقولُه **ويُفتَح ما قبلَها إن كان مكسورًا** مثالُه غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ، وعلَّته ما ذكرناه من أنه يصير نحو نَمِرٍ، فكما تَفتح فتقول: نَمَرِيٌّ فكذلك تقول: غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ، وإنما قال **إن كان مكسورًا** لأنه إن كان مفتوحًا أُقِرَّ على حاله، وذلك نحو هَبَيٍّ وهَبَيَّةٍ، فإنك تقول في النسبة: هَبَوِيٌّ، والهَبيُّ: الصَّبِيُّ.

وقولُه **وإن كانت ثانيةً** أي: وإن كانت الياء الساكنة المدغَمة في مثلها ثانيةَ الكلمة فُتحتْ.

وقولُه **ورُدَّت واوًا إن كانت بدلًا منها** وذلك نحو لَيٍّ وطَيٍّ، فإنك إذا نسبتَ قلتَ: لَوَوِيٌّ وطَوَوِيٌّ لأنَّ أصلهما لَوْيٌ وطَوْيٌ[1]؛ لأنهما مصدر لَوَى وطَوَى. وإن لم تكن بدلًا أُقِرَّتْ على حالها مفتوحة، فتقول في النسب إلى حَيٍّ: حَيَوِيٌّ.

وقولُه **وتُبدَل الثانيةُ واوًا** وذلك أنه لَمّا فُتح ما قبلها تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ وصارت كمقصورٍ ثلاثيٍّ، والمقصورُ الثلاثيُّ تُقلب ألفه واوًا في النسب مطلقًا، بخلاف التثنية، فإنَّ في ذلك تفصيلًا مذكورًا في بابه[2]. وإنما /قُلبت الألف واوًا لأنها إذا كانت منقلبة عن الياء لو رُدَّت إلى أصلها لاستُثقِل اجتماع ثلاث ياءات، فرأوا القلب أخفَّ. [٨: ١٧٧/أ]

---

(١) في المخطوطات: لويًا وطويًا.

(٢) تقدم تفصيل ذلك في ٢: ١٨ - ٢٤.

وقولُه **ولا تمتنع سلامتُها إن كانت الثالثةُ والرابعة لغير النسب** يدلُّ على أنها يجوز اعتلالها، ومثالُ ذلك أن تبني من (حَيّ) اسمًا على وزن جِرْدَحْل، فتقول: حِيْوَيٌّ، والأصل حِيَّيٌّ بأربع ياءات مقابلة للراءِ والدال والحاء واللام، فعُمل به ما عُمل في النسب إلى حَيٍّ وشِبهِه.

وقولُه **خلافًا للمازنيّ** يعني في أنه لا يجيز سلامتها، بل يُعِلُّها بقلبها كما ذكرنا واوًا كحالها في المنسوب. وأمّا غيره فإنه يُجيز الإعلال كما ذكرنا، ويُجيز سلامتها بإقرارها ياء، فيقول حِيَّيٌّ، بخلاف حالها في المنسوب لأنها في المنسوب تقدَّر طرفًا لأنَّ ياء النسب عارضة كهاء التأنيث؛ وفي مثل جِرْدَحْل لا تقدَّر ياؤه الثانية طرفًا للزوم ما بعدها، فمَن قَلَبها شَبَّهها بلام المنسوب، ومَن لم يَقلبها شبَّهها بعين حَيِيٍّ.

وظاهرُ قوله **خلافًا للمازنيّ** يدلُّ على أنَّ سلامة الثانية تختصُّ إذا كانت الثالثة والرابعة لغير النسب كما مَثَّلنا في بناء جِرْدَحْل من حَيّ.

وقال المصنف في بعض كتبه[1]: «تُبدَل الواو من الياء الواقعة ثالثة بعد متحرك إن وَلِيَها ياءٌ مدغَمة في أُخرى كفَتَوِيّ في النسب إلى فَتًى. وكذلك يقال في المبنيِّ منه على مثال حَمَصِيص - وهو بقلة - وأصله فَتَيِيْيٌ، أُدغمت الثانية في الثالثة، فصار فَتَيِيًّا، ثم قُلبت الثانية واوًا كما فُعل في النسب فِرارًا من توالي الأمثال؛ لأنَّ كسرة الياء المتحركِ ما قبلها بمنزلة ياءٍ أُخرى، كما أنَّ ضمة الواو المتحركِ ما قبلها بمنزلة واوٍ أُخرى، فلذلك فُرَّ من مَقْوُوَةٍ إلى مَقْوِيَةٍ على كل حال.

وقد تَسلم الياء الأُولى في مثال حَمَصِيصٍ المذكورِ، خلافًا للمازنيّ، وإن كانت لا تَسلَم في المنسوب لأنها فيه تُقَدَّر طرفًا؛ لأنَّ ياء النسب عارضة كتاء التأنيث، فتُقلب[2] ألفًا لتحركها وفتح ما قبلها، وتدعو الحاجة إلى تحريكها لملاقاة الساكن

---

(١) إيجاز التعريف ص ١٠٣ - ١٠٤ [تحقيق د. حسن العثمان].

(٢) فتقلب ... لملاقاة الساكن بعدها: سقط من ت.

بعدها، فتُقلب واوًا، ولا تُحذف لئلا يلتبس بفَعِيْلٍ، ولا تثبت كثبوتها في دابّة؛ لأنَّ مثل ذلك في بنات الواو والياء مرفوض.

وأمَّا مثالُ حَمَصِيصٍ المذكور فلا تُقدَّر ياؤه الأولى طرفًا لِلُزوم ما بعدها؛ فمَن قلبَها شبَّهها بلام المنسوب، ومَن لم يَقلبها شبَّهها بعين حَيِيٍّ وعَيِيٍّ)) انتهى كلامه.

فنقلَ الخلاف هنا في مثال حَمَصيصٍ من فَتًى عن المازنيّ في أنه لا يُجيز سلامة الياء الأولى؛ والخلاف - واللهُ أعلم - في المسألتين عن المازنيّ؛ لأنه إذا كان لا يُجيز سلامة الواو الأولى في مثال حَمَصيصٍ من فَتًى فهو لا يُجيز سلامة الثانية في مثال جِرْدَحْلٍ المذكور؛ ولا في مثال حَمَصيصٍ من حَيّ ضرورة أنَّ كثرة الياءات مُستثقَل جدًّا، والاستثقالُ مُؤَدٍّ إلى الإبدال.

ص: وتُبدل واوًا أيضًا بعد فتحِ ما وَلِيَتْه إن كان مكسورًا الياءُ الواقعة بعد متحرِّك وقبلَ ياءٍ أُدغمتْ في أُخرى؛ وتُحذف رابعةً فصاعدًا. وكذا ما وقعَ هذا الموقعَ مِن ألفٍ أو واوٍ تَلَتْ ضمة. /فإن كانت ألفًا لغير تأنيثٍ اختيرَ قلبُها واوًا، وقد تُقلب رابعةً للتأنيث فيما سكن ثانيه. [٨: ١٧٧/ب]

ش: قولُه **الواقعةُ بعد متحرِّك** ثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّيِّ: **الواقعةُ ثالثةً بعد متحرِّك.** واحترَز بالمتحرك من الياء في مثل ظَبْيٍ[1]. ومثالُ ذلك شَجٍ وعَمٍ، فتُبدل الياء فيهما واوًا **بعد فتحِ ما وَلِيَتْه**، فتقول: شَجَوِيٌّ وعَمَوِيٌّ.

وقولُه **إن كان مكسورًا** لأنه قد يكون مفتوحًا، فيَبقى على فتحه[2].

وقولُه **وقبلَ ياءٍ أُدغمتْ في أُخرى** مثالُه فَتًى، إذا نسبتَ إليه فإنَّ ألفه تنقلب ياء رجوعًا إلى أصله، ثم تبدل الياء واوًا، وكذلك ما تقدَّم في مثال حَمَصِيصةٍ من الرَّمْي على ما شرحناه قبل[3].

---

(١) الياء فيه لا تغيَّر لأجل الياء المدغمة في مثلها بعده، فتقول إذا نسبت إليه: ظَبْيِيٌّ.

(٢) انظر تعليق ناظر الجيش على هذا في تمهيد القواعد ١٠: ٥١٠٤ - ٥١٠٥.

(٣) تقول فيها: رَمَوِيَّة، وأصلها رَمَيِيَّة.

وقولُه **وتُحذف رابعةً** ثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقّيِ: **وتُحذف جوازًا رابعة، ووجوبًا خامسةً فصاعدًا**. ومثالُ حذفها رابعة مُعْطٍ، فتقول فيه: مُعْطِيٌّ ومُعْطَوِيٌّ، وقاضِيٌّ وقاضَوِيٌّ.

وقولُه **ووجوبًا خامسةً** مثالُه مُشْتَرٍ، فتقول: مُشْتَرِيٌّ.

وقولُه **فصاعدًا** مثالُه مُسْتَدْعٍ، فتقول فيه: مُسْتَدْعِيٌّ.

وقولُه **وكذا ما وقعَ هذا الموقعَ مِن ألفٍ** مثالُ ما وقع رباعيًّا حُبْلَى وجَمَزَى[1]، فتقول: حُبْلِيٌّ وجَمَزِيٌّ.

وقولُه **أو واوٍ تَلَتْ ضمة** مثالُه عَرْقُوَةٌ، فتقول في النسب إليه: عَرْقِيٌّ.

وقولُه **اختيرَ قلبُها واوًا** مثالُه مَلْهَوِيٌّ ومَغْزَوِيٌّ[2].

وقولُه **رابعةً للتأنيث** مثالُه حُبْلَى وسَكْرَى، فتقول: حُبْلَوِيٌّ وسَكْرَوِيٌّ.

وقولُه **فيما سكن ثانيه** احترازٌ مما تحرَّك، فإنه إذ ذاك لا يجوز فيه إلا الحذف، وذلك نحو جَمَزَى ومَرَطَى[3]، فإنك لا تقول فيهما إلا جَمَزِيٌّ ومَرَطِيٌّ.

ص: وتُحذَفُ أيضًا كلُّ ياءٍ تطرَّفتْ لفظًا أو تقديرًا بعد ياءٍ مكسورةٍ مُدغَمٍ فيها أُخرى ما لم يكن ذلك في فعلٍ أو جارٍ عليه؛ ولا يُمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور، خلافًا لأبي عمرو، فإن تحرّكت الأُولى والثانيةُ حُذفت الثالثة، أو قُلبت الوُسطى واوًا أو ألفًا وسَلِمَتِ الثالثة.

ش: قوله **لفظًا** مثالُ ذلك عَطاء، إذا صغَّرتَه فإنك تقول: عُطَيٌّ، وأصلُه عُطَيِّيٌ، فالياءُ الأولى ياء التصغير، والثانيةُ الألف المنقلبة ياء في نظيره من الصحيح

---

(١) حمار جمزى: سريع.

(٢) هذه نسبة إلى مَلْهًى ومَغْزًى.

(٣) حمار مرطى: سريع.

اللام نحو غَزال، فإنك تقول فيه: غُزَيِّلٌ، والثالثةُ لام الكلمة التي أصلها واو، وأُبدلت همزة فيه حين كان مكبَّرًا، وانقلبتْ فيه ياءً لكسرةِ ما قبلها حين صار مصغَّرًا، فتحذف الثالثة لتطرفها؛ لأنَّ الأطراف محلُّ التغيير والحذف.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُه سُقَيَّةٌ: تصغير سِقاية، عُمل فيه ما عُمل في عَطاءٍ حتى صار سُقَيَّة.

وقولُه **بعد ياء** احترازٌ من تطرُّفها لا بعد ياء نحو ياء القاضي، فإنها لا تُحذف.

وقولُه **مكسورةٍ** احترازٌ مِن أن تتطرَّف بعد ياء لا تكون تلك الياء مكسورة؛ نحو ياء هَبَيٍّ وصَبِيٍّ، فإنها يصدُق عليها أنها تطرَّفت بعد ياء غير مكسورة؛ لأنَّ ما قبل الأخير ساكن لا مكسور.

وقولُه **مُدغَمٍ فيها أخرى** احترازٌ مِن أن تتطرَّف بعد ياء مكسورة، لكنه لم تُدغم /في تلك الياء أُخرى، وذلك[1] نحو حَيِيٍ، فإنَّ هذه ياء تطرقَّت بعد ياء مكسورة، لكنه لم تُدغَم في تلك الياء ياءٌ أُخرى، فلا يجوز حذفها. [٨: ١٧٨/أ]

وقولُه **ما لم يكن ذلك[2] في فعلٍ** مثالُه أُحَيِّي ونُحَيِّي وتُحَيِّي ويُحَيِّي مضارع حَيَّيْتُ، فهذه ياء تطرفتْ بعد ياء مكسورة مدغَم فيها أُخرى، ولا يجوز حذفها بالإجماع، وإنما اغتُفر ذلك لأنَّ الياء معرَّضة لحذفها بالجازم.

وقولُه **أو جارٍ عليه** يريد: اسمٍ جارٍ على الفعل، وذلك نحو مُحَيِّي والتَّزَيِّي مصدر تَزَيَّا بالشيء، وذلك حملٌ لاسمِ الفاعل والمصدر على الفعل.

وقولُه **ولا يُمنَع هذا الحذفُ لعدم زيادة المكسور، خلافًا لأبي عمرو** مثالُ ذلك أَحْوى إذا صغَّرته، فإنك على مذهب (س)[3] تقول فيه: أُحَيٌّ، ولا تصرفه،

---

(١) وذلك ... ياء أخرى: سقط من ت.

(٢) ذلك: سقط من ل.

(٣) الكتاب ٣: ٤٧٢.

وذلك أنَّ أصله أُحَيْوِوٌ لأنه مشتقٌّ من الحُوَّة، فقلبت الواو الأخيرة ياءً لكسرة ما قبلها، وأدغمت ياء التصغير في الواو التي هي عين الكلمة بعد قلبها ياء، فاجتمع فيه ما اجتمع في عَطاء حين صغَّرتَه، فعُمل به ما عُمل بعطاء من الحذف؛ إذ لا فرق عند (س) بعد أن يكون الحرف المدغَم فيه ياء التصغير زائدًا كألف عَطاء حين انقلبت ياء في التصغير؛ أو أصليًّا كواو أَحْوى المدغَم فيه حالةَ التصغير ياؤه.

وأمّا أبو عمرو[1] ففرَّق بين ما أُدغمت فيه ياء التصغير فحذف إذا كان زائدًا كمسألة عطاء؛ ولم يحذف فيما كان فيه أصلًا نحو أَحْوى؛ لأنَّ ما بعد ياء التصغير أصل إذ هو عين الكلمة، وقد تقدَّم الكلام[2] على هذه المسألة مشبعًا في (باب التصغير) ، وذكرنا مذاهب الناس فيها، فاستُغني عن إعادتها هنا.

ولو بنيتَ من الحُوَّة مثل هَيِّنٍ فإنك تقول على مذهب س: حَيٌّ، أصلُه حَيْوِوٌ، فقلبت الواو الأخيرة ياء لكسرة ما قبلها، وأدغمت ياء فَيْعِل في الواو التي هي عين الكلمة بعد قلبها ياء، فصار حَيِّيٌ، ثم حذفت الياء الأخيرة، فصارت حَيًّا. وعلى مذهب أبي عمرو يصير حَيِّيًا، فلا يحذف لأنَّ الياء الثالثة عين الكلمة. هكذا قرر هذا الفرعَ المصنفُ في بعض تصانيفه[3]، ويقتضيه كلامه هنا.

قال بعض شيوخنا[4]: «فإن قيل: فهل يجوز في فَيْعِلٍ هنا ما جاز في تصغير أَحْوى، وهو أُحَيُّ الذي اختار يونس، وأُحَيٍّ بالثلاث - يعني الياءات - على قول أبي عمرو؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ موجب إظهار الواو في التصغير تشبيهُ يائه بألف جمع التكسير؛ ولذلك لا تصحُّ الواو إلا حيث تصحُّ بعد ألف التكسير من حيث هي مفردة؛ وكذلك لا تصح واو عَجُوز.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٧٢.

(٢) تقدم في ١٨: ١٢ - ١٥.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠٠٩ - ١٠١٠ [رسالة].

وأمَّا مذهبُ أبي عمرو فسببُه أنَّ أُحَيِّي على وزن الفعل، ولذلك هو ممنوع الصرف، فلمّا كانت هذه الياءات يجوز اجتماعها في الفعل حُمل عليه المشبَّه به، فهو مختص بما لا ينصرف للوزن)) انتهى.

فظهر بهذا أنَّ أبا عمرو يوافق س في هذه المسألة، وكلامُ المصنف يقتضي المخالفة.

وقولُه **فإن تحركت الأُولى** إلى آخر الفصل[1] مثالُ ذلك أن تبني من الرَّمي مثل جَحْمَرِش[2]، فإنك /تقول فيه: رَمْيَيِيٌ، فقد اجتمع ثلاث ياءات، الأولى والثانية متحركتان، فيجوز في ذلك أَوْجُهٌ: **[٨: ١٧٨/ب]**

أحدها: أنه التقى ياءان متحركتان، فتنقل حركة الأولى إلى الساكن قبلها، وتدغم في الياء، فتقول: رَمَيِّيٌ، فيجتمع فيه ما يجتمع في عطاء وأُحَيّ، وهو أنها ياء تطرَّفت بعد ياء مكسورة مدغَم فيها أخرى، فتحذف الأخيرة، فتقول رَمَيٌّ.

والوجه الثاني: أن تقلب الياء المتوسطة واوًا، وتسلم الثالثة، فتقول رَمْيَوٍ، ويصير من المنقوص. وإنما قلبت واوًا كراهة اجتماع الأمثال.

والوجه الثالث: أن تقلب الياء الثانية ألفًا، وتسلم الثالثة، وتبقى ياء على حالها. ووجهُه أنَّ هذه ياء تحركتْ وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، وسَلمت كما سَلمت ياءُ آيٍ وراي.

وثبتَ بعد هذه المسألة في أصل البَهاء الرَّقِّيِ ما نصُّه: **وتُبدَل ياءَ الألف التاليةُ ياءَ التصغير ما لم تَستَحقّ الحذف.** ونحن نشرح هذه الزيادة، فنقول: مثالُ ما أُبدلت فيه غَزال، فإنك تقول فيه: غُزَيِّل، فتُبدلها ياء بعد ياء التصغير، وتُدغم ياء التصغير فيها.

---

(١) هو قوله: ((فإن تحرّكت الأُولى والثانيةُ حُذفت الثالثة، أو قُلبت الوُسطى واوًا أو ألفًا وسَلِمَتِ الثالثة)).

(٢) الجحمرش: العجوز المسنّة.

وقولُه **ما لم تَستَحِقّ الحذف** وذلك أن يكون بعد الألف حرفان فصاعدًا، فإنها إذ ذاك تُحذف، مثالُ ذلك عُذافِرٌ[1] ودَراهِمُ ومَصابيحُ، فإنك تقول: عُذَيْفِرٌ، ودُرَيْهِمٌ ومُصَيْبِيحٌ إن كانا عَلَمَين، ودُرَيْهِماتٌ ومُصَيْبِيحاتٌ إن لم يكونا عَلَمَيْنِ.

* * *

(١) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

اجتَنَبوا ضمةً غيرَ عارضة في واوٍ قبلَ واوٍ لأنَّ الضمة كالواو، فاجتنابُ ثلاثِ واواتٍ أَحَقُّ، فإن عَرَض اجتماعُها[1] قُلبت الثالثةُ أو الثانية ياءً.

وقد يَعْرِض اجتماعُ أربعٍ فتُعَلُّ الثالثةُ والرابعة نحو قَوَّيٍّ مثل جَحْمَرِشٍ من قُوَّة؛ وقد تُعَلُّ معهما الثانية نحو اقْوَيًّا مثل اغْدَوْدَنَ منها، وذا أَولى من قَوَّوٍ واقْوَوًّا، وفاقًا لأبي الحسن. وحَيَّوٍ أو حَيًّا في مثل جَحْمَرِشٍ من حَيِيتُ أَولى من حَيَّاي.

ش: قولُه **في واوٍ قبلَ واوٍ** مثالُه مَجْوُوْدٌ: اسم مفعول من جادَه، فاستَثقَلوا الضمة، ونقلوها إلى الحرف قبلها، وحذفوا الواو، وسيأتي الخلاف في المحذوف ما هو، أهو عين الكلمة أم حرف المدّ إن شاء الله.

فإن كانت الضمة عارضة لم يستثقلوها، ومثالُ ذلك يَهْوُون مضارع هَوَى؛ لأنَّ أصله يَهْوِيُون، فالضمة على الواو عارضة فيها إذْ أصلُها الكسرُ.

وقولُه **لأنَّ الضمة كالواو** أخذ يعلِّل اجتناب الضمة لأنه قد اجتمع واوان، والضمةُ كأنها واو، فصار ذلك نظير اجتماع ثلاث واوات، وفي ذلك من الثِّقل ما لا يخفى.

ثم قال: **فإن عَرَضَ اجتماعُها** أي: اجتماع ثلاث واوات، فإنه تُقلب الثالثة أو الثانية ياء، ومثالُ ذلك أن تبني من القَوْل فعلًا على وزن افْعَوْعَلَ، فإنك تقول: اقْوَوَّلَ، فتَقلب الثالثة أو الثانية ياءً، وأَيًّا ما قَلبتَ منهما لَزِمَ من ذلك قلبُ الأُخرى ياء وإدغام الياء في الياء، فيصير اقْوَيَّلَ؛ لأنه إذا قلبتَ إحداهما اجتمعت لك ياء

---

(١) ل، ت: اجتماعهما.

وواو، وسَبق إحداهما بالسكون، فتَقلب الواو ياء، وتُدغم. ولم يذكر المصنف فيما ذكره إلا قلب إحدى الواوين ياء، وقد مَثَّل /ذلك بعض أصحابنا[1] باقْوَيَّلَ من القَوْل.

[٨: ١٧٩/أ] وهذا الحكم الذي ذكره من أنه إذا اجتمع ثلاث واوات قلبت الثالثة أو الثانية ياءً فيه تفصيل:

منه ما يُفعل ذلك فيه نحو اسم المفعول من قَوِيَ، فإنك تقول: مَقْوِيٌّ، وأصله مَقْوُوْوٌ، فتقلب إحدى الواوين من الثانية أو الثالثة ياء، وتُدغم في الأخرى.

ومن ذلك مسألة اقْوَيَّلَ، وفي ذلك خلاف: مذهب أبي الحسن[2] وأبي بكر[3] أنك تقول: اقْوَيَّلَ، بالقلب لاستثقال اجتماع ثلاث واوات؛ ولأنهم إذا كانوا يستثقلون اجتماع الواوين والضمة في مثل مَقْوْدٍ، فلا يكملون البناء إلا فيما شذُّوا فيه من ذلك، فلَأَنْ يستثقلوا اجتماع ثلاث واوات أَولى.

وذهب س[4] إلى التصحيح، فلا يَقلب، ويقول: اقْوَوَّلَ، ولا حُجة في مَصُوغ ومَقُود وغيرهما؛ لأنها إنما استُثقل ذلك فيها - أعني اجتماع الواوين والضمة - لجريانه على الفعل المعتلّ؛ ألا تراهم يُتِمُّون في مثل قَوُوْلٍ في فصيح الكلام لكونه ليس بجارٍ على الفعل، ولا يقاس على غَزْوِية من الغَزْو مثل عَرْقُوة استثقالًا للضمة والواوين؛ لأنَّ الأطراف يُستَثقَل فيها ما لا يُستَثقَل في غيرها لكونها محلًّا للتغيير؛ ولم نجد في كلام العرب اجتماع ثلاث واوات حشوًا لا مصححًا ولا معتلًّا فيُحمل عليه هذا؛ ولكن

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٤٧.

(٢) المنصف ٢: ٢٤٤، ٢٩٠ والمقتضب ١: ١٨٧ والأصول ٣: ٣١٣، ٣٦٦، ٣٧٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٥٥ والممتع ٢: ٧٤٧.

(٣) الأصول ٣: ٣٧٦ والممتع ٢: ٧٤٧.

(٤) الكتاب ٤: ٣٧٣ وشرحه للسيرافي ١٨: ٥٤ - ٥٥ والمنصف ٢: ٢٤٤ والمقتضب ١: ١٨٧.

التصحيح هو الأصل، فالتُزِم، على أنه قد وُجد ما قرُب منه في كلامهم، وهو مثل قَوُوْلٍ؛ لأنَّ فيه واوين وضمة، وهي مثل الواو. هكذا قال بعض أصحابنا[١] من أنه لم يجد في كلامهم ثلاث واوات حشوًا لا مصححًا ولا معتلًّا.

وردَّ عليه بعض أصحابنا، وقال[٢]: ((قد قالوا احْوُوْوِيَ مبنيًّا لِما لم يُسَمَّ فاعلُه من احْواوَى يَحْواوي، والألفُ من احْواوَى منقلبةٌ عن واو لأنه من الحُوَّة كاحْمارَّ من الحُمْرة، واحْواوَيْتُ كعادَيتُ من العَداوة، قُلبت الواو فيهما لتطرفها[٣]، فاحْوُوْوِيَ[٤] ثلاث واوات، الأخيرة منها لام مكسورة إلا أنها ليست متطرفة. وكذلك غَزْوُوة إذا بُنيت على التاء هي في حكم الحشو، وكان يجب أن تصحّ. فليرجع لِما قال س من عدم قَوُوْتُ لِما يلزم[٥] فيه من تَقْوُو وتَقْوُوان، وما رُفض في الفعل رُفض فيما يجيء على حده، وهذا هو الصحيح)) انتهى كلامه.

وفَرَّق ابن جني[٦] بين اقْوَوَّل وغَزْوِية بأنه قد يُستَثقَل في الاسم، فيُعَلّ ما يصحُّ في الفعل؛ ألا ترى إعلال أَدْلٍ وصحة يغزُو.

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٤٨.

(٢) هو ابن مالك، وقد نسبه إليه أبو حيان في تعليقة على الممتع. حاشية الممتع ٢: ٧٤٨ والممتع الكبير ص ٤٧٤ وفيهما سقط. وزيد بعده في حاشية الممتع الكبير ما نصه: ((فإن قال: احوُوْوي الثانية مدة منقلبة عن ألف، فكأنهما واوان. قيل له: اجعلهما بمنزلة واوين الثانية كتلكم الثانية المبنية على ما بعدها)).

(٣) في حاشية الممتع والممتع الكبير: ((ياء)). وما بعده ليس في حاشية الممتع. وقوله ((فاحوووي ... غزووة إذا بنيت)): ليس في حاشية الممتع الكبير، وأضاف المحقق هنا: ((والواوان في البناء)).

(٤) ت: ((فما احوووي)). وفوقه: كذا.

(٥) ت: يلتزم.

(٦) المنصف ٢: ٢٩٠ - ٢٩١ والممتع ٢: ٧٤٩ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٢٦ [رسالة].

وردَّه عليه بعض أصحابنا[1] بأَن الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف وأكثر إعلالًا؛ فكيف يصحُّ فيه ما يُعَلُّ في الاسم الذي هو أخفُّ؟ وأمّا صحةُ يغزُو واعتلالُ أَدْلٍ فلأمرٍ عَرَضَ، ذُكر في موضعه.

وردَّ عليه هذا الردَّ بعضُ أصحابنا، فقال[2]: ((ذلك الأمر الذي عَرَضَ جعلَ آخِر الاسم أضعف من آخِر الفعل وأكثر اعتلالًا؛ ألا ترى أنه يلحقه من تغييرات النسب والتثنية والجمع والإضافة ما لا يكون في الفعل؛ فلذلك كان الفعل بجملته أشد اعتلالًا من الاسم، /وآخِرُ الاسم على الخصوص أشدُّ اعتلالًا من آخِر الفعل؛ ألا ترى ما يلحقه من الوقف والنداء والترخيم وغيره، ومن التنوين وحذفه وغير ذلك مما لا يكون في الفعل)) انتهى هذا الرد. [٨: ١٧٩/ب]

فإذا بنيتَ لِما لم يُسَمّ فاعله قلتَ اقْوُوْوِلَ، ولا تُدغم، ولا يُستَثقَل اجتماع الواوات لأنَّ الثانية مَدَّة محكوم لها بحكم الألف، فكأنه ليس إلا واوان بينهما ألف، هذا مذهب س[3].

وعن الأخفش قولان: أحدهما[4] مثل مذهب س. والثاني[5] أنك تقول اقْوُوْيِلَ بالياء لأنه فرع عن اقْوَيَّلَ عنده، وقد اعتلَّ حين بُني للفاعل، فاستُصحب الاعتلال حين بُني للمفعول؟

وقولُه **وقد يَعْرِضُ اجتماعُ أربعٍ** ومَثَّله المصنف بأن تبني مثل جَحْمَرِش من القُوَّة، فقال: تقول: قَوَّيٌّ، فتُعِلُّ الثالثة والرابعة، وذلك أنَّ أصله قَوْوَوٌ، فتُدغم الواو

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٤٩.

(٢) هو ابن مالك، وهذا الرد في حاشية الممتع ٢: ٧٤٩.

(٣) الكتاب ٤: ٣٧٣ وشرحه للسيرافي ١٨: ٥٥ والمنصف ٢: ٢٤٦.

(٤) المنصف ٢: ٢٤٥ [ضمن نص المازني] والأصول ٣: ٣١٤، ٣٦٦.

(٥) المنصف ٢: ٢٤٦.

الأولى لسكونها في الثانية، وتَقلب الواو ياءً لاستثقال اجتماع الواوات، وتَقلب الرابعة ياء لكسرة ما قبلها، فتقول: قَوِّيٌّ.

وإذا بنيتَ[(١)] من قُوَّة مثل عِثْوَلٍّ[(٢)] فمذهب أبي الحسن أنك تقول: قِيْوَيٌّ، فتقلب لاجتماع أربع ياءات لا للياء لأنها مُبدَلة كالياء في دِيوان، وكالواو في سُوِيرَ وقُوْوِلَ، وإنما أبدلها للمثلين. والقياسُ ما قاله (س)[(٣)] لأنه قد ذكر[(٣)] فيما قيس من المعتلِّ في مثل كَوَأْلَلٍ[(٤)] من رَمَيْتُ: رَوَمْيًا، ومن غَزَوْتُ: غَوَزْوًا، وتقول من قَوِيتُ: قَوَوًّا، ومن حَيِيتُ[(٥)]: حَوَيًّا. وقال[(٦)]: «تقول في فُعْلُولٍ من قَوِيتُ: [قُوِّيٌّ][(٧)]»، واعتلَّ بالضمتين والواوات.

وقولُه **وقد تُعَلُّ معهما** أي مع الثالثة والرابعة **الثانية**، ثم مَثَّل بنحو اقْوَيًّا مثل اغْدَوْدَنَ منها، أي: من القُوّة، وأصله اقْوَوْوَوَ، فأَعلَلتَ الأخيرة بقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأَعلَلتَ ما يَليها لاجتماع ثلاث واوات، وأَعلَلتَ الثانية لأنَّ الثالثة لَمّا قُلبت ياء التقتْ ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت في الياء، فصار اقْوَيًّا.

وقولُه **وذا أَولى** أي: هذا الإعلال أَولى **من قَوَّوٍ واقْوَوًّا**، أي: من تصحيح الواو الثالثة في بناء جَحْمَرِش من القُوَّة، وبناء اغْدَوْدَنَ من القُوَّة[(٨)]. وإنما كان أَولى لاستثقال اجتماع ثلاث واوات.

---

(١) وإذا بنيت ... بالضمتين والواوات: سقط من ح.

(٢) العثول: الشيخ الثقيل. ورجل عثول: طويل اللحية.

(٣) قال سيبويه: قِيَّوٌ. الكتاب ٤: ٤١٣.

(٤) كوألل: موضعه بياض في المخطوطات. رجل كوألل: قصير.

(٥) في المخطوطات: حويت. والتصويب من الكتاب وشرحه للسيرافي ١٨: ١٧٧.

(٦) الكتاب ٤: ٤٠٧.

(٧) قوي: من الكتاب. والأصل: قُوُوٌّ. شرح الكتاب للسيرافي ١٨: ١٥٥.

(٨) وبناء اغدودن من القوة: سقط من ت.

وقولُه **وفاقًا لأبي الحسن**[1] يعني في الإعلال، وأمّا إعلال الرابعة فمُتَّفَقٌ عليه، وإنما الخلاف في الثالثة، وقد تقدَّم[2] أنَّ مذهب أبي الحسن وأبي بكر في افْعَوْعَلَ من (القول) الإعلال، فيقول: اقْوَيَّلَ، فيحتمل أن يكون قوله **وذا أَولى** راجعًا إلى المسألتين، وهما عُروض اجتماع ثلاث واوات، وعُروض اجتماع أربع واوات.

وقولُه **وحَيَّوٍ أو حَيًّا في مثل جَحْمَرِشٍ من حَيِيتُ أَولى من حَيَّاي** الأصلُ على رأي الأكثرين حَيْيَيِيٌ، فأُدغمت الياء الأولى في الثانية لسكونها، وأُبدلت الثالثة واوًا كراهة اجتماع الأمثال، فصار حَيَّوٍ كالمنقوص.

[١٨٠ :٨/أ] وأمّا الوجه الآخر - وهو حَيًّا - فأُدغمت الياء الأولى في الثانية، فصار حَيَّيِيٌ كما سبق، فاجتمعَ فيه ما اجتمع في تصغير عَطاء، فحُذفت الأخيرة، /فبَقيت الياء التي قبل المحذوفة متحركة، وقد انفتح ما قبلها، فصار حَيًّا.

وقولُه **أَولى من حَيَّاي** وجهُه أنَّ الثالثة ياء تحركتْ وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، وسَلِمَتْ بذلك الياء الأخيرة من الحذف.

* * *

(١) شرح الشافية للرضي ٣: ١٩٦.

(٢) تقدم في ص ٣٤٠.

تُبدل ياءً الواوُ الملاقيةُ ياءً في كلمةٍ إن سكَن سابقُهما سكونًا أصليًّا؛ ولم يكنْ بدلًا غيرَ لازم، ويتعيَّن الإدغام، ونحو عَوْيَةٍ وضَيْوَنٍ وعَوَّةٍ ورُيَّةٍ شاذٌّ، وبعضُهم يقيس على رُيَّةٍ، فيقول في قَوْيَ مخفف قَوِيَ: قَيَّ.

ش: قولُه **في كلمةٍ** احترازٌ من كلمتين نحو: فُوْ[1] يُوسف، وفُوْ يَزيد، ويَدَيْ واصل، ومصطفَوْ يَزيد، فإنَّ هذا لا يجوز فيه الإبدال والإدغام.

وقولُه **إن سكَن سابقُهما** احترازٌ من أن يتأخر الساكن، فإنه لا يُبدل، ولا يُدغم، وهذا فيه تفصيل، فالواوُ[2] والياء المتحركان، إما أن يكونا لامَ الكلمة أو غيرَ لام، إن كانا غير لام صحَّت كالطَّوِيل والغَيُور. وإن كانتا[3] لامًا فإما أن يكون ما قبلها متحركًا أو ساكنًا، فإن كان ساكنًا صحَّت، نحو عِزْوِيْت[4] وسِمْوِيْل[5]، وإن كان متحركًا اعتلَّتْ بالحذف، مثالُ لذلك لو بنيتَ من الرمي مثل مَلَكُوْتٍ لقلتَ: رَمَوْتٌ، وأصلُه رَمَيُوْتٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار رَمَاوْت، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقائهما، فصار رَمَوْت، ووزنُه في هذه الحال فَعَوْتٌ. وكذلك قاضُون، أصله قاضِيُون.

وقولُه **سكونًا أصليًّا** احترازٌ من أن يكون سكونًا عارضًا، نحو: قَوْيَ، وسيأتي الكلام عليه في هذا الفصل إن شاء الله.

---

(١) في المخطوطات: في.

(٢) ك: كالواو.

(٣) ت، ح، ك: كانت.

(٤) ح: غزويت. العزويت بالعين والغين المعجمة: القصير، والداهية.

(٥) سمويل: طائر. ويقال: بلد كثير الطير.

وقولُه **ولم يكن بدلًا غيرَ لازم** احترازٌ من أن تكون الواو الملاقية بدلًا غير لازم، فإنه إن كانت بدلًا جائزًا فلا يجب الإبدال، ولا الحكم المرتَّب عليه من الإدغام.
واندرجَ في الاحتراز تحت قوله **ولم يكنْ بدلًا غيرَ لازم** مسألتان:

إحداهما: مسألة رُؤْية إذا أُبدلت همزتها واوًا، وستأتي.

والثانية: أن يكون بدلًا من ألف فاعَلَ أو ما جرى مجراها، فإنها لا تُبدل، ولا تُدغم، مثال ذلك سُوْيِرَ. وإنما[1] لم يُدغم لأنه مغير من سايَرَ، فحُكِمَ له بحكمه، فبقيَ المدُّ في واوه، هذا مع أنه كان يلتبس بفُعِّلَ، أي: يلتبس غير المضعَّف بالمضعَّف. والذي جرى مجرى ألف فاعَلَ فَيْعَلَ من البَيْع، فإنك تقول فيه: بَيَّعَ، فتُدغم لاجتماع المِثلين والأولُ ساكن، فإذا بنيتَه للمفعول قلتَ: بُوْيِعَ، أصله بُيْيِعَ، فتُبدل الياء واوًا لضمةِ ما قبلها، ولا تُدغم الواو في الياء.

وقولُه **ويتعيَّن الإدغام** يعني فيما اجتمعَ فيه القيود الأربعة، وهو: أن يكونا[2] في كلمة، ويسبق الساكن منهما، ويكون السكون أصليًّا، ولا يكون بدلًا جائزًا.

وتحت مفهوم قوله **ولا يكونُ بدلًا جائزًا** مسألتان:

[٨: ١٨٠/ب] إحداهما: أن تنتفي البدلية بشرط الجواز، فيوجد بشرط اللزوم.

والأخرى: أن تنتفي البدلية بالكلية /على حدِّ قولهم[3]:

علــى لاحــبٍ لا يُهْتَــدَى بِمَنــارِهِ ....

ودارت مسائل هذا العقد على هذين المفهومين:

فمثالُ ما انتفت البدلية بالكلية كَيٌّ وطَيٌّ ولَيٌّ: مصدر كَوَى وطَوَى ولَوَى.

---

(١) ت: وإذا.

(٢) في المخطوطات: يكون.

(٣) عجز البيت: إذا سافَهُ العَوِدُ النَّباطيُّ جَرْجَرَا. وتقدم في ١١: ٦٢، ١٤: ٣٧٠، ١٥: ٣٦٤.

ومثالُ ما وُجدت البدلية بشرط اللزوم أن تبني من الأئمة اسمًا على وزن أُبْلُمٍ[1]، فتقول: أُؤْيُمٌ، ثم تبدل الهمزة الثانية واوًا لضمة ما قبلها، فيصير: أُوْيُمٌ، فتلتقي[2] واو وياء، وسَبقت[3] إحداهما بالسكون، فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء فيصير أُيُّمًا. وإنما كان البدل لازمًا كراهية اجتماع الهمزتين كما أبدلت في آدَمَ وإيمان وأُوْتُوا، والأصلُ أَأْدَمُ وإئمانٌ وأُؤْتُوا. وكذلك لو بنيتَ من أَوْبٍ على وزن فَعْلٍ اسمًا على وزن إنْفَحة[4] لقلت: إئْوَبةٌ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لكسرة ما قبلها، فيصير إيْوَبة، فتلتقي ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فقالوا: إيَّبة.

فرع: من القسم الأول في مذهبنا - وهو ما أُبدلت فيه الواو ياء لسكون سابقها سكونًا أصليًّا وليس ببدل بالكلية لا لازم ولا جائز - مسألةُ[5] سَيِّدٍ وهَيِّنٍ، فأصلُ هذا عندنا فَيْعِلٌ، وهو بناء اختصَّ بالمعتل، ولم يوجد في الصحيح إلا ما شذَّ من قولهم: صَيْقِلٌ[6] - بكسر القاف - اسم امرأة، وسواء كان عندنا من ذوات الواو نحو سَيِّدٍ، أو ذوات الياء نحو لَيِّنٍ، فالإدغام في ذوات الياء بَيِّنٌ ظاهر، والإدغام في ذوات الواو إنما هو بعد إبدال الواو ياء. ويجوز فيه التخفيف بحذف الياء المتحركة[7]، فتقول: سَيْدٌ

---

(١) الأبلم: خُوص الْمُقْل.

(٢) فتلتقي ... فيصير أيُّمًا: سقط من ل.

(٣) ك، ت: فسبقت.

(٤) الإنفحة: كرش الجمل والجدي ما دام يرضع، وهي شيء يستخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة باللبن فيغلظ كالجبن، فإذا رعى النبت لم يق إنفحة، بل يصير كرشًا، ويقال له مجبنة.

(٥) الإنصاف ٢: ٧٩٥ - ٨٠٤ [المسألة ١١٥].

(٦) الإنصاف ٢: ٨٠٣ وشرح الكافية الشافية ٤: ٢٢٠٠، وتقدم في ٢: ٣١٣.

(٧) المتحركة ... وذوات الياء: سقط من ت.

ولَيْنٌ قياسًا مطردًا في ذوات الواو وذوات الياء، خلافًا لأبي علي إذ مَنَعَ[1] القياس في ذوات الياء.

وزعمَ الفَرّاء[2] أنَّ وزنَ سَيِّدٍ وأمثاله فَعِيْلٌ على وزن طَوِيل، ثم قُلب فصار سَيْوِد، ثم قُلبت الواو ياء، فأدغم. وإنما حمله على دعوى القلب كونُ فَيْعِلٍ مفقودًا في الصحيح، فلا يُدَّعَى مِثلُه في المعتلّ.

وزعمَ البغداديون[3] أن وزن سَيِّدٍ ونحوه فَيْعَل بفتح العين، والأصلُ سَيَّدٌ ومَيَّتٌ، ثم غُيِّر على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى البَصْرَة: بِصْرِيٌّ[4]، فكسروا. وإنما ذهبوا إلى ذلك لفقد فَيْعِل في الصحيح كما زعمَ الفراء.

واطرادُ ذلك يدلُّ على أنه فَيْعِل؛ ألا ترى أنه لم يُحفظ من كلامهم في اسم الفاعل من سادَ سَوِيْدٌ في موضع من المواضع، والتغييرُ أيضًا على غير قياس لا ينقاس.

ولا يلزم ما ذهب إليه الفراء والبغداديون من أنه إذا لم يكن الوزن موجودًا في الصحيح لا يكون موجودًا في المعتلّ؛ بدليل جمع العرب فاعِلًا من المعتلِّ اللام على فُعَلَةٍ بضم الفاء، وإذا كان صحيحًا جُمع على فَعَلَةٍ بفتح الفاء، مثالُ ذلك في المعتلِّ قاضٍ وقُضاةٌ ورامٍ ورُماةٌ، إلا ما شَذَّ نحو غازٍ وغُزًّى[5]، ومثالُ ذلك في الصحيح كافِرٌ وكَفَرَةٌ وفاجِرٌ وفَجَرَةٌ، إلا ما شَذَّ نحو هادِرٍ وهُدَرَةٍ[6]. ولا يقال إنّ قُضاة أصله قُضًّى

---

(١) كذا في الممتع ٢: ٤٩٩. وظاهر عبارته في التكملة ص ٢٦٠ الجواز. ونصَّ في الحجة ٥: ٣٣٨ - ٣٣٩ على أنَّ الحذف في ذوات الواو أشيع، وهو في ذوات الياء أيضًا كثير. ونص الجرجاني في المقتصد في شرح التكملة ٢: ١٤٦٣ على اطراده على سبيل الجواز في باب سيِّد وميِّت، ولم يتعرض لمنعه في ذوات الياء.

(٢) المنصف ٢: ٩٦ - ٩٧ والممتع ٢: ٥٠١.

(٣) المنصف ٢: ١٦ والممتع ٢: ٤٩٩. ونسبه سيبويه لغير الخليل. الكتاب ٤: ٣٦٥.

(٤) الكتاب ٣: ٣٣٦، ٣٤١، ٤: ٣٦٥.

(٥) الأصول ٣: ١٦.

(٦) بضم الهاء وكسرها، أي: ساقطون.

كما ذهب إليه الفراء، فيكون وزنه فُعَّلًا كما جاء في الصحيح شُهَّدٌ وضُرَّب، فإذ ذاك لا يكون للمعتلِّ بناء يختصُّ به دون الصحيح، ويكونون إذ ذاك قد أبدلوا من أحد المضعفين ألفًا، فالتقت /ألفان: ألف هي لام الفعل، والألف المبدلة، فحذفوا إحداهما، ثم عوَّضوا منها التاء؛ لأنَّ إبدال الألف من أحد المضعَّفَين لا يطَّرد، ومجيء قُضاة ورُماة مطَّرد. وهبْ أنَّ القلب يُتَصَوَّر في سَيِّد، وأمّا في ذوات الياء فلا يمكن إذ لا يوجد مثل بَيِّعٍ وكَيِّلٍ مما لامه صحيحة، بل يوجد في معتلِّها نحو حَيِيٍّ وعَيِيٍّ. [٨: ١٨١/أ]

فَرْع: كَيْنُونةٌ وقَيْدُودةٌ هو مما اجتمع فيه ياء وواو، وسَبقت إحداهما بالسكون سكونًا أصليًّا، وليس بدلًا غير لازم، وأصلُ ذلك كَيْوَنُونةٌ وقَيْوَدُودةٌ لأنهما مصدران بُنيا على مثال خَيْسَفُوج[1]، فلمّا التقت الياء والواو، وسَبقت إحداهما بالسكون على ما سبق أُبدلت الواو ياء، ثم حُذفت الواو على جهة اللزوم لطول الكلمة؛ ألا ترى أنها صارت على ستة أحرف، ولَمّا كان التخفيف في سَيِّدٍ ونحوه جائزًا كان في هذا واجبًا. وكذلك أيضًا تخفَّف في ذوات الياء نحو: طارَ طَيْرُورةً، وصارَ صَيْرُورةً.

وإنما ادَّعينا أنَّ أصله ذلك لوجهين:

أحدهما قولُهم قَيْدُودةٌ، وهو من ذوات الواو، ولا موجب لقلب الواو ياء لو وقفْنا مع ظاهر الوزن، وهو فَعْلُولة.

والثاني أنَّ فَعْلُولة مفقود في أبنية الأسماء، وفَيْعَلُول موجود في أبنية الأسماء، وإن لم يكن موجودًا في المصدر بخصوصيته، فحملُه على ما هو موجود في الجملة أَولى من أن نُثبت بناء مفقودًا. ومع ذلك أيضًا فإنَّ المعتلَّ قد يختصُّ ببناءٍ لا يكون في الصحيح. ومما يدلُّ على أنَّ الأصل فَيْعَلُولةٌ أنهم قد صرَّحوا بهذا الأصل، أنشد أبو العباس[2]:

---

(١) الخيسفوج: نبت.

(٢) الرجز في الممتع ٢: ٥٠٥، وتقدم الثالث والرابع في ٥: ١٥٥.

قَــد فارَقَــتْ قَرينَهــا القَرِينَــهْ　　وشَــحَطَتْ عَــن دارِهــا الظَّعِينَــهْ

يا ليـــتَ أنّا ضَـــمَّنا سَـــفِينَهْ　　حـــتى يَعـــودَ البحـــرُ كَيَّنُونَــهْ

هذا مذهب (س)[1] في هذه المصادر وأنَّ وزنها فَيْعَلُولةٌ.

وذهب الفراء[2] إلى أنَّ وزنها فُعْلُولة بضم الفاء، فالأصل قُوْدُودة وطُيْرُورة، ثم فُتحت فاء الكلمة لتصحَّ الياء من ذوات الياء، وحُمل عليها ذوات الواو؛ لأنَّ مجيء هذا الوزن في ذوات الياء أكثر من مجيئه في ذوات الواو نحو صَيْرُورة وطَيْرُورة وسَيْرُورة وبَيْنُونة.

وما ذهبَ إليه فاسد[3] لأنَّ قلب الضمة فتحة لتصح الياء مخالف لكلام العرب، بل كلامُها قلبُ الياء واوًا للضمة قبلها، نحو مُوْقِنٍ وعُوْطَطٍ[4] في أحد وجهيه، وهو أن يكون من ذوات الياء. ولأنَّ[5] الضمة إذا قُلبت لتصحَّ الياء فإنما تُقلب كسرة نحو بِيض، لا يقال: لم تُقلب كسرة لأنَّ فيه الخروج من كسر إلى ضمٍ فاستثقل؛ لأنَّ مثل هذا عارض، فلا يُستَثقَل كما لم يَستَثقلوا الكسرة في بِيُوت. ولأنَّ [٨: ١٨١/ب] الكسر إذا كثُر في ذوات الياء لم يُجعل أصلًا لذوات الواو، فمجيءُ فِعالة في مصادر ذوات الياء كالسِّعاية والرِّماية والنِّكاية والسِّقاية كثيرًا وفي ذوات الواو قليلًا لا يُخرج /جِباوة عن الشذوذ. ولأنَّ ادِّعاء الكثرة في ذوات الياء والقِلَّة في ذوات الواو غير مُسَلَّم، بل هما كالمتعادلين؛ ألا ترى أنه لا يطَّرِد ذلك فيهما، أعني أن يجيء المصدر مطَّردًا على هذا الوزن.

---

(١) الكتاب ٤: ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) المنصف ٢: ١٢ والممتع ٢: ٥٠٣.

(٣) هذه الجهات التي ردَّ بها هي لابن عصفور في الممتع ٢: ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٤) العوطط: الناقة التي لم تحمل سنين من غير عقم.

(٥) ت: وهو أن.

فَرْع: إذا صغَّرتَ أَسْوَدَ وجَدْوَلًا فتقول: أُسَيْوِدٌ وجُدَيْوِلٌ، ففيه وجهان: أجودهما الإدغام، فتقول: أُسَيِّدٌ وجُدَيِّلٌ، وذلك إجراء له مُجرى سَيِّدٍ. والأَضعَفُ أن لا يُدغم إجراء لهذه الياء مجرى ألف جَداوِلَ وأَساوِد؛ لأنَّ كلَّ واحد من ياء التصغير وألف الجمع جيء به لمعنًى، ولإبدال[1] الألف ياء في التصغير. فإن كانت الواوُ الملاقيةُ لياء التصغير لامًا قَلبتَ الواوَ ياء، وأدغَمتَ، فتقول في تصغير غَزْوٍ ودَلْوٍ وكَرَوانٍ: غُزَيٌّ ودُلَيٌّ[2] وكُرَيّانٌ، وقد مضى ذلك مبسوطًا في (باب التصغير)[3]، فيطالع هناك.

وإنما ذكرنا هذه الفروع وأوضحناها لأنَّ قوله **ويتعيَّن الإدغام** يُوهِم أنه يبقى مدغمًا، وقد اندرجَ في هذه الفروع ما لا يتعيَّن فيه الإدغام نحو جُدَيْوِل، وما يجب فيه الحذف بعد تقدير الإدغام نحو كَيْنُونة على مذهب س، وما يجوز فيه الحذف نحو مَيْت.

وقولُه **ونحو عَوْيَةٍ وضَيْوَنٍ وعَوَّةٍ ورُيَّةٍ شاذٌّ** أمّا شذوذ عَوْية وضَيْوَن[4] فمِن جهة أنَّ الواو لم تُبدل فيهما ياء وتُدغم الياء في الياء، وكذلك شذَّ حَيْوةُ[5]، ويومٌ أَيْوَم[6]، وكان القياس أن يقال: ضَيَّنٌ وحَيَّةُ وأَيَّمُ.

وأمّا عَوَّةٌ فشذوذه أنه أبدل الياء واوًا وأدغم، والقاعدة العكس، وهو أن تُبدل الواو ياء وتُدغم. ونَقل عَوَّة أبو بكر بن مقسم[7] عن أحمد بن يحيى[8].

---

(١) ك، ت: وإبدال الياء ألفًا. ح: ولإبدال الياء ألفًا.

(٢) هذا على قول من يذكِّر الدلو.

(٣) تقدم في ١٨: ١٢.

(٤) الضيون: الهِرّ.

(٥) حيوة: اسم علم لرجل.

(٦) يوم أيوم: شديد.

(٧) المنصف ٢: ١٦٠.

(٨) مجالس ثعلب ص ١٠١ عن ابن الجراح، والمنصف ٢: ١٦٠.

وكذلك قالوا: فلانٌ نَهُوٌّ عن المنكر، والقياس أن يقال: نَهِيٌّ، كما قالوا: بَغِيٌّ، وهما فَعُولٌ من ذوات الياء لأنهما مشتقّان من النَّهي والبَغي. وكذلك أيضًا العَوَّى للنَّجم، وكأنه في الأصل عَوْيا، ثم قلبوا الياء واوًا كما فعلوا بشَرْوى[1]، وأدغموا، واشتقاقُه من عَوَيْتُ يدَه: إذا لويتَها؛ لأنها كواكب ملتوية، لا يقال إنها فَعَّلٌ، فيكون من مضعَّف العين، فلا يكون فيه قلب؛ لأنَّ فَعَّلًا مفقود في أبنية كلامهم، وأمّا شَلَّمُ[2] وبَذَّرُ[3] وبَقَّمُ[4] فأعجميّات.

وقد مَدَّ بعضهم، فقال: العَوَّاء[5]، والمدُّ قليل:

ويحتمل أن يكون فَعْلاء، فيكون قد قلبوا وإن كان الأصل أن لا يقلب في فَعْلاء استصحابًا لحالة استعمالها مقصورة؛ وتنبيهًا على أنَّ الأصل فيها القصر، كما صحَّ عَوِرَ لأنه في معنى اعْوَرَّ.

ويحتمل أن يكون الوزن فَعَّالًا، وأصل همزته الياء، فأبدلت كما أُبدلت في سَقَّاء، وكأنه ذهب إلى معنى المنزل[6]، ولذلك ذكّر، فقال: هو العَوَّاء، ومَن قصرَ ذهب إلى معنى المنزلة، ولذلك أَنَّث، فقال: هي العَوَّى.

وأمّا رُيَّةٌ فكان القياس أن لا تُدغم، وقد حكَى الإدغام فيها الفراء[7]. وكذلك رُوْيا تخفيف رُؤْيا، حَكى الإدغام فيه الكسائي، وسَمع[8] من يقرأ: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرِّيَّا تَعۡبُرُونَ﴾[9].

---

(١) شروى الشيء: مثله.

(٢) شلَّم: موضع بالشام، ويقال: هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية.

(٣) بذَّر: اسم ماء من مياه العرب.

(٤) بقَّم: صبغ، وهو العندم.

(٥) العين ٢: ٢٧٠ - ٢٧١ والمنصف ٢: ١٥٩ وسر الصناعة ١: ٨٩ والممتع ٢: ٥٧١.

(٦) المنزل ... ذهب إلى معنى: سقط من ك.

(٧) معاني القرآن ٢: ٣٥.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٦، وفيه أنه سمع أعرابيًّا يقرؤها.

(٩) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

وقولُه **وبعضُهم يَقيس على رُيَّةٍ، فيقول في قَوْيَ مخفف قَوِيَ: قَيَّ** تقدَّم لنا أنَّ البدل إذا كان جائزًا فلا إدغام، وتقدَّمت الإشارة أيضًا إلى السكون العارض في قوله: **سكونًا أصليًّا**، وإذ ذاك لا يكون إدغامًا، وتقدَّم أنَّ إدغام رُيَّة شاذٌّ، فكان القياس أن لا يقاس على الشاذِّ، لكن بعضهم قاسَ[1] على البدل العارض السكونَ العارض، فقال في قَوِيَ إذا خُفِّف /فصار قَوْيَ: قَيَّ. [٨: ١٤٢/أ]

ويدلُّ على أنَّ العرب لم تعتدَّ بالعارض في تخفيف قَوِيَ قولُهم في شَقِيَ ودُنِيَ: شَقْيَ ودُنْيَ، فلم تُعِد لام الكلمة إلى أصلها من الواو لأنَّ السكون عارض، والكسرةُ - وإن زالت بالتخفيف - مَنْويّة، فلذلك لا يصحُّ الإدغام، لكنَّ مَن قال قَيَّ اعتدَّ بالعارض، وفي كلام العرب كثيرًا ما يُعْتَدُّ بالعارض لكنَّ الأكثر أن لا يُعْتَدَّ بالعارض.

ومِنْ لَطيف ما جَرى لبعض الأدباء من الإحماض[2] في العارض قولُه[3]:

راضَ حَبيبي عارِضٌ قد بَدا ... يا حُسْنَهُ مِنْ عارِضٍ رائضِ!

وظَنَّ قومٌ أنَّ قَلْبي سَلا ... والأصلُ لا يُعْتَدُّ بالعارضِ

ص: وتُبدَل ياءً أيضًا الواوُ المتطرفة لفظًا أو تقديرًا بعد واوَين سكنتْ ثانيتُهما، والكائنةُ لامَ فُعُولٍ جمعًا، ويُعطَى متلوُّهما ما تقرَّر لِمثله من إبدال وإدغام.

ش: مثالُ كونها تطرَّفت لفظًا أن تبني اسم مفعول من نحو قَوِيَ، فإنك تقول: مَقْوُوْوٌ، وأن تبني من الغزو اسمًا على وزن عُصْفُور، فإنك تقول فيه: غُزْوُوْوٌ. ومثالُ التقدير أن تبني مثل مَفْعُولة من قَوِيَ، ومثل عُصْفُورة من الغزو، فتقول: مَقْوُوْوَةٌ وغَزْوُوْوَةٌ، فيجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فاستُثقل ذلك، وإذا كانوا

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣: ١٤٠، ولم يسمه.

(٢) أحمض القوم إحماضًا: أفاضوا فيما يؤنسهم من الحديث والكلام والأخبار. والإحماض أيضًا: فعل قوم لوط بالرجال والنساء.

(٣) البيتان لأبي حيان نفسه. ديوانه ص ٢٥٢. ح: في عارض رائض.

يَستثقلون الواو في الطرف مثل عَتا عُتِيًّا حتى يُعِلُّوها، فلَأَنْ يَستثقلوا ثلاث واوات أَولى، فقُلبت الواو الأخيرة ياء إذ هي أَولى بأن تَعتَلَّ، ثم قُلبت الواو المتوسطة ياء لأنه قد اجتمع ياء وواو وسَبقتْ إحداهما بالسكون، ثم قُلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء، وأُدغمت الياء في الياء، فقالوا: مَقْوِيٌّ ومَقْوِيَّةٌ وغُزْوِيٌّ وغُزْوِيَّةٌ. وقال بعض أصحابنا في عمل هذه المسألة: إنه يجوز قلبُ الأخيرة أولًا ياء، وقلبُ الثانية أولًا ياء.

وقولُه **سكنتْ ثانيتُهما** احترازٌ من أن تتحرك، فإنه لا يكون في متلوِّ المتطرفة إذ ذاك إبدال وإدغام معًا، وذلك بخلاف مسألة مَقْوُوْوَةٍ وغُزْوُوْوَةٍ، فإنَّ الواو الثالثة إذا قُلبت ياء أُعطي للواو[1] التي تليها المتطرفة إبدالٌ بتصييرها ياء، وإدغامٌ بإدغامها في المتطرفة، فلو كانت الثانية متحركة مثل أن تبني من الغزو مثل قَمَحْدُوة[2]، فإنك تقول: غَزَوْوُوَةٌ، فتقلب الثالثة ياء كما فعلت في غُزْوِيّ، إلا أنَّ المتطرفة لا يلحقها إبدال، وإن كان يلحقها أن تُدغم فيها الواو الساكنة قبلها، فلذلك تقول: غَزَوِّيَةٌ، وتَقلب ضمة الواو كسرة لتصحَّ الياء.

وما ذهب إليه المصنف من الإبدال والإدغام في بناء عُصْفُور من الغَزْو فتقول غُزْوِيٌّ هو مذهب (س)[3]. وذهب الفراء[4] إلى أنه لا يُعَلُّ، وتُدغم الواو الثانية في الأخيرة، فتقول: غُزْوُوٌّ، ولا حُجة في مَقْوِيٍّ إن كان سُمع لأنه محمول على الفعل، فكما اعتَلَّت في قَوِيَ[5] - وإن كان موجب الاعتلال موجودًا - فكذلك اعتلَّ في اسم المفعول، وإن كان موجب الاعتلال غير موجود؛ /ألا تراهم أعلُّوا مَرْضِيًّا حملًا على [٨: ١٨٢/ب]

---

(١) ك، ت: الواو.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا خلف الأذنين.

(٣) الكتاب ٤: ٤٠٧، ٤٠٨.

(٤) سفر السعادة ٢: ٥٧٨.

(٥) ك: في قووي. ح: مقوي.

رَضِيَ وإن كانت علة الإبدال موجودة في رَضِيَ مفقودة في مَرْضِيٍّ؛ وأما عُصْفُور فاسمٌ ليس جاريًا على الفعل، فصار نظير عَدُوٍّ، وإذا كانوا قد صحَّحوا مَعْدُوًّا - وإن كان لفعله حال تنقلب فيه الواو ياءً - فلأَن يصح في غُزْوُوّ أَولى.

وقولُه **والكائنةُ** - أي: الواوُ الكائنة - **لامَ فُعُولٍ جمعًا** احترازٌ من المفرد، نحو عَتا عُتُوًّا، وعَلا[1] عُلُوًّا، فإنه لا ينقاس إبدال مثل هذا. ومثالُ الجمع دِلِيٌّ وعِصِيٌّ، أصلهما دُلُوْوٌ وعُصُوْوٌ، فأُبدلت الواو الأخيرة - وهي لام الكلمة - ياءً، وأُعطي متلوُّها الذي هو واو المدّ ومتلوُّ الواو السابقة في المسألة قبل هذا الحكمَ الذي استقرَّ لمثلهما من إبدالهما ياء وإدغامهما في الياء المتطرفة التي كانت واوًا؛ وقُلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء. وقد تقدَّم[2] لنا ذكر ما شذَّ من هذا الجمع مما جاء على أصله، وهي أُبُوٌّ وأُخُوٌّ وبُنُوٌّ ونُجُوٌّ ونُحُوٌّ وبُهُوٌّ[3] وفُتُوٌّ على خلاف في لامه.

ص: **فإن كانت لامَ مَفْعُولٍ ليست عينُه واوًا، ولا هو من باب فَعِلَ، أو لامَ أُفْعُوْلٍ، أو أُفْعُوْلَةٍ، أو فُعُوْلٍ مصدرًا، أو عينَ فُعَّلٍ جمعًا فوجهان، والتصحيحُ أكثرُ.**

ش: **فإن كانت** يريد الواو. واحتَرز بقوله **لامَ مَفْعُولٍ** من أن تكون لامَ غيره وغير ما ذكر، فإنها لا تُعَلُّ، ومثالُ ذلك عَدُوٌّ، فهذا واوُه وقعتْ لامًا بعد واو زائدة، ولم تُعَلّ. وكذلك لو بنيت فَوْعَلَّةً من الغَزْو لقلتَ: غَوْزَوَّةٌ، أو أُفْعُلَّةً لقلتَ: أُغْزُوَّةٌ[4]، ولا تُعِلُّ فتقول: غَوْزَيَّةٌ ولا أُغْزِيَّةٌ[5] كما تُعِلُّ في أَغْزَيْتُ لأنها مدغمة، فلا يكون منها

---

(١) وعلا علوًّا ... أصلهما دلوو: سقط من ت.

(٢) تقدم في ص ٣١٢ - ٣١٥.

(٣) ت: ونهو.

(٤) ت: أزوّة.

(٥) ل: غزية.

فعلٌ على لفظها. ويدلُّ على ذلك من كلامهم قولُهم: أُدْعُوَّةٌ[١]، وهي أُفْعُوْلَةٌ، وهي تُقلب في أَدْعَيْتُ، وكذلك قولُهم: مَغْزُوٌّ، وهي تنقلب في مَغْزِيٍّ ومَلْهِيٍّ.

وقولُه **ليست عينُه واوًا** احترازٌ مما عينه واو، فإنه إذ ذاك يتعين الإعلال، وذلك أن تبني اسم مفعول من: قَوِيَ على زيد، فتقول: زيد مَقْوِيٌّ عليه، أصله مَقْوُوْوٌ، فاستثقلوا توالي ثلاث واوات بعد ضمة، وقد تقدَّم قبلُ كيفيةُ العمل في ذلك.

وقولُه **ولا هو من باب فَعِلَ** احترازٌ من أن يُبنى من مثل رَضِيَ، وسيأتي حكمه. ومثالُ ذلك أن تبنيه من نحو غَزا وعَدا.

وقولُه **أو لامَ أُفْعُوْلٍ** مثالُه أُدْحِيٌّ[٢] وأُدْحُوٌّ.

وقولُه **أو أُفْعُوْلَةٍ** مثالُه أُدْعُوَّةٌ[٣] وأُغْزِيَّةٌ.

وقولُه **أو فُعُوْلٍ مصدرًا** مثالُه عَتا عُتُوًّا وعِتِيًّا.

وقولُه **أو عينَ فُعَّلٍ جمعًا** مثالُه نُوَّم وصُيَّم. واحترَز بقوله [جمعًا][٤] من نحو حُوَّلٍ[٥] صفة مفردة لاسم مفرد.

وقولُه **فوجهان** يدلُّ على الاطِّراد عنده في كل هذا وإن كان التصحيح عنده أكثر؛ وليس كذلك، بل القلبُ والإعلال شاذٌّ في جميع ما ذكر مما لامه واو، ولا يطَّرد إلا في الجمع على فُعَّلٍ، فقولُهم مَعْدِيٌّ ومَسْنِيَّةٌ وأُدْحِيٌّ وأُدْحِيَّةٌ شاذٌّ، إذ لا يطَّرد الإعلال في المفرد، والقياس التصحيح، قالوا: أُدْعُوَّةٌ، وهي أُفْعُولَةٌ.

---

(١) الأدعوة: ما يَتَداعَون به.

(٢) الأدحية: موضع بيض النعام وتفريخه.

(٣) ت: أعروّة.

(٤) جمعًا: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) رجل حوَّل: كثير الاحتيال.

وأما فُعَّلٌ الجمع فإنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء، ثم تقلب الواو الأولى ياء، وتُدغم الياء في الياء حملًا للعين على اللام، وذلك نحو صائم وصُيَّمٍ /وجائع وجُيَّع، [٨: ١٨٣/أ]
قال[1]:

ومُعَرَّضٍ تَغلي الْمَراجِلُ تحتَهُ عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعِ

يريد جُوَّعًا، وذلك أنك كنت تقول في جمع عاتٍ: عُتِيٌّ، فتقلب في الجمع، فلمّا كانت العين تقرُب من الطرف شُبِّهت باللام، والوجه أن لا تقلب[2]، ولك[3] أيضًا أن تَقلب الضمة كسرة كما فعلتَ ذلك في عِتِيٍّ.

ولهذا القلب والإعلال شرطٌ أهملَه المصنف، وهو أن لا يكون فُعَّلٌ معتلَّ اللام، فإنه[4] إن كان معتلَّ اللام لم يَجز، وذلك نحو شاوٍ وشُوًّى. وإنما لم يَجز قلب الواو ياء كراهيةَ تَوالي الاعتلال.

ص: فإن كان مَفْعُولٌ من فَعِلَ ترجَّح الإعلالُ، وقد يُعَلُّ بذا الإعلالِ ولامُه همزة، وقد تُصَحَّحُ الواوُ وهي لامُ فُعُولٍ جمعًا، ولا يُقاس عليه، خلافًا للفراء، ورُبَّما أُعِلَّتْ وهي عينُ فُعَّالٍ جمعًا.

ش: مثالُ كونه مَفْعُولًا من فَعِلَ قولُهم مَرْضُوٌّ.

وقولَه **تَرَجَّحَ الإعلالُ** يعني أن تُعلَّ اللام بقلبها ياء، فتجتمع واو وياء وقد سَبقت إحداهما بالسكون، فتُقلب الواو ياء، وتُدغم في الياء، ويُكسر ما قبلها لتصحَّ الياء. والإعلالُ عند المصنف يُرَجَّح على التصحيح، والذي ذكره أصحابنا أنَّ الإعلال شاذٌّ، وأنَّ التصحيح هو القياس، قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن

---

(١) تقدم البيت في ص ٣٢٨.

(٢) ت: أن يقلب.

(٣) ح: وكذلك.

(٤) إنه: سقط من ت.

الضائع[1]: ((أمّا الواو المشدَّدة فإذا كانت في جمعٍ فإنها تُقلب ياء باطِّراد، كقولهم في جمع جاثٍ: جثِيٌّ، وفي جمع عاتٍ: عتِيٌّ.

وقد فعلوا هذا في المفرد غير أنه ليس بمطَّرد، قالوا في مَرْضُوٍّ: مَرْضِيٌّ، وقالوا: مَسْنِيٌّ، وهو من سَنا يَسْنو، ولا تجيء في الجمع غير مقلوبة إلا شذوذًا)) انتهى.

وقوله **وقد يُعَلُّ** - أي: فَعِلَ - **بذا الإعلال** - أي: بالقلب ياءين - **ولامُه همزة** قالوا: شَنِئَه يَشْنَؤُه فهو مَشْنُوءٌ كما تقول: مَقْروء، وقالوا: مَشْنِيٌّ، قال الشاعر[2]:

.... كورْهاءَ مَشْنِيٍّ إليها حَليلُها

بناه على شُنِي بإبدال الهمزة ياء لأنها مفتوحة بعد كسرة. وقد حُكي[3] أنَّ مِن العرب مَن يقول: كَلَيْتُه بمعنى كَلأْتُه، ومَكْلِيٌّ بمعنى مَكْلُوء، أي: محفوظ، فمَشْنِيٌّ أَولى بالإعلال لكسر عينه، وهذا شاذٌّ لأنَّ فُعُولًا ومَفْعُولًا إذا كانت الواو فيهما بدلًا من همزة فإنَّ الإعلال الذي تُقلب فيه الواو ياء والواوُ قبلها لأجلها ياء يمتنع، وذلك نحو قُرُوٍّ[4] ومَقْرُوٍّ في لغةِ مَن خفَّف.

وقال المصنف في بعض كتبه[5]: ((لو جُعل مطَّردًا إبدالُ الهمزة ياء إذا كانت لامَ مَفْعُولٍ مِن فِعلٍ على وزن فَعِلَ نحو شَنِئَ؛ أو على فُعِلَ وإن كان أصله فَعَلَ نحو قُرِئَ لكان صوابًا)).

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٦٤ [رسالة].

(٢) صدر البيت: وما خاصَمَ الأقوامَ من ذي خُصومةٍ. وهو للفرزدق في ديوانه ٢: ٦٠٦ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٢٠ وإيجاز التعريف ص ١١٧. وهذه رواية الفراء عن بعض العرب. ورواية الديوان: مشنوء، وبها يفوت الاستشهاد. ورهاء: حمقاء. ومشنوء: مبغوض.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٠٤ وإيجاز التعريف ص ١١٨.

(٤) هذا تخفيف قُرُوء، وقروء: جمع قَرْء، وهو الحيض، والطهر منه، من الأضداد.

(٥) إيجاز التعريف ص ١١٨ بتصرف.

وما ذهب إليه ليس بصواب لأنه إذا كان في نحو مَرْضِيٍّ وفعله رضِي وقد انقلبت فيه الواو ياء لكسرة ما قبلها شاذًّا فَلأَن يكون فيما كان بدلًا من همزة أكثر شذوذًا؛ فلا ينبغي أن يُجعل مثل هذا مطَّردًا.

وقولُه **وهي لام فُعُول جمعًا** تقدَّم أنَّ تصحيح ذلك شاذٌّ، وقد تقدَّم ذكرُ ما جاء من ذلك، وهي ألفاظ يسيرة لا يصلح القياس عليها لقلَّتها، فمذهب الفرَّاء مرجوح.

وقولُه **وهي عين فُعَّال جمعًا** مثالُ ذلك نُيَّامٌ في جمع نائم، القلبُ فيه شاذٌّ، /والتصحيحُ هو القياس والذي عليه كلام العرب، قال بعض أصحابنا[1]: ((فأمّا فُعَّال [٨: ١٨٣/ب] فلا تُقلب الواو فيه ياء لبعدها عن الطرف، وقد جاء حرفان شاذّان، وهما قولُهم: فلانٌ في صُيَّابة قومه، يريدون: صُوَّابة قومه، أي: صميمهم وخالصهم، وهو من صَابَ يَصُوب: إذا نَزل، كأنَّ عِرقه فيهم قد شاع وتمكَّن. وقولُهم: نُيَّام بمعنى نُوَّام جمع نائم)) انتهى.

وقد تقدَّم[2] الإشارة إلى هذه المسألة قبلُ. ولا فائدة بتقييده بقوله **جمعًا** لأنَّ المفرد والجمع فيه سواء، أعني في شذوذ قلب العين إذ لا يُحفظ من ذلك جمعًا إلا نُيَّام، ولا مفردًا إلا صُيَّابة.

* * *

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٤٩٨.

(٢) تقدم هذا في ص ٣٢٩.

ص: فَصْلٌ

تُبدل الياءُ من الواو لامًا لِفُعْلَى صفةً محضة، أو جاريةً مجرى الأسماء، إلا ما شَذَّ كالحُلْوى[١]**، وشذَّ إبدالُ الواو من الياء لامًا لِفَعْلَى اسمًا. وربما فُعل ذلك بفَعْلاء اسمًا وصفة.**

ش: قولُه **صفةً** احترازٌ من حُزْوى، فإنه ليس بصفة، وإنما هو اسم موضع، قال الشاعر[٢]:

أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ للعَينِ عَبْرَةً   فماءُ الصِّبا يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وقولُه **إلا ما شذَّ كالحُلْوى** هو تأنيث الأَحْلَى. ومثالُ الحُلوَى القُصْوَى بالواو، وهي لغة أهل الحجاز[٣]، وهو نادر، وبنو تميم يقولون القُصْيا على القياس إذ فُعْلَى من ذوات الواو والصفة تُبدل واوها ياء. وقد مثَّل المصنف الصفة المحضة والصفة الجارية مجرى الأسماء في حاشيةٍ له بما ثبتَ في بعض نسخ هذا الكتاب أصلًا، وهو ما أثبتناه في الفصل.

وقد خالف المصنفُ التصريفيين في فُعْلَى من ذوات الواو، فزعمَ أنه إذا كان اسمًا صحَّ نحو حُزْوَى، وإذا كان صفةً أُبدلت الواو ياء، وأنَّ مثل الحُلْوَى شاذٌّ؛ إذ كان قياسه عنده أن يقال الحُلْيَا كما قالوا العُلْيَا، قال في بعض كتبه[٤]: ((النحويون يقولون

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ٣٠٩ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٢٦ ما نصه: ((بإجماع، والقُصوى عند غير تميم)).

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٩٢، ١٣: ٢٥٤، ٢٧٧.

(٣) أدب الكاتب ص ٦٠٣. وفي إصلاح المنطق ص ١٣٩: ((ويقول أهل العالية: القُصْوَى، وأهل نجد يقولون: القُصْيا)).

(٤) إيجاز التعريف ص ١٢١ - ١٢٢ بتصرف يسير.

هذا الإعلالُ مخصوص بالاسم، ثم لا يُمَثِّلون إلا بصفة محضة أو بالدُّنيا، والاسميةُ فيها عارضة، ويزعمون أنَّ تصحيح حُزْوَى شاذٌّ كتصحيح حَيْوَة، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلتُه مؤيَّد بالدليل، وموافقٌ لقول أئمة اللغة، حكى الأزهري[1] عن الفراء وعن ابن السِّكِّيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدُّنْيا والعُلْيا فإنه بالياء؛ لأنهم يَستثقلون [الواو][2] مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أنَّ أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصْوى، وبنو تميم قالوا القُصْيا)) انتهى.

وقال بدر الدين محمد ابن المصنف في كلامه على تصريف ابن الحاجب[3]: ((قال شيخنا - يعني أباه - : زعمَ أكثر النحويين أنَّ الياء تُبدل من الواو لامًا لِفُعْلَى اسمًا، ثم لا يمثِّلون إلا بصفة محضةٍ كالعُلْيا، أو جاريةٍ مَجرى الأسماء كالدُّنْيا. قال شيخنا - يعني أباه - : والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي وأئمة اللغة، وهو أنَّ الياء تبَدل من الواو لامًا لِفُعْلَى صفةً محضة كالعُلْيا والقُصْيا والدُّنْيا أُنثى الأَدْنَى، أو جاريةً مجرى الأسماء[4] كالدُّنْيا لهذه الدار، إلا فيما شذَّ كالحُلْوَى بإجماع، والقُصْوَى /عند غير تميم. فإن كان فُعْلَى اسمًا فلا إبدال كحُزْوَى: اسم مكان؛ لأنَّ الاسم أخفُّ، فكان أَحمل للثقل، بخلاف الصفة. وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى يعني أنثى الأَغْزى أَفْعَل تفضيل من غَزا يغزو فهو تمثيل من عنده، وليس معه نقلٌ، والقياسُ أن يقال: الغُزْيَا كما يقال العُلْيا)) انتهى كلامه. [٨: ١٨٤/أ]

وقال لنا الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي - رحمه الله - إنه يختار ما ذهب إليه المصنف.

---

(١) تهذيب اللغة ٩: ٢١٩ والحكاية فيه عن ابن السكيت.

(٢) الواو: من تهذيب اللغة وإيجاز التعريف ص ١٢٢.

(٣) بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ص ٢٢٨ - ٢٢٩ [رسالة].

(٤) التكملة ص ٢٦٩.

وأمّا غير هؤلاء من النحاة فإنهم يقولون ما حكى عنهم المصنف، يقولون[١]: فُعْلَى التي لامُها واو تُبدل العرب من الواو ياء في الاسم، وذلك نحو العُلْيا والدُّنْيا والقُصْيا، الأصلُ فيها العُلْوى والدُّنْوى والقُصْوى؛ لأنها من الدُّنُوّ والعُلُوّ، وقد قالوا في القُصْيا: القُصْوى، فأظهروا الواو.

ثم أوردوا سؤالًا على هذه الأسماء، فقالوا: إن قيل إنها صفات! وأجابوا بأنها قد استُعملت استعمال الأسماء في ولايتها العوامل وتركِ إجرائها تابعةً؛ فلذلك قُلبت فيها[٢] الواو ياء.

قالوا: فإن كانت صفة[٣] بقيتْ على لفظها، ولم تُبدل الواو نحو: خُذِ الحُلْوَى وأَعْطِه الْمُرَّى[٤].

قالوا: وقد شذَّ من فُعْلَى الاسم شيء فلم تُقلب فيه الواو ياء، وذلك القُصْوَى[٥] وحُزْوى: اسم موضع، وكأنَّ القُصْوَى إنما صحَّت فيه الواو تنبيهًا على أنه قد كان في الأصل صفةً.

وإنما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة فرقًا بين الاسم والصفة، وكان التغيير في الاسم دون الصفة كما[٦] كان التغيير في فَعْلَى من الياء في الاسم دون الصفة ليكون قلب الواو هنا ياءً كالعِوَض من قلب الياء هناك واوًا، وهذا أحسن - أعني قلب الواو إلى الياء - لأنَّ في ذلك تخفيفًا للثِّقَل لأنَّ الياء أخفُّ من الواو، وهو مع ذلك على غير قياس لأنه قلبٌ لغير موجِب، ولولا وُرودُ السماع بذلك لَمَا قيل.

---

(١) من هذا الموضع إلى قوله: ((لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين)) من الممتع ٢: ٥٤٤ - ٥٤٦.

(٢) في المخطوطات: فيه. والتصويب من الممتع ٢: ٥٤٤.

(٣) صفة: سقط من ح.

(٤) المنصف ٢: ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٦ والممتع ٢: ٥٤٤ - ٥٤٥.

(٥) القصوى: طرف الوادي.

(٦) كما كان ... دون الصفة: سقط من ت.

وأمّا فُعْلَى من الياءِ اسمًا كان أو صفة مثل أن تبني من الرَّمْي فُعْلَى فإنك تقول: رُمْيَا، فإنها لا تغيَّر عما تكون عليه؛ لأنهم إذا كانوا يفِرُّون فيها من الواو إلى الياء، فإذا وجدوا الياء فينبغي أن لا يتجاوزوها، كما أن فَعْلَى من الواو لا تُغَيَّر عمّا تكون عليه اسمًا كدَعْوَى، أو صفةً كشَهْوَى، لكونهم يَفِرُّون من الياء إلى الواو، فإذا وجدوا الواو فلا يُعدَل عنها.

وأمّا فِعْلَى فينبغي أن يبقى على الأصل، ولا يغيَّر من الياء كان أو من الواو؛ لأنَّ التغيير في فَعْلَى وفُعْلَى على غير قياس، ولولا السماع لَمَا قيلَ به، ولم يَرد سماع بتغيير في فِعْلَى، فينبغي أن يبقى على الأصل. وأيضًا فإنَّ التغيير إنما وقع في هذا الباب فرقًا بين الاسم والصفة، وفِعْلَى لا يكون صفة، فلا ينبغي أن يغَّير لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين.

قال أبو الحسن: ((إن بنيتَ فِعْلَى منهما - أي من ذوات الياء والواو - اسمًا أو صفة فإنه على الأصل حتى تعلم أنه غيِّر فيه، وذلك قولك فِعْلَى من قَضَيتُ: قِضْيَا، ومِن غَزَوتُ: غِزْوَى)) انتهى كلامه. [٨: ١٨٤/ب]

/وقال ابن السراج في (المقصور والممدود) له: ((الدُّنْيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، هذه لغة أهل الحجاز وتميم[١] خاصةً، إلا أنَّ بني أَسَد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو، فيقولون: دَنْوَى مثل شَرْوَى، وكذلك يفعلون بكلِّ فُعْلى موضعُ لامها واو، يفتحون أولها، ويقلبون ياءها واوًا. وأمّا أهل اللغة الأولى فيضمُّون الدال، ويقلبون الواو ياء لأنهم يَستثقلون الضمة والواو)) انتهى كلامه. ودلَّ على أنَّ بني أسد يحافظون على تصحيح الواو، فيَقلبون فُعْلَى إلى فَعْلَى، فإنها تَصِحُّ فيها الواو نحو رَضْوَى[٢] ودَعْوَى.

---

(١) النص عن كتاب ابن السراج في البحر المحيط ١: ٤٥٠ [ط. العلمية ٢٠٠١] والدر المصون ١: ٤٩٠ وفيه: ((... هذه لغة نجد وتميم، إلا أنَّ أهل الحجاز وبني أسد يلحقونها ...)).

(٢) رضوى: اسم جبل.

وقوله **وشَذَّ إبدالُ الواو من الياء لامًا لِفَعْلَى اسمًا** احترز بقوله **اسمًا** من الصفة، فإنها لا تُبدل لا قياسًا ولا شذوذًا، نحو خَزْيَا[1] وصَدْيَا[2] ورَيًّا[3]، فهذه صفاتٌ لاماتُها ياء، ولا تُبدل. ومثالُ الاسم تَقْوَى وبَقْوَى[4] ورَعْوَى[5] وشَرْوَى وطَغْوَى[6] وفَتْوَى في أحد وجهيه، والعَوَّى للنجم؛ لأنَّ ذلك من وَقَيت ورَعَيت وشَرَيت؛ لأنَّ شَرْوَى معناه المِثْل؛ لأنَّ المبيع والمبيع به مِثْلان. والفَتْوَى أَوْرَدَه (س)[7] فيما أُبدلت منه الياء واوًا. والعَوَّى من عَوَيْتُ. وطَغْوَى من طَغَيت.

وما ذهب إليه المصنف من أنَّ إبدال الواو من الياء شذوذٌ إن عَنَى به شذوذَ القياس فهو صحيح؛ وإن عَنَى به أنه لا يطَّرد فليس بصحيح، بل ذلك مطَّرد في فَعْلَى إذا كانت اسمًا ولامُها ياء، فإنها تُبدل واوًا قياسًا مطَّردًا. ذهب (س)[8] إلى أنهم فرقوا في ذلك بين الاسم والصفة لأنهم لا يُبدلون في الصفة، بل يقولون: خَزْيَا وصَدْيَا.

وعلَّله أيضًا بتعليل ثانٍ، فقال[9]: «أَبدَلوا الياء واوًا عِوضًا من كثرة دخول الياء عليها، كما أَبدَلوا الواو ياء في الدُّنْيا والعُلْيا فرقًا بين الاسم والصفة أيضًا».

ومما يدلُّ على اطراد ذلك قول (س) وقد ذكر رَيًّا في الصفات مع صَدْيَا وخَزْيَا[10]: «ولو كانت رَيًّا اسمًا لقلتَ رَوًّى؛ لأنك كنت تبدل واوًا موضع اللام» انتهى كلام س، وهو نصٌّ على اطرِّاد إبدال الياء واوًا في الاسم.

---

(١) خزيا: مستحيية.

(٢) صديا: عطشى.

(٣) كذا! وريًّا من المعتل العين واللام.

(٤) البقوى: الإبقاء.

(٥) الرعوى: رعاية الحفاظ للعهد.

(٦) الطغوى: الطغيان.

(٧) الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٨) الكتاب ٤: ٣٦٤، ٣٨٩. وهذا القول في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٦٥.

(٩) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٦٥، ومعناه الكتاب ٤: ٣٦٤.

(١٠) الكتاب ٤: ٣٨٩.

وقد ذكر[1] المصنف في (شرح الكافية) أنه إذا كان فَعْلَى من ذوات الياء اسمًا فإنه يُعَلُّ غالبًا بإبدال يائه واوًا كالتَّقْوى والبَقْوَى بمعنى البَقاء، والثَّنْوَى[2] بمعنى الثُّنْيا، والفَتْوى بمعنى الفُتْيا، والشَّرْوَى بمعنى المِثْل، وقال[3]: ((إنما قال غالبًا احترازًا من الرَّيَّا بمعنى الرائحة، والطَّغْيَا، وهو ولد البقرة الوحشية، وسَعْيَا اسم موضع)) انتهى كلامه، ودلَّ على أنه ليس بشاذٍّ، بل أَوردَه على أنه حكمٌ غالب، فهو مخالف لكلامه في هذا الكتاب.

وقال بعضهم: ((شَذَّ من ذلك لفظة واحدة، وهي قولهم طَغْيَا لولد البقرة، فجاءت بالياء، وكان القياس طَغْوَى بالواو كما قالوا ذلك في مصدر طَغَى، وإن كان من طَغَيْتُ)) انتهى[4].

ولا يتعيَّن في طَغْوَى أن تكون بدلًا من ياء لأنَّ في طَغَى لغتين: إحداهما طَغَيْتُ، والأخرى طَغَوْتُ، فيحتمل أن تكون طَغْوَى من ذوات /الواو، فلا إبدال. ٨: [١٨٥/أ]

وأمّا ما ذكره المصنف مِن أنَّ رَيًّا بمعنى الرائحة اسم، فكفاه من الرد أنه مخالف لِما قاله (س)[5] والنحويون[6] من أنه صفة، وكان الأصل فيه: رائحةٌ رَيًّا، أي: ممتلئة طِيبًا.

وأمّا فَعْلَى من ذوات الواو فعلى الأصل، لا تُقلب سواء كانت صفة نحو شَهْوَى أم اسمًا نحو دَعْوَى وعَدْوَى.

---

(١) ذكر المصنف ... وقال بعضهم: سقط من ح.

(٢) الثنوى: ما استثنيته.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٢١.

(٤) انتهى ... ممتلئة طيبًا: سقط من ح.

(٥) الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٦) الممتع ٢: ٥٧٢.

وقولُه **وربما فُعِلَ ذلك بفَعْلاء اسمًا وصفة** يعني بقوله **فُعِل ذلك** أي: أبُدلت الواو من الياء، ومثالُ ذلك في الاسم العَوَّاءُ للنَّجم؛ لأنها من عَوَيْتُ، فقياسها عَيَّاء. وقد أجازوا في العَوَّاء وجهين من الوزن[1]:

أحدهما هذا، وهو أن يكون وزنه فَعْلاء، وأصله عَوْياء، فقُلبت الياء واوًا، وأُدغمت الواو في الواو، وقَلبوا الياء واوًا - وليس قياسها ذلك - لأنَّ الأصل والأكثر فيها القَصْر، فكأنهم مَدُّوه من قَصْر، فأَبْقَوْا الواو فيه منقلبة عن ياء تنبيهًا على أنَّ المدّ فيه عارض، كما صحَّ عَوِرَ لأنه في معنى اعْوَرَّ، ويكون قلبهم الياء واوًا فيه شذوذًا، كما قالوا عَوَى الكلبُ عَوَّةً.

والوزن الآخر: أن يكون فَعَّالًا، الأصلُ عَوَّاي، ثم قلبت الياء همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة، فصار عَوَّاء. وكأنه ذُهب [به][2] إلى معنى المنزل، ولذلك ذُكِّرَ، وذُهب بِعَوَّى المقصورة إلى معنى المنزلة، ولذلك أُنِّثَ.

ونظيرُ شذوذ إبدال الواو من الياء في العَوَّاء في أحد وزنيه - وهو فَعْلاء - إبدالُهم الياء من الواو في قولهم: العَلْياءُ[3]، وأصلُه من الواو لأنه من العُلُوّ، فقياسُه عَلْواء كما تقول الحَلْواء وعَشْواء، ومثالُه في الصفة.

وقال المصنف أيضًا في بعض تصانيفه[4]: «مِنْ شَواذِّ الإعلال إبدالُ الواو من الياء في فَعْلَى اسمًا كالثَّنْوَى والبَقْوَى والتَّقْوَى والفَتْوَى، والأصلُ فيهنَّ الياءُ لأنها من الثَّنْيِ والبُقْيا والتُّقَى مصدر تَقَيْت بمعنى اتَّقَيْتُ والفُتْيَا.

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطَّردًا، ويزعمون أنَّ ذلك فُعِلَ فرقًا بين الاسم والصفة، وأُوثِرَ الاسمُ بهذا الإعلال لأنه مُستَثقَل، فكان الاسم أحملَ لخِفَّتِه وثِقَلِ

---

(١) الممتع ٢: ٥٧١ - ٥٧٢.

(٢) به: من الممتع ٢: ٥٧٢.

(٣) مقاييس المقصور والممدود ص ٨٥.

(٤) إيجاز التعريف ص ١٢٣ - ١٢٨.

الصفة، كما أنهم حين قَصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فَعْلَةٍ حَرّكوا عين الاسم؛ وأَبْقَوا عين الصفة على أصلها.

وأَلحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوَى والطَّغْوَى والعَوَّى[١] والرَّعْوَى زاعمين أنَّ أصلها من الياء.

والأَولى عندي جعلُ هذه الأَواخر من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ حين أمكن سَدُّه؛ وذلك أنَّ الشَّرْوَى معناه المِثْل، ولا دليل على أنَّ واوه منقلبة عن ياء إلا ادَّعاء مَن قال[٢]: إنه من شَرَيْتُ، وذلك ممنوعٌ إذ هي دعوَى مجردة عن الدليل، مع أنَّ الشَّرْوَى إذا كان غير مشتقٍّ وافقَ كثيرًا من نظائر كالنِّدِ والبِدِّ والحِتْنِ والتِّرْنِ والشَّيْعِ والصَّرْعِ، معنَى كلٍّ واحد من هؤلاء كمعنى الشَّرْوَى، ولا اشتقاق لها، فالأَولى بالشَّرْوَى أن يكون غير مشتقٍّ.

وأمّا الطَّغْوَى فإنه قد رُوي في فِعله: طَغَيتُ طُغْيانًا، وطَغَوْتُ طُغْوانًا، فرَدُّ الطَّغْوَى /إلى طَغَوتُ أَولى مِن ردِّه إلى طَغَيتُ تجنُّبًا للشذوذ. [٨: ١٨٥/ب]

وأمّا العَوَّى فهو من عَوَيْتُ الشيءَ: إذا لويتَه، وقد رُوي منه عَوَّةٌ بتغليب[٣] الواو على الياء كما فُعل في الفُتُوَّة، فليس ذلك لأنه على فَعْلَى.

ويحتمل أن يكون عَوَّى مقصورًا من عَوَّاءٍ: فَعَّال من عَوَيْتُ، فتكون واوه عينًا مضعَّفة كالواو في شَوَّاءٍ إذا قُصر فقيل فيه: شَوًّى، ومُنع من الصرف لتأنيثه باعتبار كون مسمَّاه منزلةً.

ويحتمل أن يكون منقولًا من عَوَّى: فَعَّلَ من عَوَيْت، فسَمَّوا المنزلة بهذا الوزن من الفعل، كما سُمِّيَ بـ((شَمَّرَ)) فَرَسٌ، وبـ((بَذَّرَ)) ماءٌ، وبـ((عَثَّرَ)) موضعٌ.

---

(١) والعوى: سقط من ت.

(٢) الأصول ٣: ٢٦٦ والمنصف ٢: ١٠٨، ١٥٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٢.

(٣) ل: بتقليب.

ويُعتَذَر عن دخول الألف واللام بما يُعتَذَر عن دخولهما في اليَسَعِ.

وأمّا الرَّعْوَى فهو من ارْعَوَيْتُ لا من رَعَيت، وهو قول أبي علي[1]، وهذا أَولى من شذوذٍ يؤدي إلى قولِ مَن قال[2]: ((أُبدلت الواو من الياء في فَعْلَى اسمًا مُقاصَّةً منها إذ كانت هي المغلَّبةَ عليها في معظم الكلام)). وحسبُ هذا القول ضعفًا أنه يوجب أن يكون ما فُعل من الإعلال المطَّرد الذي اقتضته الحكمة ظُلمًا وتَعَدِّيًا؛ إذ المقاصَّةُ لا تكون في غير تَعَدٍّ.

وقولهم ((فُعِلَ هذا الإعلال فرقًا بين الاسم والصفة كما فُرق بينهما في جمع فَعْلَة)) ليس بجيد أيضًا؛ لأنَّ الالتباس هناك واقعٌ كجَلْدات ونَدْبات وعَدْلات وحَشْرات، فبِتَسكين عيناتها يُعلَم أنهن جمع جَلْدة بمعنى شديدة، ونَدْبة بمعنى نشيطة، وعَدْلة بمعنى ذات عدالة، وحَشْرة بمعنى دقيقة[3]. وبفتحها يُعْلَم أنهنَّ جمع مَرَّة من جَلَدَ ونَدَبَ وعَدَلَ وحَشَرَ، فظهرت فائدة الفرق هناك.

وأمّا ثَنْوَى وأخواتها فألفاظٌ قليلة، يُكتَفى في بيان أمرها بأدنى قرينة لو خيفَ التباس، فكيف والالتباسُ مأمون؛ إذ لا توجد صفات توافق ثَنْوَى وأخواتها لفظًا.

ومما يبيّن أنَّ إبدال يائها واوًا شاذٌّ تصحيح ياء الرَّيّا - وهي الرائحة - والطَّغيا - وهو ولد البقرة الوحشية - تُفتح طاؤه وتُضمّ[4]، وسَعْيا: اسم موضع. فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنُّب للشذوذ أَولى بالقياس عليها)). انتهى كلام المصنف، وفيه تَعَقُّبات[5]:

---

(١) التكملة ص ١٠١.

(٢) المنصف ٢: ١٥٧ وسر صناعة الإعراب ١: ٨٨ - ٨٩، ٢: ٥٩١ بمعناه.

(٣) ت، وإيجاز التعريف: ((رقيقة)). وهو صواب أيضًا.

(٤) المقصور والممدود للقالي ص ١٣٣ وتهذيب اللغة ٨: ١٦٧ والتكملة ص ٩٨.

(٥) ل: تعقبان.

الأول: قولُه « إنه من شواذِّ الإعلال إبدالُ الياء واوًا في فَعْلَى إذا كان اسمًا».

وقد خالف في ذلك (س)، فإنه يرى أنَّ ذلك ليس بشاذٍّ، وقد عقد له بابًا، فقال[١]: «هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ليُفصل بين الصفة والاسم، وذلك فَعْلَى. إذا كانت اسمًا أبدلوا مكانها الواو نحو الشَّرْوَى والتَّقْوَى والرَّعْوَى[٢] والفَتْوَى.

وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو صَدْيَا وخَزْيَا وريَّا. ولو كانت رَيَّا اسمًا لقلتَ: رَوَّى؛ لأنك كنت تُبدل واوًا موضع اللام، وتُثْبت الواو التي هي عين» انتهى كلام س، وهو يدلُّ على الاطِّراد والقياس.

التعقُّب الثاني: قولُه «وألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوَى والطَّغْوَى والعَوَّى والرَّعْوَى زاعمين أنَّ أصلها الياء، والأَولى عندي جعل هذه الأَواخر من الواو» . وأمّا (س) فذكر من /هذه الأربعة الشَّرْوَى والرَّعْوَى[٣]، وذكرهما فيما أصله ياء، وذلك لظهور الاشتقاق. أ [٨: ١٨٦/]

ودعوى المصنف عدم الاشتقاق في شَرْوَى لأنَّ له نظائر غير مشتقَّة غيرُ سديد؛ لأنه لا يلزم من عدم الاشتقاق في النظير عدمُه في نظيره.

وكذلك دعواه في رَعْوَى أنه من ذوات الواو وفاقًا لأبي عليٍّ بعيد؛ لأنَّ (س) ما حكم على الرَّعْوى بأنَّ واوه منقلبة عن ياء إلا بعد تبيُّنه[٤] أنَّ ذلك من رَعَيْتُ رَعْيًا، وهو بمعنى الحفظ، وأمّا كونه من ارْعَوَيْتُ بمعنى كَفَفْتُ[٥].

---

(١) الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٢) والرعوى: ليس في الكتاب. وفي شرحه للسيرافي ١٨: ٩٩: والدعوى.

(٣) ح: والروعى. ك: والدعوى.

(٤) ت: تبيينه.

(٥) بياض في المخطوطات يتسع لبضع كلمات. وقوله: «وأما كونه ... كففت»: لم يثبته ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٠: ٥١٣٣ حيث نقل كلام أبي حيان في هذه المسألة.

التعقُّب الثالث: قولُه «وأمّا العَوَّى فهو من عَوَيْتُ الشيءَ: إذا لَويتَه، وقد روي منه عَوَّة بتغليب[1] الواو على الياء»، وقد قرّر قبلُ أنَّ الأَولى عنده جعلُ هذه الأواخر من الواو، وهذا مخالف لذلك.

التعقُّب الرابع: قولُه «ويحتمل أن يكون عَوَّى مقصورًا من عَوَّاء: فَعَّال، إلى آخر هذا الاحتمال»، فهذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر وهو أن تحذف لام الكلمة، والعَوَّى واردة في النثر وفي ألفاظهم المفردة، فلا يجوز أن يكون مقصورًا من فَعَّال.

التعقُّب الخامس: قوله «أن يكون منقولًا من عَوَّى: فَعَّلَ من عَوَيْتُ، إلى آخر هذا الاحتمال»، وهذا بعيد جدًّا لأنَّ النقل من فَعَّلَ وجعْله علمًا في غاية من القِلَّة والندور؛ فلا ينبغي أن يُحمل عليه ما وُجدت عنه مَندوحة، وقد أَمكنَ ذلك بحمله على ما اطَّرد، وهو باب الفَتْوَى.

التعقُّب السادس: فهمُه قولَ مَن قال: «إنه فُعل ذلك مُقاصّةً» أنَّ ذلك[2] لا يكون إلا في التعدِّي، فيكون ما فُعِلَ مما اقتضته الحكمة تعدِّيًا وظُلمًا. وهذا ليس بشيء لأنَّ مَن ذكر الْمُقاصَّة إنما يريد بها أنه فُعِلَ بهذا كذا كما فُعِلَ بهذا كذا؛ فهو تشبيهٌ لا أنَّ[3] ذلك قصاص حقيقة، ولذلك قال (س)[4]: «وأمّا فُعْلَى من بنات الواو فإذا كانت اسمًا فإنَّ الياء مُبدَلةٌ مكانَ الواو كما أُبدلت الواو مكانَ الياء في فَعْلَى، فأَدخَلُوها عليها في فُعْلَى كما أُدخلتْ عليها الواو في فَعْلَى لتتكافأ». فقولُ (س) «لِتَتكافأ» يعني أنه فُعِل بهذا كذا[5] كما فُعِل بهذا كذا، وأمّا أنَّ ثَمّ مُقاصَّةً أو تكافؤًا حقيقةً فلا.

---

(١) ل: بتقليب.

(٢) ت: أنه لا يكون.

(٣) ك، ل: تشبيه لأن.

(٤) الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٥) كذا: سقط من ت. وفي الموضع الآتي أيضًا. كما فعل بهذا كذا: سقط من ك.

التعقُّب السابع: قولُه: ((وقولُهم فُعِلَ هذا الإعلال فرقًا بين الاسم والصفة كما فُرق بينهما في جمع فَعْلة ليس بجيد أيضًا لأنَّ الالتباس هناك واقع)). ففهم المصنف من التفرقة أنَّ ذلك كان لأجل الالتباس، وليس كذلك، ليس من لازم التفرقة بين شيئين أن يكون سبب ذلك الالتباس؛ ولم يذكر (س) إلا أنه فُعل ذلك ليُفْصَل بين الصفة والاسم، فإذا نظرتَ إلى مادة الكلمة ووجدتَ أصلها الياء وقد انقلبت علمتَ أنَّ ذلك الانقلاب هو في الاسم؛ وإذا رأيتَ الياء مُبَقّاةً علمتَ أنَّ ذلك صفة، هذا مرادهم بالفرق فقط، لا أنَّ مِن شرط الفرق أنه لا يكون إلا مخافة الالتباس.

التعقُّب الثامن: قولُه ((ومما يُبيِّن أنَّ إبدال يائها واوًا شاذٌّ تصحيحُ ياء الرَّيَّا، وهي /الرائحة)). ذهب المصنف في الرَّيَّا إلى أنها اسم، وقد ذكرَها (س) في الصفات، [٨: ١٨٦/ب] وقال (س)[1]: ((ولو كانت رَيَّا اسمًا لقلت رَوَّى)). قال بعض أصحابنا[2]: ((وأمّا رَيَّا التي يُراد بها الرائحة من قوله[3]:

.... نَسيمَ الصَّبا جاءت بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

فصفةٌ مِن معنى رَوِيَتْ، وكان الأصل فيه: رائحة رَيًّا، أي: ممتلئة طيبًا، ولو كانت اسمًا لكانت رَوَّى؛ لأن أصلها رَوْيا، وكنت تُبدل الياء واوًا[4] كما فعلتَ ذلك في شَرْوى[5]، ثم تدغم الواو في الواو، فلمّا لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفة أصلها رَوْيا، فاجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء.

---

(١) الكتاب ٤: ٣٨٩.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥٧٢ - ٥٧٣ بتصرف.

(٣) تقدم البيت في ٩: ١٨٧.

(٤) ت: الواو ياءً.

(٥) الممتع: عَوَّى. وفي نسخة مراد ملا منه: شروى.

ولا يقال[1] إنها تكون اسمًا وتكون مادتها من (ر ي ي)، فقُلبت اللام واوًا، فصار رَيْوَى، فاجتمعتْ ياء وواو، وسَبقتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء؛ لأنَّ هذا التركيب لا يُحفظ من كلامهم، أعني مادة (ر ي ي)، ومِن كلامهم تركيب (ر و ي)، ألا ترى أنَّ معنى[2]:

.... رَيًّا الْمُخَلْخَلِ

ممتلئة الْمُخَلْخَل، فهو من معنى رَوِيَتْ)). انتهى كلامه.

التعقُّب التاسع: قولُه ((والطَّغْيَا: وهو ولد البقرة الوحشية))، هذا أيضًا مما استدلَّ بتصحيحه على أنَّ الإبدال في الواو شاذٌّ في فَعْلَى. ولا دليل في ذلك لأنه قد نُقل فيه ضمُّ الطاء، فيكون بالضمة جاريًا على ما اختاره النحويون غير المصنف ومَن قال بقوله مما انقلبتْ فيه الواو ياء في الاسم إن كان مشتقًّا من طَغَوْتُ؛ وإن كان من طَغَيْتُ فأمرُها ظاهر لأنهم إنما فرُّوا مِن ذوات الواو إلى ذوات الياء؛ فإذا كان من ذوات الياء فإقرارها أَولى، ثم مَنْ فَتح الطاء أَقَرَّ الياء استصحابًا لِلُغة الضمِّ إن كان من طَغَيْتُ، أو أَبدَلها واوًا كما أُبدلت في التَّقْوَى، وإن كان من طَغَوْتُ فأُقِرَّتْ واوًا كما أقرت في دَعْوَى. فتلخَّص من هذا كله أنه لا دليل في طَغْيَا على صحة ما قاله المصنف من أنَّ الاسم في فَعْلَى إنما أُبدلت الياء فيه واوًا على جهة الشذوذ.

التعقُّب العاشر: قولُه ((وسَعْيَا: اسم موضع)). هذا عَلَمٌ، وظاهرُه أنه مشتقٌّ من السَّعْي؛ لأنَّ مادة تركيبه مسموعة، فإذا كان عَلَمًا فالأكثر في الأعلام أو اللازم فيها أن تكون منقولة، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سَعْيَا صفة في الأصل كخَزْيَا وصَدْيَا، ثم نُقل وسُمِّيَ به هذا الموضع، فلا يَثبت به وجود فَعْلَى الاسم اليائي اللام مصححًا؛ إذ أصله الصفة ثم سُمِّيَ به.

---

(١) ولا يقال ... وأدغمت الياء في الياء: سقط من ل.

(٢) تقدم في ٩: ١٢، ١٤: ٣٢٤.

مسألة[1]: ذكر (س)[2] أنَّ فِعْلَى من بنات الياء يجري على الأصل اسمًا وصفة. وخطَّأه المازنيُّ في قوله «اسمًا وصفة» لأنه لا يعلم وجود فِعْلَى مما اعتلَّت لامه.

وقال ابن الطَّراوة: «قولُ (س) سهوٌ؛ لأنه قد ذَكر[3] أنَّ فِعْلَى لا يكون إلا بالهاء نحو عِزْهاة[4] - يعني[5]: لا يكون فِعْلَى الصفة إلا بالهاء - وقال أبو العباس[6]: (فِعْلَى لا يكون صفة)، وإنما ذكرَه (س) لتعلم[7] أنك إذا أردتَ أن تبني صفة كيف تَفعل» انتهى.

وكأنه لَمَّا ذكرَ فَعْلَى وفُعْلَى المعتلَّي اللام ذكرَ فِعْلَى المعتلَّة اللام كيف كان حكمها لو وردتْ؛ أو لو أردتَ أن تبني فِعْلَى من ذوات الياء. لَمّا كان في فُعْلَى /اختُلف في حكمها في الاسم وفي الصفة، وفي فَعْلَى قلبت الياء واوًا في الاسم دون الصفة - ذكرَ فِعْلَى من ذوات الياء. أ [٨: ١٨٧/]

وقال ابن وَلَّاد: قلتُ لأبي إسحاق: لسنا نجد في الكلام فِعْلَى صفة مما اعتلَّت لامه، فهل وجدتَه؟ قال: لا، ولكنه أراد - يعني س - إنْ وقعَ شيء عُلم أنَّ قياسه هذا الذي ذَكر، وأرى أنها لو طُلبت[8] في العرب لوُجدت.

* * *

---

(١) سقطت المسألة كلها من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٣٩٠.

(٣) الكتاب ٤: ٢٥٥.

(٤) العزهاة: العازف عن اللهو والنساء.

(٥) ك، ل: بمعنى.

(٦) المقتضب ١: ١٦٨. وهو قول سيبويه في الكتاب ٤: ٣٦٤.

(٧) ت: ليعلم.

(٨) ك: طلبته في العرب لوجدته. ك: طلبته في العرب لوجدت.

ص: فصل

تُبدَلُ الألفُ بعد فتحةٍ متَّصلةٍ اتِّصالًا أصليًّا مِن كلِّ واوٍ أو ياءٍ[1] تحرّكتْ في الأصل وهي لامٌ أو بإزاءِ لامٍ؛ غيرِ مَتلُوَّة بألفٍ[2] ولا ياءٍ مدغَمة في مِثلها، فإن كانت مضمومةً أو مكسورةً وتَلَتْها[3] مَدَّةٌ مُجانسةٌ لحركتِها قُلِبَتْ ثم حُذِفَتْ؛ ولا تُصَحَّحُ لِكَونِ ما هي فيه واحدًا، خلافًا لبعضهم.

ش: قولُه **بعدَ فتحةٍ** احترازٌ من أن تكون بعد غير فتحة؛ لأنها إن كانت بعد غير فتحة فإما أن تكون بعد ساكن أو متحرك؛ إن كانت بعد ساكن لم تُبدل ألفًا نحو غَزْو وظَبْي، وإن كانت بعد متحرك فتلك الحركة إما كسرة وإما ضمة، إن كانت كسرةً لم تُبدل الألف منهما، نحو شَجٍ وعَمٍ وشَقِيَ وغَنِيَ، وإن كانت ضمةً لم تُبدل أيضًا نحو أَدْلٍ وأَظْبٍ وسَرُوَ، ولا توجد من الفعل إلا فيما لامه واو إلا في التعجب، فإنه تُبدَل ياؤه واوًا نحو: لَقَضُوَ.

وقولُه **متصلةٍ** احترازٌ من مثل آيٍ وواوٍ، فإنهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجَز بينهما الألف.

وقولُه **اتّصالًا أصليًّا** احترازٌ من أن يكون اتصال الفتحة اتصالًا عارضًا، وذلك نحو أن تبني مثل عُكَمِسٍ[4] من الغَزو والرَّمي، فإنك تقول: غُزَوٍ ورُمَيٍ، والأصل غُزَوِوٌ ورُمَيِيٌ، فهذه لام تحركت في الأصل بعد فتحة متصلة، لكن هذا الاتصال عارض، ليس باتصال أصليٍّ لأنَّ أصله غُزَاوِوٌ ورُمَايِيٌ؛ لأنَّ عُكَمِسًا أصلُه عُكامِس.

---

(١) ك: من كل واو ياء.

(٢) ك: غير متلو بالألف.

(٣) ك: وتليها.

(٤) العكمس: القطيع الضخم من الإبل.

وقولُه **من كلِّ واوٍ أو ياءٍ تحرّكتْ** احترازٌ من أن تَسكُن نحو غِزَوٍّ[1] ورِمَيٍّ على وزن قِمَطْرٍ، فإنَّ الواو والياء فيهما لازمان، وهما ساكنان، فلا تُبدَل منهما ألف.

وقولُه **في الأصل** احترازٌ من أن تكون ساكنة في الأصل نحو يَرْعَوِي ويَرْمَيِي، فهذه ياء وواو متحركان، لكنَّ حركتهما عارضة إذ أصلُهما السكون؛ لأنَّ مثالهما من الصحيح يَحْمَرُّ مضارع احْمَرَّ، ووزنه افْعَلَّ، وإنما لم يأت مدغَمًا وجاء مفكوكًا وأُعلَّت واوه الثانية لعلة ذكرها النحويون[2] في غير هذا المكان؛ فهذه ياء وواو بعد فتحة متصلة اتصالًا أصليًّا، وقعتا لامًا، ولم تُبدل منهما ألف لأنه فات شَرْطٌ مما شَرَطه المصنف، وهو أن تكون تحركت في الأصل، وهذه ليست متحركة في الأصل.

وقولُه **وهي لامٌ** أي: والواو والياء لامُ الكلمة نحو رَمَى وغَزا ورَحًى وعَصًا، أصلُه رَمَيَ وغَزَوَ ورَحَيٌ وعَصَوٌ.

[٨: ١٨٧/ب]

وقولُه **أو بإزاءِ لامٍ** مثالُه أن تَبني من الرَّمي والغَزو مثل دِرْهَمٍ، فإنك تقول رِمْيَيٌ وغِزْوَوٌ، فتُبدل من الياء والواو ألفًا لأنهما بإزاء لام الكلمة؛ وزيدا لإلحاق، وهما /بعد فتحة متصلة اتصالًا أصليًّا، وهما متحركان في الأصل، وهما بإزاء لام الكلمة لأنَّ الياء والواو اللتين قبلهما هما لام الكلمة، فتقول على هذا: رِمْيَا وغِزْوَى، وأصلُهما كما ذكرنا رِمْيَيٌ وغِزْوَوٌ.

وقولُه **غيرِ مَتْلُوَّةٍ بألفٍ** يعني أنَّ الواو والياء لا يتلوهما ألف، فإنه إن تلاهما ألف لم تُبدلا، مثالُ ذلك غَزَوَا ورَمَيَا ورَحَيَان وعَصَوَان والغَلَيَان والنَّزَوَان[3].

---

(١) غزو ... فلا تبدل منهما ألف: أُثبت بدلًا منه في ح ما نصه: ((خَوْف وسَيْف وصَوْمة وقَوْمة وتَوْبة. وربما أُبدل منها الألف، قالوا: قامة وتابة وصامة، قال الشاعر:

تُبْتُ إليكَ ، فَتَقَبَّلْ تابَتِي وصُمْتُ رَبِّي ، فَتَقَبَّلْ صامتي))

(٢) المنصف ١: ١٦، ٢: ٢٠٧ وسفر السعادة ١: ٥٢ - ٥٤ وشرح الشافية للرضي ٣: ١٢٠.

(٣) النزوان: الوثب، والتفلُّت.

وقولُه **ولا ياءٍ مُدغَمة في مِثلها** مثالُ ذلك عَصَوِيّ، فلا يُبدل من الواو هنا ألف لأنَّ الألف تنقلب واوًا في مثل هذا.

وقولُه **فإن كانت مضمومةً** إلى قوله **حُذفت**(١) مثالُه فَتًى وعَصًا مُسَمًّى بهما، فتقول: قامَ فَتَوْنَ، ورأيتُ فَتَيْنَ، وقامَ عَصَوْنَ، ورأيتُ عَصَيْنَ، ففي حالة الرفع الواوُ والياء مضمومتان، وفي حالة النصب والجر هما مكسورتان، وتلَتْهما مَدَّة مجانسة للحركة، إذ أصلُهما فَتَيُونَ وعَصَوُونَ وفَتَيِينَ وعَصَوِينَ، فهذه الواو والياء لامان للكلمة، وقد جاءتا بعد فتحة متصلة اتصالًا أصليًّا، وهما متحركتان في الأصل، لكنهما مضمومتان في حالة الرفع ومكسورتان حالة النصب والجر، فتُقلبان ألفًا، ثم تُحذفان لالتقاء الساكنين.

وقولُه **ولا تُصَحَّحُ لِكَونِ ما هي فيه واحدًا، خلافًا لبعضهم** يعني: ولا تُصَحَّحُ الياء والواو فيما أَشبَهَ هذا الجمع من مفرد لامُه ياء أو واو غيرُ مفتوحة بعد فتحة وقبل واو ساكنة؛ كبناء مثل مَلَكُوتٍ وعَنْكَبُوتٍ مِن رَمَى وغَزا، تقول: رَمَوْتٌ وغَزَوْتٌ ورَمْيَوْتٌ وغَزْوَوْتٌ، الأصلُ: رَمَيُوْتٌ وغَزَوُوْتٌ ورَمْيَيُوتٌ وغَزْوَوُوْتٌ مثل أَعْلَيُون، فتُقلب الواو والياء الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تُحذف لملاقاة الساكن(٢) بعدها، وسهَّل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فَعَلْتٌ ولا فَعْلَوْتٌ.

فلو كان بعد اللام المذكورة ياءان أو واوان أو واو وياء جُعلتا كياء النسب؛ وكُسرت اللام مطلقًا، وقُلبت واوًا إن لم تَكُنْها، كبناء مثل عَضْرَفُوطٍ(٣) مِن غَزْو ورَمْي، تقول: غَزْوَوِيٌّ(٤) ورَمْيَوِيٌّ(٥)، عُمل به ما عُمل باسم مفعول مِن قَوِيَ ومِن رَمَى.

---

(١) هو قوله: فإن كانت مضمومةً أو مكسورةً وتَلَتْها مَدَّةٌ مُجانسةٌ لحركتِها قُلِبَتْ ثم حُذِفَتْ.

(٢) ك، وإيجاز التعريف ص ١٣٢: الواو.

(٣) العضرفوط: ذكر العَظاء.

(٤) الأصل: غَزْوَوُوْوٌ، ثم عمل به ما عُمل باسم المفعول من قَوِيَ. إيجاز التعريف ص ١٣٢.

(٥) الأصل رَمْيَيُوْيٌ، ثم عمل به ما عُمل باسم المفعول من رَمَى. إيجاز التعريف ص ١٣٣.

وكذلك يُفعل بكلِّ ما قبلَ ياءٍ مشدَّدة من ألف رابع أو مزيد لإلحاق، فإن كان زائدًا محضًا أو خامسًا فصاعدًا حُذف، وقد تُقلب واوًا ألف التأنيث إن سكنَ ثاني ما هي فيه رابعة كحُبْلَوِيّ، والحذفُ أجود، وربما قيلَ: حُبْلاوِيٌّ.

ص: وتُعَلُّ العينُ بعد الفتحة بالإعلال المذكور إن لم يَسكُن ما بعدها، أو يُعَلَّ، أو تكنْ هي بدلًا مِن حرفٍ لا يُعَلُّ، أو يكنْ ما هي فيه فِعلًا واويًّا على افْتَعَلَ بمعنى تَفاعَلَ، أو فَعِلَ بمعنى افْعَلَّ مطلقًا، أو متصرِّفًا منهما، أو اسمًا خُتم بزيادة تُخرجه عن صورةِ فعلٍ خالٍ من علامةِ تثنيةٍ أو موصولٍ بها؛ وقد يُعَلُّ فَعِلَ المذكور.

ش: يعني بقوله **وتُعَلُّ العينُ** يعني المتحركة بأيِّ حركة كانت، من فتحة نحو بابٍ ونابٍ، أو كسرةٍ نحو: رجلٌ مالٌ، أي: مَوِلٌ، وكذا إذا جاء شيء من المعتلِّ على وزن فَعُلَ - بضم العين - وجبَ إعلاله كما أعلَلْنا فَعَلًا /وفَعِلًا، وقد شذَّ من فَعَلَ وفَعِلَ شيء، وسنذكره في هذا الفصل عند تعرُّض المصنف لِما شذَّ من ذلك. [٨: ١٨٨/أ]

ويعني بقوله **بعد الفتحة** أي: الفتحة المذكورة، والألفُ واللام فيها للعهد إذ تقدَّم ذكرها، وكأنه قال: بعد الفتحة المتصلة اتصالًا أصليًّا، فلو كانت بعد غير فتحة لم تُبدل ألفًا، نحو عُيَبَة[١] ونُوَمة[٢] وطِيَبة[٣] وقُوَلة[٤] وحِوَلٍ[٥]. ولو كان بعد فتحة لم تتصل بهما لم يُبدلا ألفًا نحو بايَنَ وقاوَلَ لحجز الألف[٦] بينهما؛ ولو اتصلت لكنه

---

(١) العيبة: الكثير العيب للناس.

(٢) رجل نومة: كثير النوم، وخامل الذكر لا يؤبه له.

(٣) قالوا: سبي طيبة، أي: طيِّب يحِلُّ سبيه.

(٤) رجل قولة: كثير القول.

(٥) الحول: التحول والحذق.

(٦) الألف ... عوارض فإنك: سقط من ل.

اتصال عارض لم تبدل نحو أن تبني من قامَ اسمًا على وزن عُوارِض[١]؛ فإنك تقول: قُوَاوِم، فإذا حذفتَ الألف كما حذفتَها من دُوَدِمٍ[٢] وعُلَبِطٍ[٣] فتقول: قُوَوِمٌ، فلا تُبدل ألفًا من الواو لأنَّ الفتحة لم تتصل بالواو اتصالًا أصليًّا، بل عارضًا لحجز الألف المحذوفة بينهما.

وقولُه **بالإعلال المذكور** أي: بإبدال الألف من الواو والياء التي تحركت في الأصل؛ وذلك نحو بابٍ وقامَ ونابٍ وباعَ، الأصلُ: بَوَبٌ وقَوَمَ ونَيَبٌ وبَيَعَ.

فإن لم تكن متحركة في الأصل، وكانت الحركة عارضة نحو صَوْءَرٍ[٤] وجَيْئَل[٥]، فإذا حذفت الهمزة نقلت الحركة إلى الواو والياء، فقلتَ: صَوَرٌ وجَيَل، ولا تُبدل لمدة الواو والياء لأنَّ حركتهما عارضة.

وقولُه **إن لم يَسْكُنْ ما بعدها** احترازٌ من نحو طَوِيْل وغَيُوْر.

وقولُه **أو يُعَلَّ** نحو هَوَى وطَوَى.

وقولُه **أو تكنْ هي بدلًا من حرفٍ لا يُعَلُّ** نحو قولهم شَيَرَة في شَجَرة، فلا تُعَلُّ هذه الياء بالإبدال لأنها بدلٌ من حرف لا يُعَلُّ، وأنشدوا[٦]:

إذا لم يَكُنْ فيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنًى ... فأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ

فالياءُ في شَيَرَات بدلٌ من الجيم كما أبدلوا الجيم من الياء في قوله[٧]:

---

(١) عوارض: اسم موضع.

(٢) الدوادم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السَّمُر.

(٣) العُلابِط: الضخم الشديد.

(٤) صوءر: ماء لكلب فوق الكوفة مما يلي الشام.

(٥) جيئل: الضَّبُع.

(٦) تقدم البيت في ٤: ٢٠٧ وقافيته ثمة: شجرات.

(٧) البيت في سر صناعة الإعراب ١: ١٧٧ وفيه تخريجه.

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا

وقولُه[1] **فِعْلًا واويًّا** يعني واويَّ العين. واشتَرط كونه واويَّ العين لأنه إن كان فعلًا يائيَّ العين وجب الإعلال؛ نحو امْتازوا وابْتاعُوا[2] واسْتافوا أي: تضاربوا بالسيوف. وإنما لم تُصَحَّح ذوات الياء لأنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فرَجَحتْ عليها في الإعلال.

وقولُه **على افْتَعَلَ** مثالُ ذلك اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا واعتَوَنُوا واعْتَوَرُوا، فإنه صحَّت فيه الواو لأنه في معنى تَجاوَرُوا وتَزاوَجُوا وتَعاوَنُوا وتَعاوَرُوا، فلو كان افْتَعَلَ من ذوات الواو، وليس بمعنى تَفاعَلَ، اعتلَّت عينه بإبدالها ألفًا، نحو اخْتانَ بمعنى خانَ، واحتازَ[3] بمعنى حازَ.

وقولُه **أو فَعِلَ بمعنى افْعَلَّ** نحو عَوِرَ وحَوِلَ وسَوِدَ، فإنَّ الواو صحَّت لصحتها في اعْوَرَّ واحْوَلَّ واسْوَدَّ.

وقولُه **مطلقًا** أي: كان واويًّا كما مثَّلْنا، أو يائيًّا نحو صَيِدَ[4] وبَيِضَ - وكذلك غَيِدَ[5] - لأنهما في معنى اصْيَدَّ وابْيَضَّ، فصحَّت في فَعِلَ كما صحَّت في افْعَلَّ.

وقولُه **أو متصرِّفًا منهما** أي: من افْتَعَلَ وفَعِلَ المذكورين، فتقول: مُجْتَوِرٌ وعَوِرٌ ونحوهما. **[٨: ١٨٨/ب]**

وقولُه **أو اسمًا خُتم بزيادةٍ تُخرجه عن صورةِ فعلٍ خالٍ من علامةِ تثنيةٍ أو موصولٍ بها** مثالُ ذلك جَوَلان /وسَيَلان، فهذان قد خُتما بزيادة، وهي الألف والنون، وأخرجتهما عن صورة فعلٍ موصوف بما ذكر.

---

(١) وقوله ... فرجحت عليها في الإعلال: سقط من ح.

(٢) ل، ت: ((وامتاروا)). وهو صواب أيضًا.

(٣) ح، ت: ((واجتاز بمعنى جاز)). وهو صواب أيضًا.

(٤) صيد الرجل: تكبر.

(٥) غيد: مالت عنقه ولانت أعطافه.

وقال (س): هذه العين أقوى من اللام[1]. ولذلك قد يعتلُّ لامًا ما لا يعتلُّ عينًا، كالواو المشدَّدة والمخفَّفة بعد الضمة، ولَمَّا كانت اللام تَصِحُّ في النَّزَوان والغَلَيان كانت العين أَولى بالتصحيح.

وزعم أبو العباس[2] أنَّ القياس الإعلال، وعلى الإعلال جاء دارانُ[3] وحادانُ[4] من دارَ يدور وحاد يَحيد على ما زعمَ (س)[5]؛ وكذلك هامانُ[6] ودالانُ[7].

وزعمَ (س) [5] أنَّ الإعلال ليس بمطَّرِد، ونقلَه المصنف عن المازنيّ[8]. ومذهب (س) والمازني هو الصحيح لأنه الأكثر في كلام العرب، أعني صحة الواو والياء لا إعلالهما؛ ألا ترى مجيء ذلك في المصادر كثيرًا، وذلك أنَّ هذه الأسماء خرجتْ بالألف والنون عن بناء الفعل.

ومثالُ ما خُتم بزيادة ولم تُخرجه عن صورة فعلٍ إلى آخره قالةٌ[9] وحاكة ونحوهما، فهذه خُتمت بتاء التأنيث، وهي زيادة لم يخرج بها الاسم عن صورة فعلٍ خالٍ من علامة تثنية؛ لأنَّ تاء التأنيث لحقت الاسم كما لحقت الفعل في باعتْ وقالتْ، والألف والنون لا تَلحقان الفعل بحال، فافترقا.

---

(١) الكتاب ٤: ٣٨١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٣٤ وشرح التصريف للثمانيني ص ٢٩٧ وشرح الشافية للرضي ٣: ١٠٧.

(٣) داران: موضع، واسم علم.

(٤) حادان: اسم علم.

(٥) الكتاب ٤: ٣٦٣.

(٦) هامان: اسم علم من هام يهيم.

(٧) دالان: اسم علم من دال يدول من الدولة.

(٨) المنصف ٢: ٨.

(٩) قالة: جمع قائل.

ومثالُ ما خُتم بزيادة ولم تُخرجه عن صورةِ فعلٍ موصولٍ بعلامة تثنية أن تَبني من القَول والبَيع[١] اسمًا على وزن فَعَلَى، فتقول: قالَى وباعَى، فتُعِلّ، ولا تصحّح حملًا على صَوَرَى[٢] وحَيَدَى[٣]؛ لأنَّ هذا التصحيح عند المصنف شاذٌّ، فإنما يُجرى على المقيس لا على الشاذِّ. وإنما أُعلَّ لأنَّ الألف في آخره في اللفظ كألف فَعَلَا إذا جعلت الألف علامة تثنية، كما لو قيل: ابْنِ من النَّوْس[٤] اسمًا جَمعًا على مثل حَوَكَة وزنًا لقلتَ: ناسةٌ باتفاق، ولا تقول نَوَسة لأنَّ حَوَكَة شاذٌّ، ولا يُتَّبَع في شذوذه.

وقولُه **وقد يُعَلُّ فَعِلَ المذكورُ** مثالُ ذلك ما أنشدوا من قول الشاعر[٥]:

تُسائلُ بابْنِ أَحْمَرَ : مَن رآهُ؟ ... أَعارَتْ عَيْنُهُ أَم لم تَعارا؟

وزعم أبو سعيد[٦] أنه أُعِلَّ هذا لأنه لم يُذهَب به مذهب افْعَلَّ، والهمزة في «أعارت عينُه» همزة الاستفهام، والجملة من قوله «أعارت عينُه أم لم تعارا» في موضع نصب بتُسائل، وتُسائل معلَّقة وإن لم تكن من أفعال القلوب؛ لأنَّ السؤال سبب إلى العلم، فأُجري السبب مُجرى المسبَّب. ولو بنينا أَفْعَلَ من عارَ هذه لقلنا: أَعارَ اللهُ عينَ زيد.

ص: وتَصحيحُ نحو صَوَرَى شاذٌّ لا يُقاس عليه وفاقًا لأبي الحسن. وشَذَّ نحو رَوَحٍ وغَيَبٍ وحَوِلٍ وهَيُؤَ وعِفَوة وأُوَوٍ. كما شَذَّ إعلالُ ما وَلِيَ فتحةً مما لا حَظَّ له في حركة كآيةٍ في أسهلِ الوجوه.

---

(١) والبيع: سقط من ك.

(٢) صورى: اسم موضع.

(٣) حمار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٤) النوس: تذبذب الشيء وتدلّيه.

(٥) تقدم البيت في ١١: ١٩٦.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥: ٢٤٢ [ط. العلمية].

ش: اختارَ المصنف في صَوَرى مذهب الأخفش في أنه شاذٌّ، ومذهبُ (س)[1] أنَّ تصحيحه مطَّرد، وأنَّ ألف التأنيث تخالف تاء التأنيث، وقد اختار المصنف في بعض كتبه مذهب (س)، فقال[2]: ((ويَمنع أيضًا من الإعلال المذكور كونُ حرف اللِّين عينَ فَعَلانٍ كالجَوَلان والسَّيَلان، أو عينَ فَعَلى كالصَّوَرى والحَيَدَى، وصُحِّح عين هذين المثالين[3] لأنَّ حركة عينيهما لا تكون غير فتحة إلا في الصحيح /على قِلَّة [٨: ١٨٩/أ] كظَرِبانٍ[4] وسَبُعان[5]، والفتحةُ لخفَّتها لا يُعَلُّ ما هي فيه وليس بلام إلا فيما يُوازن مكسورًا أو مضمومًا كفَعَلَ، فإنه يُوازن فَعِل وفَعُل، فأُعِلَّ حملًا عليهما، ولا لنا فَعِلَى ولا فَعُلَى، فيُحمَل عليهما فَعَلَى، فوجب تصحيحها لذلك، ولأنَّ في آخر كل منهما زيادةً تُوجب مباينة أمثلة الفعل، فصُحِّحا تنبيهًا على أصالة الفعل في الإعلال، وأنَّ الاسم إذا بايَنَه استحقَّ التصحيح.

وقد شَذَّ إعلال فَعَلانٍ علمًا كماهانَ - وإن باينَ الفعلَ - كشذوذ[6] التصحيح فيما وازن الفعل كمَدْيَن[7])).

قال[8]: ((ومباينةُ فَعَلُولٍ من القول ونحوه أشدُّ من مباينة فَعَلانٍ وفَعَلَى، فتصحيحُ عينه أيضًا متعين، نحو قَوَلُوْلٍ من القول، وهو مثال قَرَبُوس))[9].

---

(١) الكتاب ٤: ٣٦٣.

(٢) إيجاز التعريف ص ١٣٩ - ١٤١ وفيه بعض اختصار.

(٣) في إيجاز التعريف ص ١٤٠: صحح هذان المثالان.

(٤) الظربان: دويبّة كالهرّة منتنة الريح.

(٥) سبعان: موضع.

(٦) ت: لشذوذ.

(٧) مدين: اسم قرية شعيب، على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام.

(٨) إيجاز التعريف ص ١٤١ وهذا النص يلي النص الذي قبله بلا فاصل.

(٩) القربوس: حِنو السَّرج، وهو كل عود معوج من عيدانه.

وقولُه **وشذَّ نحو رَوَحٍ**[١] **وغَيَبٍ**[٢] وجهُ شذوذه أنه كان يجب أن يقال: راحٌ وغابٌ. ومثلهما في الشذوذ الخَوَنة والحَوَكة، وقياسُهما الخانة والحاكة كالسادة والقادة.

وقولُه **وحَوِلٍ** قياسُه أن تقول: حالٌ، كما قالوا: كَبْش صافٌ، ورجُل خافٌ ومالٌ، أي: صَوِفٌ وخَوِفٌ ومَوِلٌ. ومثالُ حَوِلٍ قولُهم: رجُلٌ شَوِلٌ، أي: خفيف في قضاء الحاجة، أُجري حرف العلة المكسور كالمفتوح، فصحَّ شذوذًا كما صحَّ رَوِحٌ[٣].

وقد جاء من ذلك أفعال على وزن فَعِلَ، شذَّ تصحيحها، قالوا: صَوِفَ الكبشُ[٤]، وسَوِقَتِ المرأةُ[٥]، وخَوِفَ الرجلُ، وفَوِقَ السَّهمُ[٦].

وقولُه **وهَيُؤَ** هذا فعلٌ على وزن فَعُلَ، ومجيء فَعُلَ بضم العين جاء في الفعل نحو طالَ، أصله طَوُلَ بدليل قولهم طَوِيل كما قالوا قَصُرَ فهو قصير، فكان قياس هَيُؤَ أن يقال فيه هاءَ كما قالوا طالَ، ولكنهم شذُّوا فيه، فصحَّحوا عينه.

وقولُه **وعِفَوَةٍ وأُوَوٍ** هذا من مسألة أول الفصل؛ إذ الحرف الذي صحَّ - وكان ينبغي أن يُعَلَّ - هو لام الكلمة، فكان ينبغي في عِفَوَة أن يقال: عِفَاة، كما قالوا: فَتَاة، فهي واو فيهما تحركت وانفتح ما قبلها على الحد الذي ذكره أول الفصل، فوجب انقلابها ألفًا. وكان ينبغي في أُوَوٍ أن يقال: أُوًا، كما يقال عُرًا في جمع عُرْوة. والعِفَوَة جمع عَفْوٍ[٧]، وهو الجَحْش، نقله أبو زيد[٨]. والأُوَوُ: جمع أُوَّة، وهو الداهية، نقلَه أبو عمرو الشيباني[٩].

---

(١) روح: جمع رائح.

(٢) غيب: جمع غائب.

(٣) يوم روح: طيِّب الريح.

(٤) صوف الكبش: كثر صوفه.

(٥) سوقت المرأة: عظمت ساقها. وقيل: طالت. وقيل: حسُنت مع غلظ.

(٦) فوق السهم: انكسرَ فُوقُه. وفوق السهم: مجرى الوتر فيه.

(٧) العَفْو: مثلث العين ساكن الفاء، ويقال له أيضًا: العَفَا والعِفَا.

(٨) تهذيب اللغة ٣: ٢٢٣ - ٢٢٤، وعنه في إيجاز التعريف ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٩) تهذيب اللغة ١٥: ٦٦١، وعنه في إيجاز التعريف ص ١٤٢ - ١٤٣.

وقولُه كما شذَّ إعلال ما وَلِيَ فتحة مما لا حَظَّ له في حركة كآية ذكرَ المصنف أنه شذَّ التصحيح فيما ذكر مما كان قياسُه الإعلال إذ موجب الإعلال فيه موجود؛ كما شذَّ الإعلال فيما وليَ فتحةً وهو لا حَظَّ له في الحركة كآية، والذي كآية قولُهم: غايةٌ[1] وطايةٌ[2] وثايةٌ[3] ورايةٌ، وما ورد في الشعر[4] من قولهم: تابةٌ وصامةٌ في تَوْبة وصَوْمة، فأصلُ هذه الألف عند المصنف بدلٌ عن حرف علة ساكن، فلذلك قال: ولا حظَّ له في الحركة.

وقولُه **في أسهل الوجوه** ذهابٌ منه إلى مذهب الفراء[5]. وقد ذكر (س) هذا المذهب بعد ذكره مذهب الخليل، فقال[6]: ((وقال غيره - يعني غير الخليل - أصلُه أيَّةٌ: فَعْلَةٌ، فقلب الياء ألفًا كراهة التضعيف)). /ويظهر أنَّ هذا القول لـ(س)[7].

[٨: ١٨٩/ب]

وإنما ذهب المصنف إلى أنه أسهل الوجوه لأنه ليس فيه إبدال الألف من حرف علة ساكن؛ فوزنها عنده فَعْلة، وأصلُه أَيَّةٌ نحو كَيَّة، فشذُّوا في إعلاله، وكان القياس تصحيحه وإدغامه، فأبدلوا ألفًا طلبًا للتخفيف؛ لأنَّ اجتماع الياءين مستثقل، فهذا وجه الشذوذ فيه، وإذا كانوا يبدلون حيث لا تجتمع الياءان فالأَحرى أن يبدلوا إذا اجتمعت، نحو قولهم عَيْب وعاب، وذَيْم وذام.

وفي آية ونحوه مذاهب:

---

(١) الغاية: الراية، ومدى كل شيء.

(٢) الطاية: سقف البيت.

(٣) الثاية: حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها.

(٤) تقدم في حاشية ص ٣٧٥.

(٥) الزاهر ١: ٣٤٧ وشرح الكتاب للسيرافي ١٨: ١٢٥، ١٢٦ والممتع ٢: ٥٨٣ وشرح الشافية للرضي ٣: ١١٨.

(٦) الكتاب ٤: ٣٩٨ بتصرف.

(٧) الحجة ١: ٨٥.

أحدها: مذهب الفراء، وقد ذكرناه.

الثاني: مذهب الكسائي[1]، وهو أنَّ وزنه فاعِلة، وأصلُه آيِيَة، فحُذفت عين الكلمة[2] استثقالًا للياءين والكسرة في الأولى منهما، وقد حذفوها وحدها في بالة، وأصلُها بالِية[3].

المذهب الثالث: مذهب الخليل[4]، وهو أنَّ وزنها فَعَلَة، والأصلُ أَيَيَة، فقياس إعلالها أن يقال فيها: أَيَاةٌ، فتُصَحّ العين، وتُعَلّ اللام، لكنهم عكسوا، فأَعَلُّوا العين، وأَصَحُّوا اللام شذوذًا.

ومذهب الخليل أَولى لأنه ليس فيه إلا تغيير مكان الإعلال على جهة الشذوذ.

وردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5] قول الفراء بأنَّ فيه ما في قول الخليل من إعلال[6] العين مع تصحيح اللام وزيادة قلب الياء الساكنة ألفًا؛ وذلك شاذٌّ.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[7]: «أمَّا قولُه (بأنَّ فيه ما في قول الخليل) فليس كذلك؛ لأنَّ العين واللام إذا اتَّحَدَ[8] مُوجِب الإعلال فيهما كان الأَولى إعلالَ اللام، وأمّا إذا لم يكن في اللام مُوجِبُ إعلال، وكان[9] في العين، فلا يمتنع

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٦ والممتع ٢: ٥٨٣.

(٢) كذا في شرح الشافية للرضي ٣: ١١٨، وفي شرح التصريف للثمانيني ص ٥٢٣ أنَّ المحذوف عنده لام الكلمة. وعنه في الزاهر ١: ٣٤٧: «فحذفوا إحدى الياءين».

(٣) بالية: مصدر باليت.

(٤) الكتاب ٤: ٣٩٨ وشرحه للسيرافي ١٨: ١٢٥ والزاهر ١: ٣٤٧ والممتع ٢: ٥٨٣.

(٥) الممتع ٢: ٥٨٣.

(٦) من إعلال ... ما في قول الخليل: سقط من ت.

(٧) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٩٦ - ٩٩٧ [رسالة].

(٨) في ابن الضائع: إذا وُجد.

(٩) وكان ... موجب إعلال: سقط من ت.

إعلال العين، وكذلك آية، ليس في اللام مُوجِبُ إعلال لأنَّ الياء[1] الساكن ما قبلها لا تعتلّ، والياء الساكنة بعد الفتح قد تعتلُّ لكنه ليس بمطرد ، فغايةُ ما فيه شذوذ هذا الاعتلال[2]، ونظيرُ هذا الاعتلال قولهم في النسب إلى طَيِّئ: طائيٌّ، وذلك أنَّ قياسه طَيْئيٌّ، فقلبوا الياء ألفًا، أتبعوها الفتحة [التي][3] قبلها. وقد قالوا في افْتَعَلَ من يَسَرَ: ايْتَسَرَ، وفي المضارع: ياتَسِرُ، فقلبوا الياء ألفًا، ولقرب هذا قال (س)[4] فيه: (وهذا قول)، يعني لا بأس به.

فإن قيل: فهل في قوله[5]:

لم يُبْـقِ هـذا الـدَّهرُ مِـنْ آيائِـهِ ... غـيرَ أَثافِيـهِ وأَرْمِدائِـهِ

دليلٌ على ما قال الخليل لأنَّ أَفْعالًا جمع فَعَلٍ لا فَعْلٍ[6]؟

فلا دليل فيه لأنَّ أَفْعالًا أيضًا يكون جمع فَعْلٍ المعتلِّ العين كحَيٍّ وأَحْياء)).

قال الأستاذان ابن عصفور[7] وابن الضائع[8]: ولا حجة للفراء في العاب والعَيْب والذام والذَّيْم لأنه مما جاء على فَعَلٍ تارةً، وتارةً على فَعْل.

ورد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[9] قول الكسائيّ ((لأنَّ فيه أيضًا ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأنَّ الحذف إعلال، مع أنَّ حذف الياء التي هي

---

(١) في المخطوطات: ((اللام)). والتصويب من ابن الضائع ص ٩٩٦.

(٢) ت: الإعلال.

(٣) التي: من ابن الضائع ص ٩٩٧.

(٤) الكتاب ٤: ٣٩٨.

(٥) تقدم في ٢: ٢١٠.

(٦) لا فعل فلا دليل فيه لأن أفعالاً أيضًا يكون جمع: سقط من ت.

(٧) الممتع ٢: ٥٨٣.

(٨) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٩٧ [رسالة].

(٩) الممتع ٢: ٥٨٣ - ٥٨٤.

عين ليس بمطَّرد، مع أنه /ادَّعى أصلاً لم يُلفظ به، ولا مانع يمنع - لو كان - من ذلك)). [٨: ١٩٠/أ]

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[١]: ((أمّا ردُّ ابن عصفور على الكسائي بأنَّ فيه إعلال العين فمَن أنْبَأه أنَّ الكسائي حذف العين؟ ولعلَّه حذفَ اللام، ثم فتح العين للتاء)).

قال[٢]: ((والأقرب في الرد على الكسائي أن يقال: الألف عنده زائدة، وقد اطَّرد في التصريف أنه إذا تطرَّف حرف علة بعد ألف زائدة قُلب همزة ولا بُدّ، فقولهم آيٌ ورايٌ - ولم يقلبوها همزة - دليلٌ على أنَّ الألف ليست بزائدة.

ويقوِّي مذهبَ الخليل أنَّ العين المتحركة المنفتح ما قبلها يطَّرد قلبها ألفًا؛ لكنْ إذا اجتمعت كذلك مع اللام فالأَولى إعلالُ اللام لأنه إليها أسبَق. وإذا أعللنا العين فغايةُ ما فيه تركُ الأَولى، ونحنِ في إعلال العين بالنظر إليها نفسها على ما ينبغي، وفي قول[٣] الفراء قد عملنا في العين بالنظر إليها نفسها ما لا ينبغي. فبهذا يترجَّح مذهب الخليل)).

وما ذكره الأستاذ أبو الحسن شيخنا - رحمه الله - من أنَّ العين المذكورة إذا اجتمعت كذلك مع اللام فالأَولى إعلال اللام ليس بصحيح؛ لا يقال في مثل ذلك: الأَولى إعلال اللام؛ لأنَّ ذلك واجب، وتصحيحُ العين واجب، وذلك نحو هَوَى وطَوَى والشَّوَى[٤] والحَيَا، لا يَصِحُّ شيء من لامات هذه الكلم ونحوها، ولا يُعَلُّ شيء من عيناتها، فلا يقال في مثل هذا: فالأَولى إعلال اللام.

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٩٧ [رسالة].

(٢) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٩٧ - ٩٩٨ [رسالة].

(٣) وفي قول الفراء ... ما لا ينبغي: سقط من ل.

(٤) الشوى: الأمر الهين الحقير.

المذهبُ الرابع[1]: أن وزنها فَعُلة - بضم العين - على وزن سَمُرة، وأصلُها أَيُيَةٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وصَحَّت الياء بعدها.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ كلَّ اسم آخرُه ياء قبلها ضمة تُقلب تلك الضمة كسرة نحو تَقَصٍّ وتَرامٍ.

المذهبُ الخامس[2]: أنَّ وزنها فَعِلَةٌ - بكسر العين - كنَبِقة[3] وقَطِنة[4]، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفًا.

ورُدَّ بأنَّ هذا إنما جاء فيه الإدغام والإظهار كالفعل، نحو: رجلٌ حَيٌّ وحَيِيٌّ وعَيٌّ وعَيِيٌّ.

المذهبُ السادس: أنَّ أصلها أَيَاةٌ، وهو من المقلوب على واجب القياس كحَياة ونَواة، فقُلبت لامه في موضع عينه كأَيْنُقٍ في قلب العين لمحل الفاء، وحادٍ في واحدٍ، وكلُّها على غير قياس، ولها نظائرُ شاذَّة، والقلبُ كثير في لسان العرب[5].

ص: واطَّرَدَ ذلك في نحو يَوْتَعِدُ ويَيْتَسِرُ عند بعض الحجازيين، وفي نحو أَولادٍ مِن جمعٍ ما فاؤه واو عند تميم. وفتحُ ما قبل الياء الكائنة لامًا مكسورًا ما قبلها وجعلُها ألفًا لغةٌ طائيّة.

ش: الإشارة بـ((**ذلك**)) إلى إبدال الواو الساكنة والياء الساكنة ألفًا كما أبدل في آية على رأيه؛ إذ أصله عنده أَيَّة، فأبدلوا من الياء الساكنة ألفًا، وقد تقدَّم الكلام على هذا المذهب.

---

(١) المذهب الرابع ... والقلب كثير في لسان العرب: سقط من ح.

(٢) المحصل ص ٦٥٣ - ٦٥٤. ونسب في الدر المصون ١: ٣٠٩ لبعض الكوفيين.

(٣) النَّبِق: ثمر السِّدر.

(٤) ت: وقطفة. القطنة: اللحمة بين الوركين. وقطعة من الكرش متراكب بعضها على بعض.

(٥) فوزنها: فَلَعَة.

وقوله في **نحو يَوْتَعِدُ ويَيْتَسِرُ** إشارة إلى أنَّ كل ما كان مضارعًا لافْتَعَلَ مما فاؤه واو أو ياء حكُمه أن يُبدَل من واوه ويائه ألف، وذلك أنَّ الواو تُقَرُّ بعد الضمة نحو مُوْتَعِد، والياء تُبدَل بعدها واوًا نحو مُوْتَسِر، وتُبدل الواو بعد الكسرة ياء، /فيقال: ايْتَعَد، وتُقَرُّ الياء بعد الكسرة، فيقال: ايْتَسَرَ، فكما أنَّ فاء الكلمة تكون على حسب الضمة واوًا، وعلى حسب الكسرة ياء، كذلك كانت على حسب الفتحة ألفًا إجراء للفتحة مجرى الضمة والكسرة. [٨: ١٩٠/ب]

وهذا الإبدال الذي ذكره مطَّرد كما ذَكر، وهي لغة نسبها الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور[١] لبعض العرب، ونسبها المصنف لبعض الحجازيين، ونسبها أبو محمد عبد الله بن الخَشَّاب[٢] البغداديُّ في جواب المسائل الست التي وردتْ عليه من إسكندرية إلى الحجازيين؛ قال: ((ذلك لغة الحجازيين، وإنه وإن كانت لغتهم تلك - يعني الإبدال من جنس الحركة - فإنَّ القرآن جاء على غير لغتهم، كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾[٣]، و﴿يَتَّقُونَ﴾[٤]، وفي كلام الشافعيّ - رحمه الله - ياتَطِئُها[٥]، بَنى افْتَعَلَ من الوَطْء)). وسيأتي الكلام على هذه اللغة عند تعرُّض المصنف لها.

وقوله **وفي نحو أَوْلادٍ مِن جمعِ ما فاؤه واو عند تميم** يقول: إنَّ لغة بني تميم[٦] إبدال الواو الساكنة ألفًا في جمعٍ على وزن أَفْعالٍ مما فاء مفرده واو، فيقولون: آلادٌ وآثانٌ وآقاتٌ وآغادٌ في: أَوْلاد وأَوْثان وأَوْقات وأَوْغاد.

---

(١) الممتع ١: ٣٨٦ - ٣٨٧. وهو تابع في هذا لسيبويه في الكتاب ٤: ٣٣٤.

(٢) هو تابع في هذا للمازني وابن جني. المنصف ١: ٢٠٥ والمحتسب ٢: ٣٣٢.

(٣) من الآية الأولى من سورة النساء وغيرها.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة وغيرها.

(٥) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ٣٠٦ [ط. الكويت ١٣٩٩هـ]. ((قال الشافعي: ولا يتسرى العبد، أي: لا يشتري أمة ياتطئها))، والذي فيه: يأتطيها.

(٦) شرح الشافية للرضي ٣: ١١١.

وقولُه **لغةٌ طائيَّةٌ** يعني أنَّ ما كانت لامه ياء مكسورًا ما قبلها فإنَّ تلك الكسرة تصير فتحة؛ فتجيء الياء بعدها مفتوحة، فتنقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتحت هذا أصلان:

أحدهما: ما كان على وزن فاعِلةٍ نحو الجارِية والناصِية، فتقول: جاراةٌ وناصاةٌ، وسواء كانت اللام أصلها الياء أم تكون واوًا فانقلبت ياء لكسرة ما قبلها؛ وسُمع من كلامهم[1]: أنا امرأة من أهل الباداة، وسُمعت: امرأةٌ كاساة، وقال الشاعر[2]:

ومـــا الـــدُّنيا بباقـــاةٍ لِحَـــيٍّ ... ومـــا حَـــيٌّ علـــى الـــدُّنيا بِبـــاقِ

فأمّا قول امرئ القيس[3]:

عـــارِضٍ زَوْراءَ مِـــنْ نَشَـــمٍ ... غـــيرِ باناةٍ علـــى وَتَـــرِهْ

فهو على القلب، أصله[4] بايِنة، ثم صار بانِية[5]، ثم قال: باناة. وقالوا[6] في الأَوْدِية - جمع وادٍ - الأَوْداةُ، وهل يقاس عليه الأَرْشِية والأَكسِية؟ فيه نظر، وينبغي أن لا يقاس حتى يكثُر ذلك في الأَفْعِلة كما كثُر في فاعِلة.

الأصل الثاني: في الفعل الماضي، يقولون في بَقِيَ: بَقَى، وفي فَنِيَ: فَنَى، وفي رُضِيَ: رُضَا، وفي زُهِيَ: زُهَا، قال الشاعر[7]:

أَفِي كُـــلِّ عـــامٍ مَـــأْتَمٌ تَبْعَثُونَـــهُ ... علـــى مُحْمَـــرٍ ثَوَّبْتُمُـــوهُ ، ومـــا رُضَـــا

---

(١) المعاني الكبير ص ١٠٤٨ [ط. العلمية]. كاساة: كاسية.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣٠٦.

(٣) الديوان ص ١٢٣ والعين ٦: ٢٧٠ والزاهر ١: ٣٦٨. يصف راميًا. الزوراء: القوس المائلة الجوانب. والنشم: شجر تتخذ منه القسيّ.

(٤) ت: أصله بانية ثم صار باينة.

(٥) ثم صار بانية: سقط من ح.

(٦) وقالوا ... كثر في فاعلة: سقط من ح.

(٧) تقدم البيت في ٤: ٦١، ٦: ٢٦٥، ٩: ٢٥٧.

وقال آخر[1]:

زُها الشَّوقُ حتى ظَلَّ إنسانُ عَينِهِ   يَفيضُ بِمَغمُورٍ مِنَ الماءِ مُتْأَقِ

وقال /[٨: ١٩١/أ]آخر[2]:   [٨: ١٩١/أ]

نُعَى لي أبو الْمِقْدام فاسْوَدَّ مَنْظَري   مِنَ الأرضِ واسْتَكَّتْ عليَّ الْمَسامِعُ

يريد: نُعِيَ.

وحكمُ هذه الألف في الماضي المبنيّ للمفعول حكمُ الماضيّ المبني للفاعل في الحذف والعود إلى الأصل؛ قال[3]:

نَسْتَوقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيضِ ، ونَصْـ   طـادُ نُفوسًا بُنَتْ على الكَرمِ

وتقول: المنزلان بُنِيَا. ولا يُحفظ هذا من الأفعال إلا في الثلاثيّ المجرد.

وليس في قول المصنف **لغةٌ طائية** ما يدلُّ هل ذلك على الوجوب أو على الجواز؛ وقد صرَّح بعض أصحابنا في ذلك بالجواز، فقال[4]: ((ويجوز في لغة طيِّئ أن تُحَوَّل الكسرة التي قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال في باقية وناصية: باقاةٌ وناصاةٌ، وأمّا غيرُهم من العرب فلا يُجيز ذلك إلا فيما كان من الجموع على مثال مَفاعِل، نحو قولك في مَعاي - جمع مُعْيِية - مَعايا، وفي مَدارٍ - جمع مِدْرًى - مَدارَى.

---

(١) تقدم البيت في ٦: ٢٦٥.

(٢) البيت أول بيتين بلا نسبة في الحماسة ١: ٤١٨ [الحماسية ٢٨٧] وشرحه للمرزوقي ٢: ٨٦٧ [الحماسية ٢٨٤]، وفيهما ((نَعَى)) بالبناء للفاعل، وبه يفوت الاستشهاد. المسامع: جمع مِسْمَع، وهو الأذن. واستكت: ضاق صِماخها.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٢٥٧، ١١: ١٧٠.

(٤) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥٥٧ - ٥٥٨.

وإنما لم يجيزوا ذلك إلا فيما ذكرناه لثقل الكسرة قبل الياء وثقل البناء مع أمنهم اللبس إذا خفَّفوا بقلب الكسرة فتحة والياء ألفًا؛ لأنه لا يكون شيء من الجموع التي هي على مثال مَفاعِل أصل بنائه فتح ما قبل آخره، وليس كذلك رامٍ وغازٍ؛ لأنهما إذا فُعل ذلك بهما اشتبها في اللفظ بِرامَى وغازَى)).

ويقيَّد ما ذكره المصنف من الحكم في لغة طَيِّئ بالأصلين المذكورين، ويجمعهما أنَّ حركة الياء - وهي الفتحة - ليست حركة إعراب فيخرج، نحو: لن يرمِيَ، ولن يَستدنِيَ. ولا يُحمل قولُه على الإطلاق، فلا تقول إنَّ كل ياءٍ مفتوحةٍ مكسورٍ ما قبلها تُقلب ألفًا ويُفتح ما قبلها؛ لأنَّ ذلك لا يكون في نحو ما ذكرنا، ولا في نحو: رأيتُ الرامِيَ والقاضِيَ والغازِيَ والمستدنِيَ ونحوها.

ويدلُّ على أنَّ المصنف أراد الإطلاق هنا، وأن تندرج مسألة الرامِي والغازِي هنا أنه قد نصَّ في (الشافية الكافية) أنه يجوز أن تقول في الرامِي: الرامَى، فقال[1]:

ونحوُ (راضَى) و(بُنَتْ) في (راضِي) و(بُنِيَتْ) عن طيِّئ تَراضِي

وذلك خطأ، لا يوجد في كلام طَيِّئ راضَى في راضٍ، ولا تَقاضَى في تَقاضٍ البتة.

* * *

تمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء التاسع عشر من كتاب ((التذييل والتكميل))

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء العشرون، وأوله:

((فصل: إن كانت الياء أو الواو عينَ فِعْلٍ لا لتعجب))

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٣٧.